

المَسَائِلُ الْخِلَافِيَّةُ بَيْنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيَّةِ

بِسَامِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْجَبَالِيِّ

دار ابن حزم

المطبعة والنشر
إسلامية

المَسَائِلُ الْخِلَافِيَّةُ
بَيْنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حُقوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ
الطَّبْعَةُ الْأُولَى
١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

AL-JAFFAN & AL-JABI
Printers - publishers

JAFFAN TRADERS P.O.Box: 54170 - 3721 Limassol - CYPRUS
Fax: 357 - 5 - 591160 Phone: (05) 583345
<http://www.jaffan.com/> - E-mail: hj@jaffan.com

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - صرّ: ١٤/٦٣٦٦ - تليفون: ٧٠١٩٧٤

كلمة الناشر

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم، على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



تَضُمُّ هذه المجموعة المسماة «المسائل الخلافية بين الأشاعرة والماتريدية» ثلاثة نصوص:

الأول: نص القصيدة النونية، وهو الذي أورده منها ناظمها تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب بن أبي الحسن علي بن عبد الكافي السُّبكي الشافعي الأشعري في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى»، والتي ذكر فيها المسائل الخلافية بين الأشاعرة والماتريدية.

الثاني: نص كتاب «الروضة البهية في ما بين الأشاعرة والماتريدية» للعلامة الحسن بن عبد المحسن المشهور بأبي عَدْبَةَ.

الثالث: نص كتاب «نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية في العقائد مع ذكر أدلة الفريقين» للعلامة عبد الرحيم بن علي، الشهير بشيخ زاده.



يُطْلَقُ عَادَةً مصطلحُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة من حَيْثُ العقيدةُ على
أَتْبَاعِ مَذْهَبَيْنِ فِي الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، هُمَا: الْأَشَاعِرَةُ وَالْمَاثِرِيَّةُ. وَذَلِكَ
لِلتَّقَارُبِ الْكَبِيرِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ، بَلِ الْأَوَّلَى أَنْ نَقُولَ: لِقَلَّةِ الْخِلَافِ بَيْنَهُمَا.



وَرُئِسَ الْأَشَاعِرَةُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ.

ترجمة أبي الحسن الأشعري

(٢٦٠ - ٣٢٤ هـ = ٨٧٤ - ٩٣٦ م).

وَهُوَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِي بْنُ أَبِي بَشَرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ
الْأَشْعَرِيِّ. يَنْتَهِي نَسَبُهُ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

أَحَدُ رُؤَسَايِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، الشَّافِعِيِّ.

وُلِدَ فِي الْبَصْرَةِ سَنَةَ ٢٦٠ هـ = ٨٧٤ م.

نَشَأَ عَلَى مَذْهَبِ الْإِعْزَالِ، كَانَ تَلْمِيزًا لِلْجُبَّائِيِّ الْمُعْتَزَلِيِّ،
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ (٢٣٥ - ٣٠٧ هـ = ٨٤٩ - ٩٢٠ م)، وَنَابَ عَنْهُ
فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَجَادَلَاتِ وَالْمَنَاطِرَاتِ؛ وَقَدْ أَلَّفَ الْأَشْعَرِيُّ كُتُبًا كَثِيرَةً فِي
نُضْرَةِ مَذْهَبِ الْإِعْزَالِ. وَظَلَّ كَذَلِكَ حَتَّى بَلَغَ الْأَرْبَعِينَ مِنْ عُمُرِهِ حِينَ
تَحَوَّلَ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَذَلِكَ بِسَبَبِ نِزَاعٍ بَيْنَ شَيْخِهِ وَبَيْنَ
الْمُعْتَزَلَةِ. وَلَقَدْ أَسْتَطَاعَ التَّغَلُّبَ عَلَى اغْتِرَاضِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْقَدَامَى
عَلَى الْجَدَلِ حَوْلَ الْعَقِيدَةِ، وَرَدَّ عَلَى الْمُعْتَزَلَةِ وَطَوَائِفِ الْغَلَاةِ الْأُخْرَى،
وَهَذَا هُوَ جُهِدُهُ الَّذِي نَالَ بِهِ مَكَانَتَهُ.

مؤلفاته:

أَوْسَعُ مِنْ ذِكْرِ مُؤَلَّفَاتِ الْأَشْعَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْحَافِظُ ابْنُ
عَسَاكِرٍ فِي كِتَابِهِ «تَبْيِينَ كَذِبِ الْمُفْتَرِي» [صفحة: ١٢٨ وما بعدها] نَقْلًا

عن ابن فُورَك، وذكر الخطيبُ البغداديُّ قائمةً لمؤلفات الأشعري في «تاريخ بغداد» ٣٤٦/١١، كما أنَّ ابنَ حَزْمَ جَمَعَ مؤلفات الأشعري وذكَّر ما جَمَعَهُ ابنُ حَزْمِ السُّبْكِيُّ في «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ»، وكذلك أوردَ ابنُ كَثِيرٍ سَرْداً لمؤلفاته في «البداية والنهاية» ١٨٧/١١، ومِثْلُ ذلك فعلَ ابنُ العِمَادِ الحَنْبَلِيُّ في «شَدَرَاتِ الذهب» ٣٠٣/٢.

- «الإبانة عن أصول الديانة» طُبِعَ أولاً بحيدر آباد بالهند سنة ١٣٢١هـ ثم عنها بالقاهرة سنة ١٣٤٨هـ و ١٩٥٧م؛ ثم طُبِعَ عِدَّة طبعات عن طبعة الهند، وعلى سبيل المثال في دمشق بتحقيق الشيخ عبدالقادر الأرناؤوط، سنة ١٩٨١م؛ وبتقديم حماد بن محمد الأنصاري في المدينة المنورة سنة ١٩٨٨م؛ ولكن أفضل طبعة وأوثقها التي طبعتها الدكتوراة فورية حسين محمود، القاهرة، دار الأنصار، سنة ١٩٧٧م.

- «الاحتجاج» ورد في القسم الثاني من قائمة ابنِ فُورَك والتي تَضُمُّ إنتاجه من سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م إلى سنة ٣٢٤هـ = ٩٣٩م.

- «الأخبار» وَرَدَ في القسم الثاني من قائمة ابنِ فُورَك والتي تَضُمُّ إنتاجه من سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م إلى سنة ٣٢٤هـ = ٩٣٩م.

- «أدب الجدل» ورد في القسم الأول من قائمة ابنِ فُورَك والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.

- «إيضاح البرهان في الرد على أهل الزيغ والطغيان» وَرَدَ في القسم الأول من قائمة ابنِ فُورَك والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.

- «جمل المقالات» ورد في القسم الأول من قائمة ابنِ فُورَك والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.

- «جواب مسائل كتب بها إلى أهل الشجر في تبیین ما سألوه عنه من مذهب أهل الحق» وَرَدَ لدى ابن عساكر في «تبیین كذب المفتري» ولم يَرِدْ في قائمتي ابنِ فُورْكَ والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٤هـ = ٩٣٩م.
- «جواب المصريين» ورد في القسم الأول من قائمة ابنِ فُورْكَ والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.
- «الجوابات في الصفات، عن مسائل أهل الزيغ والشبهات» ورد في القسم الأول من قائمة ابنِ فُورْكَ والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.
- «الجَوَهَر في الرد على أهل الزيغ المُنْكَر» ورد في القسم الأول من قائمة ابنِ فُورْكَ والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.
- «رسالة استحسان الخوض في علم الكلام» طُبعت في حيدر أباد - الهند سنة ١٣٢٣هـ.
- «رسالة الحث على البحث» وَرَدَتْ لدى ابن عساكر في «تبیین كذب المفتري» ولم تَرِدْ في قائمتي ابنِ فُورْكَ والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٤هـ = ٩٣٩م.
- «رسالة في الإيمان» وردت لدى ابن عساكر في «تبیین كذب المفتري» ولم تَرِدْ في قائمتي ابنِ فُورْكَ والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٤هـ = ٩٣٩م.
- «شرح أدب الجدل» ورد في القسم الأول من قائمة ابنِ فُورْكَ والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.
- «الشرح والتفصيل في الرد على أهل الإفك والتضليل» ورد في القسم الأول من قائمة ابنِ فُورْكَ والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.

- «العمد في الرؤية» ورد في القسم الأول من قائمة آبنِ فُورك والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «الفصول» ورد في القسم الأول من قائمة آبنِ فُورك والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «الفنون في أبواب من الكلام» ورد في القسم الأول من قائمة آبنِ فُورك والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «الفنون في الرد على الملحدين» ورد في القسم الأول من قائمة آبنِ فُورك والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «كتاب أجاب فيه عن مسائل الجبائي في النظر والاستدلال وشرائطه» ورد في القسم الأول من قائمة آبنِ فُورك والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «كتاب الأخبار وتخصيصها» ورد في القسم الأول من قائمة آبنِ فُورك والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «كتاب أخبر فيه عن اعتلال من رَعِمَ أَنَّ الموات يفعل بطبعه» ورد في القسم الأول من قائمة آبنِ فُورك والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «كتاب الإدراك في فنون لطائف الكلام» ورد في القسم الأول من قائمة آبنِ فُورك والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «كتاب تفسير القرآن» ورد في القسم الأول من قائمة آبنِ فُورك والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «كتاب جوابات أهل فارس» ورد في القسم الأول من قائمة آبنِ فُورك والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.

- «كتاب ذكر فيه جميع اعتراض الدهريين في قول الموحدين»
ورد في القسم الأول من قائمة ابن فورك والتي تضم إنتاجه
حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «كتاب الرد على مقالات الفلاسفة» ورد في القسم الأول من
قائمة ابن فورك والتي تضم إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «كتاب زيادات النوادر» ورد في القسم الأول من قائمة ابن فورك
والتي تضم إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «كتاب الطبريين» ورد في القسم الأول من قائمة ابن فورك
والتي تضم إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «كتاب على أهل التناسخ» ورد في القسم الثاني من قائمة ابن
فورك والتي تضم إنتاجه من سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م إلى سنة
٣٢٤ هـ = ٩٣٩ م.
- «كتاب على أهل المنطق» ورد في القسم الثاني من قائمة ابن
فورك والتي تضم إنتاجه من سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م إلى سنة
٣٢٤ هـ = ٩٣٩ م.
- «كتاب على حارث الوراق في الصفات» ورد في القسم الثاني
من قائمة ابن فورك والتي تضم إنتاجه من سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م
إلى سنة ٣٢٤ هـ = ٩٣٩ م.
- «كتاب على الخالدي نقض فيه كتاباً ألفه في نفي خلق الأعمال
وتقديرها عن رب العالمين» ورد في «تبيين كذب المفتري» لابن
عساكر، صفحة: ١٣١.
- «كتاب على الدهريين» ورد في القسم الأول من قائمة ابن فورك
والتي تضم إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.

- «كتاب في الاجتهاد والأحكام» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضْمُ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.
- «كتاب في اختلاف الناس في الأسماء والأحكام والخاص والعام» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضْمُ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.
- «كتاب في الاستطاعة» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضْمُ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.
- «كتاب في الاستشهاد» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضْمُ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.
- «كتاب في أفعال النبي» ورد في القسم الثاني من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضْمُ إنتاجه من سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م إلى سنة ٣٢٤هـ = ٩٣٩م.
- «كتاب في الإمامة» ورد ذكره مرتين في القسم الثاني من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضْمُ إنتاجه من سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م إلى سنة ٣٢٤هـ = ٩٣٩م.
- «كتاب في أن المعجز عن شيء ليس المعجز عن ضده، وأن المعجز لا يكون إلا من الموجود» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضْمُ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.
- «كتاب في أن القياس يخص ظاهر القرآن» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضْمُ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.
- «كتاب في باب شيء» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضْمُ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.

- «كتاب في الجسم» ورد في القسم الأول من قائمة ابنِ فُورَك والتي تُضْمُ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.
- «كتاب في جوابات مسائل لأبي هاشم استملاها ابن أبي صالح الطبري» ورد في القسم الثاني من قائمة ابنِ فُورَك والتي تُضْمُ إنتاجه من سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م إلى سنة ٣٢٤هـ = ٩٣٩م.
- «كتاب في جواز رؤية الله بالأبصار» ورد في القسم الأول من قائمة ابنِ فُورَك والتي تُضْمُ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.
- «كتاب في حكايات مذاهب المجسمة» ورد في القسم الثاني من قائمة ابنِ فُورَك والتي تُضْمُ إنتاجه من سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م إلى سنة ٣٢٤هـ = ٩٣٩م.
- «كتاب في خلق الأعمال» ورد في القسم الأول من قائمة ابنِ فُورَك والتي تُضْمُ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.
- «كتاب في دلائل النبوة» ورد في القسم الثاني من قائمة ابنِ فُورَك والتي تُضْمُ إنتاجه من سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م إلى سنة ٣٢٤هـ = ٩٣٩م.
- «كتاب في الرد على ابن الراوندي في الصفات والقرآن» ورد في القسم الأول من قائمة ابنِ فُورَك والتي تُضْمُ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.
- «كتاب في الرد على الفلاسفة» ورد في القسم الأول من قائمة ابنِ فُورَك والتي تُضْمُ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.
- «كتاب في الرد على المجسمة» ورد في القسم الأول من قائمة ابنِ فُورَك والتي تُضْمُ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.

- «كتاب في الردّ في الحركات على أبي الهذيل» ورد في القسم الثاني من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضَمُّ إنتاجه من سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م إلى سنة ٣٢٤هـ = ٩٣٩م.
- «كتاب في الرؤية» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضَمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.
- «كتاب في الصفات» كبير؛ ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضَمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.
- «كتاب في متشابه القرآن» ورد في القسم الثاني من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضَمُّ إنتاجه من سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م إلى سنة ٣٢٤هـ = ٩٣٩م.
- «كتاب في مسائل جرت بينه وبين أبي الفرج المالكي في علة الخمر» ورد في القسم الثاني من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضَمُّ إنتاجه من سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م إلى سنة ٣٢٤هـ = ٩٣٩م.
- «كتاب في المعارف» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضَمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.
- «كتاب في معلومات الله ومقدوراته» ورد في القسم الثاني من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضَمُّ إنتاجه من سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م إلى سنة ٣٢٤هـ = ٩٣٩م.
- «كتاب في نقض رأيه في كتابه كتاب في باب شيء» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضَمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.
- «كتاب في النقض على ابن الراوندي» ورد في القسم الثاني من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضَمُّ إنتاجه من سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م إلى سنة ٣٢٤هـ = ٩٣٩م.

- «كتاب في نقض كتاب الأصول» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورَك والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «كتاب في الوقوف والعموم» ورد في القسم الثاني من قائمة أبْنِ فُورَك والتي تَضُمُّ إنتاجه من سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م إلى سنة ٣٢٤ هـ = ٩٣٩ م.
- «كتاب فيه بيان مذهب النصارى» ورد في القسم الثاني من قائمة أبْنِ فُورَك والتي تَضُمُّ إنتاجه من سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م إلى سنة ٣٢٤ هـ = ٩٣٩ م.
- «كتاب فيه الكلام على النصارى» ورد في القسم الثاني من قائمة أبْنِ فُورَك والتي تَضُمُّ إنتاجه من سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م إلى سنة ٣٢٤ هـ = ٩٣٩ م.
- «كتاب القامع لكتاب الخالدي في الإرادة، إرادة الله تعالى، وأنه شاء ما لم يكن، وكان ما لم يشأ» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورَك التي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «كتاب كبير نقض فيه الكتاب المعروف بنقض تأويل الأدلة للبلخي في أصول المعتزلة» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورَك والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «كتاب مختصر مدخل إلى الشرح والتفصيل» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورَك والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «كتاب نقض به اعتراضاً على داود بن علي الأصبهاني» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورَك والتي تَضُمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.

- «كتاب نقض به على البلخي كتاباً ذكر أنه أصلح به غلط ابنِ الرأوندي في الجدَل» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورَك والتي تُضَمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «كتاب نقض شرح الكتاب» ورد في القسم الثاني من قائمة أبْنِ فُورَك والتي تُضَمُّ إنتاجه من سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م إلى سنة ٣٢٤ هـ = ٩٣٩ م.
- «كتاب نقض فيه كتاباً على علي بن عيسى» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورَك والتي تُضَمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «كتاب نقض فيه كتاباً للخالدي ألفه في القرآن والصفات قبل أن يؤلف كتابه الملَقَّب بـ«الملخص»» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورَك والتي تُضَمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «كتاب نقض فيه كلام عباد بن سليمان في دقائق الكلام» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورَك والتي تُضَمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «كتاب نقض للخالدي» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورَك والتي تُضَمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «اللمع الصغير» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورَك والتي تُضَمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورَك والتي تُضَمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «اللمع الكبير» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورَك والتي تُضَمُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.

- «المختزن» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضْمُ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «المختصر في التوحيد والقدر» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضْمُ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «المسائل على أهل الثنية» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضْمُ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «المسائل المنشورة البغدادية» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضْمُ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «مقالات الإسلاميين» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضْمُ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «المنتخل» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضْمُ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «الموجز» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضْمُ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.
- «نقض كتاب الآثار العلوية» على أرسطوطاليس» ورد في القسم الثاني من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضْمُ إنتاجه من سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م إلى سنة ٢٣٤ هـ = ٩٣٩ م.
- «نقض كتاب التاج» على أبْنِ الراوندي» ورد في القسم الثاني من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضْمُ إنتاجه من سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م إلى سنة ٣٢٤ هـ = ٩٣٩ م.
- «نقض الكتاب المعروف بـ«اللطيف» للإسكافي» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورْكَ والتي تُضْمُ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠ هـ = ٩٣٥ م.

- «نقض المضاهاة على الإسكافي» ورد في القسم الثاني من قائمة أبْنِ فُورَك والتي تَصُفُّ إنتاجه من سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م إلى سنة ٣٢٤هـ = ٩٣٩م.
- «نقض «المهذب» للخالدي» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورَك والتي تَصُفُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.
- «النوادر في دقائق الكلام» ورد في القسم الأول من قائمة أبْنِ فُورَك والتي تَصُفُّ إنتاجه حتى سنة ٣٢٠هـ = ٩٣٥م.

المطبوع من مؤلفاته:

- «مقالات الإسلاميين» نشره ريتز Ritter بإستانبول سنة ١٩٢٩، ١٩٣٠م وصوّر عدة مرات، وكذلك محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة ١٩٥٠م، وصوّر عدة مرات.
- «رسالة استحسان الخوض في علم الكلام» طبع في حيدر آباد الهند عام ١٣٢٣هـ و ١٣٤٤هـ، ونشره مكارثي McCarthy بيروت ١٩٥٣م.
- «اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع» نشره مكارثي McCarthy بيروت ١٩٥٣م. ونشره أيضاً الدكتور حمودة غرابة، مكتبة الخانجي بالقاهرة ومكتبة المثني ببغداد سنة ١٩٥٥م.
- «رسالة إلى أهل الشجر بباب الأبواب» نشره قوام الدين في مجموعات كلية الإلهيات بإستانبول، المجلد السابع صفحة: ١٥٤ وما بعدها، سنة ١٩٢٨م.
- «رسالة الإيمان» نشره شبينا Spitta عام ١٨٧٦م في ليبزغ، ضمن كتابه عن الأشعري.

- «الإبانة عن أصول الديانة» طبع في حيدر آباد سنة ١٣٢١هـ، وفي القاهرة ١٣٤٨هـ و ١٩٥٧؛ وراجع ما ذكرته سابقاً عند الكلام عليه.

مصادر ترجمته:

- «تاريخ الأدب العربي» كارل بروكلمان ٣٠٧/١.
- «والملاحق»: ٣/٣٤٥.
- «تاريخ التراث العربي» فؤاد سزكين ١: ١٢٤.
- «وفيات الأعيان» لابن خلكان ٣٢٦/١.
- «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٣/٣٥٩.
- «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» لعبدالقادر بن محمد القرشي الحنفي ١/٣٥٣.
- «البداية والنهاية» لابن كثير ١١/١٨٧.
- «شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي ٢/٣٠٣ - ٣٠٥.
- مقدمة «الإبانة عن أصول الديانة» د. فوقية حسين محمود.
- «دائرة المعارف الإسلامية».
- «الأعلام» للزركلي.
- «تبیین کذب المفتری فی ما نسب إلى الإمام أبی الحسن الأشعري» لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر.
- «أبو الحسن الأشعري» حمودة غرابة.



وَيُنَسَّبُ المَاتَرِيدِيَّةُ إِلَى أَبِي مَنْصُورِ المَاتَرِيدِيِّ.

ترجمة أبي منصور الماتريدي

(١٠٠٠ هـ - ٣٣٣ هـ = ١٠٠٠ - ٩٤٤ م)

وَهُوَ إِمَامُ الْهُدَى وَإِمَامُ الْمُتَكَلِّمِينَ وَرَئِيسُ أَهْلِ السُّنَّةِ الْإِمَامُ الزَّاهِدُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَبُو مَنْصُورِ المَاتَرِيدِيِّ، السَّمَرْقَنْدِيُّ. نُسِبَتْهُ إِلَى مَاتَرِيدٍ أَوْ مَاتَرِيَّتٍ، مَحَلَّةٌ بِسَمَرْقَنْدٍ.

أَحَدُ رُئَسَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، الْحَنَفِيِّ.

قَالَ عَنْهُ أَبُو الْحَسَنِ النُّدَوِيُّ: جَهَبْتُ مِنْ جَهَابِذَةِ الْفِكْرِ الْإِنْسَانِي، أَمْتَارًا بِالذِّكَاةِ وَالنُّبُوغِ وَحَذَقَ الْفُنُونِ الْعِلْمِيَّةَ الْمُخْتَلِفَةَ.

يَغْلِبُ أَنَّ مَوْلَدَهُ كَانَ بِحُدُودِ ٢٣٨ هـ = ٨٥٢ م اعْتِمَادًا عَلَى أَنَّ أَسَاتِذَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ تَوَفِيَ سَنَةَ ٢٤٨ هـ = ٨٦٢ م. وَتَوَفِيَ سَنَةَ ٣٣٣ هـ = ٩٤٤ م، وَدُفِنَ بِسَمَرْقَنْدٍ.

مشايخه:

- مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلِ الرَّازِيِّ (٢٤٨ هـ - ١٠٠٠ هـ = ٨٦٢ م).
- أَحْمَدُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ جَبَلَةَ، أَبُو نَصْرِ الْعِيَّاضِيِّ (١٠٠٠ هـ - ١٠٠٠ هـ = ١٠٠٠ م).
- أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْجُوزْجَانِيِّ، أَبُو بَكْرٍ (١٠٠٠ هـ - ١٠٠٠ هـ = ١٠٠٠ م).
- نَصِيرُ بْنُ يَحْيَى الْبُلْخِيِّ (١٠٠٠ هـ - ١٠٠٠ هـ = ١٠٠٠ م).

تلامذته:

- إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، أَبُو الْقَاسِمِ، الْمَعْرُوفُ بِالْحَكِيمِ السَّمَرْقَنْدِيِّ (٣٤٢ هـ - ١٠٠٠ هـ = ٩٥٣ م).

- علي بن سعد أو سعيد الرُّسْتُعْفَنِي، أبو الحَسَن (١٠٠ - نحو ٣٤٥ هـ = ١٠٠ - نحو ٩٥٦ م).
- عبد الكريم بن موسى البَزْدَوِي، أبو محمد (١٠٠ - ١٠٠ هـ = ١٠٠ - ١٠٠ م).

مؤلفاته:

- «بيان وَهْم المعتزلة» مفقود.
- «التأويلات، أو تأويلات أهل السنة، أو تفسير الماتريدي»، لأبي منصور محمد بن محمد الماتريدي (١٠٠ - ٣٣٣ هـ = ١٠٠ - ٩٤٤ م)، تحقيق إبراهيم عوضين وسيد عوضين، القاهرة، ١٩٧١م؛ وتحقيق محمد مستفيض الرحمن وجاسم محمد الجبوري، بغداد، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٣ م.
- قال عنه القُرَشِيّ في «الجواهر المُضِيّة»: كتاب لا يوازيه فيه كتاب، بل لا يدانيه شيء من تصانيف من سَبَقَه في ذلك الفن.
- وقال الكَوْتَرِيّ في مقدمة «إشارات المرام»: كتاب لا نظير له في بابيه.
- «التوحيد»، لأبي منصور محمد بن محمد الماتريدي (١٠٠ - ٣٣٣ هـ = ١٠٠ - ٩٤٤ م)، تحقيق فتح الله خليف، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٧٠ م.
- وهو كتاب أساسي عند الأحناف في علم الكلام.
- «كتاب الجدل» مفقود. وهو كتاب أساسي في علم الأصول عند الأحناف.

- «الدرر في أصول الدين».
- «رد الأصول الخمسة لأبي محمد الباهلي» مفقود.
- «رد الإمامة لبعض الروافض» مفقود.
- «رد أوائل الأدلة» مفقود.
- «رد تهذيب الجدل» مفقود.
- «الرد على [فروع] القرامطة» مفقود.
- «رد وعيد الفساق» مفقود.
- «رسالة في ما لا يجوز الوقوف عليه في القرآن» مفقود.
- «شرح الفقه الأكبر» ينسب إليه، قال الكوثري رحمه الله: إن الناشر قد سها عندما نسب الشرح إلى الماتريدي، مع ظهور أنَّ الشرح ليس له، لما حواه من نقول عن كثير من المتأخرين عن زمنه. فلعلاً أحداً يتولَّى إعادة نشر هذا الشرح، ويعيد الحق إلى أبي الليث السمرقندي، خاصةً وعدة نسخ مخطوطة في دار الكتب المصرية (ذوات الأرقام: ٣٤٩ و ٣٩٣ و ١٩٥ علم كلام) فيها التصريح بنسبته إلى أبي الليث السمرقندي. (راجع «العالم والمتعلم» صفحة ٤).
- وهذا رأي الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله أيضاً. (راجع «أبو حنيفة» له، صفحة: ١٦٦).
- «العقيدة الماتريدية» يشكك الكثيرون في نسبتها للإمام الماتريدي. طبعها يوروكان Yorukan، أنقرة ١٩٥٣م.
- «مأخذ الشرائع» مفقود. وهو كتاب أساسي في علم الأصول عند الأحناف.

- «المقالات» ذَكَرَهُ مُعْظَمُ مَنْ تَرْجَمَ للماتريدي.
- «وصايا ومناجاة أو فوائد» باللغة الفارسية، مفقود.

مصادر ترجمته:

- «أبجد العلوم» للفتّوجي ٦٨/٢ و ٧١ و ١٨٦.
- «أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقديّة» بلقاسم بن حسن الغالي، أصل هذا الكتاب رسالة جامعية مقدّمة لقسم الكلام والتصوّف بالكلية الزيتونية، تونس، باسم «آراء أبي منصور الماتريدي الكلامية»، دار التركي للنشر، تونس، ١٩٨٩م؛ الصفحات: ٢٩ - ٥١.
- «إتحاف السادة المتقين» للزّبيدي ٥/٢.
- «إشارات المرام من عبارات الإمام»، لكمال الدين أحمد بن حسن ابن البّياضي (١٠٠٠ - ١٠٩٨ هـ = ١٦٨٧ - ١٦٨٧م)، تحقيق: يوسف عبدالرزاق، تقديم: محمد زاهد الكوثري، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٦٨ هـ = ١٩٤٩م. وهو شرح لـ «الأصول المنيفة» لكمال الدين أحمد بن حسن ابن البّياضي (١٠٠٠ - ١٠٩٨ هـ = ١٦٨٧ - ١٦٨٧م).
- «أصول الدين» لعبدالعزیز السّمَرْقَنْدي؛ الصفحات: ٦ و ٧ و ٢٣ و ١١٨ و ٢٤٩.
- «أصول الدين»، لفخر الإسلام علي بن محمد البزْدَوِي (٤٠٠ - ٤٨٢ هـ = ١٠١٠ - ١٠٨٩م)، نشره هانز بيترلنس، القاهرة، ١٣٨٣ هـ، الصفحات: ٢ و ٣ و ٢٠٤ و ٢٤١.

- «إمام أهل السنة والجماعة: أبو منصور الماتريدي وآراؤه الكلامية» لعلي عبدالفتاح المغربي، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٨٥م؛ الصفحات: ١١ - ٣٣.
- «تاج التراجع في طبقات الحنفية» لقاسم بن قُطْلُوبُغا الحنفي، صفحة: ٥٩.
- «تاريخ المذاهب الإسلامية» محمد أبو زهرة؛ الصفحة: ١٧٣.
- «التبصرة، أو تبصرة الأدلة في أصول الدين على طريقة الإمام أبي منصور الماتريدي»، لأبي المعين ميمون بن محمد النَّسْفِي (٤١٨ - ٥٠٨ هـ = ١٠٢٧ - ١١١٥ م)، تحقيق كلود سلامة، دمشق المعهد الفرنسي للدراسات العربية، جزآن، ١٩٩٠ و ١٩٩٣ م.
- «التمهيد لقواعد التوحيد»، لأبي المعين ميمون بن محمد النَّسْفِي (٤١٨ - ٥٠٨ هـ = ١٠٢٧ - ١١١٥ م)، تحقيق عبدالحق قابيل، القاهرة، دار الثقافة، ١٩٨٧م؛ الصفحات: ١٦ و ١٧ و ١٠٢.
- «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» لعبدالقادر بن محمد القُرَشِي الحنفي ٣/٣٦٠ و ٣٦١.
- «الخطط» للمقريزي ٢/٣٥٩.
- «خطط الشام» محمد كرد علي ٦/٢٤٧.
- «حاشية الدهلوي على شرح العقائد النسفية» الصفحة: ٦.
- «رجال الفكر والدعوة في الإسلام» الندوي؛ الصفحة: ١٣٦.
- «عقيدة الإسلام والإمام الماتريدي» محمد أيوب علي؛ الصفحات: ٢٦٣ - ٢٩١.
- «الفتح المبين في طبقات الأصوليين» لعبدالله مصطفى المراغي، طبعة ثانية، لبنان، ١٩٧٤م، صفحة: ١٨٢.

- «الفوائد البهية» لأبي الحسنات محمد عبدالحى بن عبدالحليم
اللكنوي الأنصاري الهندي؛ صفحة: ١٩٥.
- «مفتاح السعادة» طاش كُنْبري زاده، ٩٦/٢ و ١٥١ و ١٥٢ و
٢٨٢ و ٥٧٤.
- «نموذج الأعمال الخيرية المنيرية» لمنير الدمشقي ١٣٤ و ٢٦٥.
- «النور اللامع» = «شرح العقيدة الطحاوية»، للنَّاصِرِي، قال في
«كشف الظنون» أنه لِنَجْم الدين مَنكوبرس بن يَلِنعلج [يلنعلج؟]
عبدالله التركي الناصري (١٠٠٠ - ٦٥٢ هـ = ١٢٥٤ م)،
وسماه: «النور اللامع والبرهان الساطع [في شرح عقائد أهل
السنة والجماعة]، ولعله المقصود أَنَّهُ أَلْفُهُ لسيف الدين
الناصرى؟ مِنْهُ نسخة مخطوطة محفوظة بالمكتبة السلیمانیة تحت
رقم: (٢٩٧٣)، إستانبول، تركية؛ اللوحات: ٥١ و ٥٢.

مجالات:

- «تراث الإنسانية» المجلد ٩، العدد ٢؛ الصفحات: ١٥٣ - ١٧٠.
- «الهداية الإسلامية» تونس، العدد: ٢، السنة: ١٠؛ الصفحات:
٧٧ - ٨١.

مقدمات تحقيق كتب الماتريدي المطبوعة:

- «التأويلات، أو تأويلات أهل السنة، أو تفسير الماتريدي»، لأبي
منصور محمد بن محمد الماتريدي (١٠٠٠ - ٣٣٣ هـ = ١١٠٠ م -
٩٤٤)، تحقيق إبراهيم عوضين وسيد عوضين، القاهرة،
١٩٧١م؛ وتحقيق محمد مستفيض الرحمن وجاسم محمد
الجبوري، بغداد، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٣ م.
- «التوحيد»، لأبي منصور محمد بن محمد الماتريدي (١٠٠٠ -

٣٣٣هـ = ١٠٠٠ - ٩٤٤)، تحقيق فتح الله خليف، بيروت،
المطبعة الكاثوليكية، ١٩٧٠م.



ترجمة تاج الدين السبكي (٧٢٧ - ٧٧١هـ = ١٣١٧ - ١٣٦٢م):

هو قاضي القضاة تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب بن أبي الحسن
علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الشافعي.
ولد في القاهرة عام ٧٢٧هـ = ١٣١٧م، وقرأ على والده وعلماء
عصره، من أمثال ابن الشحنة ويونس الدبوسي والصابوني وابن سيد الناس.
قَدِمَ مع والده إلى دمشق سنة ٧٣٩هـ = ١٣٢٩م فسمع زينب
بنت الكمال والحافظ المزي، ولازم الإمام الذهبي وتخرّج بتقي الدين
ابن رافع. ودرّس في دار الحديث الأشرفية. انتهت إليه رئاسة القضاء
والمناصب بالشام.

من أهم كتبه:

- «جمع الجوامع» في أصول الفقه الشافعي.
- «طبقات الشافعية الكبرى» ومنه أخذت نصّ القصيدة.
- «معيد النعم ومبيد النقم».



ترجمة الحسن بن عبد المحسن المعروف بابي عذبة (١١٧٢هـ = ١٧٥٨ - ١٠٠٠م)

الحسن بن عبد المحسن المعروف بابي عذبة (١٠٠٠ - كان حياً
١١٧٢هـ = ١٧٥٨م): مُتَكَلِّمٌ! له كُتُبٌ، مِنْهَا:

- «الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية» فرغ من تأليفه سنة ١١٧٢هـ. قال عنه الدكتور بلقاسم بن حسن الغالي في كتابه «أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية» الصفحة: ٢٤: هذا الكتاب في جلّه قد استقصاه من شرح نور الدين الشيرازي لنونية السبكي في مسائل الخلاف بين فرعي أهل السنة.

ثم أضاف: وقد رتب أبو عذبة كتابه على مُقدِّمةٍ وقُضَلَيْنِ. فالمُقدِّمةُ في الكلام على أبي منصور الماتريدي والآخذين عليه والمؤلفات التي ألفها، ثم ذكر: «أنَّ المُشْتَهَرَ في بلاد المغاربة عقائد الأشاعرة لأنَّ الغالب على تلك البلاد مذهب الإمام مالك، والمالكية في المُعْتَقَدَاتِ توافقُ الأشعرِيَّ، وفي بلاد الهند والرُّوم على كَثَرَتِهَا وسعتها مع كَوْنِهِم بِأَسَرِهِم حنفية عقائد الماتريدية».

ثم أضاف: وأما الفَضْلان فقد خَصَصَهُمَا إلى مواطن الاختلاف بين الفريقَيْن، وقال: وقد خَصَّصَ الفَضْلَ الأوَّلَ بالمسائل المُخْتَلَفِ فيها لَفُظِيًّا، وأما الفصل الثاني فقد خَصَّصَهُ للاختلافات التي تعود إلى المَعْنَى. وقد ذَكَرَ فيها آراء الماتريدي بِتَفْصِيلٍ وإفَاضَةٍ. وقال: وقد بَيَّنَّ أَنَّ من تَأَمَّلَ عَقِيدَةَ شَيْخِ السُّنَّةِ في مِضْرَ أَبِي جَعْفَر الطَّحَاوِي المتوفى سنة ٣٢١هـ = ٩٣٣م، لم يَجِدْ فيها إلا ثلاث مسائل خَالَفَ فيها الأشعرِيَّة. وأما الماتريدِيَّةُ فإنهم خالفوا الأشعرية في مجال العَقَائِدِ في ثلاث عشرة مسألة. وهكذا يَتَضَحُّ أَنَّ مسائل الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية قد عَدَّهَا البياضِي خَمْسِينَ، والشيخ زادة أَرْبَعِينَ، وأبو عذبة ثلاث عشرة. اهـ.

- «بَهْجَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى عَقِيدَةِ ابْنِ الشَّخْنَةِ» مخطوط.
- «شرح لِمَنْظُومَةِ بَائِيَّةٍ» له، في دار الكتب المصرية.
- «المطالع السعيدة في شرح القصيدة» شرح القصيدة السُّنُوسِيَّة في

العقائد، والسُّنُوسِي هو أبو عبدالله محمد بن يوسف السُّنُوسِي (٨٣٢ - ٨٩٥ هـ = ١٤٢٨ - ١٤٩٠ م).

مراجع ترجمته:

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي ٢٩٩/١.
- فهرس المكتبة الأزهرية ٢٢٢/٣.
- فهرس دار الكتب المصرية ١٦٦/١ و ١٨٧.
- «الأعلام» خير الدين الزركلي، ١٩٨/٢.



ترجمة عبدالرحيم بن علي بن المؤيد الأماسي

المعروف بشيخ زادة الحنفي (١٠٠٠ - ٩٤٤ هـ = ١٥٣٧ - ١٠٠٠ م).

ترجمه بغضهم فقال: محمد الأسيري عبدالرحيم بن علي الشهير بقاضي زاده المتوفى سنة ٩٩٠ هـ = ١٥٨٠ م. راجع «أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقديّة» بلقاسم بن حسن الغالي، الصفحة: ٢٤.

قال الشيخ نجم الدين الغزي في كتابه: «الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» ١٦٥/٢ - ١٦٧:

عبدالرحيم بن علي بن المؤيد الأماسي، المعروف بشيخ زادة الحنفي، والمشهور بحاجي جَلْبِي الرُومي القُسْطَنْطِينِي الحنفي، كما عُرِفَ بابن المؤيد (١٠٠٠ - ٩٤٤ هـ = ١٥٣٧ - ١٠٠٠ م): الفاضل العلامة، أحد الموالى الأضلاء، باحث متصوّف، من أحناف الدولة العثمانية.

قال في «الشقائق»: كان رَحِمَهُ اللهُ تعالى أولاً من طلبة العلم الشريف، وقرأ على المولى الفاضل سنان باشا، وعلى المولى الفاضل خواجَه زَادَة؛ وكان مَقْبُولاً عندهما. ثم سَلَكَ مَسْلَكَ التَّصَوُّفِ، واتَّصَلَ بِالشَّيْخِ العَارِفِ بالله مُخِيي الدِّين محمد الأسكَلِيي، ونَالَ عِنْدَهُ غَايَةَ مُتَمَنَّا، وَحَصَلَ لَهُ شَأْنٌ عَظِيمٌ، وَجَلَسَ لِلإِشْرَادِ فِي زَاوِيَةِ شَيْخِهِ الشَّيْخِ مُصْلِحِ الدِّين مصطفى بن عبدالله السَّيْرُوزِي، وَرَبَّى كَثِيراً مِنَ المُرِيدِينَ.

قال: وبِالْجُمْلَةِ، فَقَدْ كَانَ جَامِعاً بَيْنَ الْفَضِيلَتَيْنِ: الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ، وَكَانَ فَضْلُهُ وَذَكَوَاهُ فِي الْعَايَةِ، لَا سِوَمَا فِي الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ، وَأَقْسَامِ الْعُلُومِ الْحِكْمِيَّةِ، وَكَانَ لَهُ مَعْرِفَةٌ تَامَّةٌ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَكَانَ يَكْتُبُ خَطاً حَسَنًا، وَكَانَ آيَةً كُبْرَى فِي مَعَارِفِ الصُّوفِيَّةِ، وَقَدْ ظَهَرَتْ لَهُ كِرَامَاتٌ.

وقال البرزكوي: وَكَانَ الْمَوْلَى الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللهُ تعالى يَخْكِي وَيَقُولُ: إِنَّ الْمَوْلَى خَوَاجَةَ زَادَهُ كَانَ يَذْكُرُ بِالْفَضْلِ الشَّيْخَ الْمَذْكُورَ وَكَذَا يَذْكُرُ بِالْفَضْلِ الْمَوْلَى الْفَاضِلَ غِيَاثِ الدِّين الشَّهِيرِ بِبَاشَا جَلْبِي. قَالَ الْمَوْلَى الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللهُ تعالى: فَمَا سَمِعْتُهُ يَشْهَدُ لِأَحَدٍ مِنْ طَلَبَتِهِ بِالْفَضْلِ مِثْلَ شَهَادَتِهِ لَهُمَا.

قال في «الكواكب»: ذَكَرَهُ الْوَالِدُ، فَقَالَ: اسْتَفَذْتُ مِنْهُ وَاسْتَفَادَ مِنِّي، وَأَخَذْتُ عَنْهُ وَأَخَذَ عَنِّي، وَاسْتَجَزَّتْهُ لَوْلَدِي أَحْمَدُ وَلِمَنْ سَيَخْدُثُ لِي مِنَ الْأَوْلَادِ وَيُوجَدُ عَلَى مَذَهَبٍ مِنْ يَرَى ذَلِكَ، وَمِمَّا أَخَذَ عَنِّي كَثِيرٌ مِنْ مُؤَلَّفَاتِي، وَإِنْ كِتَابُهُ: «خَلَاقُ عَلِيمٍ» يَنْفَعُ لِدَفْعِ الطَّاعُونَ، فَإِنَّهُ مُجَرَّبٌ كَمَا رَوَاهُ لَنَا الْأَيْمَةُ الْوَاعُونَ. وَمِمَّا أَفَادَنِي أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قَالَ: ﴿رَبَّنَا﴾ خَمْسَ مَرَّاتٍ وَدَعَا اسْتَجِيبَ لَهُ، وَاخْتَجَّ بِقَوْلِهِ تعالى حِكَايَةً عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ دُونِ بَوَادِ عَيْرٍ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ

أَفِيدَ مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ وَارْزُقَهُمْ مِنَ الشَّمَرِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴿٣٧﴾
 رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا تُخْفِي وَمَا تُعْلِنُ وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ
 وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴿٣٨﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْتِعْيِلَ
 وَاسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴿٣٩﴾ رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ
 ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ ﴿٤٠﴾ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ
 يَقُومُ الْحِسَابُ ﴿٤١﴾ [١٤ سورة إبراهيم/ الآيات: ٣٧ - ٤١] قال:
 فاستحضرت في الحال دليلاً آخر ببركته، وهو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا
 خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ ﴿١١٦﴾ رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلُ
 النَّارَ فَقَدْ أَخْرَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴿١١٧﴾ رَبَّنَا إِنَّا سَجَعْنَا مُنَادِيًا
 يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ
 عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴿١١٨﴾ رَبَّنَا وَءَاثِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ
 وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْوَعَادَ ﴿١١٩﴾ [٣ سورة آل عمران/
 الآيات: ١٩١ - ١٩٤]، وهي تمام الخمس، ثم عقبها بقوله:
 ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [٣ سورة آل عمران/ الآية: ١٩٥] فُسِّرَ
 بذلك. انتهى.

ويؤيد هذا ما روي عن جعفر الصادق من حربه أن من قال
 خمس مرات: ﴿رَبَّنَا﴾ أنجاه الله تعالى مما يخاف وأعطاه ما أراد،
 وقرأ: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا﴾ [٣ سورة آل عمران/ الآية: ١٩١]
 الآيات. انتهى ملخصاً.

صنّف:

- تهذيب الإشارات، ذكره في «نظم الفرائد» عدة مرّات، وهو
 تهذيب لكتاب «إشارات المرام من عبارات الإمام» لكمال الدين
 أحمد بن الحسن بن سنان الدين يوسف البوسنوي الرومي،
 المعروف ببيّاضي زاده الحنفي (١٠٤٤ - ١٠٩٨ هـ = ١٦٣٤ -

١٦٨٧م). شرح بَيَاضِي زاده في «إشارات المرام» قِسْطاً من كتابه: «الأصول المنيفة للإمام أبي حنيفة»، وذلك إلى فصل: المعجزة والكرامة، راجع الملاحظة في آخر ترجمته فيما يلي.

- حاشية على «تفسير البَيْضَاوِي».

- «شرح العقيدة الطحاوية».

- «مميزات مذهب الماتريدية عن المذاهب الغيرية» منه نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة برلين رقم: ٢٤٨٢؛ يقول عنها الدكتور بَلْقَاسَم بن حسن الغالي في كتابه «أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية» الصفحة: ٢٤ قد خِلْتُ هذا الكتابَ جامعاً لما يَمْتَنَزُ به المذهب الماتريدي، ولكن تَبَيَّنَ أَنَّ المؤلفَ يَنْحَصِرُ في أفعالِ العباد. يقول قاضي زادة في مقدمته: «لَمَّا كَانَتْ مسألة كَسْبِ الأفعال الاختيارية للأنام من غوامِضِ مسائل علم الكلام، حُرِّزَتْ فيها بِقَدْرِ الوَسْعِ رسالةٌ مُمَيَّزةٌ لِمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عن مذهب الجَبَرِيَّةِ وَالْقَدَرِيَّةِ، وسميتها: «مميزات مذهب الماتريدية عن المذاهب الغيرية»، ورَتَّبْتُهَا على مقدِّمةٍ ومَقْصِدَيْنِ. ثم يَضِيفُ: والمخطوط رغم صَغَرِ حجمه أفادني كثيراً خاصةً في موضوعي: الاختيار عند الماتريدي والكَسْب عند الأشعري. اهـ.

- «نظم الفرائد وجمع الفوائد» في أربعين مسألة بين الماتريدية والأشاعرة.

اشْتَمَلَ هذا الكتاب على أربعين فريدة أو مسألة، في الاختلافات بين الماتريديَّة والأشاعِرَةِ مع الشواهِدِ والأدِلَّةِ ومع ما يُخْتِاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْفَوَائِدِ وَالزَّوَائِدِ. اعْتَمَدَ بِشَكْلِ رَئِيسِيٍّ عَلَى مَصَادِرِ الْمَاتَرِيدِيَّةِ فِي مَعْرِفَةِ رَأْيِ الْفَرِيقَيْنِ، فَكَانَ يَأْتِي بِرَأْيِ الْمَاتَرِيدِيَّةِ فَرَأْيِ الْأَشَاعِرَةِ، ثُمَّ يَأْتِي

بَدَلِيلِ الماتريدية، ثم يَأْتِي بِدَلِيلِ الأشاعرة، وَيَخْتُمُ الْمَسْأَلَةَ الْقَرِيدَةَ بِتَقْضِ آراءِ الأشاعرة والانتصار للماتريدية.

وَيُعَدُّ هَذَا الْكِتَابُ مَرْجِعاً بِالِغِ الْأَهْمِيَّةِ، اعْتَمَدَ عَلَيْهِ أَغْلَبُ الْبَاحِثِينَ فِي مَوْضُوعِهِ، لِشُمُولِهِ وَاسْتِعَابِهِ.

ملاحظة هامة:

ورد في كتاب «نظم الفرائد» نقول من شرح المُلَا علي بن (سلطان) محمد الْقَارِي الهروي (١٠٠٠ - ١٠١٤ هـ = ١٠٠٠ - ١٦٠٦ م) لكتاب «الفقه الأكبر»، لأبي حنيفة النعمان بن ثابت التَّيْمِيّ بالولاء الكوفي (٨٠ - ١٥٠ هـ = ٦٩٩ - ٧٦٧ م)؛ والمُلا علي بن (سلطان) محمد الْقَارِي الهروي توفي سنة ١٠١٤ هـ، أي بعد وفاة مؤلف «الفرائد» بسبعين عاماً! فهل هذا من إضافات النساخ والقراء وزياداتهم؟!

ورد عدة مرات نسبة «البيضاوي» بدلاً من «البَيَاضِي»! ويصعب قبول أن يَكُونُ هَذَا وَهْمٌ مِنْ شَيْخٍ زَادَهُ، لِأَنَّهُ هَذَبَ كِتَابَ بَيَاضِي زَادَهُ «إشارات المرام» وله حاشية على «تفسير البيضاوي»؛ وبالتالي وَاضِحٌ لِدَيْهِ الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَاضِي نَاصِرِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو الشَّيرَازِيِّ الْبَيَاضَاوِيِّ (١٠٠٠ - ٦٨٥ هـ = ١٢٨٦ م). وكمال الدين أحمد بن حسن ابن البَيَاضِي (١٠٠٠ - ١٠٩٨ هـ = ١٦٨٧ م)؛ فهل هذا أيضاً من تصحيفات النساخ؟ علماً أَنَّهُ لَا يَعْقِلُ اخْتِصَارَهُ لِكِتَابِ الْبَيَاضِي حَيْثُ إِنَّهُ مُتَأَخَّرٌ عَنْهُ بِالْوَفَاةِ أَكْثَرَ مِنْ ١٥٠ سَنَةً!!

ومثلُ هَذَا الْكَلَامِ يَنْسَحِبُ عَلَى كُتُبٍ أُخْرَى مِثْلُ «شرح الجوهرة» لإبراهيم اللقاني.

وليلَاحِظْ أَيْضاً أَنَّ الْمُؤَلِّفَ حَنَفِيَّ الْمَذْهَبِ، مَاتَرِيدِيَّ الْإِعْتِقَادِ، وَكَانَ جُلَّ مَصَادِرِ كِتَابِهِ مِنْ مُؤَلَّفَاتِ الْأَحْنَافِ وَالْمَاتَرِيدِيَّةِ، بَلْ نَقَلَ عَنِ الْأَشَاعِرَةِ بِالْوَاسِطَةِ وَمِنْ خِلَالِ كُتُبِ الْمَاتَرِيدِيَّةِ.

وفي الختام، فلإني أثبتُّ ما وَرَدَ في ترجمة شيخ زادة حسب مصادرها، وكلُّها ذكرت وفاته في القرن العاشر، ووفاة ابن البياض في نهاية القرن الحادي عشر، إذن هناك مُعْضِلَةٌ أخرى.

ويغلب على ظني أن هذا الكتاب كان متداولاً ومقروءاً، وكان أصحاب النسخ وقراءها يضيفون ما يغني الكتاب مما يؤدي إلى ظهور مثل هذه المفارقات؛ والله أعلم.

مراجع ترجمته:

- «إيضاح المكنون» لإسماعيل باشا البغدادي، ١٠٣/٢ و ٦٥٩.
- «تاريخ الأدب العربي» كارل بروكلمان، النسخة الألمانية، الملحق ٦٥٩/٢.
- «الشقائق النعمانية» طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٥م، الصفحات: ٢٥٨ و ٢٥٩.
- «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» لأبي الفلاح عبدالحى ابن العماد الحنبلي، طبعة القدسي، ٢٥٦/٨ و ٢٥٧.
- «هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون» لإسماعيل باشا البغدادي ٥٦٣/١.
- «الأعلام» خير الدين الزركلي، ٣٤٧/٣.



قائمة كتب في الخلاف بين الماتريدية والأشاعرة:

اعتمدت في إعداد هذه القائمة على مصادر ومراجع بعض الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع، منها:

- «الماتريدية دراسة وتقويماً» لأحمد بن عوض الله اللهيبي الحربي، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، دار الصميعي، الرياض، ٢٠٠٠م.
- «عداء الماتريدية للعقيدة السلفية: الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات الإلهية» للشمس السلفي الأفغاني مؤسس الجامعة الأثرية بسوات، ثلاثة أجزاء، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- وكذلك المصادر التي وردت في الكتب الثلاثة التي تُولف هذه المجموعة: «المسائل الخلافية بين الأشاعرة والماتريدية».
- «أبكار الأفكار» لسيف الدين أبي الحسن علي بن محمد الأمدي الحنبلي ثم الشافعي الأشعري (٥٥١ - ٦٣١هـ = ١١٥٦ - ١٢٣٣م).
- «أبو حفص الكبير»، هو أحمد بن حفص، أبو حفص البخاري الحنفي، شيخ ما وراء النهر (١٥٠ - ٢١٧هـ، ٧٦٧ - ٨٣٢م).
- «الأجناس في الفروع»، لأبي العباس محمد بن عمر أو أحمد بن محمد الناطفي (٠٠٠ - ٤٤٦هـ = ٠٠٠ - ١٠٥٤م).
- «أدب الجدل».
- «الأربعون»، لفخر الدين محمد بن عمر الرّازي (٥٤٤ - ٦٠٦هـ = ١١٥٠ - ١٢١٠م).
- «الإرشاد»، لأبي المعين ميمون بن محمد النّسفي (٤١٨ - ٥٠٨هـ = ١٠٢٧ - ١١١٥م).
- «كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد»، لإمام الحرمين ركن الدين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (٤١٩ - ٤٧٨هـ = ١٠٢٨ - ١٠٨٥م)، تحقيق وتعليق محمد

يوسف موسى، وعلي عبدالمنعم عبدالحميد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٥٠م؛ وأعاد طباعته أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٥هـ، وأعاد طباعته زكريا عميرات، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م.

- «إرشاد المهتدي [إلى كفاية المبتدي] في أصول الدين»، لأبي الحسن علي بن سعيد الرُّسْتُقْفَنِي (٠٠٠ - نحو ٣٤٥هـ = ٠٠٠ - نحو ٩٥٦م)، من أصحاب الماتريدية الكبار.
- «إشارات المرام من عبارات الإمام»، لكمال الدين أحمد بن حسن ابن البَيَّاضِي (١٠٤٤ - ١٠٩٨هـ = ١٦٣٤ - ١٦٨٧م)، تحقيق: يوسف عبدالرزاق، تقديم: محمد زاهد الكوثري، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ = ١٩٤٩م. وهو شرح لـ «الأصول المنيفة» لكمال الدين أحمد بن حسن ابن البَيَّاضِي (١٠٤٤ - ١٠٩٨هـ = ١٦٣٤ - ١٦٨٧م).
- «أصول الدين» لعبدالعزيز السَّمَرْقَنْدِي.
- «أصول الدين»، للخطاري.
- «أصول الدين» لشمس الأئمة محمد بن أحمد السَّرْخُسي (٠٠٠ - ٤٨٣هـ = ٠٠٠ - ١٠٩٠م).
- «أصول الدين»، لفخر الإسلام علي بن محمد البَزْدَوِي (٤٠٠ - ٤٨٢هـ = ١٠١٠ - ١٠٨٩م)، نشره هانز بيتزلنس، القاهرة، ١٣٨٣هـ.
- «أصول الفقه»، لفخر الإسلام علي بن محمد البَزْدَوِي (٤٠٠ - ٤٨٢هـ = ١٠١٠ - ١٠٨٩م)، طبعه مير محمد كتبخانه، كراتشي، باكستان. اسمه: «كنز الوصول إلى معرفة علم الأصول».

- «الاعتماد شرح العمدة» كلاهما لحافظ الدين أبي البركات عبدالله بن أحمد التُسفي الحنفي (١٠٠٠ - ٧١٠ هـ = ١٠٠٠ - ١٣١٠ م).
- «أُمالي عز الدين بن عبدالسلام» لسلطان العلماء عز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام (٥٧٧ - ٦٦٠ هـ = ١١٨١ - ١٢٦٢ م).
- «أنوار التنزيل وأسرار التأويل المسمى: تفسير البيضاوي»، للقاضي ناصر الدين عبدالله بن عمر الشيرازي البَيْضاوي (١٠٠٠ - ٦٨٥ هـ = ١٢٨٦ م).
- «الإيجاز»، لأبي بكر محمد بن الطيب الباقِلاني (٣٣٨ - ٤٠٣ هـ = ٩٥٠ - ١٠١٣ م).
- «بحر الكلام في علم التوحيد»، لأبي المعين ميمون بن محمد التُسفي (٤١٨ - ٥٠٨ هـ = ١٠٢٧ - ١١١٥ م)، طبع سنة ١٣٢٩ هـ، وطبع سنة ١٣٤٠ هـ دون ذكر مكان أو تاريخ الطبع. وفي آخره: «منجية العبيد. .» لعبدالملك بن عبدالوهاب الفُتني المكي (١٢٥٥ - ١٣٢٧ هـ = ١٨٣٩ - ١٩٠٩ م).
- «بدء الأمالي»، لسراج الدين علي بن عثمان الأوشي الفرغانِي (١٠٠٠ - بعد ٥٦٩ هـ = ١١٧٣ م)، مع شرحها: «ضوء المعالي» لمُلا علي بن (سلطان) محمد القاري الهروي (١٠٠٠ - ١٠١٤ هـ = ١٦٠٦ م)، دار السعادة، تركيا.
- «البدائع»، لشمس الدين محمد بن حمزة الفَناري أو الفَنري الرومي (٧٥١ - ٨٣٤ هـ = ١٣٥٠ - ١٤٣١ م).

- «كتاب البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين»، لنور الدين أحمد بن محمود الصَّابُونِي البُخَارِي (٠٠٠ - ٥٨٠هـ = ٠٠٠ - ١١٨٤م)، تحقيق وتقديم: فتح الله خليف، سلسلة المكتبة الفلسفية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م؛ وتحقيق الأستاذ الدكتور بكرطوبال أوغلي، منشورات رئاسة الشؤون الدينية، سلسلة الكتب العلمية رقم: ٢٧، أنقرة، ١٩٧٨م.
- «بيان الجبر والقدر» لشمس الدين أحمد بن سليمان المشهور بابن كمال باشا (٠٠٠ - ٩٤٠هـ = ٠٠٠ - ١٥٣٤م).
- «التأويلات، أو تأويلات أهل السنة، أو تفسير الماتريدي»، لأبي منصور محمد بن محمد الماتريدي (٠٠٠ - ٣٣٣هـ = ٠٠٠ - ٩٤٤)، تحقيق: إبراهيم عوضين وسيد عوضين، القاهرة، ١٩٧١م؛ وتحقيق: محمد مستفيض الرحمن وجاسم محمد الجبوري، بغداد، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٣م.
- «التبصرة، أو تبصرة الأدلة في أصول الدين على طريقة الإمام أبي منصور الماتريدي»، لأبي المعين ميمون بن محمد السَّفِي (٤١٨ - ٥٠٨هـ = ١٠٢٧ - ١١١٥م)، تحقيق: كلود سلامة، دمشق، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، جزآن، ١٩٩٠ و ١٩٩٣م.
- «التحرير» لكمال الدين محمد بن عبدالواحد ابن الهَمَام (٧٩٠ - ٨٦١هـ = ١٣٨٨ - ١٤٥٧م).
- «التسديد في شرح التمهيد لقواعد التوحيد لأبي المعين ميمون بن محمد النسفي» للإمام حسام الدين الحسين بن علي السَّغْنَائِي الحنفي (٠٠٠ - ٧١١هـ = ٠٠٠ - ١٣١١م).
- «تعديل العلوم» لصدر الشريعة الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود المحبوبي البخاري الحنفي (٠٠٠ - ٧٤٧هـ = ٠٠٠ - ١٣٤٦م).

- «تغيير التنقيح [تنقيح الأصول لصدر الشريعة الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود المحبوبي البخاري الحنفي (١٠٠٠ - ٧٤٧هـ = ١٣٤٦م)]»، لشمس الدين أحمد بن سليمان المشهور بابن كمال باشا (١٠٠٠ - ٩٤٠هـ = ١٥٣٤م)، والتمن لصدر الشريعة الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود المحبوبي البخاري الحنفي (١٠٠٠ - ٧٤٧هـ = ١٣٤٦م)، إستانبول، تركيا، ١٣٠٨هـ.
- «تفسير ابن كمال باشا» لشمس الدين أحمد بن سليمان المشهور بابن كمال باشا (١٠٠٠ - ٩٤٠هـ = ١٥٣٤م).
- «تفسير الإمام السجاوندي»، سراج الدين أبو طاهر محمد بن محمد بن عبدالرشيد بن طيفور السجاوندي الحنفي (١٠٠٠ - في حدود ٦٠٠هـ = ١٢٠٤م).
- «التفسير الكبير»، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦هـ = ١١٥٠ - ١٢١٠م).
- «تفسير لباب التأويل في معاني التنزيل، المسمى: تفسير الخازن»، للإمام علاء الدين علي بن محمد الخازن البغدادي الحافظ الصوفي (٦٧٨ - ٧٤١هـ = ١٢٨٠ - ١٣٤١م).
- «التقويم» = «تقويم الأدلة» في الأصول، لللقاضي أبي زيد عبيدالله أو عبدالله بن عمر الدبوسي الحنفي (١٠٠٠ - ٤٣٠هـ = ١٠٣٩م).
- «تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد»، للإمام ركن الإسلام أبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد بن إسحاق بن شيث الأنصاري الوابلي البخاري الحنفي الزاهد الصفار (٤٦٠ - ٥٣٤هـ = ١٠٦٧ - ١١٣٩م).

- «التلويح [لسعد الدين مسعود بن عمر التَّفْتَارَانِي (٧١٢ - ٧٩٣هـ = ١٣٢٠ - ١٣٩٠م)] في كشف حقائق التنقيح [تنقيح الأصول لصدر الشريعة الأصغر عبيد الله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود المحجوبي البخاري الحنفي (٧٤٧هـ = ١٣٤٦ - ١٣٩٠م)]»، لسعد الدين مسعود بن عمر التَّفْتَارَانِي (٧١٢ - ٧٩٣هـ = ١٣٢٠ - ١٣٩٠م)، والمتن لصدر الشريعة الأصغر عبيد الله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود المحجوبي البخاري الحنفي (٧٤٧هـ = ١٣٤٦ - ١٣٩٠م)، إستانبول؛ ودار الكتب العلمية، بيروت.
- «التمهيد لقواعد التوحيد»، لأبي المعين ميمون بن محمد النَّسْفِي (٤١٨ - ٥٠٨هـ = ١٠٢٧ - ١١١٥م)، تحقيق: عبدالحق قابيل، القاهرة، دار الثقافة، ١٩٨٧م.
- «تهذيب الإشارات»، لعبدالرحيم بن علي الشهير بشيخ زادة.
- «التوحيد»، لأبي منصور محمد بن محمد المَآثِرِيدِي (١٠٠٠ - ١٠٣٣هـ = ١٠٠٠ - ٩٤٤)، تحقيق فتح الله خليف، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٧٠م.
- «التوضيح»، هل هو كتاب التلويح [لسعد الدين مسعود بن عمر التَّفْتَارَانِي (٧١٢ - ٧٩٣هـ = ١٣٢٠ - ١٣٩٠م)] في كشف حقائق التنقيح [تنقيح الأصول لصدر الشريعة الأصغر عبيد الله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود المحجوبي البخاري الحنفي (٧٤٧هـ = ١٣٤٦ - ١٣٩٠م)]، وبهامشه: التوضيح في حل غوامض التنقيح [كلاهما لصدر الشريعة الأصغر عبيد الله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود المحجوبي البخاري الحنفي (٧٤٧هـ = ١٣٤٦ - ١٣٩٠م)]، إستانبول؛ وصورته دار الكتب العلمية ببيروت.

- «تيسير التحرير»، لمحمد أمين بن محمود البخاري الخراساني المعروف بأمير بادشاه (١٠٠ - نحو ٩٧٢ هـ = ١٠٠٠ - نحو ١٥٦٥ م)، دار الكتب العلمية بيروت.
- «جامع البحار شرح تنوير الأبصار»، تنوير الأبصار لشمس الدين محمد بن عبدالله الخطيب العمري التَّمَرْتاشي الغَزِّي الحنفي (٩٣٩ - ١٠٠٤ هـ = ١٥٣٢ - ١٥٩٦ م).
- «جوهرة التوحيد» لبرهان الدين أبي الإمداد إبراهيم بن إبراهيم اللقاني (١٠٠ - ١٠٤١ هـ = ١٠٠٠ - ١٦٣١ م).
- «حاشية الجرجاني على التلويح» للسيد الشريف علي بن محمد الجُزْجَاني (٤٧٠ - ٨١٦ هـ = ١٣٤٠ - ١٤١٣).
- حاشية الخخالي.
- «حاشية المقدمات التوضيحية».
- «حكمة العين» لنجم الدين أبي الحسن علي بن عمر بن علي الشهير بدبيران الكاتب القزويني (٦٠٠ - ٦٧٥ هـ = ١٢٠٣ - ١٢٧٧ م).
- «الخلاصة»، ولعله «تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد»، للإمام ركن الإسلام أبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد بن إسحاق بن شيث الأنصاري الوابلي البخاري الحنفي الزاهد الصفار (٤٦٠ - ٥٣٤ هـ = ١٠٦٧ - ١١٣٩ م).
- «الرسالة القشيرية»، لزين الإسلام أبي القاسم عبدالكريم بن هوازن القُشَيْرِي (٣٧٦ - ٤٦٥ هـ = ٩٨٦ - ١٠٧٢ م).
- «روضة العلماء»، لأبي الحسن البخاري، وفي «كشف الظنون» أنه للشيخ أبي علي حسين بن يحيى البخاري الزندويستي الحنفي.

- «الشامل» لإمام الحرمين ركن الدين أبي المعالي عبد الملك بن عبدالله الجُونيني (٤١٩ - ٤٧٨ هـ = ١٠٢٨ - ١٠٨٥ م).
- «شرح الأربعين»، لمصلح الدين محمد بن صلاح اللّاري (١٠٠٠ هـ = ١٥٧١ م).
- «شرح أم البراهين»، لأبي عبدالله محمد بن يوسف السَّنُوسي (٨٣٢ - ٨٩٥ هـ = ١٤٢٨ - ١٤٩٠ م).
- «شرح البخاري» لأبي محمد عبدالحق بن عبد الرحمن الإشبيلي المعروف بابن الخراط (٥١٠ - ٥٨١ هـ = ١١١٦ - ١١٨٥ م).
- «شرح بدء الأمالي أو شرح الأمالي [شرح متن بدء الأمالي]، شرح ضوء المعالي على بدء الأمالي». لمُلاً علي بن (سلطان) محمد القاري الهروي (١٠١٤ - ١٠٠٠ هـ = ١٦٠٦ م)، والتمن «بدء الأمالي» لسراج الدين علي بن عثمان الأوشي الفَرغاني (١١٧٣ م - بعد ٥٦٩ هـ = ١١٧٣ م)، تحقيق: عبداللطيف صالح فرفور، دمشق، ١٩٧٠ م؛ وإستانبول، تركيا، ١٩٨٥ م.
- «شرح التأويلات»، لعلاء الدين أبي بكر محمد بن أحمد السَّمَرَقَنْدي. قال في «كشف الظنون» ٣٣٦/١: وهي ما أخذه منه أصحابه المبرزُون تلقُفاً، ولهذا كان أسهل تناولاً من كتبه، جمعه الشيخ الإمام علاء الدين محمد بن أحمد بن أبي أحمد السَّمَرَقَنْدي في ثمانِي مجلدات؛ كذا وجدت في ظهر نسخة، ولعل ما ذكره عبدالقادر هو هذا، فظن أنه من تصنيفه. اهـ.
- «شرح التجريد» للشريف الجرجاني، هناك حاشية للسيد الشريف علي بن محمد الجُزْجاني (٧٤٠ - ٨١٦ هـ = ١٣٤٠ - ١٤١٣ م)

على «شرح تجريد [الكلام أو تجريد العقائد]، لنصير الدين أبي جعفر محمد بن محمد الطوسي» لشمس الدين أبي الثناء محمود بن عبدالرحمن الأصفهاني (٦٧٤ - ٧٤٩ هـ = ١٢٧٦ - ١٣٤٩ م).

- «شرح تعديل العلوم»، كلاهما لصدر الشريعة الأصغر عبيد الله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود المحبوبي البخاري الحنفي (٧٤٧ - ١١٠٠ هـ = ١٣٤٦ - ١١٠٠ م).

- «شرح جوهره التوحيد»، لبرهان الدين أبي الإمداد إبراهيم بن إبراهيم اللقاني (١٠٤١ - ١١٠٠ هـ = ١٦٣١ - ١١٠٠ م)، المتن والشرح كلاهما له.

- «شرح خوجة زادة للطريقة المحمدية للبركوي»، وخوجة زاده أو خواجه زاده هو مصطفى بن يوسف، والبركوي هو زين الدين وتقي الدين محمد بن محيي الدين بير علي بن إسكندر البركوي أو البركلي أو بيركيلو أو بركي (٩٢٨ - ٩٨١ هـ = ١٥٢٢ - ١٥٧٣ م).

- «شرح السنة»، لمحيي السنة الحسين بن مسعود الفراء البغوي (٤٣٦ - ٥١٠ هـ = ١٠٤٤ - ١١١٧ م).

- «شرح الصحائف».

- «شرح الطوالع»، لشمس الدين أبي الثناء محمود بن عبدالرحمن الأصفهاني (٦٧٤ - ٧٤٩ هـ = ١٢٧٦ - ١٣٤٩ م) لعله «طوالع الأنوار من مطالع الأنظار»، وسماه: «مطلع الأنظار من طوالع الأنوار».

- «شرح الطوالع»، لعضد الدين أبي الفضل عبدالرحمن بن أحمد الإيجي (٧٥٦ - ١١٠٠ هـ = ١٣٥٥ - ١١٠٠ م).

- «شرح العضدية»، لجلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني (٨٣٠ - ٩١٨ هـ = ١٤٢٧ - ١٥١٢ م).
- «شرح العقائد النسفية»، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (٧١٢ - ٧٩٣ هـ = ١٣٢٠ - ١٣٩٠ م)، طبعة كتبخانه إمدادية، ديوبند، الهند، وعليه حواش منقولة من ٩٤ مصدراً.
- «شرح العقائد النسفية»، لجلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني (٨٣٠ - ٩١٨ هـ = ١٤٢٧ - ١٥١٢ م).
- «شرح العقيدة الطحاوية»، لأبي المحاسن وأبي الحسن علاء الدين علي بن إسماعيل بن يوسف القنوي (٦٦٨ - ٧٢٩ هـ = ١٢٧٠ - ١٣٢٩ م).
- «شرح العقيدة الطحاوية»، لملاً علي بن (سلطان) محمد القاري الهروي (١٠٠ - ١٠١٤ هـ = ١٦٠٦ - ١٦٠٦ م).
- «شرح العقيدة الطحاوية»، للناصري = «النور اللامع».
- «شرح عمدة الأحكام»، لسراج الدين أبي حفص عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعي (٧٢٤ - ٨٠٥ هـ = ١٣٢٤ - ١٤٠٣ م).
- «شرح الفقه الأكبر»، لملاً علي بن (سلطان) محمد القاري الهروي (١٠٠ - ١٠١٤ هـ = ١٦٠٦ - ١٦٠٦ م)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤ هـ.
- «الشرح القديم لعمدة النسفي» لحافظ الدين أبي البركات عبدالله بن أحمد التسنفي الحنفي (١٠٠ - ٧١٠ هـ = ١٣١٠ - ١٣١٠ م).
- «شرح مختصر المنتهى»، لسيف الدين أحمد الأبهري (١٠٠ - نحو ٧٠٠ هـ = ١٣٠٠ - ١٣٠٠ م).

- «شرح المصابيح» للقاضي ناصر الدين عبدالله بن عمر الشيرازي البیضاوي (١٠٠ - ٦٨٥ هـ = ١٠٠ - ١٢٨٦ م).
- «شرح المصابيح» لبعض أفاضل المتأخرين، هل هو المُلأ علي بن (سلطان) محمد القاري الهروي (١٠٠ - ١٠١٤ هـ = ١٠٠ - ١٦٠٦ م)!!؟؟
- «شرح المقاصد»، لسعد الدين مسعود بن عمر التتارزاني (٧١٢ - ٧٩٣ هـ = ١٣٢٠ - ١٣٩٠ م)، مطبعة محرم أفندي، البنيوي، تركة، ١٣٠٥ هـ.
- «شرح المواقف»، للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (٧٤٠ - ٨١٦ هـ = ١٣٤٠ - ١٤١٣ م)، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٢٥ هـ.
- «شرح النونية»، لأحمد بن موسى الخيالي، ولنور الدين محمد بن أبي الطيب الشيرازي الشافعي.
- «شرح الوصية»، لأكمل الدين أبي عبدالله محمد بن شمس الدين محمد بن جمال الدين محمود الرومي البازتي (٧١٤ - ٧٨٦ هـ = ١٣١٤ - ١٣٨٤ م).
- «الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين [تعليقات الشيخ محمد عبده على شرح جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني (٨٣٠ - ٩١٨ هـ = ١٤٢٧ - ١٥١٢ م). لمتن العضدية لعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي»، تحقيق: سليمان دنيا، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٨ م.
- «الصحائف»، لشمس الدين محمد بن أشرف الحسيني السمرقندي (١٠٠ - بعد ٦٩٠ هـ = ١٠٠ - بعد ١٢٩١ م).

- «طبقات الشافعية الكبرى» لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي.
- «الطريقة المحمدية» لزين الدين وتقي الدين محمد بن محيي الدين بير علي بن إسكندر البركوي أو البركلي أو بيركيلو أو بركي (٩٢٨ - ٩٨١ هـ = ١٥٢٢ - ١٥٧٣ م).
- «الطوابع أو طوابع الأنوار»، للقاضي ناصر الدين عبدالله بن عمر الشيرازي البیضاوي (٦٨٥ - ٧٠٠ هـ = ١٢٨٦ - ١٣٠٠ م)، مع شرح «مطالع الأنظار» لشمس الدين أبي الثناء محمود بن عبدالرحمن الأصفهاني (٦٧٤ - ٧٤٩ هـ = ١٢٧٦ - ١٣٤٩ م)، الطبعة الأولى، المطبعة الخيرية، ١٣٢٣ هـ.
- «العقائد النسفية»، لنجم الدين أبي حفص عمر بن محمد التُسفي السَمَرْقَنْدِي الماتريدي (٤٦٠ - ٥٣٧ هـ = ١٠٦٨ - ١١٤٣ م).
- «العقيدة الطحاوية» لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحَجْرِي المِضْرِي الطَّحَاوي (٢٣٩ - ٣٢١ هـ = ٨٥٣ - ٩٣٣ م).
- «العمدة، أو عمدة الاعتقاد»، «الاعتماد شرح العمدة»، كلاهما لحافظ الدين أبي البركات عبدالله بن أحمد التُسفي الحنفي (٧١٠ - ٧١٠ هـ = ١٣١٠ - ١٣١٠ م)؛ ويبدو أن هناك شرحين: قديم وجديد.
- «غيد الأبرار»، لسيف الدين أبي الحسن علي بن محمد الآمدي الحنبلي ثم الشافعي الأشعري (٥٥١ - ٦٣١ هـ = ١١٥٦ - ١٢٣٣ م).

- «فتاوى الإمام الكَزْدَرِي، أو الفتاوى البَرْزَاوِيَّة»، لحافظ الدين محمد بن محمد الكَزْدَرِي البريقني الخوارزمي البَرْزَاوِي (١٠٠٠ - ٨٢٧هـ = ١٤٢٤م)، مطبوعة على هامش «الفتاوى الهندية أو الفتاوى العالمية»، تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- «فصول البدائع» لشمس الدين محمد بن حمزة الفناري (٧٥١ - ٨٣٤ = ١٣٥٠ - ١٤٣١م).
- «الفقه الأبسط»، لأبي حنيفة النعمان بن ثابت التَّيْمِيّ بالولاء الكوفي (٨٠ - ١٥٠هـ = ٦٩٩ - ٧٦٧م).
- «الفقه الأكبر»، لأبي حنيفة النعمان بن ثابت التَّيْمِيّ بالولاء الكوفي (٨٠ - ١٥٠هـ = ٦٩٩ - ٧٦٧م).
- «فوائد الإمام عبدالعزيز السَّمَرْقَنْدِي في أصول الدين».
- «فوائد الإمام محمد بن يوسف السنوسي» لأبي عبدالله محمد بن يوسف السَّنُوسِي (٨٣٢ - ٨٩٥هـ = ١٤٢٨ - ١٤٩٠م).
- «الفوائد»، للخاطري.
- «القشيري»: زين الإسلام أبو القاسم عبدالكريم بن هوازن القُشَيْرِي (٣٦٧ - ٤٦٥هـ = ٩٨٦ - ١٠٧٢م).
- «القلائد في شرح العقائد» لجمال الدين محمود بن أحمد القُونُوي (٧٧٧هـ = ١٣٧٥م).
- «كشف الأسرار [على أصول البَزْدَوِي]» لعلاء الدين عبدالعزيز بن أحمد بن محمد البُخَارِي (٧٣٠هـ = ١٣٣٠م).
- «كشف الأسرار في شرح شرح المنار» كلاهما لحافظ الدين أبي البركات عبدالله بن أحمد النَّسْفِي الحنفي (٧١٠هـ = ١٣١٠م).

- «الكشف الكبير».
- «كشف الكشاف».
- «الكفاية» لنور الدين أحمد بن محمود الصَّابُونِي البُخَارِي (٠٠٠ - ٥٨٠ هـ = ١١٨٤ م).
- «كنز الوصول إلى معرفة علم الأصول» اسمه: «أصول الفقه»، ويعرف أيضاً بـ «أصول البزدوي»، لفخر الإسلام علي البزدوي، طبعه مير محمد كتبخانه، كراتشي، باكستان.
- «اللامية».
- «متن النسفي» = «العقائد النسفية».
- «المحصل»، لفخر الدين محمد بن عمر الرَّايزي (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ = ١١٥٠ - ١٢١٠ م).
- «المحيط».
- «المسيرة في العقائد المنجية في الآخرة» لكمال الدين محمد بن عبدالواحد ابن الهَمَام (٧٩٠ - ٨٦١ هـ = ١٣٨٨ - ١٤٥٧ م)، وشرحها «المسامرة» لكمال الدين أبي المعالي محمد بن الأمير ناصر الدين محمد ابن أبي شريف المقدسي (٨٢٢ - ٩٠٦ هـ = ١٤١٩ - ١٥٠١ م)، وعلى الشرح حاشية لقاسم بن قطلوبغا، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، مصر.
- «المطالب العالية من العلم الإلهي»، وهو المسمى في لسان اليونانيين «باثولوجيا» وفي لسان المسلمين «علم الكلام» أو «الفلسفة الإسلامية»، ٩ أجزاء في ٥ مجلدات، لفخر الدين محمد بن عمر

- الرازي (٥٤٤-٦٠٦هـ = ١١٥٠-١٢١٠م)، تحقيق: أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧م.
- «المعارف شرح الصحائف» لشمس الدين محمد السمرقندي (... - ٦٠٠هـ = - ١٢٠٤م).
- «المقاصد»، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (٧١٢ - ٧٩٣هـ = ١٣٢٠ - ١٣٩٠م).
- «المنتقى»، في فروع الحنفية، للحاكم الشهيد محمد بن محمد بن أحمد، أبي الفضل المروزي السلمي البلخي (- ٣٣٤هـ = - ٩٤٥م).
- «المواقف»، لعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي (- ٧٥٦هـ = - ١٣٥٥م).
- «نهاية الإقدام»، لمحمد بن عبدالكريم الشهرستاني (٤٧٩ - ٥٤٨هـ = ١٠٨٦ - ١١٥٣م)، طبعه ألفرد غيوم.
- «نهاية العقول»، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦هـ = ١١٥٠ - ١٢١٠م).
- «النوادر»، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (٢٦٠ - ٣٢٤هـ = ٨٧٤ - ٩٣٦م).
- «النور اللامع» = «شرح العقيدة الطحاوية»، للناصرى، قال في «كشف الظنون» أنه لنجم الدين منكوبرس بن يلنعلج [يلنعلج؟] عبدالله التركي الناصري (٠٠٠ - ٦٥٢هـ = ٠٠٠ - ١٢٥٤م)، وسماه: «النور اللامع والبرهان الساطع [في شرح عقائد أهل السنة والجماعة]»، ولعله المقصود أنه ألفه لسيف الدين الناصري؟ منه نسخة مخطوطة محفوظة في المكتبة السلিমانيّة تحت رقم: (٢٩٧٣)، إستانبول، تركية.

- «النونية» لتاج الدين أبي نصر تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُبُكِّي (٧٢٧ - ٧٧١ هـ = ١٣٢٧ - ١٣٧٠ م).
- «الهادي»، للإمام أبي محمد جلال الدين عمر بن محمد بن عمر الحَبَّازي البخاري الحُجَنْدِي (٦٢٩ - ٦٩١ هـ = ١٢٣٢ - ١٢٩٢ م).
- «الوسيط في تفسير القرآن المجيد»، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحِدِي النِّسَابُورِي (٤٦٨ - ٥٠٠ هـ = ١٠٧٦ - ١١٠٠ م)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤ م.
- «الوسيلة الأحمدية والذريعة السمرمية شرح الطريقة المحمدية»، لرجب بن أحمد القَيْصَرِي الآمِدِي (٥٠٠ - بعد ١٠٨٧ هـ = بعد ١٦٧٦ م)، طبع في إستانبول سنة ١٩٠٨ م. و«الطريقة المحمدية» لزين الدين وتقي الدين محمد بن محيي الدين بير علي بن إسكندر البركوي أو البركلي أو يركيلو أو بركي (٩٢٨ - ٩٨١ هـ = ١٥٢٢ - ١٥٧٣ م)، لها عدة طبعات.
- «وصية أبي حنيفة» كما ورد في نهاية «الروضة البهية» هناك وصيتان:
- ١ - وصية أبي حنيفة التي كتبها لأبي عمرو عثمان بن مسلم البَتِّي الكوفي ثم البَصْرِي (نحو ٧٣ - ١٤٣ هـ = نحو ٦٩٢ - ٧٦٠ م)، فقيه البصرة، في الرد على المبتدعة.
- ٢ - وصية أبي حنيفة التي كتبها لأصحابه في مرض موته حين سأله أن يوصيهم على طريق أهل السنة والجماعة؛ وأبو حنيفة هو النعمان بن ثابت التَّيْمِي بالولاء الكوفي (٨٠ - ١٥٠ هـ = ٦٩٩ - ٧٦٧ م).



القصيدة النونية

لتاج الدين أبي نصر
عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبُكِي
في الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية

قال محققاً «طبقات الشافعية الكبرى»: محمود محمد الطناحي
وعبدالفتاح الحلو رحمهما الله تعالى؛ في مقدمتهم للكتاب، في بيان
الأصول التي اعتمدها:

وقد اعتمدنا في نشر هذا الكتاب وتحقيقه على:

١ - نسخة محفوظة بمعهد المخطوطات - جامعة الدول العربية -
مصورة عن مكتبة البَذِيرِي بِالْقُدْس، وهي مكتوبة بخط نسخ جيد، غير
مرتبة، وأوراقها مضطربة، وبها خروم، وقد تملّكها بعض العلماء،
منهم الحافظ ابن حجر وغيره، وهي في ٥٠٠ ورقة ومقاسها ١٩×٢٨ سم.

وقد تفحصنا أوراقها، وأعدنا ترتيبها، فسلم لنا قَدْرُ صالح منها،
يشتمل على المقدمة، والطبقات: الأولى، والثانية، وبها خروم
يسيرة، والثالثة كاملة، وبعض لوائح من الرابعة، والسادسة، وبها
خروم، والسابعة كاملة.

وكان لملك بعض العلماء لها فضل كبير في دقة المقابلة، حيث
عورضت بنسخة المصنّف والضبط بالقلم في بعض الأماكن. وخلال
عملنا في المقدمة اتضح لنا ملاحظات قيّمة تجدها في صفحات:
٢٠ السطر ٢٠، ٦٨ السطر ١٥، ٧٨ السطر ١٨، ٨٢ السطر ١٨،

١٤٧ السطر ١٩، ١٨٧ السطر ٢٠، ١٩٧ السطر ٢٢، ٢٥٣ السطر ١٩. وقد رمزنا لهذه النسخة بالرمز: «ج».

٢ - نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية، تقع في ٤٥٨ ورقة، مقاسها ٣٠ × ٢٠ سم بأولها فهرسٌ بأسماء المُتَرْجِمِينَ والحوادث المهمة، وبآخرها أدعيةٌ مأثورةٌ للمصنّف، وقد تَمَّتْ كِتَابَتُهَا فِي يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ السَّادِسِ مِنْ شَهْرِ رَجَبِ سَنَةِ ١١٢٩هـ، وَهِيَ نَسْخَةٌ كَامِلَةٌ، نَسَخُهَا غَيْرُ دَقِيقٍ، وَبِهَا سَقَطٌ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَقَدْ لَاحَظْنَا أَنَّ بَعْضَ هَذَا السَّقَطِ مُنْبَتٌّ فِي الْأَصْلِ الْمَطْبُوعِ وَفِي صُلْبِ: (ج)، وَبِالْبَعْضِ الْآخَرِ، فِي الْمَطْبُوعِ وَعَلَى هَامِشٍ: (ج). وَهَذِهِ النُّسخَةُ تَوَافِقُ: جَ غَالِبًا، عِنْدَ اخْتِلَافِ النُّسخِ. وَقَدْ رَمَزْنَا لَهَا بِالرَّمْزِ: «د».

وفي بداية النسختين (ج)، (د) نجدُ هذا الافتتاحَ:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِزْ، قَالَ سَيِّدُنَا، الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، قَاضِي الْقَضَاءِ، حَاكِمُ الْحُكَّامِ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، تَاجُ الدِّينِ، مِفْتَاحُ فِرْقِ الْمُسْلِمِينَ، حُجَّةُ الْحِفَاظِ وَالْمُفَسِّرِينَ، سَيْفُ النَّظَارِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ، نَاصِرُ السَّنَةِ، مُؤَيِّدُ الْمَلَةِ، أَحَدُ الْمُجْتَهِدِينَ، خَطِيبُ الْخُطَبَاءِ الْمُسْلِمِينَ، قُدْوَةُ الْفَصَحَاءِ وَالْبُلْغَاءِ الْمَفْهُوهِينَ، أَبُو نَصْرِ عَبْدِ الْوَهَّابِ ابْنِ سَيِّدِنَا الْعَبْدِ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، قَاضِي الْقَضَاءِ، حَاكِمُ الْحُكَّامِ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، تَقِيُّ الدِّينِ، أَوْحَدُ الْمُجْتَهِدِينَ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ ابْنِ سَيِّدِنَا الْعَبْدِ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، قَاضِي الْقَضَاءِ، حَاكِمُ الْحُكَّامِ، زَيْنُ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ تَمَّامِ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرَجِيِّ الشُّبْكِيِّ الشَّافِعِيِّ، أَمْتَعُ اللَّهِ الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ بِطَوْلِ حَيَاتِهِ، وَأَعَادَ عَلَيْهِمْ مِنْ عَوَارِفِهِ وَبِرَكَاتِهِ، آمِينَ».

وقد طُبِعَ هَذَا الْكِتَابُ طَبْعَةً وَحِيدَةً سَنَةِ ١٣٢٤هـ بِالْمَطْبَعَةِ الْحُسَيْنِيَّةِ بِبُصْرَى، طَبْعَةً غَايَةً فِي التُّكْرِ وَالرَّدَاءَةِ، شَاعَ فِيهَا التُّضْحِيفُ

والتخريف، ولم يَذْكُرْ ناسِئُهَا الْأَصْلَ الَّذِي أَخِذَتْ عَنْهُ؛ وَلِذَلِكَ فَقَدْ أَهْمَلْنَا ذِكْرَ كَثِيرٍ مِنَ الْفُرُوقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النِّسْخِ الْآخَرِ، وَلَمْ نَذْكُرْ مِنَ الْفُرُوقِ إِلَّا مَا كَانَ لِذِكْرِهِ وَجْهٌ.

وَفِي أَصْلِ الْكِتَابِ بَيَاضٌ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَتَكَرَّرَ لِبَعْضِ التَّرَاجِمِ، وَلِبَعْضِ الْفَقَرَاتِ، كَذَلِكَ نَجِدُ خَلْطاً فِي ذِكْرِ التَّرَاجِمِ، فَقَدْ تَرَجَّمَ ابْنُ السَّبْكِ لِلْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ فِي الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ، ثُمَّ عَادَ فَتَرَجَّمَهُ فِي الطَّبَقَةِ الرَّابِعَةِ، وَلَعَلَّهُ تَرَدَّدَ فِي ذِكْرِهِ فِي إِخْدَى الطَّبَقَتَيْنِ، فَوَضَعَهُ فِيهِمَا لِعَدَمِ وَثُوقِهِ. كَذَلِكَ نَجِدُ تَكَرُّراً لِخَاتِمَةِ الطَّبَقَةِ الْأُولَى؛ حَيْثُ ذَكَرَ هَذِهِ الْخَاتِمَةَ قَبْلَ ذِكْرِ الْفَوَائِدِ وَالْمَسَائِلِ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، ثُمَّ عَادَ فَخَتَمَ الطَّبَقَةَ بِهَا.

وَكُلُّ هَذِهِ الْهِنَاتِ مَشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْأَصُولِ؛ الْمَطْبُوعِ مِنْهَا وَالْمَخْطُوطِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُؤَلِّفَ لَقِيَ رَبَّهُ قَبْلَ أَنْ يَعُودَ إِلَى مُصَنِّفِهِ فَيَسُدُّ الْخَلْلَ، وَيُكْمِلُ النِّقْصَ، وَنَحْنُ الْآنَ بِصَدَدِ تَصْوِيرِ نَسْخَةٍ كَامِلَةٍ مِنَ «الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى» مَحْفُوظَةٍ بِجَامِعَةِ الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ، لِلِاسْتِفَادَةِ بِهَا فِي تَكْمِيلِ هَذَا النِّقْصِ، وَرَتَّقِ هَذَا الْخَرْقَ.

وَفِي دَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ قِطْعَةٌ مِنَ «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» يُقَالُ: إِنَّهَا بِخَطِّ الْمَصْنُفِ، وَتَشْتَمِلُ عَلَى بَعْضِ التَّرَاجِمِ.

وَقَدْ أَخَذْنَا نَفْسَنَا عِنْدَ الْعَمَلِ فِي هَذَا الْكِتَابِ، بِمُضَاعَفَةِ الْجُهْدِ، وَبَذَلِ كُلِّ مَا تَحْتَمِلُهُ الطَّاقَةُ فِي ضَبْطِ نَصُوصِهِ وَأَعْلَامِهِ، وَتَوْثِيقِ نَقُولِهِ وَشَوَاهِدِهِ، وَتَخْرِيجِ أَحَادِيثِهِ وَأَبْيَاتِهِ. مَعَ الْجُرْصِ عَلَى سَلَامَةِ النَّصِّ، وَسَهُولَةِ الرُّجُوعِ إِلَيْهِ، وَيُسْرِ الْاسْتِفَادَةِ مِنْهُ؛ وَلِذَلِكَ فَقَدْ آتَيْنَا أَنْ تُلْجِقَ بِالْكِتَابِ فَهَارِسُ كَاشِفَةٍ، تَدُلُّ عَلَى أَعْلَامِهِ وَأَمَاكِينِهِ، وَأَبْيَاتِهِ، وَرَجَزِهِ، وَأَمْثَالِهِ، وَأَيَّاتِ الْقُرْآنِ، وَأَحَادِيثِ الرُّسُولِ، وَالْكِتَابِ الَّتِي أَوْزَدَ ذِكْرَهَا الْمُؤَلِّفُ، وَسَنُضَيِّفُ إِلَى كُلِّ ذَلِكَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - كَشَافاً بِمَسَائِلِ الْعُلُومِ

والفنون التي احتفل بها المصنّف، وملأ بها كتابه، وقد دَفَعْنَا إلى هذا الجهد المضاعف إيماننا بالمكانة العظيمة التي يحتلها هذا الكتاب في المكتبة العربية، وحرصنا على أن نقدّمه لجمهور المُثَقِّفين، ناضج الثمار، داني القطاف. اهـ.

وجاء في أول الجزء الثالث في بيان باقي النسخ المعتمدة، فقال المحققان رحمهما الله:

بيان

بدراسة المخطوطات التي يمكن الاعتماد عليها لإخراج هذا الكتاب، اتّضح لنا أنّه توجد نسخة خطية بدار الكتب المصرية، تحت رقم: ١٦٣ «تاريخ».

وهذه النسخة تقع في ثلاثة مجلدات كبار، وفي المجلد الأول خَرْمٌ في وسطه، نحو العشرين كراسة، وهي مكتوبة بقلم معتاد، وتمتاز بقلّة الخطأ فيها.

وعلى الصفحة الأولى من الأجزاء الثلاثة بيان بأن الكتاب من وَقَفٍ أَرْبَك بك أَتَابَك العساكر، وأنه جعل مقره بالجامع إنشائه بخط الأريكية.

وقد كتب الكتاب في مستهل رمضان سنة تسعمائة.

وعلى الجزء الأول منه: «طالعه الفقير إلى الله تعالى عبدالمحسن بن علي بدر الدين الحسيني القادري نسباً، كان خازن كبير [أقرأ: كتب] الوقف في سنة ١١٠٠».

وعلى الجزء الثاني منه: «رجع إلى خزانة الوقف في أوائل شهر جمادى الأولى سنة ١١٠٩ في مدة كان عبدالمحسن القادري نسباً خازن كتب الوقف. عفي عنه».

وقد رمزنا لهذه النسخة بالحرف: «ز».

وسنحاول الاستفادة من كل ما يقع تحت أيدينا من نسخ أو أوراق للكتاب.

والله المستعان. انتهى.

وقد أثبت كامل التعليقات التي علّقها المحققان رحمهما الله تعالى، وما أضفته دَيْلَتُهُ باسمي لِيَتَمَيَّزَ.

هذا، وقد ورد جزء من قصيدة السبكي رحمه الله في «الرحلة العياشية»، المسمّاة: «ماء الموائد» لأبي سالم العياشي، المتوفى عام ١٠٩٠هـ = ١٦٧٩م؛ وذلك في الصفحات: ١٧٤ - ١٧٦ من الجزء الثاني، من الطبعة الثانية المطبوعة بالرباط سنة ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م وقد ميّزت ما ورد فيها من أبيات بأن أضفت له ترقيماً يسبق كل بيت بعد الترقيم الأول الذي يدل على ترتيبه في «طبقات الشافعية».



القصيدۃ النونية

لتاج الدين أبي نصر

عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبكي
في الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية

قال تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبكي الشافعي الأشعري رحمه الله في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى» ٣/٣٧٧ - ٣٨٩، من الطبعة التي حققها الأستاذان محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو وطبعتها مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، القاهرة، عام ١٣٨٤هـ = ١٩٦٥م:

سَمِعْتُ الشَّيْخَ الإِمَامَ [الوَالِدَ] رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: مَا تَضَمَّنَتْهُ «عَقِيدَةُ الطَّحَاوِيِّ» هُوَ مَا يَغْتَقِدُهُ الْأَشْعَرِيُّ، لَا يَخَالِفُهُ إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ.

قُلْتُ: أَنَا أَعْلَمُ أَنَّ الْمَالِكِيَّةَ كُلُّهُمْ أَشَاعِرَةٌ، لَا أَسْتَثْنِي أَحَدًا؛ وَالشَّافِعِيَّةَ غَالِبُهُمْ أَشَاعِرَةٌ، لَا أَسْتَثْنِي إِلَّا مَنْ لَحِقَ مِنْهُمْ بِتَجْسِيمٍ أَوْ أَغْتِزَالَ، مِمَّنْ لَا يَغْبَأُ اللَّهُ بِهِ؛ وَالْحَنَفِيَّةَ أَكْثَرُهُمْ أَشَاعِرَةٌ، أَغْنِيَنِ يَغْتَقِدُونَ عَقْدَ الْأَشْعَرِيِّ، لَا يَخْرُجُ مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ لَحِقَ مِنْهُمْ بِالْمُعْتَزِلَةِ؛ وَالْحَنَابِلَةَ أَكْثَرُ فَضْلًا مَتَقَدِّمِيهِمْ أَشَاعِرَةٌ، لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُمْ عَنْ عَقِيدَةِ الْأَشْعَرِيِّ إِلَّا مَنْ لَحِقَ بِأَهْلِ التَّجْسِيمِ، وَهُمْ فِي هَذِهِ الْفِرْقَةِ مِنَ الْحَنَابِلَةِ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِمْ.

وقد تأملت «عقيدة أبي جعفر الطحاوي»، فوجدت الأمر على ما قال الشيخ الإمام [الوالد]، و«عقيدة الطحاوي» زعم أنها الذي عليه أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد، ولقد جود فيها، ثم تفحصت^(١) كتب الحنفية، فوجدت جميع المسائل التي بيننا وبين الحنفية خلاف فيها ثلاث عشرة مسألة^(٢)، منها معنوي ست مسائل، والباقي لفظي، وتلك الست المعنوية لا تقتضي مخالفتهم لنا، ولا مخالفتنا لهم فيها تكفيراً ولا تبديعاً. صرح بذلك الأستاذ أبو منصور البغدادي، وغيره من أئمتنا وأئمتهم، وهو غني عن التوضيح لظهوره.

ومن كلام الحافظ [ابن عساكر]^(٣): الأضحاب مع اختلافهم في بغض المسائل كلهم أجمعون، على ترك تكفير بغضهم بغضاً مجمعون، بخلاف من عداهم من سائر الطوائف، وجميع الفرق، فإنهم حين اختلفت^(٤) بهم مستشععات الأهواء والطرق كفر بغضهم بغضاً، ورأى تبريه ممن خالفه قرضاً.

قلت: وهذا حق، وما مثل هذه المسائل إلا [مثل]^(٥) مسائل كثيرة اختلفت الأشاعرة فيها، وكلهم عن جمى أبي الحسن يناضلون، ويسفيه يقاتلون، أقرأهم يبدع بغضهم بغضاً! ثم هذه المسائل لم يثبت جميعها عن الشيخ، ولا عن أبي حنيفة رضي الله عنهما، كما سأحكي لك، ولكن الكلام بتقدير الصحة.

ولي قصيدة نونية، جمعت فيها هذه المسائل، وضمنت إليها مسائل، اختلفت الأشاعرة فيها، مع تصويب بغضهم بغضاً في أصل

(١) في المطبوعة: «تصفحت» وأثبتنا ما في: ج، ز.

(٢) في الأصول: «ثلاثة عشر».

(٣) انظر: التبيين ١٤٠.

(٤) هكذا في المطبوعة. وفي ج، ز: «اختلف».

(٥) زيادة في المطبوعة على سائر الأصول.

العَقِيدَةِ، وَدَعَاوَهُمْ أَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ^(١) عَلَى السُّنَّةِ، وَقَدْ وَلَعَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ بِحِفْظِ هَذِهِ الْقُصِيدَةِ، لَا سِيَّما الْحَنْفِيَّةُ، وَشَرَحَهَا مِنْ أَصْحَابِي الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ نُورُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الطُّيْبِ الشَّيرَازِيُّ الشَّافِعِيُّ، وَهُوَ رَجُلٌ مُقِيمٌ فِي بِلَادِ كِيلَانَ^(٢)، وَرَدَ عَلَيْنَا دِمَشْقَ فِي سَنَةِ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَسَبْعَ مِئَةِ، وَأَقَامَ يُلَازِمُ حَلَقَتِي نَحْوَ عَامٍ وَنِصْفٍ [عَام]^(٣)، وَلَمْ أَرِ فِيمَنْ جَاءَ مِنَ الْعَجَمِ فِي هَذَا الزَّمَانِ أَفْضَلَ مِنْهُ، وَلَا أَذِينَ.

وَأَنَا أَذْكُرُ لَكَ قَصِيدَتِي فِي هَذَا الْكِتَابِ^(٤) لِيَسْتَفِيدَ مِنْهَا مَسَائِلَ الْخِلَافِ، وَمَا أَشْتَمَلْتُ عَلَيْهِ:

- ١ - أَلَوَزْدُ خَذُّكَ صِيغَ مِنْ إِنْسَانٍ
أَمْ فِي الْخُدُودِ شَقَائِقُ أَلْتُغْمَانِ
- ٢ - وَالسَّيْفُ لَخُظَّكَ سُلٌّ مِنْ أَجْفَانِهِ
فَسَطًا كَمِثْلِ مُهَيِّدٍ وَسَيَّانِ
- ٣ - تَالِلُهُ مَا خُلِقَتْ لِحَاطُكَ بَاطِلًا
وَسُدَى تَعَالَى السُّلَّةُ عَنْ بُطْلَانِ
- ٤ - وَكَذَلِكَ عَقْلُكَ لَمْ يُرْكَبْ يَا أَخِي
عَبَثًا وَيُودَعُ دَاخِلَ الْجُثْمَانِ
- ٥ - لَكِنْ لِيَسْعَدَ أَوْ لِيَشْقَى مُؤْمِنٌ
أَوْ كَافِرٌ قَبَبُ الْوَرَى صِثْقَانِ

(١) فِي الْأَصُولِ: «أَجْمَعُونَ».

(٢) هَذِهِ الْكَافِ هِيَ الْجِيمُ الْفَارْسِيَّةُ، وَتُرْسَمُ كَافًا فَوْقَهَا خَطٌ مُوَازٍ لِلْكَافِ. وَقَالَ فِي «الْمَرَاصِدِ» ٣٦٨ «جِيلَانٌ مَعْرَبٌ مِنْ كِيلَانَ». وَهِيَ بِالْكَسْرِ: اسْمُ لِبْلَادٍ كَثِيرَةٍ مِنْ وَرَاءِ بِلَادِ طَبْرِسْتَانَ.

(٣) زِيَادَةُ مِنْ: ج، ز: عَلَى مَا فِي الْمَطْبُوعَةِ.

(٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ: «الْمَكَانِ» وَأَثَبْنَا مَا فِي: ج، ز.

- ٦ - لَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَتَدَى كُلُّ وَلَمْ
يَخْتَجِ إِلَى حَدٍّ وَلَا بُزْمَانِ
 - ٧ - فَأَنْظُرْ بِعَقْلِكَ وَأَجْتَهِدْ فَأَلْخَيْرُ^(١) مَا
تُؤْتَاهُ عَقْلٌ رَاجِحُ الْمِيزَانِ
 - ٨ - وَأَطْلُبْ نَجَاتَكَ إِنَّ نَفْسَكَ وَالْهَوَى
بَخْرَانِ فِي الدَّرَكَاتِ يَلْتَقِيَانِ
 - ٩ - نَارٌ يَرَاهَا ذُو الْجَهَالَةِ جَنَّةٌ
وَيَخُوضُ مِنْهَا^(٢) فِي حَمِيمٍ آتٍ
 - ١٠ - وَيَظَلُّ فِيهَا مِثْلَ صَاحِبِ بِذْعَةٍ
يَتَخَيَّلُ الْجَنَّاتِ فِي النَّيِّرَانِ
- مِنْهَا:

- ١١ - كَذَبَ ابْنُ فَاعِلَةٍ يَقُولُ لِحُجْلِهِ^(٣)
أَلَّهُ جِسْمٌ لَيْسَ كَالْجُسْمانِ
- ١٢ - لَوْ كَانَ جِسْماً كَانَ كَالْأَجْسَامِ يَا
مَجْنُونُ فَأَضِغْ وَعَدَّ عَنْ بُهْتَانِ
- ١٣ - وَاتَّبِعْ صِرَاطَ الْمُضْطَفَى فِي كُلِّ مَا
يَأْتِي وَخَلِّ وَسَلِّمْ الشَّيْطَانِ
- ١٤ - وَأَعْلَمْ بِأَنَّ الْحَقَّ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ
صَحَابَةُ الْمَبْعُوثِ مِنْ عَذْنَانِ
- ١٥ - مَنْ أَكْمَلَ الدِّينَ الْقَوِيمَ وَبَيَّنَّ آلَ
حُجَجِ آلِي يُهْدَى بِهَا الثَّقَلَانِ

(١) في المطبوعة: «فلخير» والمثبت من سائر الأصول.

(٢) في المطبوعة: «فيها» والمثبت من سائر الأصول.

(٣) في المطبوعة: «بجهله» والمثبت من سائر الأصول.

- ١٦ - قَدْ نَزَّهُوا الرَّحْمَنَ عَنْ شَبِّهِ وَقَدْ
دَانُوا بِمَا قَدْ جَاءَ فِي الْفُرْقَانِ
- ١٧ - وَمَضُوا عَلَى خَيْرٍ وَمَا عَقَدُوا مَجَا
لِسَ فِي صِفَاتِ الْخَالِقِ الدِّيَانِ
- ١٨ - كَلَّا وَلَا ابْتَدَعُوا وَلَا قَالُوا أَلْبِنَا
مُتَشَابِهَةً فِي شَكْلِهِ لِلْبَانِي
- ١٩ - وَأَثَّ عَلَى أَغْقَابِهِمْ عُلَمَاؤُنَا
عَرَسُوا ثَمَاراً يَجْتَنِيهَا الْجَانِي
- ٢٠ - كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَكَأَحْمَدٍ
وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالرُّضَا سُفْيَانَ
- ٢١ - وَكَمِثْلٍ إِسْحَاقٍ وَدَاوُدَ وَمَنْ
يَقْفُو طَرَائِقَهُمْ مِنَ الْأَغْيَانِ
- ٢٢ - وَأَتَى أَبُو الْحَسَنِ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيَّ
مُبِيناً لِلْحَقِّ أَيُّ بَيَانِ
- ٢٣ - وَمُنَاضِلاً عَمَّا عَلَيْهِ أَوْلَيْكَ الِ
أَسْلَافُ بِالتَّخْرِيرِ وَالْإِثْقَانِ
- ٢٤ - مَا إِنْ يُخَالِفُ مَالِكاً وَالشَّافِعِيَّ
وَأَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الشُّنْبَانِي
- ٢٥ - لَكِنْ يُوَافِقُ قَوْلَهُمْ وَيَزِيدُهُ
حُسْنًا بِتَحْقِيقِ وَقُضْلِ بَيَانِ
- ٢٦ - يَقْفُو طَرَائِقَهُمْ وَيَتَّبِعُ حَارِثاً
أَغْنِي مُحَاسِبَ نَفْسِهِ بِوِزَانِ
- ٢٧ - فَلَقَدْ تَلَقَّى حُسْنَ مَثْهَجِهِ عَنِ الِ
أَشْيَاحِ أَهْلِ الدِّينِ وَالْعِرْفَانِ

- ٢٨ - فَلِذَاكَ تَلَقَّاهُ لِأَهْلِ آلِهِ يَنْ
ضُرُّ قَوْلُهُمْ بِمُهْنِدٍ وَسِنَّانٍ
٢٩ - مِثْلُ ابْنِ أَذْهَمَ وَالْفُضَيْلُ وَهَكَذَا
مَعْرُوفُ الْمَعْرُوفِ فِي الْإِخْوَانِ
٣٠ - ذُو الثُّونِ أَيْضاً وَالسَّرِيُّ وَيَشْرُبُ
نُ الْحَارِثِ الْحَافِي بِلا فُقْدَانٍ
٣١ - وَكَذَلِكَ الطَّائِي ثُمَّ شَقِيقُ آلِ
بَلَخِي وَطَيْفُورٌ كَذَا الدَّارَانِي
٣٢ - وَالْثُسَيْرِيُّ وَحَاتِمٌ وَأَبُو ثُرَا
بِ عَشْكَرٍ فَأَعْدُدْ بِغَيْرِ تَوَانٍ
٣٣ - وَكَذَاكَ مَنْصُورٌ بْنُ عَمَّارٍ كَذَا
يَخْيَى سَلِيلُ مُعَاذِ الرَّبَّانِي
٣٤ - فَلَهُ بِهِمْ حُسْنُ اعْتِقَادٍ مِثْلُ مَا
لَهُمْ بِهِ التَّأْيِيدُ يَوْمَ رِهَانٍ
٣٥ - إِذْ يُجْمَعُ الْخَضَمَانُ يَوْمَ جِدَالِهِمْ
وَلِمَا تَحَقَّقَ يَسْمَعُ الْخَضَمَانُ
٣٦ - لِمَ لَا يُتَابِعُ هَؤُلَاءِ وَشَيْخُهُ الـ
شَيْخُ الْجُنَيْدُ السَّيِّدُ الصَّمَدَانِي
٣٧ - عَنْهُ التَّصَوُّفُ قَدْ تَلَقَّيْ فَاعْتَدَى
وَلَهُ بِهِ وَيَعْلَمُهُ نُورَانٍ
٣٨ - وَرَأَى أَبَا عُثْمَانَ الْجِيرِي^(١) وَالْأُنْدُ
وَرِي يَالَهُمَا هُمَا الرَّجُلَانِ

(١) في: ج، ز: «الخيرى» بالخاء المعجمة، وهو خطأ، صوابه في د، والمطبوعة.
وانظر: طبقات الصوفية: ١٧٠.

- ٣٩ - وَرَأَى رُوَيْمًا ثُمَّ رَامَ طَرِيقَهُ
وَأَبَا الْفَوَارِسِ شَاهَاً الْكِزْمَانِي
٤٠ - وَالْمَغْرِبِي كَذَا أَبْنٌ مَسْرُوقٍ كَذَا أَلْ
بُشَيْرِي^(١) قَوْمٌ أَفْرَسُ الْفُرْسَانِ
٤١ - وَأَظْلُهُ لَمْ يَلْتَقِ الْخَرَّازَ بَلْ
قِيلَ أَلْتَقَى سَمْنُونٌ فِي سِمْنَانٍ
٤٢ - وَكَذَاكَ لِلْجَلَاءِ^(٢) لَمْ يَنْظُرْ وَلَا ابْنُ
بْنِ عَطَا^(٣) وَلَا الْخَوَاصِ ثُمَّ بُنَانٍ
٤٣ - وَكَذَاكَ مُنْشَاذٌ مَعَ الدُّقِيِّ مَعَ
خَيْرٍ وَهَذَا غَالِبُ الْخُضْبَانِ
٤٤ - وَكَذَاكَ أَصْحَابُ الطَّرِيقَةِ بَعْدَهُ
ضَبَطُوا عَقَائِدَهُ بِكُلِّ عِنَانٍ
٤٥ - وَتَتَلَمَذَ الشُّبْلِيُّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَابْنُ
بْنِ خَفِيفٍ وَالْثَّقَفِيُّ وَالْكَتَّانِي^(٤)
٤٦ - وَخَلَائِقُ كَثُرُوا فَلَا أَحْصِيهِمْ
وَرَبَّوْا عَلَى الْيَاقُوتِ وَالْمَرْجَانِ
٤٧ - أَلْ كُلُّ مُغْتَقِدُونَ أَنَّ إِلَهَنَا
مُتَّوَحِّدٌ قَرْدٌ قَدِيمٌ دَانٍ

(١) في المطبوعة: «السري» وهو في ج، ز غير واضح. وإن كانت وضعت نقطة فوق السين في: ج وأمام البيت كتبت «ط» أي: طبق الأصل، علامة التشكك. ولعل ما أثبتنا هو الصواب، وبه يسلم الوزن. وانظر: طبقات الصوفية: ١٧٦.

(٢) في المطبوعة: «للحلاج» وهو خطأ. صوابه من سائر الأصول. وانظر: طبقات الصوفية: ١٧٦.

(٣) في المطبوعة: «عطاء والخواص» والمثبت من سائر الأصول.

(٤) في المطبوعة: «الكتناني» ولم ينقط في ج، ز سوى النون الثانية. وأثبتنا الصواب من طبقات الصوفية: ٣٧٣، واللباب: ٢٨/٣.

- ٤٨ - حَيِّ عَلِيمٌ قَادِرٌ مُتَكَلِّمٌ
عَالٍ وَلَا تَغْنِي عُلُوُّ مَكَانٍ
- ٤٩ - بَاقٍ لَهُ سَمْعٌ وَإِنْبَصَارٌ يُرِيدُ
مُدًّا^(١) جَمِيعَ مَا يَجْرِي مِنَ الْإِنْسَانِ
- ٥٠ - وَالشَّرُّ مِنْ تَقْدِيرِهِ لَكِنَّهُ
عَنْهُ نَهَاكَ بِوَاضِحِ الْبُرْهَانِ
- ٥١ - قَدْ أُنْزِلَ الْقُرْآنَ وَهُوَ كَلَامُهُ
لَفَظْتُ بِهِ لِلْقَارِئِ الشُّفْتَانِ
- ٥٢ - وَإِلَهُنَا لَا شَيْءٌ يُشَبِّهُهُ وَلَيْسَ
مِنْ مُمَثِّلِهِ شَيْئاً مِنَ الْجِذْئَانِ
- ٥٣ - قَدْ كَانَ مَا مَعَهُ قَدِيماً قَطُّ مِنْ
شَيْءٍ وَلَمْ يَنْبَرْخْ بِلاَ أَغْوَانِ
- ٥٤ - خَلَقَ أَلْجِهَاتٍ مَعَ الزَّمَانِ مَعَ الْمَكَانِ
بِالْكُلِّ مَخْلُوقٍ عَلَى الْإِمْكَانِ
- ٥٥ - مَا إِنْ تَحُلْ بِهِ الْحَوَادِثُ لَا وَلَا
كَلاَ وَلَيْسَ يَحُلُ فِي الْجُسْمَانِ
- ٥٦ - كَذَبَ الْمُجَسِّمُ وَالْحُلُولِيُّ الْكَفْوُ
رُ قَدْ ذَانِ^(٢) فِي الْبُطْلَانِ مُفْتَرِيَانِ^(٣)
- ٥٧ - وَالْإِتِّحَادِيُّ الْجَهْلُولُ وَمَنْ يَقُلْ
بِالْإِتِّحَادِ قَلْبُهُ نَضْرَانِي
- ٥٨ - وَبَيِّنَا خَيْرُ الْخَلَائِقِ أَحْمَدُ
دُوَ الْجَاهِ عِنْدَ اللَّهِ ذِي السُّلْطَانِ

(١) في المطبوعة: «مريد» والمثبت من: ج، ز.

(٢) في الأصول: «فذين».

(٣) في المطبوعة: «مفترقان» والتصحيح من سائر الأصول.

- ٥٩ - وَلَهُ الشَّفَاعَةُ وَالْوَسِيلَةُ وَالْفَضِيحُ
لَمَّةٌ وَاللَّوَاءُ وَكَوْثَرُ الظَّنْمَانِ
- ٦٠ - فَاسْأَلْ إِلَهَكَ بِالنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ
مُتَوَسِّلًا تَظْفَرُ بِكُلِّ أَمَانٍ
- ٦١ - لَا خَلْقَ أَفْضَلَ مِنْهُ لَا بَشَرَ وَلَا
مَلَكَ وَلَا كَوْنٌ مِنَ الْأَكْوَانِ
- ٦٢ - مَا الْعَرْشُ مَا الْكَرْسِيُّ مَا هَذِي السَّمَاءُ
عِنْدَ النَّبِيِّ الْمُضْطَفَّى الْعَدْنَانِ
- ٦٣ - وَالرُّسُلُ بَعْدَ مُحَمَّدٍ دَرَجَاتُهُمْ
ثُمَّ الْمَلَائِكَةُ عَابِدُو الرَّخْمَنِ
- ٦٤ - ثُمَّ الصَّحَابَةُ مِثْلَ مَا قَدْ رُتِبُوا
فَالْأَفْضَلُ الصَّدِيقُ ذُو الْعِرْقَانِ
- ٦٥ - ثُمَّ الْعَزِيزُ^(١) السَّيِّدُ الْفَارُوقُ ثُمَّ
أَذْكَرُ مَحَاسِنَ ذِي الثَّقَلَيْنِ عُثْمَانُ
- ٦٦ - وَعَلِيُّ ابْنِ الْعَمِّ وَالْبَاقُونَ أَهْلُ
لِ الْفَضْلِ وَالْمَغْرُوفِ وَالْإِحْسَانِ
- ٦٧ - وَالْأَوْلِيَاءُ لَهُمْ كَرَامَاتٌ فَلَا
تُنْكَرُ تَقَعُ فِي مَهْمِهِ الْخِذْلَانِ
- ٦٨ - وَالْمُؤْمِنُونَ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ كَرُؤُ
يَتِيهِمْ لِبَذْرِ لَاحٍ نَخْوَ عَيَانِ
- ٦٩ - هَذَا أَعْتَقَادُ مَشَايِخِ الْإِسْلَامِ وَهَذَا
وَالَّذِينَ فَلْتَسْمَعْ لَهُ الْأَذْنَانِ

(١) في المطبوعة: «العزيز» والمثبت من سائر الأصول.

- ٧٠ - الْأَشْعَرِيُّ^(١) عَلَيْهِ يَنْصُرُهُ وَلَا
يَأْلُو^(٢) جَزَاءَهُ اللَّهُ بِالْإِحْسَانِ
٧١ - وَكَذَلِكَ حَالَتُهُ مَعَ التُّغْمَانِ لَمْ
يَنْقُضْ عَلَيْهِ عَقَائِدَ الْإِيمَانِ
٧٢ - ١^(٣) - يَا صَاحِبَ إِنْ عَقِيدَةَ التُّغْمَانِ وَالْأَشْعَرِيُّ حَقِيقَةُ الْإِثْقَانِ
٧٣ - ٢ - فَكِلَاهُمَا وَاللَّهُ صَاحِبُ سُنَّةٍ
بِهَدْيِ نَبِيِّ اللَّهِ مُقْتَدِيَانِ
٧٤ - ٣ - لَا ذَا يُبَدِّعُ ذَا وَلَا هَذَا وَإِنْ
تَخَسَّبَ سِوَاهُ وَهَمَّتْ فِي الْحُسْبَانِ
٧٥ - ٤ - مَنْ قَالَ إِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ مُبَدِّعٌ
رَأْيًا فَذَلِكَ قَائِلُ الْهَذْيَانِ
٧٦ - ٥ - أَوْ ظَنَّ أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ مُبَدِّعٌ
فَلَقَدْ أَسَاءَ وَبَاءَ بِالْخُسْرَانِ
٧٧ - ٦ - كُلُّ إِمَامٍ مُقْتَدٍ ذُو سُنَّةٍ
كَالسَّيْفِ مَسْلُولاَ عَلَى الشَّيْطَانِ
٧٨ - ٧ - وَالْخُلْفُ بَيْنَهُمَا قَلِيلٌ أَمْرُهُ
سَهْلٌ بِلا بَدْعٍ وَلَا كُفْرَانِ
٧٩ - ٨ - فِيمَا يَقِيلُ مِنَ الْمَسَائِلِ عَدُهُ
وَيَهُونُ عِنْدَ تَطَاعِنِ الْأَقْرَانِ

(١) في المطبوعة: «والأشعري» وأسقطنا الواو حيث سقطت من سائر الأصول.

(٢) في: ج، ز، د: «قالوا» والمثبت من المطبوعة.

(٣) هذا الترقيم الثاني يوافق ما ورد في «الرحلة العياشية». بسام.

٨٠ - ٩ - وَلَقَدْ يُوُولُ خِلَافَهَا إِمَّا إِلَى^(١)

لَفْظٍ كَالْأَسْتِثْنَاءِ فِي الْإِيمَانِ

• الْأَشْعَرِيُّ يَقُولُ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٢)

٨١ - ١٠ - وَكَمْنَعِهِ أَنَّ السَّعِيدَ يَضِلُّ أَوْ

يَشْقَى وَنِعْمَةً كَافِرٍ خَوَّانٍ

• الْأَشْعَرِيُّ يَقُولُ: السَّعِيدُ مَنْ كُتِبَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ سَعِيداً، وَالشَّقِيُّ مَنْ كُتِبَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ شَقِيّاً، لَا يَتَبَدَّلَانِ^(٣)

وَأَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ: قَدْ يَكُونُ سَعِيداً ثُمَّ يَنْقَلِبُ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، شَقِيّاً وَبِالْعَكْسِ.

وَقَدْ قَرَرْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي كِتَابِنَا فِي «شَرْحِ عَقِيدَةِ الْأَسْتَازِ أَبِي مَنْصُورٍ» وَبَيَّنَّا اخْتِلَافَ السَّلَفِ فِيهَا كَاخْتِلَافِ الْخَلَفِ، وَأَنَّ الْخِلَافَ لَفْظِيٌّ، لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ فَائِدَةٌ.

وَالْأَشْعَرِيُّ يَقُولُ: لَيْسَ عَلَى الْكَافِرِ نِعْمَةٌ^(٤) وَكُلُّ مَا يَتَقَلَّبُ فِيهِ اسْتِزْجَارٌ؛ وَأَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ: عَلَيْهِ نِعْمَةٌ؛ وَوَافَقَهُ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْبَاقِلَانِيِّ، فَهُوَ مَعَ الْحَنَفِيَّةِ فِي هَذِهِ، كَالْمَاثُرِيَّيْنِ مِنْهُمْ مَعَنَا فِي مَسْأَلَةِ الْاسْتِثْنَاءِ.

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ:

وَلَقَدْ يُوُولُ الْخَلْفَ بَيْنَهُمَا إِلَى

وَالْمُثَبَّتُ مِنْ سَائِرِ الْأَصُولِ. وَسَيَأْتِي الشَّقُّ الثَّانِي مِنَ التَّفْصِيلِ فِي قَوْلِهِ بَعْدَ:

أَوْ لِلْمَعْنَانِ وَهُوَ سِتْ مَسَائِلَ

(٢) هِيَ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى مِنَ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِنْ «الرَّوْضَةِ الْبَهِيَّةِ»، صَفْحَةُ: ٨٤؛

وَالْفَرِيدَةُ الثَّانِيَّةُ وَالثَّلَاثُونَ مِنْ «نَظْمِ الْفَرَائِدِ وَجَمْعِ الْفَوَائِدِ»، صَفْحَةُ: ٢٤٤. بِسَامِ.

(٣) هِيَ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ مِنَ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِنْ «الرَّوْضَةِ الْبَهِيَّةِ»، صَفْحَةُ: ٨٧؛ وَالْفَرِيدَةُ

الْحَادِيَّةُ وَالثَّلَاثُونَ مِنْ «نَظْمِ الْفَرَائِدِ وَجَمْعِ الْفَوَائِدِ»، صَفْحَةُ: ٢٤١. بِسَامِ.

(٤) هِيَ الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ مِنَ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِنْ «الرَّوْضَةِ الْبَهِيَّةِ»، صَفْحَةُ: ٩٠. بِسَامِ.

- ٨٢ - ١١ - وَكَذَا الرِّسَالَةُ بَعْدَ مَوْتِ إِنْ تَكُنْ
صَحَّحْتَ وَإِلَّا أَجْمَعَ الشُّنَيْخَانِ
٨٣ - ١٢ - وَقَدْ أَدْعَى ابْنُ هَوَازِنِ أَسْتَاذُنَا
فِيهَا^(١) أَقْبَرَاءَ مِنْ عَدُوِّ شَانِ
٨٤ - ١٣ - وَهُوَ الْخَبِيرُ الثَّبْتُ ثَقَلًا وَإِرَا
دَةً لَيْسَ يَلْزُمُهَا رِضَا الرَّحْمَنِ
٨٥ - ١٤ - قَالَ كُفِّرُ لَا يَرْضَى بِهِ لِعِبَادِهِ
وَيُرِيدُهُ، أَمْرَانِ مُفْتَرِقَانِ
٨٦ - ١٥ - وَأَبُو حَنِيفَةَ قَائِلٌ إِنَّ الْإِرَا
دَةَ وَالرِّضَا أَمْرَانِ مُتَّجِدَانِ
٨٧ - ١٦ - وَعَلَيْهِ أَكْثَرُنَا وَلَكِنْ لَا يَصِحُّ
(م) وَقِيلَ مَكْذُوبٌ عَلَى الثُّغْمَانِ

مَسْأَلَةٌ (٢)

• إِنكَارُ الرِّسَالَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ مَعْرُوءَةٌ إِلَى الْأَشْعَرِيِّ، وَهِيَ مِنَ
الْكَذِبِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهَا وَفَاءً بِمَا اشْتَرَطْنَاهُ مِنْ أَنَّا نُنْظِمُ كُلَّ مَا عَرِيَ
إِلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ صَرَّحَ بِخِلَافِهَا، وَكُتِبَ وَأُصْحَابِهِ قَدْ طَبَّقَتْ [طَبَقًا]^(٣)
الْأَرْضُ، وَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ فِيهَا خِلَافُهُ.

وَمِنْ عَقَائِدِنَا أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَحْيَاءُ فِي قُبُورِهِمْ، فَأَيْنَ
الْمَوْتُ؟ وَقَدْ أَتَكَرَّ الْأَسْتَاذُ ابْنُ هَوَازِنِ، وَهُوَ أَبُو الْقَاسِمِ الْقُشَيْرِيُّ فِي

(١) في المطبوعة: «منها» والمثبت في سائر الأصول. [وابن هوازن هو عبدالكريم بن هوازن القشيري]. بسام.

(٢) وهي المسألة الرابعة من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة: ٩٢؛ والفريضة الثالثة والثلاثون من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٤٦. بسام.

(٣) ساقط من المطبوعة. وهو من: ج، ز.

کتابه «شکایة أهل السنة» الذي سنحکيه في هذه الترجمة بتمامه هذه،
وبین أنها مختلفّة على الشيخ، وكذلك بین ذلك غیره.

وصنّف البیهقي رحمه الله جزءاً، سمعناه، في «حياة الأنبياء
عليهم السلام في قبورهم»، واشتدّ تکیر الأشاعرة على من نسب هذا
القول إلى الشيخ، وقالوا: قد افتري^(١) علیه وبهته.

● وأما مسألة الرضا والإرادة^(٢)، فأعلم أن المنقول عن أبي
حنيفة اتحادهما، وعن الأشعري افتراقهما.

وقيل: إن أبا حنيفة لم يقل بالاتحاد فيهما، بل ذلك مكذوب
علیه، فعلى هذا انقطع النزاع، وإنما^(٣) الكلام بتفدير صحة الاتحاد
عنده^(٤)، وأكثر الأشاعرة على ما يعزى إلى أبي حنيفة من^(٥)
الافتراق، منهم إمام الحرمين وغيره، آخروهم الشيخ محيي الدين
التووي، رحمه الله، قال: هما شيء واحد، ولكني أنا لا أختار
ذلك، والحق عندي أنّهما مفترقان، كما هو منصوص الشيخ أبي
الحسن:

٨٨ - ١٧ - وكذلك إيمان المقلد وهو ميم.

أأكر ابن هوازن الرئاني

٨٩ - ١٨ - ولو أنه مما يصح فخلقهم

فيه للفظ عاد دون معان

(١) في ج، ز: «هذا افتراء» والمثبت في المطبوعة.

(٢) وهي المسألة الخامسة من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة: ٩٧؛
والفريدة السادسة من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ١٧٩. بسام.

(٣) في ج، ز: «وأما» والمثبت في المطبوعة.

(٤) في المطبوعة: «عنه» والمثبت من: ج، ز.

(٥) جاء بحاشية ج: «لعله سقط: عدم».

• ذَكَّرُوا أَنَّ شَيْخَنَا يَقُولُ: إِنَّ إِيمَانَ الْمُقَلِّدِ لَا يَصِحُّ^(١)، وَانْكَرَ ذَلِكَ الْأَسَازُ أَبُو الْقَاسِمِ، وَقَالَ: إِنَّهُ مَكْذُوبٌ عَلَيْهِ، وَسَنَبَحْتُ عَنْ ذَلِكَ فِي ذِيلِ سِيَاقِ كِتَابِ «شِكَايَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ» وَالْقَوْلُ عَلَى تَقْدِيرِ الصُّحَّةِ.

٩٠ - ١٩ - وَكَذَاكَ كَسَبُ الْأَشْعَرِيِّ وَإِنَّهُ

صَغَبَ وَلَكِنْ قَامَ بِالْبُزْهَانِ

٩١ - ٢٠ - مَنْ لَمْ يَقُلْ بِالْكَسَبِ مَالَ إِلَى أَعْتَرَا

لِ أَوْ مَقَالَ الْجَبْرِ ذِي الطُّغْيَانِ

• كَسَبُ الْأَشْعَرِيِّ^(٢) كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مَكَانِهِ أَمْرٌ يُضْطَرُّ إِلَيْهِ مَنْ يُنَكِّرُ خَلْقَ الْأَفْعَالِ، وَكَوْنَ الْعَبْدِ مُجْبِرًا، وَالْأَوَّلُ أَعْيَزَالُ، وَالثَّانِي جَبْرٌ، فَكُلُّ أَحَدٍ يُثَبِّتُ وَاسِطَةً، لَكِنْ^(٣) يَغْسُرُ التَّغْيِيرُ عَنْهَا وَيُمَثِّلُونَهَا بِالْفَرْقِ بَيْنَ حَرَكَةِ الْمُزْتَعِشِ وَالْمُخْتَارِ، وَقَدْ اضْطَرَبَ الْمُحَقِّقُونَ فِي تَخْرِيرِ هَذِهِ الْوَاسِطَةِ، وَالْحَقِيقَةُ سَمَوَهَا الْاِخْتِيَارُ.

وَالَّذِي تَحَرَّرَ لَنَا أَنَّ الْاِخْتِيَارَ وَالْكَسَبَ عِبَارَتَانِ عَنْ مُعَيَّنٍ وَاحِدٍ، وَلَكِنْ الْأَشْعَرِيُّ آثَرَ لَفْظَ الْكَسَبِ عَلَى لَفْظِ الْاِخْتِيَارِ؛ لِكَوْنِهِ مَنْطُوقُ الْقُرْآنِ، وَالْقَوْمُ آثَرُوا لَفْظَ الْاِخْتِيَارِ، لَمَا فِيهِ مِنْ إِشْغَارِ قُدْرَةِ لِلْعَبْدِ^(٤)

وَلِلْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ مَذْهَبٌ يَزِيدُ عَلَى مَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ، فَلَعَلَّهُ رَأَى الْقَوْمَ.

(١) وهي المسألة السادسة من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة: ١٠٢؛ والفريدة السادسة والعشرون من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٣١. بسم.

(٢) وهي المسألة السابعة من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة ١٠٦؛ والفريدة السابعة والثلاثين من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة ٢٥٣. بسم.

(٣) في المطبوعة: «ولكن» والمثبت من: ج، ز.

(٤) في المطبوعة: «العبد» والمثبت من: ج، ز.

وَلِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَالْغَزَالِيِّ مَذْهَبٌ يَزِيدُ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ جَمِيعاً،
وَيَذْنُو كُلُّ الدُّنُو مِنَ الْأَعْتِزَالِ، وَلَيْسَ هُوَ هُوَ.

وَلَسْنَا الْآنَ لِتَخْرِيرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْعَظِيمَةِ الْخُطْبِ، وَقَدْ قَرَّرْنَا
عَلَى وَجْهِ مُخْتَصَرٍ فِي «شرح مختصر ابن الحاجب» وعلى وَجْهِ مبسوط
فيما كَتَبْنَاهُ مِنْ أَصُولِ الدِّيَانَاتِ.

٩٢ - ٢١ - أَوَّلُ الْمَعَانِي وَهُوَ سِتُّ مَسَائِلٍ

هَآئِثُ مَدَارِكُهَا بِدُونِ هَوَانٍ

٩٣ - ٢٢ - لِلَّهِ تَغْذِيبُ الْمُطِيعِ وَلَوْ جَرَى

مَا كَانَ مِنْ ظُلْمٍ وَلَا عُذْوَانٍ

٩٤ - ٢٣ - مُتَصَرِّفٌ فِي مُلْكِهِ فَلَهُ الَّذِي

يَخْتَارُ لَكِنْ جَادَ بِالْإِحْسَانِ

٩٥ - ٢٤ - فَتَقَى الْعِقَابَ وَقَالَ سَوْفَ أُثِيبُهُمْ

فَلَهُ بِذَاكَ عَلَيْهِمْ فَضْلَانِ

٩٦ - ٢٥ - هَذَا مَقَالُ الْأَشْعَرِيِّ إِمَامِنَا

وَسِوَاهُ مَأْثُورٌ عَنِ الْتُفْمَانِ

مَا قَدَّمْنَا مِنَ الْمَسَائِلِ - وَمِنْهُ مَا لَمْ يَصِحُّ كَمَا عَرَفْتَ - هُوَ لَفْظِي
كُلُّهُ، لَا فَايِدَةٌ لِلْخِلَافِ فِيهِ.

وَمِنْ هُنَا الْمَسَائِلُ الْمَعْنَوِيَّةُ، وَهِيَ سِتُّ مَسَائِلٍ. وَقَدْ عَرَفْنَا أَنَّ
الشَّيْخَ الْإِمَامَ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ «عَقِيدَةَ الطُّحَاوِيِّ» لَمْ تَشْتَمِلْ إِلَّا عَلَى
ثَلَاثٍ، وَلَكِنَّا نَحْنُ جَمَعْنَا الثَّلَاثَ الْأُخْرَى مِنْ كَلَامِ الْقَوْمِ:

• أَوَّلُهَا: أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى لَهُ عِنْدَنَا أَنْ يُعَذِّبَ الطَّاغِيعِينَ، وَيُثِيبَ
الْعَاصِينَ^(١)، كُلُّ نِعْمَةٍ مِنْهُ فَضْلٌ، وَكُلُّ نِقْمَةٍ مِنْهُ عَذْلٌ، لَا حَجَرَ عَلَيْهِ

(١) وهي المسألة الأولى من الفصل الثاني من «الروضة البهية»، صفحة ١١٥؛

والفريدة التاسعة عشر من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢١١. بسم.

فِي مُلْكِهِ، وَلَا دَاعِي لَهٗ إِلَى فِعْلِهِ، وَعِنْدَهُمْ: يَجِبُ تَغْذِيْبُ الْعَاصِي وَإِثَابَةُ الْمُطِيعِ، وَيَمْتَنِعُ الْعَكْسُ.

- ٩٧ - ٢٦ - وَجُوبُ مَعْرِفَةِ آلِلِهِ الْأَشْعَرِ
يُ يَقُولُ ذَاكَ بِشِرْعَةِ الدِّيَانِ
٩٨ - ٢٧ - وَالْعَقْلُ لَيْسَ بِحَاكِمٍ لَكِنْ لَهٗ إِذْرَاكَ لَا حُكْمَ عَلَى الْحَيَوَانِ
٩٩ - ٢٨ - وَقَضُوا بِأَنَّ الْعَقْلَ يُوجِبُهَا وَفِي
كُتُبِ الْفُرُوعِ لِصَاحِبِنَا وَجْهَانِ^(١)
١٠٠ - ٢٩ - وَيَأْنُ أَوْصَافِ الْفِعَالِ قَدِيمَةً
لَيْسَتْ بِحَادِثَةٍ عَلَى الْجِذْثَانِ^(٢)
٣٠ - وَرَأَيْتُ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّ ذَلِكَ
لَكَ كَذِبٌ عَلَيْهِ جَاءَ مِنْ بَثْنِ^(٣)
١٠١ - ٣١ - وَيَأْنُ مَكْتُوبِ الْمَصَاحِفِ مُنْزَلُ
عَيْنِ الْكَلَامِ الْمُنْزَلِ الْقُرْآنِ^(٤)
١٠٢ - ٣٢ - وَالْبَغْضُ أَتَكَرَّرَ ذَا فَإِنْ يَضْدُقُ فَقَدْ
ذَهَبَتْ مِنَ التَّغْدَادِ مَسْأَلَتَانِ
١٠٣ - ٣٣ - هَذِي وَمَسْأَلَةُ الْإِرَادَةِ قَبْلَهَا
أَمْرَانِ فِيمَا قِيلَ مَكْذُوبَانِ^(٥)

(١) وهي المسألة الثانية من الفصل الثاني من «الروضة البهية»، صفحة: ١١٨؛
والفريدة الثالثة والعشرين من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٢٢. بسام.
(٢) وهي المسألة الثالثة من الفصل الثاني من «الروضة البهية»، صفحة: ١٢٢؛
والفريدة العاشرة من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ١٩١. بسام.
(٣) هذا البيت من «الرحلة العياشية» لم يرد في «طبقات الشافعية». بسام.
(٤) وهي المسألة الرابعة من الفصل الثاني من «الروضة البهية»، صفحة: ١٢٧؛
والفريدة التاسعة من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ١٨٩. بسام.
(٥) في «الرحلة العياشية»: «موضوعان» بدلاً من: «مكذوبان». بسام.

- ١٠٤ - ٣٤ - وَكَمَا أُنْتَفَى هَذَا عَنْهُمْ هَكَذَا
عَنَا أُنْتَفَى مِمَّا يُقَالُ أَثْنَانِ
- ١٠٥ - ٣٥ - قَالُوا وَلَيْسَ بِجَائِزٍ تَكْلِيفٌ مَا
لَا يُسْتَطَاعُ فَنَى مِنَ الْفُتَيَانِ
- ١٠٦ - ٣٦ - وَعَلَيْهِ مِنْ أَصْحَابِنَا شَيْخُ الْعِرَا
قِ وَحُجَّةُ الْإِسْلَامِ دُو الْإِنْفَانِ
- ١٠٧ - ٣٧ - وَرَوَاهُ مُجْتَهِدُ الزَّمَانِ مُحَمَّدُ أَبِ
نِ دَقِيقِ عَيْدٍ وَاضِحِ السُّبُلَانِ^(١)
- مَنَعُوا تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ^(٢)، وَوَأَفَقَهُمْ مِنْ أَصْحَابِنَا الشَّيْخُ أَبُو
حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِيُّ، شَيْخُ الْعِرَاقِيِّينَ، وَحُجَّةُ الْإِسْلَامِ الْعَزَالِيُّ، وَشَيْخُ
الْإِسْلَامِ تَقِي الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ دَقِيقِ الْعَيْدِ الْقُوصِي، رَحِمَهُمُ اللَّهُ
تَعَالَى [أَجْمَعِينَ]^(٣)
- ١٠٨ - ٣٨ - قَالُوا: وَتَمْتَنِعُ الصَّغَائِرُ مِنْ نَبِيٍّ
يُؤَلِّلُهُ وَعِنْدَنَا قَوْلَانِ^(٤)
- ١٠٩ - ٣٩ - وَالْمَنْعُ مَرْوِيُّ عَنِ الْأُسْتَاذِ وَالِدِ
قَاضِي عِيَاضٍ وَهُوَ دُو رُجَحَانِ
- ١١٠ - ٤٠ - وَبِهِ أَقُولُ وَكَانَ مَذْهَبَ الْيَدِيِّ
دَفْعاً^(٥) لِرُتْبَتِهِمْ عَنِ النُّقْصَانِ

(١) في ز: «السيلان» بالياء التحتية، وضبطت فيها السين بالضم، [وفي «الرحلة
العياشية»: «ورآه» بدلاً من: «ورواه». بسام].

(٢) وهي المسألة الخامسة من الفصل الثاني من «الروضة البهية»، صفحة: ١٣٨؛
والفريدة السادسة عشر من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٠٦. بسام.

(٣) من: ج، ز.

(٤) وهي المسألة السادسة من الفصل الثاني من «الروضة البهية»، صفحة: ١٤٢. بسام.

(٥) في المطبوعة: «رفعا» والمثبت من سائر الأصول. [وفي «الرحلة العياشية»: «كان
رأي أبي كذا». بسام].

- ١١ - ٤١ - وَالْأَشْعَرِيُّ إِمَامُنَا لَكِنَّا
فِي ذَا نُخَالِفُهُ بِكُلِّ لِسَانٍ
- ١١٢ - ٤٢ - وَنَقُولُ نَحْنُ عَلَى طَرِيقَتِهِ وَلَا
يَكُنْ صَخْبُهُ فِي ذَاكَ طَائِفَتَانِ
- ١١٣ - ٤٣ - بَلْ قَالَ بَعْضُ^(١) الْأَشْعَرِيَّةِ إِنَّهُمْ
بُرَاءُ مَغْضُومُونَ مِنْ نَسِيَانِ
- ١١٤ - وَالْكُلُّ مَغْدُودُونَ مِنْ أَتْبَاعِهِ
لَا يَخْرُجُونَ بِذَا عَنِ الْإِدْعَانِ
- ١١٥ - ٤٤ - وَأَبُو حَنِيفَةَ هَكَذَا مَعَ شَيْخِنَا
لَا شَيْءَ بَيْنَهُمَا مِنَ التُّكْرَانِ
- ١١٦ - ٤٥ - مُتَنَاصِرَانِ وَذَا اخْتِلَافٌ هَيْنُ
عَارٍ عَنِ التُّبْدِيعِ وَالْخِذْلَانِ
- ١١٧ - هَذَا الْإِمَامُ وَقَبْلَهُ الْقَاضِي يَقُولُ
لَا بَقَا^(٢) لِحَقِيقَةِ^(٣) الرَّحْمَنِ
- ١١٨ - وَهُمَا كَبِيرَا الْأَشْعَرِيَّةِ وَهُوَ قَا
لَ بِزَائِدٍ فِي أَلْدَاتِ^(٤) لِلْإِمْكَانِ
- ١١٩ - وَالشَّيْخُ وَالْأُسْتَاذُ مُتَّفِقَانِ فِي
عَقْدٍ وَفِي أَشْيَاءَ مُخْتَلِفَانِ^(٥)

(١) في حاشية ج: «هو الأستاذ أبو إسحاق».

(٢) هكذا في المطبوعة. وفي د: «التقى». وفي ز: «التقا» وفي ج: نفس الرسم، ولكن التاء أهملت. [الإمام هو الغزالي والقاضي هو أبو بكر الباقلاني. بسم].

(٣) هكذا في المطبوعة. وفي سائر الأصول: «بحقيقة».

(٤) في المطبوعة، ز، د: «الدار» والمثبت من: ج.

(٥) الشيخ هو أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي والأستاذ هو أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر البغدادي، أو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفراييني. بسم.

- ١٢٠ - وَكَذَا أَبْنُ فُورَكِ الشَّهِيدُ وَحُجَّةُ الْإِسْلَامِ خَضِمَا الْإِفْكِ^(١) وَالْبُهْتَانِ
- ١٢١ - وَابْنُ الْخَطِيبِ^(٢) وَقَوْلُهُ: إِنَّ الْوُجُوهَ دَيْرِزْدُ وَهُوَ الْأَشْعَرِيُّ الثَّانِي
- ١٢٢ - وَالْاِخْتِلَافُ فِي الْأَسْمِ هَلْ هُوَ وَالْمُسَمَّى وَاحِدٌ لَا اثْنَانِ أَوْ غَيْرَانِ^(٣)
- ١٢٣ - وَالْأَشْعَرِيُّ بَيْنَهُمْ خُلْفٌ إِذَا هُدَّتْ مَسَائِلُهُ عَلَى الْإِنْسَانِ
- ١٢٤ - بَلَغَتْ مِثْنَيْنِ وَكُلُّهُمْ ذُو سُنَّةٍ أَخَذَتْ عَنِ الْمَبْعُوثِ مِنْ عَدْنَانِ
- ١٢٥ - وَعَدَا يُنَادِي^(٤) كُلُّنَا مِنْ جُمْلَةِ الْآتِبَاعِ لِلْأَسْلَافِ بِالْإِحْسَانِ
- ١٢٦ - وَالْأَشْعَرِيُّ إِمَامُنَا وَالسُّنَّةُ أَلْغَرَاءُ سُنَّتُنَا مَدَى الْأَزْمَانِ
- ١٢٧ - وَكَذَاكَ أَهْلُ الرَّأْيِ مَعَ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي الْأَعْتِقَادِ الْحَقُّ مُتَّفِقَانِ
- ١٢٨ - مَا إِنْ يُكْفَرُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ وَلَا أَرَزَى عَلَيْهِ وَسَامَهُ بِهِوَانِ

(١) هكذا في المطبوعة. وفي سائر الأصول: «الأولا» بتشديد الواو.

(٢) وابن الخطيب هو فخر الدين الرازي، محمد بن عمر، المشهور بابن خطيب الري، ترجم له في خاتمة «الروضة البهية»، صفحة: ١٥٦. بسام.

(٣) وردت مسألة الاسم والمسمى في خاتمة «الروضة البهية»، صفحة: ١٥٤؛ وهي الفريدة الثانية عشرة من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ١٩٦. بسام.

(٤) هكذا ضبطت بالكسر في: ج.

- ١٣١ - إِلَّا الَّذِينَ تَمَغَزَّلُوا مِنْهُمْ فَهُمْ
فِيهِ تَنَحَّثَ عَنْهُمْ الْفَيْتَانِ^(١)
- ١٣٢ - هَذَا الصَّوَابُ فَلَا تَظُنُّنْ غَيْرَهُ
وَأَغْقِذْ عَلَيْهِ بِخُنْصِرٍ وَبَنَانٍ
- ١٣٣ - وَرَأَيْتُ مِمَّنْ قَالَهُ حَبْرٌ لَهُ
نَبَأٌ عَظِيمٌ سَارَ فِي الْبُلْدَانِ
- ١٣٤ - أَغْنِي أَبَا مَنْصُورٍ الْأُسْتَاذَ عَبْدُ
لَدِ الْقَاهِرِ الْمَشْهُورِ فِي الْأَكْوَانِ
- ١٣٥ - هَذَا صِرَاطُ اللَّهِ فَاتَّبِعْهُ تَجِدْ
فِي الْقَلْبِ بَرْدَ حَلَاوَةِ الْإِيمَانِ
- ١٣٦ - وَتَرَاهُ يَوْمَ الْحَشْرِ أَبْيَضَ وَاضِحاً
يُهْدِي إِلَيْكَ رَسَائِلَ الْغُفْرَانِ
- ١٣٧ - وَعَلَيْهِ كَانَ السَّابِقُونَ عَلَيْهِمْ
حُلُلُ الثَّنَاءِ وَمَلَبَسُ الرِّضْوَانِ
- ١٣٨ - وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفٍ
فَمَّةٌ وَأَبْنُ حَنْبَلٍ الْكَبِيرُ الشَّانِ
- ١٣٩ - دَرَجُوا عَلَيْهِ وَخَلَقُونَا إِنْزَاهُ
إِنْ تَتَّبِعْهُمْ نَجْتَمِعُ بِجَنَانِ
- ١٤٠ - أَوْ تَبْتَدِغْ فَلَسَوْفَ نُضِلِّي النَّارَ مَذْ
مُومِينَ مَذْخُورِينَ^(٢) بِالْعِضْيَانِ
- ١٤١ - وَالْكَفَرُ مَنَفِيٌّ فَلَسْتُ مُكَفِّراً
ذَا بِذَعَةِ شَنْعَاءٍ فِي السُّيَرَانِ

(١) في المطبوعة: «الفتيان» والمثبت من سائر الأصول.

(٢) في المطبوعة: «مأخوذين» والمثبت من سائر الأصول.

- ١٤٠ - بَلْ كُلُّ أَهْلِ الْقِبْلَةِ الْإِيمَانُ يَجْـ
عَمَهُمْ وَيَفْتَرِقُونَ كَالْوُحْدَانِ
١٤١ - فَأَجَارَنَا الرَّحْمَنُ بِالْهَادِي النَّبِيِّ
(م) مُحَمَّدٍ مِنْ نَارِهِ بِأَمَانٍ
١٤٢ - صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا وَضَحَ الضُّحَى
وَبَدَأَ بِدَيْجُورِ الدُّجَى النَّسْرَانِ^(١)
١٤٣ - وَالْآلِ وَالصَّخْبِ الْكِرَامِ وَمِنْهُمْ أَلْصَدُ
مَذِيقُ وَالْفَارُوقُ مَعَ عُثْمَانَ
١٤٤ - وَعَلِيِّ ابْنِ أَلْعَمِّ وَالْبَاقُونَ إِئْدُ
(م) هُمْ أَلتُّجُومُ لِمُقْتَدِ حَيْرَانَ

(١) قال في المصباح (ن س ر): «والنسر: كوكب، وهما اثنان، يقال لأحدهما: النسر الطائر، وللآخر: النسر الواقع».

الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ

فِي مَا بَيْنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيدِيَّةِ

لِلْعَلَامَةِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الْمُحْسِنِ،

الْمَشْهُورِ بِأَبِي عَذْبَةَ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

الْمُتَوَفَى بَعْدَ سَنَةِ ١١٧٢ هـ = ١٧٥٨ م

بِعَنَايَةِ

بِسَامِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْجَابِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م

طُبعت الطبعة الأولى من هذا الكتاب بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند، بحيدر آباد الدكن، عمرها الله إلى أقصى الزمن، سنة ١٣٢٢هـ جرية = ١٩٠٤ ميلادية؛ وهي الأصل المعتمد في إخراج هذه الطبعة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَلِكِ الْمَنَّانِ، وَاضِعِ الْمِيزَانَ لِدَفْعِ الطُّغْيَانِ، رَافِعِ الشُّكُوكِ وَالشُّبُهَةِ سَاطِعِ الْبُرْهَانِ، فَالِقِ غَسَقِ الْخِلَافِ بَتْلَالٍ لَزُومِ الْإِيْقَانِ مِنْ أَفْقِ الْبَيَانِ، مُؤَلِّفِ قُلُوبِ أَهْلِ الْعِزْفَانِ، بِالرُّجُوعِ إِلَى الْحَقِّ بَعْدَ الْإِنْعَانِ.

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْأَكْمَلَانِ، عَلَى صَفْوَةِ نَوْعِ الْإِنْسَانِ، مُحَمَّدٍ الْمَبْعُوثِ مِنْ بَنِي عَدْنَانَ، إِلَى كَافَّةِ الْخَلْقِ مَلَكًا وَإِنْسًا وَجَانِ، الْمَخْصُوصِ بِأَفْضَلِ مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ، الْمُؤَلِّفِ بَيْنَ الْقُلُوبِ الْمُتَنَافِرَةِ فِي سَالِفِ الْأَزْمَانِ؛ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْمَتَنَاصِرِينَ لَتَمْهِيدِ قَوَاعِدِ الْإِيمَانِ.

وبعد؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ الْخَاطِئَ الضَّعِيفَ حَسَنَ بْنِ عَبْدِ الْمُحْسَنِ أَبَا عَذْبَةَ، يَقُولُ:

لَمَّا امْتَطَيْتُ غَوَارِبَ الْاِغْتِرَابِ، وَتَصَدَّيْتُ لِمَتَاعِبِ الْاِكْتِسَابِ؛ أَنْتَهَيْتُ الْحَطَّ وَالتَّرْحَالَ، وَتَقَلَّبْتُ الْأُمُورَ حَالًا بَعْدَ حَالٍ؛ إِلَى أَنْ وَرَدْتُ أَفْضَلَ الْبِقَاعِ وَأُمَّ الْقُرَى مَكَّةَ الْمَشْرِفَةَ شَرَفَهَا اللَّهُ تَعَالَى، تَاسِعَ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ سَنَةِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِئَةً بَعْدَ الْأَلْفِ مِنَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ، عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ؛ فَوَجَدْتُهَا كَرُوضَةً زَانَتْهَا الْأَزْهَارُ، أَوْ كَجَنَّةٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ؛ فِيهَا الْحُورُ وَالْقُصُورُ، وَهِيَ بِلَدَةٌ دُجِيبَتْ

الأرض منها، فَمَدَّهَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْ تَحْتِهَا؛ فَسُمِّيَتْ أُمُّ الْقُرَى؛ وَأَوَّلُ
 جَبَلٍ وُضِعَ فِي الْأَرْضِ أَبُو قَبَيْسٍ؛ إِذْ أَنَا بِأَخٍ لِي فِي اللَّهِ تَعَالَى التَّمَسَّ
 مِنِّي تَأْلِيْفًا أَذْكَرُ فِيهَا الْمَسَائِلَ الْمُخْتَلَفَةَ فِيمَا بَيْنَ السَّادَةِ الْأَشْعَرِيَّةِ وَالسَّادَةِ
 الْمَاتَرِيدِيَّةِ، وَرَأَيْتُ إِسْعَافَهُ حُثْمًا، وَإِجَابَتَهُ غُثْمًا؛ فَأَخَذْتُ فِي ذَلِكَ
 الْمَسْئُولِ، مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ تَعَالَى وَسَائِلًا مِنْهُ الْقَبُولِ، وَمَتَوَسِّلًا إِلَيْهِ تَعَالَى
 بِأَعْظَمِ رُسُلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ السَّادَةِ الْفُحُولِ،
 مَا طَلَعَ نَجْمٌ وَمَا أِذْنَ بِالْأَفْوَلِ؛ وَسَمَّيْتُهَا ب: «الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ»، فِي مَا بَيْنَ
 الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيدِيَّةِ؛ وَرَبَّيْتُهَا عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَفَضْلَيْنِ وَخَاتَمَةٍ.



فالمقدمة في الكلام على إمامي أهل السنة والآخذين عليهما

أَعْلَمُ أَنَّ مَدَارَ جَمِيعِ عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى كَلَامِ قُطَيْبِينَ: أَحَدُهُمَا الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ، وَالثَّانِي الْإِمَامُ أَبُو مَنْصُورِ الْمَاتَرِيدِيِّ؛ فَكُلُّ مَنْ اتَّبَعَ وَاحِدًا مِنْهُمَا اهْتَدَى وَسَلِمَ مِنَ الزَّيْغِ وَالْفَسَادِ فِي عَقِيدَتِهِ؛ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَوْلَى الْمُحَقِّقَ التَّفْتَازَانِيَّ ذَكَرَ فِي شَرْحِهِ لـ «المقاصد»: إِنَّ الْمَشْهُورَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي دِيَارِ خُرَاسَانَ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَأَكْثَرِ الْأَقْطَارِ هُمُ الْأَشَاعِرَةُ، أَصْحَابُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ سَالِمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بُرْدَةَ ابْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ، أَوَّلُ مَنْ خَالَفَ أَبَا عَلِيٍّ الْجُبَّائِيَّ، وَرَجَعَ عَنْ مَذْهَبِهِ إِلَى السُّنَّةِ - أَيِ: طَرِيقَةِ النَّبِيِّ ﷺ - وَالْجَمَاعَةِ - أَيِ: طَرِيقَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ .. وَلَهُ مُصَنَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ، قَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ خَمْسَةٌ وَخَمْسُونَ مُصَنَّفًا. وَفِي دِيَارِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ الْمَاتَرِيدِيَّةُ أَصْحَابُ أَبِي مَنْصُورِ الْمَاتَرِيدِيِّ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَأَبُو مَنْصُورِ الْمَاتَرِيدِيُّ تَلْمِيزُ أَبِي نَصْرِ الْعِيَاظِيِّ، تَلْمِيزُ أَبِي بَكْرٍ الْجَوَزْجَانِيِّ صَاحِبِ سُلَيْمَانَ الْجَوَزْجَانِيِّ تَلْمِيزُ

محمد بن الحسن الشيباني؛ كَانَ يُلقَّبُ بِإِمَامِ الْهُدَى؛ وله «كتاب التوحيد»، و«كتاب المقالات»، و«كتاب أوائل الأدلة» للكُفَيِّ، و«بيان وهم المُعْتَزِّلة»، وكتاب «تأويلات القرآن» وهو كتاب لا يوازيه كتاب، بل لا يدانيه شيء من تصانيف مَنْ سَبَقَهُ، وله كُتُبٌ شَتَّى؛ مات سنة ثلاث وثلاثين وثلاث مئة بِسَمَرْقَنْد.

قلت: هذا في زَمَنِ الْمَوْلَى وَعَصْرِهِ، وَأَمَّا فِي عَصْرِنَا هَذَا، فبلاد خُرَاسَان كُلُّهَا سَوَى بَلْخ^(١) فِي أَيْدِي الرُّوَافِضِ خَذَلَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، فَالْمَشْهُورُ فِي تِلْكَ الْبِلَادِ الْيَوْمَ آرَاؤُهُمُ الْمُنْكَرَةُ.

ثُمَّ إِنَّ الْمَشْتَهَرَ فِي بِلَادِ الْمَغَارِبَةِ عَقَائِدُ الْأَشَاعِرَةِ، لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى تِلْكَ الْبِلَادِ مَذْهَبُ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالْمَالِكِيَّةُ فِي الْمَعْتَقَدَاتِ تَوَافُقُ الْأَشْعَرِيِّ؛ وَفِي بِلَادِ الْهِنْدِ عَلَى كَثَرَتِهَا وَسَعَتِهَا وَبِلَادِ الرُّومِ عَلَى كَثَرَتِهَا وَسَعَتِهَا، مَعَ كَوْنِهِمْ بِأَسْرِهِمْ حَنْفِيَّةُ عَقَائِدِ الْمَاثِرِيَّةِ.

فَالْمَتَدَاوُلُ وَالشَّائِعُ مِنَ الْكُتُبِ الْكَلَامِيَّةِ لِلْأَشَاعِرَةِ: «غَيْدُ الْأَبْكَارِ» لِلْأَمْدِيِّ، وَ«نَهَايَةُ الْعُقُولِ» وَ«الْأَرْبَعِينَ» لِلْإِمَامِ [فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِي]؛ وَ«الْمَوَاقِفُ» وَ«الْمَقَاصِدُ» وَشَرَحُهُمَا.

وَأَمَّا الْكُتُبُ الْكَلَامِيَّةُ لِلْحَنْفِيَّةِ، مَعَ أَنَّهَا كَثِيرَةٌ بَيْنَ مُطَوَّلٍ وَمُخْتَصَرٍ، وَمَجْمَلٍ وَمُقْصَلٍ؛ لَمْ يَشْتَهَرْ فِي تِلْكَ الْبِلَادِ إِلَّا بَعْضُ الْمَخْتَصَرَاتِ مِنْهَا، مِثْلُ: «الْفَقْهُ الْأَكْبَرُ» وَ«الْإِلَامِيَّةُ» وَ«مَتْنُ النَّسْفِيِّ». انْتَهَى كَلَامُهُ مَعَ زِيَادَةٍ.

اعْلَمْ أَنَّ الْأَشَاعِرَةَ وَالْمَاثِرِيَّةَ مُتَّفِقُونَ فِي أَضْلِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَالْخِلَافُ الظَّاهِرُ بَيْنَهُمَا فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ فِي بَادِي الرَّأْيِ

(١) أقول: واليوم حتى بلخ والتي يقال لها الآن: مزار شريف في أفغانستان، يغلب عليها مذهب التشيع. بسام.

لَا يَفْدَحُ فِي ذَلِكَ وَلَا يُوجِبُ صَيْرُورَةَ أَحَدِهِمَا مُبْتَدِعاً، وَلَا كَوْنِ أَحَدِهِمَا مُبْتَدِعاً لِلْآخَرِ، طَاعِناً فِي دِينِهِ؛ لِأَنَّهَا أُمُورٌ جُزْئِيَّةٌ وَفَرْعِيَّةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَغْدَلِ الْعَقَائِدِ الْكُلِّيَّةِ، وَمَسَائِلُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى شَبِّهِ الْأَلْفَاظِ وَتَغْيِينِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنْهَا؛ وَإِنَّمَا أُمُورٌ لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهَا مِنْ مَقَالَةٍ أَحَدِهِمَا، وَمَا فَهَمَ الرَّاعِي مَقْصُودِ الْقَائِلِ بِهَا، وَهِيَ الْآفَةُ الْكُبْرَى.

[قَالَ الْمُتَنَبِّي مِنَ الْوَافِرِ:]

فَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحاً وَأَقْسُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ

وما هذا الاختلاف إلا كالاختلاف الواقع بين أصحاب الشافعي^(١) وبين أصحاب أبي حنيفة، ولا شك أن أصحاب كل منهما لا يكفرون إمامهم ولا يبدعون، وإن الخلاف فيها غير مضر ولا موجب لفساد عقيدة على تقدير كونه على حاله، فكيف والتوفيق ممكن، وفي بعض المسائل يكون قولاً للأشعري على وفق الماتريدي، وقولاً على خلافه، وإلى ذلك كله أشار صاحب النونية [تاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي] بقوله:

وَالْخُلْفُ بَيْنَهُمَا قَلِيلٌ أَمْرُهُ سَهْلٌ بِلاِ بَذْعٍ وَلَا كُفْرَانٍ
وَلَقَدْ يُؤَوَّلُ خِلَافُهُمْ إِمَّا إِلَى لَفْظٍ كَاسْتِثْنَاءٍ فِي الْإِيمَانِ

وبالجُمْلَةِ، فَالْخِلَافُ الَّذِي بَيْنَهُمَا إِمَّا عَائِدٌ إِلَى اللَّفْظِ، أَوْ إِلَى الْمَعْنَى؛ وَلَمَّا كَانَ النَّظَرُ إِلَى الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرُ قُدِّمَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، وَمَبْنَاهُ عَلَى تَغْيِينِ الْمُرَادِ مِنَ الْأَلْفَاظِ وَالتَّفْتِيشِ عَنْ وَجْهِ الِاسْتِعْمَالِ، وَعِنْدَ التَّحْقِيقِ يَرْتَفِعُ النَّزَاعُ، كَمَا سَبَّيْتُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَمَبْنَى الْقِسْمِ الثَّانِي عَلَى مَا خِذَ لَيْسَ فِيهِ كُفْرٌ وَلَا بَدْعٌ، بَعْدَ إِمْعَانِ النَّظَرِ فِيهَا بِالْإِنْصَافِ.



(١) في الأصل: «الأشعري».

الفصل الأول

في المسائل المختلف فيها اختلافاً لفظياً

وهي مسائل^(١):

المسألة الأولى^(٢): مسألة الاستثناء في الإيمان.

وتخبرها أَنَّ الْمُؤْمِنَ، وَهُوَ الَّذِي آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، كَيْفَ يُعْبَرُ عَنْ إِيْمَانِهِ، هل يقول: أنا مُؤْمِنٌ حَقًّا، أو
يقول: أنا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى؟

قال أصحاب الحديث والشيخ أبو الحسن الأشعري: يذكُرُ الاستثناء.

وقال أبو حنيفة والجمهور: لا يذكُرُ الاستثناء، وَنُقِلَ عَنْهُ أَنَّهُ
قَالَ: الْمُؤْمِنُ مُؤْمِنٌ حَقًّا وَالْكَافِرُ كَافِرٌ حَقًّا، لا شك في الإيمان كما لا
شك في الكفر.

والاستثناء يدلُّ على الشك، وَلَا يجوزُ الشكُّ في الإيمانِ

(١) زيد هذا الفصلُ بقرينة الفصل الثاني الذي سيجيء، وبقرينة المضمون السابق؛ فليُتَدَبَّرْ.

(٢) وهي الفريدة الثانية والثلاثون من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٤٤؛
وراجع صفحة: ٦٦ السابقة. بسام.

للإجماع على مَنْ قَالَ: آمَنْتُ بِاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَوْ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَوْ آمَنْتُ بِالْمَلَائِكَةِ، أَوْ بِالْكِتَابِ، أَوْ بِالرُّسُلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ يَكُونُ كَافِرًا.

وأيضاً الاستثناء يزفعُ انعقاد سائر العقود، نحو: بِغَتْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَأَجَزْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ وَكَذَا الْفُسُوحُ، كَفَسَخْتُ الْبَيْعَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ فَكَذَلِكَ يَزْفَعُ انْعِقَادُ عَقْدِ الْإِيمَانِ.

وأيضاً إِنَّهُ تَغْلِيْقٌ، وَالتَّغْلِيْقُ لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا فِيمَا يَتَحَقَّقُ بَعْدُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدَاً ۖ (٣) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [١٨ سورة الكهف/الآيتان: ٢٣ و ٢٤] وَأَمَّا إِذَا تَحَقَّقَ كَالْمَاضِي وَالْحَالِ فَيَمْتَنِعُ تَغْلِيْقُهُ، وَأَيْضاً رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِحَارِثَةَ: «كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟» قَالَ: أَصْبَحْتُ مُؤْمِنًا حَقًّا. وَلَمْ يُنْكَزْ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ قَالَ: «لِكُلِّ حَقٍّ حَقِيقَةٌ، فَمَا حَقِيقَةُ إِيْمَانِكَ؟» قَالَ: رَغِبْتُ نَفْسِي عَنِ الدُّنْيَا حَتَّى اسْتَوَيْتُ عِنْدَهَا حَجَرُهَا وَمَدْرُهَا، فَأَظْمَأْتُ نَهَارِي، وَأَسْهَرْتُ لَيْلِي، كَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ يَتَزَاوَرُونَ وَإِلَى أَهْلِ النَّارِ يَتَعَاوَنُونَ فِيهَا؛ فَقَالَ ﷺ: «هَذَا عَبْدٌ نَوَّرَ اللَّهُ قَلْبَهُ بِالْإِيْمَانِ» ثُمَّ قَالَ ﷺ: «أَصْبَحْتَ فَالْزَمَ» [مجمع الزوائد ١/٥٧]. وَأَيْضاً قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [٨ سورة الأنفال/الآية: ٧٤] ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ [٤ سورة النساء/الآية: ١٥١]. وَاسْتَدَلَّ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالْأَشَاعِرَةُ بِأَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: «حَقًّا» حُكْمٌ عَلَى الْغَيْبِ، وَلَا يَتَجَوَّزُ لِأَحَدٍ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَعَلَّ ذَلِكَ الْقَائِلَ يَقُولُ: أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا، وَفِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ يَمُوتُ كَافِرًا، فَيَكُونُ مُخْبِرًا بِخِلَافِ مَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، فَيُحْسَنُ تَجْوِيزُ الاسْتِثْنَاءِ لِلْخَاتِمَةِ، لِأَنَّا لَا نَذَرِي أَنْ مَوْتُ عَلَى الْإِيْمَانِ أَوْ لَا، وَإِنَّمَا نَذْكُرُهُ نَظَرًا إِلَى الْخَاتِمَةِ وَالتَّبَاتِ عَلَى الْإِيْمَانِ، وَهُوَ غَيْبٌ مَشْكُوكٌ فِيهِ، أَوْ لِأَجْلِ التَّبَرُّكِ بِهِ

الْكَلِمَةِ، لِأَنَّهُ نُقِلَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، كَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَصَحَّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَنتُمْ الْمُؤْمِنُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ وَعَنْ جَمْعٍ كَثِيرٍ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، مِنْهُمْ: الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَأَبْنُ سِيرِينَ، وَالْمُغِيرَةُ، وَالْأَعْمَشُ، وَاللَيْثُ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ، وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَبْنُ عُيَيْنَةَ، وَقَالَ: إِنَّهُ تَوْكِيدُ الْإِيمَانِ؛ وَالتَّخَعُّيُّ، وَأَبْنُ الْمُبَارَكِ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَمَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَقَالَ: لَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ خِلَافٌ. وَهَذَا تَضْرِيحٌ بِأَنَّ النَّزَاعَ رَاجِعٌ إِلَى جِهَةِ اللَّفْظِ.

وَاخْتَارَ أَبُو مَنْصُورٍ الْمَآثِرِيُّ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ ذَلِكَ، وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا يَقْرُبُ مِمَّا ذَكَرْنَا، وَهُوَ سَوَالُهُ: أَمُومِنُ أَنْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ! قَالُوا: أَمُومِنُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: تَسْأَلُونِي عَنْ عِلْمِي وَعَنْ عَزِيمَتِي أَوْ عَنْ عِلْمِ اللَّهِ وَعَزِيمَتِهِ؟ قَالُوا: بَلْ نَسْأَلُكَ عَنْ عِلْمِكَ! قَالَ: فَإِنِّي بِعِلْمِي أَغْلَمُ أَنِّي مُؤْمِنٌ، وَلَا أَغْزِمُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. وَلِأَنَّهُ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَرَّ بِمَقْبَرَةٍ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ حَتَّى قَالَ: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا لِلَّاحِقُونَ بِكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» [راجع مسلم، رقم: ٩٧٤ و ٩٧٥] مَعَ أَنَّهُ لَا شَكَّ فِي الْمَوْتِ، وَإِنْ أُريدَ بِهِ اللُّحُوقُ بِالْجَنَّةِ، فَذَلِكَ فِي حَقِّهِ أَيْضاً ﷺ غَيْرُ مَشْكُوكٍ فِيهِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ جَمِيعَ مَا وَرَدَ مِنَ الْأَسْتِثْنَاءِ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ لَمْ يَقْصِدُوا بِهِ الشُّكَّ الْبَتَّةَ، إِذْ لَا شَكَّ فِي إِيْمَانِهِمْ بِإِخْبَارِ اللَّهِ تَعَالَى بِأَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ، وَبِالْإِجْمَاعِ وَالْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ، فَعِلِمُ أَنَّ الْقَصْدَ إِلَى مَعْنَى آخَرَ صَحِيحٌ نَاشِئٌ عَنْ قُوَّةِ الْإِيمَانِ، وَهُوَ قَصْدُ التَّيَرُّكِ وَإِظْهَارِ الْعُبُودِيَّةِ، وَإِنَّ الْكُلَّ مُرْبُوطٌ بِمَشِيشَةِ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي حَصَلَ وَتَحَقَّقَ مِنَ الْإِيمَانِ وَالطَّاعَاتِ، وَالَّذِي يَنْحَصِلُ مِنَ الدَّرَجَاتِ وَالثَّوَابِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى الْاسْتِقَامَةِ.



المسألة الثانية^(١): من المسائل التي الخلاف فيها لفظي، السعيد هل يشقى والشقي هل يسعد أم لا؟

وتحريرها: منع الأشعري كون السعيد شقياً والشقي سعيداً، وأجاز أبو حنيفة كون السعيد قد يشقى والشقي قد يسعد، فقال: السعادة المكتوبة في اللوح المحفوظ تتبدل شقاوة بأفعال الأشتياء، والشقاوة المكتوبة في اللوح المحفوظ تتبدل سعادة بأفعال السعداء.

وقال الشيخ أبو الحسن الأشعري رحمه الله: إن السعادة والشقاوة مكتوبة على بني آدم لا تتبدل، ولا يصير السعيد شقياً ولا الشقي سعيداً، نعم قد يعمل السعيد عمل أهل الشقاوة فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل السعادة فيدخل الجنة، وقد يعمل الشقي عمل أهل السعادة فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الشقاوة فيدخل النار؛ كما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه. [البخاري، رقم: ٣٢٠٨؛ مسلم، رقم: ٢٦٤٣] وفي ذلك حكمة لا يعلمها إلا الله ومن أطلع عليها، وفي هذا إشارة إلى ما ورد^(٢) في الآثار من العناية الأزلية والكفاية الأبدية.

استدل أبو حنيفة بقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [٨ سورة الأنفال/الآية: ٣٨] أثبت الله تعالى غفران ما قد سبق قبل الإسلام، فلو كان الكافر قبل الإسلام سعيداً مؤمناً لفاتت فائدة الغفران، وأيضاً لم يستقيم قوله ﷺ: «الإسلام يجب

(١) وهي الفريدة الحادية والثلاثون من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٤١؛ وراجع صفحة: ٦٦ السابقة. بسم.

(٢) في الأصل: «والى هذا إشارة في ما ورد». بسم.

مَا قَبْلَهُ» [مسند أحمد، ١٩٩/٤ و ٢٠٤ و ٢٠٥]؛ وَيَقُولُ تَعَالَى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَثُبْتُ﴾ [١٣ سورة الرعد/ الآية: ٣٩] أَي: يَمْحُو الْمَعَاصِيَ عِنْدَ التَّوْبَةِ وَثُبْتُ التَّوْبَةُ؛ وَيَقُولُ تَعَالَى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [٥٥ سورة الرحمن/ الآية: ٢٩] وَالْآيَتَانِ ظَاهِرَتَانِ فِي جَوَازِ تَبْدِيلِ السَّعِيدِ شَقِيئًا وَالشَّقِيئِ سَعِيدًا.

وَاسْتَدَلَّتِ الْأَشَاعِرَةُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «السَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَالشَّقِيئُ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ» [كنز العمال، رقم: ٤٩١] وَيَقُولُ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مِقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ وَمِقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدْعُ الْعَمَلَ؟ قَالَ: «أَعْمَلُوا، فَكُلُّ مُبْسِرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيُسَرُّ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيُسَرُّ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ» [البخاري، رقم: ١٣٦٢؛ مسلم، رقم: ٢٦٤٧] ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ (٥) وَصَدَّقَ بِالْحَقِّ ﴿٦﴾ [٩٢ سورة الليل/ الآيتان: ٥ و ٦] الآية. وَلَمَّا رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا زِلْتُ بَعَيْنِ الرِّضَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى. وَشَاعَ وَلَمْ يُنْكَزْ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ أَبُو الْعَبَّاسِ السِّيَّارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ عَالِمٌ مُحَدِّثٌ مِنْ أَشْرَافِ خُرَاسَانَ، سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾ [٤٨ سورة الفتح/ الآية: ٢٦]، أَهْلَهُمْ فِي الْأَزَلِ لِلتَّقْوَى، وَأَظْهَرَ عَلَيْهِمْ فِي الْوَقْتِ كَلِمَةَ الْإِيمَانِ وَالْإِخْلَاصِ. وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِأَنَّ الْقَوْلَ بِجَوَازِ التَّبْدِيلِ لِلْسَّعِيدِ شَقِيئًا وَالشَّقِيئِ سَعِيدًا يُؤَدِّي إِلَى جَوَازِ الْبَدْءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مُحَالٌ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ التَّغْيِيرَ فِي صِفَاتِ اللَّهِ وَالْجَهْلَ.

أَجَابَتِ الْحَنْفِيَّةُ عَنْ هَذَا بِأَنَّ الْمَكْتُوبَ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ لَيْسَ صِفَةً لِلَّهِ تَعَالَى، بَلْ هُوَ صِفَةٌ لِلْعَبْدِ، سَعَادَةٌ وَشَقَاوَةٌ، وَالْعَبْدُ يَجُوزُ عَلَيْهِ

التَّغْيِيرُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَأَمَّا قَضَاؤُهُ وَقَدَرُهُ لَا يَتَغَيَّرُ، وَهُوَ صِفَةُ الْقَاضِي، وَالْمَكْتُوبُ فِي اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ مَقْضِيٌّ وَمُحَدَّثٌ، وَتَغْيِيرُ الْمَقْضِيِّ لَا يُوجِبُ تَغْيِيرَ الْقَضَاءِ؛ إِذِ النَّاسُ عَلَى أَرْبَعٍ فِرَقٍ:

فِرْقَةٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ بِالسَّعَادَةِ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً، كَالْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَفِرْقَةٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ بِالشَّقَاوَةِ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً، كَفِرْعَوْنُ وَأَبِي جَهْلٍ.

وَفِرْقَةٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ بِالسَّعَادَةِ ابْتِدَاءً وَالشَّقَاوَةِ انْتِهَاءً، كِإِبْلِيسَ وَبَلْعَمَ بْنِ بَاعُورَاءَ.

وَفِرْقَةٌ بِالْعَكْسِ، كَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَسَحَرَةُ فِرْعَوْنُ.

وَنَقُولُ: ﴿الَّذِينَ خَصَّصَ الْحَقُّ﴾ [١٢ سورة يوسف/الآية: ٥١] فَمَالَ الْخِلَافَ إِلَى اللَّفْظِ، لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى تَفْسِيرِ السَّعَادَةِ، فَالشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ يُفَسِّرُهُمَا بِمَا سَبَقَتْ كِتَابَتُهُمَا فِي أَمِّ الْكِتَابِ، وَهُوَ الَّذِي عَلِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَزَلِ. وَالتَّغْيِيرُ وَالتَّبْدِيلُ عَلَيْهِ مُحَالٌ ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [١٠ سورة يونس/الآية: ٦٤] ﴿فَلَنْ يَجِدَ إِسْنَتَ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ يَجِدَ إِسْنَتَ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [٣٥ سورة فاطر/الآية: ٤٣] وَالَّذِي يَتَغَيَّرُ وَيَتَبَدَّلُ هُوَ صِفَةُ الْعَبْدِ وَفِعْلُهُ. وَنَظَرَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَيْهِ، فَالسَّعَادَةُ وَالشَّقَاوَةُ حَيْثُ نِيْدُ حَالَتَانِ تَعْرُضَانِ لِلْإِنْسَانِ مَثَلًا لِأُمُورِ سَمَاوِيَّةٍ أَوْ أَرْضِيَّةٍ، أَوْ مُرَكَّبَةٍ مِنْهُمَا، لَا تَهْتَدِي إِلَيْهِمَا عُقُولُ الْبَشَرِ، فَقَدْ تَعْرُضُ لِلْإِنْسَانِ حَالَةٌ سَمَاوِيَّةٌ تَكُونُ سَبَبَ حَدُوثِ شَيْءٍ مِنْهُ أَوْ إِحْدَاثِ حَالٍ فِيهِ مِنَ الطَّاعَاتِ وَالْمَعَاصِي وَالْأَسْقَامِ وَالْآلَامِ أَوْ مَا يُقَابِلُهَا، فَإِنْ كَانَ خَيْرًا يُقَالُ لَهُ: التَّوْفِيقُ وَالسَّعَادَةُ وَالْإِقْبَالُ، وَإِنْ كَانَ

شَرًّا يُقَالُ لَهُ: الْخِذْلَانُ وَالشَّقَاوَةُ وَالْإِدْبَارُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ شِعْرًا:

رَجُلَانِ خَبِاطٌ وَآخَرُ حَائِكُ يَتَقَابَلَانِ عَلَى السَّمَاءِ الْأَعَزْلِ^(١)
لَا زَالَ يَنْسُجُ ذَاكَ خِرْقَةً مُذْبِرٍ وَيَخِيطُ صَاحِبُهُ ثِيَابَ الْمُقْبِلِ

وَعَنْ بَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ: مَنْ كَانَ فِي سَابِقِ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى سَعِيدًا أَوْ شَقِيًّا فَلَا تَغْيِرُ وَلَا تَبْدُلُ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَسْمُهُ مَكْتُوبًا فِي اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ مِنَ الْأَشْقِيَاءِ أَوْ مِنَ السُّعْدَاءِ، ثُمَّ يَتَحَقَّقُ لَهُ ذَلِكَ، لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا: الشَّقِيُّ لَا يَصِيرُ سَعِيدًا، أَدَّى ذَلِكَ إِلَى إِبْطَالِ الْكُتُبِ وَإِرْسَالِ الرُّسُلِ. فَانْظُرْ إِلَى هَذَا الْقَائِلِ كَيْفَ أَهْتَدَى إِلَى الْوِفَاقِ فِي هَذَا الْمَعْنَى؟! وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: هَلِ الْكَافِرُ يُنْعَمُ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟^(٢)

قَالَ الشَّيْخُ الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَمْ يُنْعَمْ عَلَيْهِ، لَا فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَى.

وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ [الباقلاني]: أُنْعِمَ عَلَيْهِ نِعْمَةً دُنْيَوِيَّةً.

وَقَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ: أُنْعِمَ عَلَيْهِ دُنْيَوِيَّةً وَدِينِيَّةً، وَالنَّعْمَةُ الدُّنْيَوِيَّةُ كَالْقُدْرَةِ عَلَى النَّظَرِ الْمُؤَدِّي إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَاسْتَدَلَّ الشَّيْخُ بِأَنَّ اللَّهَ أَعْطَاهُمْ مَلَاذًا عَلَى طَرِيقِ الْاسْتِذْرَاجِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٧ سورة الأعراف/الآية: ١٨٢] ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ ﴿٥٥﴾ سُلُوحٍ لَّهُمْ فِي الْفِتْنَةِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [٥٦ سورة الأعراف/الآية: ٢٣] سورة المؤمنون/الآيتان: ٥٥ و٥٦ ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لِنَفْسِهِمْ إِنَّمَا نُثَلِّي لَهُمْ لِيُزَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [٣ سورة آل عمران/الآية: ٥٩]

(١) في الأصل: «السمال الأول». والتصويب من «فضائح الباطنية» صفحة: ٥٩؛ «قواعد العقائد» صفحة: ١٢٥؛ وكلاهما للغزالي.

(٢) راجع صفحة: ٦٦ السابقة.

[١٧٨] فَتِلْكَ الْمَلَأُ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ فِي الدُّنْيَا، وَحَقِيقَتُهَا الْعَذَابُ الدَّائِمُ فِي الْآخِرَةِ، هُوَ فِي حَقِّهِمْ كَالطَّعَامِ الْمَسْمُومِ الَّذِي لَا يَلْتَذُّ بِهِ آكِلُهُ، وَيَتَعَقَّبُ عَلَيْهِ هَلَاكُهُ، فَلَا يَكُونُ نِعْمَةً ﴿مَنْعٌ قَلِيلٌ وَلَمْ يَكُنْ أَلِيمٌ﴾ [١٧٧] ﴿١٦﴾ سورة النحل/الآية: [١١٧] فَالْكَافِرُ فِي تِلْكَ الْمَلَأُ يَتْرُكُ الشُّكْرَ وَالنُّظَرَ الْمُؤَدِّيَ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمُنْعِمِ، فَيَهْلِكُ بِهَا، وَلَا تَكُونُ نِعْمًا فِي حَقِّهِ.

وَاسْتَدَلَّ الْقَاضِي بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾ [٧] سورة الأعراف/الآية: [٦٩] ﴿يَبَيِّنْ إِسْرَءِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [٢] سورة البقرة/الآية: [٤٠]. ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [٣١] سورة لقمان/الآية: [٢٠] ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [٣٢] سورة فاطر/الآية: [٣] ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِنْهُ نَسَى مَا كَانَ يَدْعُوًا إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [٣٩] سورة الزمر/الآية: [٨] ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [٢٥] وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴿٢٦﴾ وَنَعَمَ كَانُوا فِيهَا فَكِيهِينَ ﴿٢٧﴾ [٤٤] سورة الدخان/الآيات: [٢٥ - ٢٧].

وَأَجَابَ عَنْ ذَلِكَ الشَّيْخُ بِأَنَّ الْهَلَاكَ وَالضَّرَرَ الَّذِي يَلْحَقُ الْكَافِرَ إِنَّمَا نَشَأَ عَنْ تَرْكِ الْوَاجِبِ لَا مِنْ تَرْكِ الْمَلَأِ عَنْ فِعْلِ الْوَاجِبِ، ثُمَّ الْآلَاءُ وَالنِّعَمُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْآيَاتِ سَمَاهَا بِالنِّعْمَةِ عَلَى حَسَبِ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّهَا نِعْمَةٌ أَوْ إِحْسَانٌ أَوْ أَنَّهَا نِعَمٌ فِي نَفْسِهَا لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ أَنَّ النِّعْمَةَ الدِّينِيَّةَ كَالْقُدْرَةِ عَلَى النُّظَرِ الْمُؤَدِّيَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، وَلَوْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ لَعَرَفُوهُ وَصَارُوا مُؤْمِنِينَ، لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْإِسْطِطَاعَةَ الَّتِي فِي الْقُدْرَةِ عَلَى الْفِعْلِ مَعَهُ، فَلَمَّا لَمْ يَعْرِفُوا وَلَمْ يُؤْمِنُوا دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُنْعِمَ عَلَيْهِمْ نِعْمَةً دِينِيَّةً.

هَذَا مَا ذَكَرَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَعِنْدَ التَّحْقِيقِ يَرْجِعُ إِلَى نِزَاعٍ لَفْظِيٍّ،
لَأَنَّ مَنْ نَظَرَ إِلَى عَمُومِ النِّعْمَةِ قَالَ: النِّعْمَةُ مَا يَتَنَعَّمُ بِهِ الْإِنْسَانُ فِي
الْحَالِ أَوْ فِي الْمَالِ؛ وَمَنْ رَأَى فِيهَا خُصُوصاً، قَالَ: النِّعْمَةُ فِي
الْحَقِيقَةِ مَا يَكُونُ مَحْمُودَ الْعَاقِبَةِ؛ وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ صَحِيحٌ.

[مسألة الرزق]: وَيَقْرُبُ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَسْأَلَةُ الرِّزْقِ، وَتَخْرِيرُهَا أَنَّ
الرِّزْقَ لَعَنَةُ: الْحَظِّ، وَالْعُرْفُ خُصَصُهُ تَخْصِيصُ الشَّيْءِ بِالْحَيَوَانِ لِلانْتِفَاعِ بِهِ
وَتَمَكِّيْنِهِ مِنْهُ، وَالْمُعْتَزِلَةُ لَمَّا اسْتَحَالُوا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُمَكِّنَ مِنَ الْحَرَامِ،
لَأَنَّهُ مَنَعَ مِنَ الْانْتِفَاعِ بِهِ وَأَمَرَ بِالزُّجْرِ عَنْهُ، خُصُّوا الرِّزْقَ بِالْحَلَالِ؛ فَمَنْ
عَمَّمَ الرِّزْقَ عَلَى الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ، قَالَ: الرِّزْقُ مَا
يَتَغَدَّى بِهِ أَوْ يَنْتَفَعُ بِهِ حَلَالاً كَانَ أَوْ حَرَاماً؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ
فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [٢ سورة البقرة/الآية: ٢٥٤] وَمَنْ خَصَّصَهُ
قَالَ: الرِّزْقُ عَلَى الْحَقِيقَةِ مَا يَكُونُ حَلَالاً مُبَاحاً مَشْرُوعاً؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
﴿أَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [٢ سورة البقرة/الآية: ٢٥٤] وَالْحَرَامُ لَا يَجُوزُ
الْإِنْفَاقُ مِنْهُ؛ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ^(١): إِنَّ رِسَالَاتَنَا ﷺ وَكُلَّ نَبِيٍّ، هَلْ تَبَقَّى بَعْدَ
مَوْتِهِمْ؟ وَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مِنْهُمْ رَسُولٌ الْآنَ حَقِيقَةً أَمْ لَا؟
أَي: وَكَذَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنَ الْمَسَائِلِ اللَّفْظِيَّةِ، عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ
نَقْلِهَا عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، مُتَّفَقَانِ عَلَى حُكْمِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَا
خِلَافَ بَيْنَهُمَا فِي أَنَّ رِسَالَاتَنَا ﷺ بَاقِيَةٌ الْآنَ، وَأَنَّهُ الْآنَ رَسُولٌ
حَقِيقَةً، وَكَذَا كُلُّ رَسُولٍ، وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ وَلَا يَصِحُّ
غَيْرُهُ؛ وَتَخْرِيرُهَا أَنَّ رِسَالَاتَنَا ﷺ وَكُلَّ نَبِيٍّ هَلْ تَبَقَّى بَعْدَ مَوْتِهِمْ؟

(١) هي الفريدة الثالثة والثلاثون من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٤٦؛
وراجع صفحة: ٦٧ السابقة. بسام.

وَهَلْ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مِنْهُمْ رَسُولُ الْآنَ حَقِيقَةً أَوْ لَا؟
قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّهُ رَسُولُ الْآنَ حَقِيقَةً.

وَقَالَتِ الْكِرَامِيَّةُ: لَا

وَقِيلَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: إِنَّهُ الْآنَ فِي حُكْمِ
الرِّسَالَةِ، وَحُكْمِ الشَّيْءِ يَقُومُ مَقَامَ أَصْلِهِ، وَعَلَيْهِ بَغْضُ الْعِرَاقِيِّينَ مِنَ
الشَّافِعِيَّةِ، كَالْمَاوَرَدِيِّ.

وَأَسْتَدَلَّتِ الْكِرَامِيَّةُ الْقَائِلَةُ بِعَدَمِ الرِّسَالَةِ بَعْدَ مَوْتِ الرَّسُولِ بِأَنَّ
الرِّسَالَةَ عَرَضٌ، وَالْعَرَضُ لَا يَبْقَى زَمَانَيْنِ، وَلَا رَسُولٌ بَعْدَهُ، لِأَنَّهُ خَاتِمُ
النَّبِيِّينَ، فَتَنْتَفِي الرِّسَالَةُ لِانْتِفَاءِ مَحَلِّ تَجَدُّدٍ عَلَيْهِ وَتَقُومُ بِهِ، وَإِنَّ الرِّسَالَةَ
كَالْعِلْمِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبِضُهُ قَبْضًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَلَكِنْ
يَقْبِضُهُ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ [البخاري، رقم:
١٠٠؛ مسلم، رقم: ٢٦٧٣].

وَأَسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ ﷺ بَاقٍ عَلَى رِسَالَتِهِ وَنُبُوَّتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ
حَقِيقَةً، وَهُوَ الْحَقُّ، كَمَا كَانَ رَسُولًا فِي الْمَاضِي، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ
رَسُولًا الْآنَ لَمَا صَحَّ إِسْلَامُ مُسْلِمٍ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَهُوَ بَاطِلٌ بِالإِجْمَاعِ،
وَبِأَنَّ كَلِمَةَ الشَّهَادَةِ الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صَرِيحَةٌ فِي
كُونِهِ ﷺ رَسُولًا فِي الْحَالِ، وَتِلْكَ الْكَلِمَةُ صَحِيحَةٌ بِالإِجْمَاعِ، وَلَوْ كَانَ
كَمَا قَالَ لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ: وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا كَانَ رَسُولَ اللَّهِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْحَقِّ [ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الإِسْبِيلِيِّ] فِي شَرْحِهِ عَلَى
«الصَّحِيحِ»: وَهُوَ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ بَاقٍ عَلَى رِسَالَتِهِ وَنُبُوَّتِهِ حَقِيقَةً، كَمَا
يَبْقَى وَصْفُ الْإِيمَانِ لِلْمُؤْمِنِ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَذَلِكَ الْوَصْفُ بَاقٍ لِلرُّوحِ
وَالْجَسَدِ مَعًا، لِأَنَّ الْجَسَدَ لَا تَأْكُلُهُ الْأَرْضُ.

وَقَالَ الْقُشَيْرِيُّ: كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى لِمَنْ اضْطَفَّاهُ إِنِّي أَرْسَلْتُكَ أَوْ بَلَغَ عَنِّي، وَكَلَامُهُ تَعَالَى قَدِيمٌ، فَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَ أَنْ يُوجَدَ كَانَ رَسُولًا، وَفِي حَالِ مَوْتِهِ إِلَى الْأَبَدِ رَسُولًا، لِبَقَاءِ الْكَلَامِ وَقَدَمِهِ وَاسْتِحَالَةِ الْبُطْلَانِ عَلَى الْإِزْسَالِ الَّذِي هُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى.

وَنَقَلَ السُّبْكِيُّ فِي «طَبَقَاتِهِ» عَنْ أَبِي نُورٍ: أَنَّهُ ﷺ حَيٌّ فِي قَبْرِهِ، رَسُولًا إِلَى الْأَبَدِ حَقِيقَةً لَا مَجَازًا.

قَالَ أَبُو عَقِيلٍ مِنَ الْحَنَابِلَةِ: هُوَ ﷺ حَيٌّ فِي قَبْرِهِ، يُصَلِّي بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ.

وَاغْلَمْ بِأَنَّ الْإِمَامَ أَبَا الْقَاسِمِ عَبْدَ الْكَرِيمِ ابْنَ هَوَازِنَ الْقُشَيْرِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ مِنْ أَكْبَارِ الْأَشَاعِرَةِ، ذَكَرَ أَنَّ نِسْبَةَ الْخِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَى الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ زُورٌ وَبُهْتَانٌ، وَإِنَّمَا وَقَعَ بِسَبَبِ أَنَّ بَعْضَ الْكِرَامِيَّةِ أَلَزَمَ بَعْضَ أَصْحَابِ الْأَشْعَرِيِّ فِي مَسْأَلَةٍ أَنَّ الْمَيِّتَ هَلْ يَحْسُ وَيَعْلَمُ أَوْ لَا؟ فَقَالَ: إِنْ كَانَ عِنْدَكُمْ الْمَيِّتُ لَا يَحْسُ وَلَا يَعْلَمُ فَالْنَّبِيُّ ﷺ فِي قَبْرِهِ لَا يَكُونُ نَبِيًّا وَلَا رَسُولًا. وَهَذَا الْكَلَامُ مَعَ رَكَائِيهِ وَسَخَافَتِهِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الرُّسُولَ لَا تَبْقَى رِسَالَتُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، لِأَنَّ الْأَشْعَرِيَّ وَأَصْحَابَهُ قَائِلُونَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْقَبْرِ حَيٌّ، يَحْسُ وَيَعْلَمُ، وَتُعْرَضُ عَلَيْهِ أَعْمَالُ الْأُمَّةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى خَلَقَ مَلَائِكَةً سِيَاحِينَ يُبَلِّغُونَ إِلَيْهِ الصَّلَاةَ مِنْ أُمَّتِهِ، وَهُوَ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ.

ثُمَّ لَوْ سَلِمَ أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ قَائِلٌ بِأَنَّ الْمَيِّتَ مُطْلَقًا لَا يَحْسُ وَلَا يَعْلَمُ، فَهَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ مُخْتَصًّا بِهِ، بَلِ الْمُعْتَزِلَةُ وَكَثِيرٌ مِمَّنْ عَدَاهُمْ قَائِلُونَ بِهِ، فَلَا وَجْهَ لِلتَّشْيِيعِ عَلَيْهِ بِخُصُوصِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَأَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ: إِنَّ تَحْقِيقَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَا هُوَ حَقُّهَا

مَوْقُوفٌ عَلَى تَعَقُّلِ مَعْنَى النُّبُوءِ وَالرَّسَالَةِ وَالشَّرِيعَةِ وَالذِّينِ وَالْمِلَّةِ.

فَنَقُولُ: النَّبِيُّ فَعِيلٌ مِنَ النَّبَاءِ، بِمَعْنَى: الْخَبَرِ، وَالنَّبِيُّ يُخْبِرُ عَنِ الْأُمُورِ الْمُغَيَّبَةِ، مَاضِيهَا، وَآتِيهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَأَنبِئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ﴾ [٣ سورة آل عمران/ الآية: ٤٩] أَي: أَخْبِرْكُمْ؛ وَمِنَ النُّبُوءِ، بِمَعْنَى: الرَّفْعَةِ، وَالنَّبِيُّ: رَفِيعُ الْقَدْرِ. وَقِيلَ فِي حَدِّ النُّبُوءِ: إِنَّهَا السَّفَارَةُ بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَبَيْنَ ذَوِي الْعَقْلِ مِنَ الْخَلْقِ. وَقِيلَ: هِيَ إِزَاحَةٌ عِلَلِ ذَوِي الْعُقُولِ فِيمَا تَقْصُرُ عَنْهُ عُقُولُهُمْ مِنْ مَصَالِحِ الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ؛ وَمِنْهُمْ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثِ.

وَالرَّسَالَةُ أَخَصُّ مِنَ النُّبُوءِ؛ قَالَ الْقُشَيْرِيُّ: وَالرُّسُولُ مَنْ يَأْتِيهِ الْوَحْيُ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ، بِخِلَافِ النَّبِيِّ، فَإِنَّهُ لَا يَأْتِيهِ إِلَّا الْمَنَامِيُّ وَالْإِلَهَامِيُّ دُونَ غَيْرِهِمَا، وَمِنْ خَاصِّيَةِ الرُّسُولِ أَنْ تَكُونَ لَهُ شَرِيعَةٌ مَخْصُوصَةٌ بِهِ. وَالنَّبِيُّ قَدْ يَكُونُ عَلَى شَرِيعَةٍ سَابِقَةٍ مَخْدُودَةً، وَفِيهِ نَظَرٌ. وَالشَّرِيعَةُ هِيَ الطَّرِيقَةُ الْمُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى ضَلَاحِ الدَّارَيْنِ تَشْبِيهَا بِشَرِيعَةِ الْمَاءِ، أَوْ بِالطَّرِيقِ الشَّارِعِ الْوَاضِحِ، وَالشَّرْعُ: التَّبْيِينُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ﴾ [٤٢ سورة الشورى/ الآية: ١٣]. وَالذِّينُ وَالْمِلَّةُ اسْمَانِ بِمَعْنَى، يَتَّفِقَانِ مِنْ وَجْهِ وَيَخْتَلِفَانِ مِنْ وَجْهِ، فَاتَّفَقَهُمَا أَنَّهُمَا وَضِعَا لِاعْتِقَادَاتِ أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ، تَأْخُذُهَا أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ عَنْ نَبِيِّ لَهُمْ، هُوَ يَرْفَعُهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ وَاخْتَلَفَهُمَا بِاعْتِبَارَيْنِ، أَحَدُهُمَا: الْاشْتِقَاقُ، فَإِنَّ لِلذِّينِ نَظَرًا إِلَى مَبْدِئِهِ، وَهُوَ الطَّاعَةُ وَالْانْقِيَادُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِي دِينِ الْمَلِكِ﴾ [٢ سورة يوسف/ الآية: ٧٦] وَنَظَرًا إِلَى مُنْتَهَاهَا، هُوَ الْجَزَاءُ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: كَمَا تَدِينُ تُدَانُ؛ وَالذِّينُ يُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَإِلَى الْعَبْدِ، كَمَا تُضَافُ الطَّاعَةُ وَالْجَزَاءُ إِلَيْهِمَا. وَأَمَّا الْمِلَّةُ، فَمِنْ أَمَلَلَتِ الْكِتَابَ، إِذَا أَمَلَيْتُهُ، وَلَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى الْإِمَامِ

الَّذِي يُسْنَدُ إِلَيْهِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّبَعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [٤ سورة النساء/الآية: ١٢٥] وَلَا يُقَالُ: مَلَّةٌ زَيْدٌ. وَثَانِيَهُمَا: إِنَّ الدِّينَ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مِنَ الْاِعْتِقَادِ وَالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، وَلَا تُطْلَقُ الْمِلَّةُ إِلَّا بِاجْتِمَاعِ الْكُلِّ.

وَقَالَ الْمُحَقِّقُونَ: الثُّبُوءُ نُورٌ يَمُنُّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، فَيُذَرِّكُ مَا لَا تُذَرِّكُهُ الْحُقُولُ مِنْ قَوَاعِدِ الدِّينِ وَأَصُولِ الشَّرِيعَةِ وَحُكْمِ الْأَحْكَامِ، فَيَتَمَكَّنُ مِنْ تَمْهِيدِ قَوَائِنِ الصَّلَاحِ فِي الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ الرُّسُلِ، قَالُوا: ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [١٤ سورة إبراهيم/الآية: ١١] وَإِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ، فَتَقُولُ: إِذَا أُرِيدَ بِالثُّبُوءِ وَالرُّسَالَةِ ذَلِكَ النُّورِ وَالْخَاصِيَّةِ الَّتِي خَصَّ اللَّهُ بِهَا رُسُلَهُ وَانْبِيََاءَهُ، فَلَا شَكَّ أَنَّهَا لَا تُفَارِقُ ذَوَاتَهُمُ الْقُدْسِيَّةَ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ النَّبِيُّ: «أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ نُورِي» [كشف الخفاء ٣١٠/١] وَ«كُنْتُ نَبِيًّا وَأَدُمُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ» [تنزيه الشريعة ٣٤١/١]، وَلَهُ أَصْلٌ عِنْدَ الْحَاكِمِ ٢: ٦٠٩] وَقَالَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَمُيَسَّرًا لِرَسُولِي بِأَيِّ مَن بَعْدِي آمَنَهُ أَحَدٌ﴾ [٦١ سورة الصف/الآية: ٦] وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَشَرِيعَتُهُ ثَابِتَةٌ بَاقِيَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يَجُوزُ عَلَيْهَا النَّسْخُ؛ وَإِنْ أُرِيدَ بِهَا مَخْضُ السَّفَارَةِ وَالتَّبْلِيغِ فَقَدْ فَرَّغَ مِنْهُ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الثُّبُوءَ وَالرُّسَالَةَ لَيْسَتَا ذَاتًا لِلنَّبِيِّ، وَلَا وَصَفَ ذَاتٍ كَمَا صَارَ إِلَيْهِ الْكَرَامِيَّةُ، وَلَا مُكْتَسَبَةً كَمَا صَارَ إِلَيْهِ الْفَلَاسِفَةُ؛ وَإِنَّمَا هِيَ اضْطِفَاءُ اللَّهِ تَعَالَى عَبْدًا مِنْ عِبَادِهِ بِالْوَحْيِ إِلَيْهِ، وَأَنَّهَا بَاقِيَةٌ، وَقَالَ الْعَزَلِيُّ فِي الثُّبُوءِ: هِيَ إِحْيَاءُ اللَّهِ تَعَالَى لِبَعْضِ عِبِيدِهِ بِحُكْمِ إِنْسَانِيٍّ يَخْتَصُّ بِهِ، وَالرُّسَالَةُ إِحْيَاءُ اللَّهِ تَعَالَى لِبَعْضِ عِبِيدِهِ بِحُكْمِ إِنْسَانِيٍّ لَا يَخْتَصُّ بِهِ.

وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ لِلْمُسْتَبْصِرِينَ، وَبِهِ يَتَبَيَّنُ كَيْفِيَّةُ رُجُوعِ الْمَسْأَلَةِ

إِلَى الْمَسَائِلِ اللَّفْظِيَّةِ، ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [٢] سورة البقرة/الآية: ٢١٣].

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ^(١): مِنَ الْمَسَائِلِ اللَّفْظِيَّةِ، وَهِيَ: إِنَّ الْإِرَادَةَ مَلْزُومَةٌ لِلرَّضَى، وَالرَّضَى لَيْسَ بِإِلَازِمٍ لِلْإِرَادَةِ.

أَي: لَيْسَ بَيْنَ الْإِرَادَةِ وَالرَّضَى مُلَازِمَةٌ، لِأَنَّ الْكُفْرَ غَيْرَ مَرْضِيٍّ، وَهُوَ مُرَادٌ لَهُ تَعَالَى، وَهُوَ قَوْلُ الْأَشْعَرِيِّ، فَهُمَا أَمْرَانِ مُفْتَرِقَانِ عِنْدَهُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ رَجَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَائِلٌ: إِنَّ الْإِرَادَةَ وَالرَّضَى أَمْرَانِ مُتَّحِدَانِ.

وَتَحْرِيرُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْمُرَادَ هَلْ هُوَ مَرْضِيٌّ أَمْ لَا؟ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْضِيًّا وَأَنْ لَا يَكُونَ مَرْضِيًّا، فَعِنْدَ الشَّيْخِ الْأَشْعَرِيِّ، إِنَّ الْمُرَادَ قَدْ يَكُونُ مَرْضِيًّا وَقَدْ لَا يَكُونُ مَرْضِيًّا، بَلْ مَسْخُوطًا.

وَنُقِلَ عَنِ الثُّغَمَانِ أَنَّ كُلَّ أَمْرٍ مَرْضِيٍّ، فَهُوَ قَائِلٌ بِاتِّحَادِ الْإِرَادَةِ وَالرَّضَى.

وَقِيلَ: هَذَا الْقَوْلُ مَكْذُوبٌ عَلَيْهِ.

دَلِيلُ الشَّيْخِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [٣٩] سورة الزمر/الآية: ٧] تَفْرِيرُهُ أَنَّ الْكُفْرَ وَقَعَ، وَكُلُّ وَقَعَ مُرَادٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَإِلَّا لَمْ يَقَعْ، إِذْ كُلُّ حَدِيثٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُخَصَّصٍ يُخَصِّصُهُ بِوَقْتٍ حَدُوثِهِ، وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْإِرَادَةِ، فَالْكُفْرُ مُرَادٌ لِلَّهِ تَعَالَى وَلَيْسَ بِمَرْضِيٍّ لِلْآيَةِ، يَتَّبِعُ مِنَ الشَّكْلِ الثَّلَاثِ بَعْضُ الْمُرَادِ لَيْسَ بِمَرْضِيٍّ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

فَإِنْ قِيلَ: مَعْنَى الْآيَةِ: لَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ عَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنْهُ الْكُفْرُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾

(١) وهي الفريدة السادسة من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ١٧٩؛ وراجع صفحة: ٦٨ السابقة. بسام.

[٧٦ سورة الإنسان/ الآية : ٦]، أَوْ لَا يَرْضَى كَوْنُ الْكُفْرِ دِينًا وَشَرْعًا مَأْذُونًا، وَلَيْسَ الْمُرَادُ لَا يَرْضَى وَجُودَهُ وَحُدُوثَهُ.

قُلْنَا: هَذَا التَّقْدِيرُ خِلَافُ الظَّاهِرِ، وَلَا يُزْتَكَبُ إِلَّا لِمَوْجِبٍ، وَلَا مُوجِبٌ هُنَا سِوَى اعْتِقَادِكَ أَنَّ الْإِرَادَةَ وَالرُّضَى مُتَّحِدَانِ، وَهُوَ عَيْنُ النَّزَاعِ، وَإِنْ أَدْعَيْتَ مُوجِبًا آخَرَ فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ تَبْيِينِ صِحَّتِهِ مِنْ فَسَادِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: شَاعَ مِنْ اسْتِعْمَالِ كُلِّ مِنَ الرُّضَى وَالْمَحَبَّةِ وَالْإِرَادَةِ مَقَامَ الْآخَرِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ.

قُلْنَا: الْآيَةُ تَذُلُّ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَأَنْهُمَا مُتَبَايِنَانِ، وَمَا ذَكَرْتَ يَفْتَضِي أَنْ يَكُونَا مُتَرَادِفَيْنِ، وَالتَّرَادُفُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْمَصِيرُ إِلَى مَا ذَكَرْنَا. ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ ذُكِرَ فِي كِتَابِ «الْإِيجَازِ» لِلْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ [الباقلائي] عَلَى وَفْقِ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ [الجويني] فِي «الْإِرْشَادِ»: إِنَّ الْمَحَبَّةَ وَالْإِرَادَةَ وَالْمَشِيئَةَ وَالْإِسَاءَةَ وَالرُّضَى وَالْاخْتِيَارَ كُلُّهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ وَالْمَعْرِفَةَ شَيْءٌ وَاحِدٌ خِلَافًا لِقَوْمٍ، وَاسْتَدِلَّ عَلَى الْاِتِّحَادِ بِأَنَّ الْإِرَادَةَ وَالرُّضَى لَوْ تَغَايَرَا فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَا مِثْلَيْنِ أَوْ ضِدَّيْنِ أَوْ خِلَاقَيْنِ، وَالْكُلُّ بَاطِلٌ.

أَمَّا الْأَوَّلُ، فَلَقِيَامُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقَامَ الْآخَرِ، وَنَعُودُ لِمَا قُلْنَا.

وَأَمَّا الثَّانِي، فَلِأَنَّهُ يُلْزَمُ اسْتِحَالَةُ كَوْنِ الشَّخْصِ يُرِيدُ الشَّيْءَ لَيْسَ مُجِبًّا لَهُ، وَبُطْلَانُهُ ضَرُورِيٌّ.

وَأَمَّا الثَّالِثُ، فَلِأَنَّهُ يُلْزَمُ أَنْ يَصِحَّ وَجُودُ كُلِّ مِنْهُمَا مَعَ ضِدِّ صَاحِبِهِ، أَوْ وَجُودُ أَحَدِهِمَا مَعَ ضِدِّ الْآخَرِ، وَهَهُنَا أُمْتَنَعَ وَجُودُ الْمَحَبَّةِ مَعَ ضِدِّ الْإِرَادَةِ، وَهُوَ الْكَرَامَةُ، وَأُمْتَنَعَ وَجُودُ الْإِرَادَةِ مَعَ ضِدِّ الرُّضَى، وَهُوَ الْبُغْضُ، وَإِذَا بَطَلَتْ هَذِهِ الْأَقْسَامُ تَعَيَّنَ كَوْنُهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

وَفَسَادُ هَذَا الاسْتِدْلَالِ ظَاهِرٌ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: «امْتَنَعَ وَجُودُ الْإِرَادَةِ مَعَ ضِدِّ الرِّضَى» هُوَ النَّزَاعُ، فَيَكُونُ مُصَادَرَةً عَلَى الْمَطْلُوبِ، هَذَا مَعَ أَنَّ الْمُخَالَفَيْنِ قَدْ يَكُونَانِ مُتَلَازِمَيْنِ، كَالْمُتَضَائِفَيْنِ، وَلَا يَكُونُ وَجُودُ كُلِّ مِنْهُمَا مَعَ ضِدِّ الْآخَرِ، كَالضَّاحِكِ وَالكَاتِبِ، فَإِنْ كَلَّا مِنْهُمَا مُخَالَفُ الْآخَرِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَيْضاً وَجُودُ كُلِّ مَعَ ضِدِّ الْآخَرِ فِي قَوْلِ صَاحِبِ «الثَّوْنِيَّةِ»: وَلَكِنْ لَا يَصِحُّ، وَقِيلَ: مَكْذُوبٌ عَلَى [أَبِي حَنِيفَةَ] الثُّغْمَانِ. إِشَارَةٌ إِلَى مَا نُقِلَ عَنْهُ فِي «وَصِيَّتِهِ» الَّتِي أَوْصَى بِهَا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ خِلَافَهُ، وَهُوَ أَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَيْسَتْ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَلَكِنْ بِتَقْدِيرِهِ لَا بِمَحَبَّتِهِ، وَبِقَضَائِهِ لَا بِرِضَاهُ، وَبِمَشِئَتِهِ لَا بِتَوْفِيقِهِ، وَبِكِتَابَتِهِ فِي اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ.

وَفِي «الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ»: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْكُفْرَ وَشَاءَهُ وَلَمْ يَأْمُرْ بِهِ، وَأَمَرَ الْكَافِرَ بِالْإِيمَانِ وَلَمْ يَشَأْهُ. فَإِنْ قِيلَ: مَشِئَتُهُ مَرْضِيَّةٌ أَوْ غَيْرُ مَرْضِيَّةٍ؟ قُلْنَا: بَلَى يُعَاقِبُهُمْ بِمَا لَا يَرْضَى، لِأَنَّهُ يُعَاقِبُ الْكَافِرَ عَلَى كُفْرِهِ، وَالْكَافِرَ غَيْرُ مَرْضِيٍّ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْمَعَاصِي غَيْرُ مَرْضِيَّةٍ. إِنْ عُدْتُ وَقُلْتُ: أَلَسْتُ قُلْتُ: الْكُفْرُ وَالْمَعَاصِي بِمَشِئَةِ اللَّهِ، وَمَشِئَتُهُ مَرْضِيَّةٌ؟ قُلْنَا: إِنْ الْمَشِئَةُ وَالْإِرَادَةُ وَالْقَضَاءُ وَجَمِيعُ صِفَاتِهِ تَعَالَى مَرْضِيَّةٌ، غَيْرَ أَنَّ الْفِعْلَ الْحَاصِلَ مِنَ الْعَبْدِ بِمَشِئَةِ اللَّهِ تَعَالَى قَدْ يَكُونُ مَرْضِيّاً، وَهُوَ الطَّاعَةُ، وَقَدْ يَكُونُ مَنْخُوطاً، وَهُوَ الْمَعْصِيَةُ. انْتَهَى.

وَاتَّفَقَ الْأَشْعَرِيُّ وَالْمَاتَرِيدِيُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ مُحَدِّثٍ فَهُوَ بِإِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَضَائِهِ، خَيْرٌ كَانَ أَوْ شَرّاً.

وَقَالَتِ الْمُغْتَبِلَةُ: مَا لَيْسَ بِمَرْضِيٍّ لِلَّهِ تَعَالَى فَلَيْسَ بِمُرَادٍ لَهُ، وَكُلُّ مُرَادٍ مَرْضِيٍّ.

وَرَوَى أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَلْزَمَ بَعْضَ الْقَدَرِيَّةِ فَقَالَ: هَلْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَزَلِ مَا يَكُونُ مِنَ الشُّرُورِ وَالْقَبَائِحِ أَمْ لَا؟ فَاضْطَرَّ

إِلَى الْإِقْدَارِ! ثُمَّ قَالَ: هَلْ أَرَادَ أَنْ يُظْهِرَ مَا عَلِمَ كَمَا عَلِمَ، أَوْ أَرَادَ أَنْ يُظْهِرَ بِخِلَافِ مَا عَلِمَ، فَيَصِيرُ عِلْمُهُ جَهْلًا، تَعَالَى اللَّهُ عَنْهُ؟ فَرَجَعَ عَنْ مَذْهَبِهِ، وَتَابَ. فَتَبَيَّنَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْإِرَادَةَ تَابِعَةٌ لِلْعِلْمِ بِخِلَافِ الرِّضَى، إِذْ قَدْ لَا يَرْضَى بِمَا يَعْلَمُ وَقُوْعُهُ، فَهَذِهِ الرُّوَايَاتُ صَرِيحَةٌ فِي الْاِفْتِرَاقِ بَيْنَ الْإِرَادَةِ وَالرِّضَى، عَلَى مَا نُقِلَ عَنِ الْأَشْعَرِيِّ، فَلَا نِزَاعَ حَيْثُذِ؛ لَكِنْ نُقِلَ جَمَاعَةٌ آخَرُونَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ، وَقَالُوا: إِنَّ هَذَا الْاِفْتِرَاقَ وَالْاِخْتِلَافَ أَفْتَرَاهُ عَلَيْهِ الْحُسَّادُ.

وَإِذَا تَقَيَّدَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الدَّلَائِلِ وَالرُّوَايَاتِ ظَهَرَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى تَفْسِيرِ الْإِرَادَةِ وَالرِّضَى، وَأَنَّهُ هَلْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ أَوْ هُمَا مُتَّحِدَانِ؟ فَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ لَفْظِيَّةً.

قَالَ أَصْحَابُنَا وَأَبُو عَلِيٍّ [مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْجُبَّائِي] وَأَبُو هَاشِمٍ [عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُبَّائِي الْمَعْتَزَلِي] وَالْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ: الْإِرَادَةُ صِفَةٌ زَائِدَةٌ مُغَايِرَةٌ لِلْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ مُرْجَحَةٌ لِبَعْضِ مُقَدَّرَاتِهِ عَلَى بَعْضٍ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الرِّضَى إِرَادَةُ الثَّوَابِ أَوْ تَرْكُ الْاِغْتِرَاضِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا؛ أَيْ: بَيْنَ الرِّضَى وَالْإِرَادَةِ وَالْمَحَبَّةِ، كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: مَا وَقَعَ مِنَ الْعَبْدِ إِنْ كَانَ عَلَى وَفْقِ الْعِلْمِ وَالْأَمْرِ كَانَ مُرَادًا مِنَ التَّخْصِيصِ وَالتَّجَدُّدِ وَمَرْضِيًّا مِنْ جِهَةِ الثَّنَاءِ وَالثَّوَابِ، وَمَا وَقَعَ عَلَى وَفْقِ الْعِلْمِ دُونَ الْأَمْرِ كَانَ مُرَادًا لِمَا مَرَّ غَيْرَ مَرْضِيٍّ مِنْ جِهَةِ الذَّمِّ وَالْعِقَابِ. وَهَذَا يُوَافِقُ قَوْلَ الْقَائِلِ بِأَنَّ الرِّضَى إِرَادَةُ الثَّوَابِ.

وَتَبَيَّنَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الرِّضَى يَكُونُ عَلَى وَفْقِ الْأَمْرِ كَمَا أَنَّ الْإِرَادَةَ عَلَى وَفْقِ الْعِلْمِ.

وَالْتَحْقِيقُ أَنَّ الْإِرَادَةَ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ، وَيَخْتَلِفُ حُكْمُهَا بِاخْتِلَافِ
وَجْهِ تَعَلُّقِهَا بِالْمُرَادِ، فَإِذَا تَعَلَّقَتْ بِالثَّوَابِ سُمِّيَتْ: مَحَبَّةً وَرِضَى، وَإِذَا
تَعَلَّقَتْ بِالْعِقَابِ سُمِّيَتْ: سُخْطًا وَغَضَبًا، وَإِذَا تَعَلَّقَتْ بِالْمُرَادِ عَلَى
وَجْهِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِهِ قِيلَ: أَرَادَ مِنْهُ مَا عَلِمَ، وَإِذَا تَعَلَّقَتْ بِهِ عَلَى وَجْهِ
تَعَلُّقِ الْأَمْرِ بِهِ قِيلَ: أَرَادَ بِهِ مَا أَمَرَ، وَإِذَا تَعَلَّقَتْ بِالصَّنْعِ مُطْلَقًا
بِالتَّخْصِصِ مِنْ غَيْرِ التَّفَاتِ إِلَى كَسْبِ الْعَبْدِ، لَمْ يَقُلْ: أَرَادَ بِهِ، وَلَا
أَرَادَ مِنْهُ؛ بَلْ أَرَادَهُ.

وَمِنْ هَذَا تَبَيَّنَ مَعْنَى قَوْلِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ اللَّهَ
تَعَالَى أَرَادَ بِنَا، أَوْ أَرَادَ مِنَّا؛ فَمَا أَرَادَ بِنَا أَظْهَرُهُ لَنَا، وَمَا أَرَادَ مِنَّا طَوَاهُ
عَنَّا، فَمَا بَالُنَا نَسْتَغِيلُ بِمَا أَرَادَ مِنَّا عَمَّا أَرَادَ بِنَا؟

فَمَعْنَى: «مَا أَرَادَ بِنَا»: مَا أَمَرْنَا بِهِ، وَمَعْنَى: «مَا أَرَادَ مِنَّا»: مَا
عَلِمَهُ مِنْ أَفْعَالِنَا وَأَحْوَالِنَا، وَنَحْنُ غَيْرُ مُكَلَّفِينَ بِحَسْبِهِ، وَلَا مَعْذُورِينَ
فِيمَا نَزَكَبُهُ بِالْحَوَالَةِ إِلَى عِلْمِهِ تَعَالَى بِهِ وَإِرَادَتِهِ لَهُ.

وَمِنْ هُنَا أَيْضًا يَظْهَرُ التَّوْفِيقُ بَيْنَ هَذِهِ الْآيَاتِ: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ
يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [٤ سورة النساء/الآية: ٢٧] ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ
بِالسُّوَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ [٤ سورة النساء/الآية: ١٤٨] ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا
لِلْعِبَادِ﴾ [٤٠ سورة غافر/الآية: ٣١] ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا
لِيعْبُدُونِ﴾ [٥١ سورة الذاريات/الآية: ٥٦] وَاللَّامُ لَامُ الْعَاقِبَةِ
﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هَدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ
جَهَنَّمَ﴾ [٣٢ سورة السجدة/الآية: ١٣] أَيْ: لَكِنْ لَمْ أَشَأْ الْهِدَايَةَ
لِحَقِّ الْقَوْلِ عَلَى مُقْتَضَى الْعِلْمِ السَّابِقِ، وَبِهِ ظَهَرَ سَبَبُ اخْتِلَافِ
أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ، وَأَنَّ الْحَقَّ التَّفَرُّقُ بَيْنَ الْإِرَادَةِ وَالرَّضَى بِالْعُمُومِ
وَالْخُصُوصِ.

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ^(١): إِيْمَانُ الْمُقَلِّدِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا لَفْظًا إِيْمَانُ الْمُقَلِّدِ.

رَوَى بَعْضُهُمْ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ إِيْمَانَ الْمُقَلِّدِ لَا يَصِحُّ، وَأَنْكَرَهُ أَبُو هَوَازِنٍ وَهُوَ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْقَاسِمِ الْقُشَيْرِيُّ، كَمَسْأَلَةِ الرِّسَالَةِ، وَذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَيْضًا مِنَ الْمُفْتَرِيَّاتِ عَلَى الشَّيْخِ، وَلَوْ ثَبَتَ أَنَّ هَذَا الثَّقَلَ عَنْهُ صَحِيحٌ فَخِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ مِنْ أَصْحَابِ [أَبِي حَنِيفَةَ] الثُّعْمَانِ وَأَصْحَابِ الْأَشْعَرِيِّ عَائِدٌ إِلَى اللَّفْظِ لَا إِلَى الْمَعْنَى، فَتَكُونُ مِنَ الْمَسَائِلِ اللَّفْظِيَّةِ.

وَتَحْرِيرُهَا أَنَّ الْمُقَلِّدَ إِذَا تَلَفَّظَ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ مِنْ غَيْرِ اسْتِدْلَالٍ، هَلْ يَصِحُّ إِيْمَانُهُ أَمْ لَا؟

نُقِلَ عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ»: الْقَوْلُ بِصِحَّةِ إِيْمَانِهِ خِلَافًا لِلْمُعْتَرِلَةِ وَلِبَعْضِ الْأَشَاعِرَةِ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ بِكُفْرِ الْمُقَلِّدِ.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَمُعْظَمُ أَصْحَابِهِ: الْإِيْمَانُ إِقْرَارٌ بِاللَّسَانِ، وَتَصْدِيقٌ بِالْجَنَانِ، وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ بِالْأَرْكَانِ؛ فَمَنْ أَقَرَّ بِجُمْلَةِ الْإِسْلَامِ وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ شَيْئًا مِنَ الْفَرَائِضِ وَشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ مُؤْمِنٌ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَأَمَّا عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ وَأَهْلُ الْحَدِيثِ، فَيَقُولُونَ: صَحَّ إِيْمَانُهُ، لَكِنَّهُ عَاصٍ بِتَرْكِ الْاسْتِدْلَالِ. قَالَ الْفُقَهَاءُ: لِأَنَّ الْأَعْرَابَ كَانُوا يَأْتُونَ النَّبِيَّ ﷺ، وَيَتَلَفَّظُونَ بِكَلِمَتِي الشَّهَادَةِ، وَكَانَ ﷺ يَحْكُمُ بِإِسْلَامِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْأَلَهُمْ عَنِ الْمَسَائِلِ الْأُصُولِيَّةِ، [و] مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ لَهُمْ سَابِقَةٌ بَحْثٍ وَفَكْرٍ فِي دَلَائِلِ الْأُصُولِ، وَذَلِكَ مَخْصُصُ الثَّقَلَيْنِ.

(١) وهي الفريدة السادسة والعشرون من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة:

٢٣١؛ وراجع صفحة: ٦٩ السابقة. بسام.

وَذَكَرَ أَصْحَابُ الْأَشْعَرِيِّ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّقْلِيدُ فِي الْأُصُولِ لِأَنَّا مَأْمُورُونَ بِاتِّبَاعِ الرَّسُولِ ﷺ، وَهُوَ مَأْمُورٌ بِتَخْصِيلِ الْعِلْمِ بِهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [٤٧ سورة محمد/الآية: ١٩] وَلَمَّا تَكَرَّرَ فِي التَّنْزِيلِ مِنْ ذَمِّ التَّقْلِيدِ بِخِلَافِ الْفُرُوعِ، لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ الْأُصُولِيَّةَ قَلِيلَةٌ، تُمْكِنُ الْإِحَاطَةُ بِهَا، وَتَكْفِي فِيهَا الْمَعْرِفَةُ إِجْمَالًا، وَهُوَ مَرْكُوزٌ فِي الطَّبَائِعِ السَّلِيمَةِ، وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ لَطِيفٍ، كَمَا نُقِلَ عَنْ أَغْرَابِيٍّ، قِيلَ لَهُ: بِمَ عَرَفْتَ الرَّبَّ؟ قَالَ: الْبَغْرَةُ تَدُلُّ عَلَى الْبَغِيرِ، وَآثَارُ الْمَشْيِ تَدُلُّ عَلَى الْمَسِيرِ، فَسَّمَاءُ ذَاتِ أَبْرَاجٍ، وَأَرْضُ ذَاتِ فِجَاجٍ، أَفَلَا تَدُلُّانِ عَلَى الصَّانِعِ الْخَبِيرِ؟.

وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ: مَا لَمْ يَعْرِفْ كُلُّ مَسْأَلَةٍ بِدَلَالَةِ الْعَقْلِ عَلَى وَجْهِ يُمْكِنُهُ دَفْعُ الشُّبْهَةِ لَا يَكُونُ مُؤَيَّنًا، لِأَنَّ الْعِلْمَ الْمُخَدَّثَ إِذَا ضَرُورِيٌّ، وَإِنَّمَا كَسْبِيٌّ؛ وَهَذَا الْاِعْتِقَادُ لَيْسَ ضَرُورِيًّا، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَلَا اسْتِدْلَالٌ مَعَهُ، فَلَا يَكُونُ عِلْمًا.

قَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ: هَذَا الْخِلَافُ فِيمَنْ نَشَأَ عَلَى شَاهِقِ جَبَلٍ، وَلَمْ يَتَفَكَّرْ فِي الْعَالَمِ فَأَخْبِرَ بِذَلِكَ فَصَدَّقَهُ، وَأَمَّا مَنْ نَشَأَ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، وَسَبَّحَ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَ رُؤْيَةِ صَنَائِعِهِ، فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ التَّقْلِيدِ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْأَشْعَرِيَّةِ، إِنَّمَا الْخِلَافُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُعْتَزِلَةِ. وَعَنْ بَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ، كَالرُّسْتَقْفِيِّ^(١) [علي بن سعيد]: إِنَّ شَرْطَ صِحَّةِ الْإِيمَانِ أَنْ يَعْرِفَ صِحَّةَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ بِدَلَالَةِ الْمُعْجَزَةِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ لَوْ قَبِلَ مِنْهُ ﷺ حَدُوثُ الْعَالَمِ، وَوُحْدَةُ الصَّانِعِ وَنَحْوَهُمَا مِنْ غَيْرِ اسْتِدْلَالٍ عَلَى ذَلِكَ بِدَلِيلٍ عَقْلِي كَانَ كَافِيًا.

(١) في الأصل: «كالرستقفي». بسام.

وَنَقَلَ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ هَوَازِنَ الْقُسَيْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْقَوْلَ بِتَكْفِيرِ الْعَوَامِ مِنْ مُفْتَرِيَاتِ الْكَرَامِيَّةِ عَلَى الْأَشْعَرِيِّ بِسَبَبِ الْاِخْتِلَافِ فِي تَفْسِيرِ الْإِيمَانِ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ هُوَ الْإِقْرَارُ الْمُجَرَّدُ وَإِلَّا لَزِمَ أَنْسَادُ طَرِيقِ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِالْإِقْرَارِ.

وَلَيْتَهُمْ قَالُوا: الْمُقَرَّرُ بِاللِّسَانِ وَخَدَهُ مُؤْمِنٌ عِنْدَنَا، بَلْ قَالُوا: هُوَ مُؤْمِنٌ حَقًّا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، فَالْمُنَافِقُ مُؤْمِنٌ مَعَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّاهُمْ كُفَّارًا وَنَفَى عَنْهُمْ الْإِيمَانَ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَوْمَئِذٍ آخِرُ مَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [٨] سورة البقرة/الآية: ٢ وَيَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِالْكَذِبِ حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [٦٣] سورة المنافقون/الآية: ١].

وَيَقُولُونَ: الْمُكْرَهُ عَلَى الْكُفْرِ كَافِرٌ مَعَ أَنَّ قَلْبَهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ. ثُمَّ يَجْعَلُونَهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَيَجْعَلُونَ الْمُنَافِقَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَفَسَادُهُ ظَاهِرٌ.

وَعِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ: الْإِيمَانُ هُوَ التَّضَدِيقُ بِالْقَلْبِ، كَمَا قَالَ بِهِ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَالظَّنُّ بِجَمِيعِ الْعَوَامِ أَنَّهُمْ مُصَدِّقُونَ بِالْقَلْبِ وَمَا يَنْطَوِي عَلَيْهِ مِنَ الْعَقَائِدِ وَتَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ بِهِ، قَالَهُ أَعْلَمُ بِهِ.

وَأَمَّا الْأَقْوَالُ بِالْاِسْتِدْلَالِ فَأَمْرُهُ سَهْلٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى الْأُصُولِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَشْتَرِطُهُ الْمُعْتَزِلَةُ، وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ نَوْعًا مِنَ الْاِسْتِدْلَالِ هُوَ مَرْكُوزٌ فِي الطَّبَاعِ، كَمَا مَرَّ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْرَابِيِّ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ تَكْفِيرُ الْعَوَامِ، مَعَ أَنَّهُ يُقَالُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ مِثْلُهُ، وَعَنْهُ مَا يُقَارِبُهُ كَمَا سَبَقَ.

وَدَكَرَ الشُّهْرَسْتَانِي فِي «نَهَايَةِ الْإِقْدَامِ»: اَخْتَلَفَ جَوَابُ الْأَشْعَرِيِّ فِي مَعْنَى التَّضَدِيقِ الَّذِي فَسَّرَ الْإِيمَانَ بِهِ، فَقَالَ مَرَّةً: هُوَ الْمَعْرِفَةُ بِوُجُودِ الصَّانِعِ وَصِفَاتِهِ. وَمَرَّةً: هُوَ قَوْلُ فِي النَّفْسِ مُتَضَمِّنٌ لِلْمَعْرِفَةِ، ثُمَّ يُعْبَرُ عَنْ ذَلِكَ بِاللِّسَانِ فَيُسَمَّى بِالْإِقْرَارِ أَيْضاً تَضَدِيقاً، وَكَذَا الْعَمَلُ بِالْأَرْكَانِ بِحُكْمِ دَلَالَةِ الْحَالِ، إِذِ الْإِقْرَارُ تَضَدِيقٌ بِحُكْمِ دَلَالَةِ الْمَقَالِ، فَالْمَعْنَى الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ هُوَ الْأَصْلُ الْمَذْلُوعُ عَلَيْهِ، وَالْإِقْرَارُ وَالْعَمَلُ دَلِيلَانِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: الْإِيمَانُ هُوَ الْعِلْمُ بِأَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ صَادِقَانِ فِي جَمِيعِ مَا أَخْبَرَا بِهِ، وَيَعْتَزَّى هَذَا إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ.

ثُمَّ الْقَدَرُ الَّذِي يَصِيرُ بِهِ الْمُؤْمِنُ مُؤْمِناً، وَهُوَ التَّكْلِيفُ الْعَامُّ أَنْ يَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي جَمِيعِ مَعَانِي الْأَلُوْهِيَّةِ، وَلَا قَسِيمَ لَهُ فِي أَفْعَالِهِ، وَأَنْ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ؛ فَإِذَا أَتَى بِذَلِكَ وَلَمْ يُنْكَزْ شَيْئاً مِمَّا جَاءَ بِهِ وَنَزَلَ عَلَيْهِ، وَوَافَاهُ الْمَوْتُ عَلَى ذَلِكَ، كَانَ مُؤْمِناً حَقّاً عِنْدَ الْخَلْقِ وَعِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ طَرَأَ عَلَيْهِ مَا يُضَادُّ ذَلِكَ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى، حُكِمَ عَلَيْهِ بِالْكَفْرِ، وَإِذَا اعْتَقَدَ مَذْهَباً تَلْزُمُهُ بِحُكْمِ مَذْهَبِهِ مُضَادَّةُ رُكْنٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ لَمْ نَحْكَمْ بِكَفْرِهِ، بَلْ يُنْسَبُ إِلَى الضَّلَالَةِ وَالْبِدْعَةِ، وَيَكُونُ حُكْمُهُ فِي الْآخِرَةِ مَوْكُولاً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَكَمَا لَا يَرْضَى النَّبِيُّ ﷺ بِمُجَرَّدِ الْقَوْلِ لَمْ يُكَلَّفْ جَمِيعَ الْخَلَائِقِ مَعْرِفَةَ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا هُوَ حَقٌّ مَعْرِفَتِهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَقْدُورٍ لِلْعَبْدِ، إِذْ لَا يَقْدِرُ الْعَبْدُ أَنْ يَعْلَمَ جَمِيعَ مَعْلُومَاتِهِ وَمُرَادَاتِهِ وَمَقْدُورَاتِهِ، وَإِنَّمَا كَلَّفَهُمْ بِالتَّوْحِيدِ مُسْتَبِداً إِلَى دَلِيلِ جُمْلِيِّ، وَكَمَا وَرَدَ بِهِ التَّنْزِيلُ، وَهُوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَشْعَرِيُّ، فَثَبَّتَ أَنَّ الْقَوْلَ مَظْهَرٌ، وَالْعَقْدُ مَصْدَرٌ، وَقَدْ يُكْتَفَى بِالْمَصْدَرِ إِذَا لَمْ يُقَدَّرْ عَلَى الْإِثْنَانِ بِالْإِقْرَارِ اللَّسَانِيِّ، كَالْأَخْرَسِ، فَلَا إِشَارَةَ فِي حَقِّهِ تَنْزُلُ مِثْلَةَ الْعِبَارَةِ فِي حَقِّ النَّاطِقِ، وَقِصَّةُ الْخَرَسَاءِ «أَعَيْفَهَا! فَإِنَّهَا

مُؤَمَّنَةٌ [مسلم، رقم: ٥٣٧؛ النسائي، رقم: ١٢١٨؛ أبو داود، رقم: ٩٣٠ و ٩٣١ و ٣٢٨٢ و ٣٩٠٩] دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ.

ثُمَّ اَعْلَمَ أَنَّ الْعَمَلَ لَيْسَ مِنْ أَرْكَانِ الْإِيمَانِ خِلَافًا لِلْوَعِيدِيَّةِ، وَلَيْسَ سَاقِطًا بِالْكُلِّيَّةِ، حَتَّى لَا تَضُرَّ الْمُؤْمِنَ مَعْصِيَةً، خِلَافًا لِلْمُرْجِئَةِ، إِذْ مِنَ الْأَوَّلِ يُلْزَمُ انْخِلَاقُ بَابِ التَّوْبَةِ وَالْإِفْضَاءُ إِلَى الْإِيَّاسِ وَالْقُتُوطِ، وَأَنَّ لَا يُوجَدُ مِنَ الْعَالَمِ مُؤْمِنٌ إِلَّا نَبِيٌّ مَعْصُومٌ، وَأَنَّ لَا يُطْلَقُ اسْمُ الْمُؤْمِنِ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا بَعْدَ اسْتِجْمَاعِ خِصَالِ الْخَيْرِ عَمَلًا، وَمِنْ الثَّانِي يُلْزَمُ انْفِتَاحُ بَابِ الْإِبَاحَةِ، فَيَرْتَفِعُ مُعْظَمُ التَّكَالِيفِ. انْتَهَى كَلَامُ الْقَشِيرِيِّ.

وَمِنْ شِغْرِهِ:

يَا مَنْ تَقَاصَرَ فِكْرِي عَنْ أَيَادِيهِ	وَكَلَّ كُلَّ لِسَانِي عَنْ تَعَالِيهِ
وَجُودُهُ لَمْ يَزَلْ قَرْدًا بِلَا شِبْهِ	عَلَا عَنِ الْوَقْتِ مَاضِيهِ وَآتِيهِ
لَا دَهْرٌ يُخْلِقُهُ لَا قَهَرٌ يُلْحَقُهُ	لَا كَشْفٌ يُظْهِرُهُ لَا سِرٌّ يُخْفِيهِ
لَا عَدٌّ يَجْمَعُهُ لَا ضِدٌّ يَمْنَعُهُ	لَا حَدٌّ يَقْطَعُهُ لَا قُطْرٌ يَخْوِيهِ
لَا كَوْنٌ يَخْصُرُهُ لَا عَوْنٌ يَنْصُرُهُ	وَلَيْسَ فِي الْوَهْمِ مَعْلُومٌ يُضَاهِيهِ
جَلَالُهُ أَرْزَلِي لَا زَوَالَ لَهُ	وَمُلْكُهُ دَائِمٌ لَا شَيْءٌ يُفْنِيهِ

الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ^(١): مَسْأَلَةُ الْكَنْسِ.

وَتَحْقِيقُهُ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ صَعْبٌ دَقِيقٌ، وَلِذَلِكَ يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ، فَيَقَالُ: هَذَا أَدَقُّ مِنْ كَنْسِ الْأَشْعَرِيِّ، وَلِذَا قِيلَ فِيهِ:

يَقُولُ وَقَدْ رَأَى جِسْمِي كَخَضِرٍ	لَهُ شِبْهُ لِمَا بِي بِالسَّوِيَةِ
فَقُلْتُ هُمَا مِنَ الْمَوْجُودِ لَكِنْ	كَوَجْدَانِ اكْتِسَابِ الْأَشْعَرِيَةِ

(١) راجع الفريدة السابعة والثلاثين من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٥٣؛

وراجع صفحة: ٦٩. بسام.

لِأَنَّ أَصْحَابَ الْأَشْعَرِيِّ فَسَّرُوا الْكَسْبَ بِأَنَّ الْعَبْدَ إِذَا صَمَّمَ عَزَمَهُ
 قَالَهُ تَعَالَى يَخْلُقُ الْفِعْلَ عِنْدَهُ، وَالْعَزْمُ أَيْضاً فِعْلٌ يَكُونُ وَاقِعاً بِقُدْرَةِ اللَّهِ
 تَعَالَى، فَلَا يَكُونُ لِلْعَبْدِ فِي الْفِعْلِ مَدْخَلٌ عَلَى سَبِيلِ التَّأْيِيرِ وَإِنْ كَانَ لَهُ
 مَدْخَلٌ عَلَى سَبِيلِ الْكَسْبِ، فَالْحَقُّ أَنَّ الْكَسْبَ عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ هُوَ تَعَلُّقُ
 الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بِالْمَقْدُورِ فِي مَحَلِّهَا مِنْ غَيْرِ تَأْيِيرٍ، وَهُوَ الَّذِي يَعُولُ عَلَيْهِ
 فِي تَفْسِيرِهِ، وَلَا يَصِحُّ غَيْرُهُ، إِذْ هُوَ الْجَارِي عَلَى الْقَوَاعِدِ الْعَقْلِيَّةِ وَالسُّنَّةِ
 وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ؛ وَلِصُعُوبَةِ هَذَا الْمَقَامِ أَتَكَرَّرَ السَّلَفُ عَلَى النَّظَرِ فِيهِ.

وَقِيلَ: إِذَا بَلَغَ الْكَلَامُ إِلَى الْقَدْرِ فَأَمْسِكُوا.

وَالْكَسْبُ عِنْدَ الْمَاتَرِيدِيَّةِ - كَمَا قَالَ النَّسْفِيُّ فِي «الْاِعْتِمَادِ فِي
 الْاِعْتِقَادِ»^(١) -: هُوَ صَرْفُ الْقُدْرَةِ إِلَى أَحَدِ الْمَقْدُورِينَ، وَهُوَ غَيْرُ
 مَخْلُوقٍ، لِأَنَّ جَمِيعَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْجَوَارِحِ مِنَ الْحَرَكَاتِ، وَكَذَا
 الثَّرُوكِ الَّتِي هِيَ أَفْعَالُ النَّفْسِ مِنَ الْمَيْلِ، وَالِدَّاعِيَةِ وَالْاِخْتِيَارِ بِخَلْقِ اللَّهِ
 تَعَالَى لَا تَأْيِيرَ لِقُدْرَةِ الْعَبْدِ فِيهِ، وَإِنَّمَا مَحَلُّ قُدْرَتِهِ عَزْمُهُ عَقِيبَ خَلْقِ اللَّهِ
 تَعَالَى هَذِهِ الْأُمُورِ فِي بَاطِنِهِ عَزْماً مُصَمِّماً بِلَا تَرَدُّدٍ، وَتَوَجُّهاً صَادِقاً
 لِلْفِعْلِ طَالِباً إِيَّاهُ، فَإِذَا وَجَدَ الْعَبْدُ ذَلِكَ الْعَزْمَ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ الْفِعْلَ،
 فَيَكُونُ مَنَسُوباً إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ حَرَكَةٌ، وَمَنَسُوباً إِلَى الْعَبْدِ مِنْ حَيْثُ
 هُوَ زَنَا وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَصْنَافِ الَّتِي يَكُونُ بِهَا الْفِعْلُ مَعْصِيَةً، وَعَلَى مِثْوَالِ
 ذَلِكَ الطَّاعَةِ، كَالصَّلَاةِ مَثَلًا، تَكُونُ الْأَفْعَالُ الَّتِي هِيَ حَقِيقَتُهَا مَنَسُوبَةٌ
 إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ هِيَ حَرَكَاتٌ، وَإِلَى الْعَبْدِ مِنْ حَيْثُ هِيَ
 صَّلَاةٌ، لِأَنَّهُ الصَّفَةُ الَّتِي بِاِعْتِبَارِهَا جَزُمُ الْعَزْمُ الْمُصَمِّمُ؛ وَهَذَا عَلَى

(١) في الأصل: «الاعتماد وفي الاعتقاد»، وهو لحافظ الدين النسفي، عبد الله بن
 أحمد بن محمود المتوفى سنة ٧١٠هـ = ١٣١٠م. وقد ذكره حاجي خليفة باسم:
 «اعتماد الاعتقاد»؛ وهو «الاعتماد شرح عمدة الاعتقاد»، وهما شرحان: قديم
 وجديد. بسام.

مَذْهَبِ الْقَاضِي الْبَاقِلَانِيِّ، وَهُوَ أَنَّ قُدْرَةَ اللَّهِ تَعَالَى تَتَعَلَّقُ بِأَصْلِ الْفِعْلِ، وَقُدْرَةُ الْعَبْدِ تَتَعَلَّقُ بِوَضْعِهِ مِنْ كَوْنِهِ طَاعَةً أَوْ مَعْصِيَةً، فَمَتَّعَلَقُ الْأَمْرُ تَأْثِيرُ الْقُدْرَتَيْنِ مُخْتَلَفٌ، كَمَا فِي لَطْمَةِ الْيَتِيمِ تَأْدِيبًا، فَإِنَّ ذَاتَ اللَّطْمَةِ وَاقِعَةٌ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَأْثِيرِهِ، وَكَوْنُهَا طَاعَةً أَوْ مَعْصِيَةً عَلَى الثَّانِي بِقُدْرَةِ الْعَبْدِ وَتَأْثِيرِهِ لِمَتَّعَلَقِ ذَلِكَ بِعَزْمِهِ الْمُصَمَّمِ، أَغْنِي: قَضْدُهُ الَّذِي لَا تَرُدُّ مَعَهُ.

وَالْقَوْلُ بِالْكَسْبِ صَغْبٌ لِمَا عَرَفْتُ، وَلَكِنَّهُ قَامَ وَثَبَتَ بِالْبُرْهَانِ، أَيِ: الدَّلِيلِ الْقَاطِعِ، وَهُوَ أَنَّا نَجِدُ تَفْرِقَةً ضَرُورِيَّةً بَيْنَ مَا تُبَاشِرُهُ مِنَ الْأَفْعَالِ وَبَيْنَ مَا نُحْسُهُ مِنَ الْجَمَادَاتِ، فَظَهَرَ أَنَّ لَنَا فِي أَفْعَالِنَا اخْتِيَارًا مَا، وَرَدْنَا قَائِمَ الْبُرْهَانِ عَنْ إِضَافَةِ الْفِعْلِ إِلَى اخْتِيَارِ الْعَبْدِ، فَوَجِبَ أَنْ نَجْمَعَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، فَتَقُولُ: إِنَّ الْأَفْعَالَ وَاقِعَةٌ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَسْبِ الْعَبْدِ، فَاللَّهُ تَعَالَى يَخْلُقُ الْفِعْلَ وَالْقُدْرَةَ عَلَيْهِ بِإِجْرَاءِ الْعَادَةِ، فَلِهَذَا جَازَ إِضَافَةُ الْفِعْلِ إِلَى الْعَبْدِ، وَصَحَّ التَّكْلِيفُ وَالْمَذْحُ وَالذَّمُّ وَالْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ، فَإِنَّا لَوْ لَمْ نَقُلْ بِالْكَسْبِ لَزِمَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ: إِمَّا الْمَيْلُ إِلَى الْاِغْتِرَالِ، وَإِمَّا الْقَوْلُ بِالْجَبْرِ، وَكِلَاهُمَا بَاطِلٌ.

بيان الملازمة:

إِنَّ صُدُورَ الْأَفْعَالِ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِقُدْرَةِ الْعَبْدِ وَإِرَادَتِهِ أَمْ لَا، وَعَلَى الْأَوَّلِ يَلْزِمُ الْاِغْتِرَالُ، وَعَلَى الثَّانِي الْجَبْرُ، وَالصُّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ هُوَ التَّوَسُّطُ بَيْنَ طَرَفَيْ الْإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ، وَهُوَ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْأَفْعَالَ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ مُكَتَسَبَةٌ لِلْعَبْدِ، فَكَمَا لَا تُنْسَبُ الْأَفْعَالُ إِلَى الْعَبْدِ مِنْ جِهَةِ الْإِبْجَادِ وَالْخَلْقِ، كَذَلِكَ لَا تُنْسَبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ جِهَةِ الْكَسْبِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (٩٦) ﴿٣٧﴾ سورة الصافات/الآية: [٩٦] فَتُنْسَبُ الْخَلْقَ إِلَى ذَاتِهِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَهَا مَا

كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴿ [٢ سورة البقرة/ الآية: ٢٨٦] أَثَبَّتِ الْكَسْبَ لِلْعَبْدِ؛ وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: بَيْنَ قَوْمٍ أَفْرَطُوا وَقَوْمٍ قَرَطُوا؛ فَقَوْلُنَا: بَيْنَ قَوْمٍ أَفْرَطُوا، نَعْنِي بِهِمُ الْجَبَرِيَّةَ الَّذِينَ يَتَجَاوَزُونَ عَنِ الْحَدِّ الْأَوْسَطِ إِلَى طَرَفِ الْإِفْرَاطِ، فَيَجْعَلُونَ وُجُودَ الْأَفْعَالِ كُلِّهَا بِالْقُدْرَةِ الْأَزَلِيَّةِ فَقَطْ مِنْ غَيْرِ مُقَارَنَةِ لِقُدْرَةِ حَادِثَةٍ؛ وَقَوْلُنَا: وَقَوْمٌ قَرَطُوا، نَعْنِي بِهِمُ الْقَدَرِيَّةَ الَّذِينَ يَتَجَاوَزُونَ عَنِ الْحَدِّ الْأَوْسَطِ إِلَى طَرَفِ التَّفْرِيطِ، فَيَجْعَلُونَ وُجُودَ الْأَفْعَالِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ فَقَطْ مُبَاشَرَةً أَوْ تَوَلِّدًا.

وَإِنَّمَا كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ لَفْظِيَّةً لِأَنَّ الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ وَالشَّيْخَ أَبَا الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيَّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ، كِلَاهُمَا يَقُولَانِ بِثُبُوتِ وَاسِطَةِ بَيْنِ الْحَرَكَةِ الْاضْطِرَّارِيَّةِ وَالْحَرَكَةِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ، وَأَنَّ لَا جَبَرَ وَلَا قَدَرَ، لِأَنَّ الْأَشْعَرِيَّ لَا يُسَمِّي ذَلِكَ فِعْلًا لِلْعَبْدِ حَقِيقَةً، بَلْ مَجَازًا، وَالْإِمَامُ يُسَمِّيهِ فِعْلًا حَقِيقَةً لَا مَجَازًا.

وَقَالَتِ الْجَبَرِيَّةُ: لَا فِعْلَ لِلْعَبْدِ حَقِيقَةً وَلَا مَجَازًا، وَيَرُدُّ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى إِسْقَاطِ الرَّجَاءِ وَالْخَوْفِ عَنِ الْعَبْدِ، فَيَكُونُ هُوَ وَالْبَهَائِمُ سَوَاءً.

قُلْنَا: هَذَا الْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى تَفْسِيرِ الْفِعْلِ، وَالْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَسْبِ؛ فَعِنْدَ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ: الْفِعْلُ صَرْفُ الْمُمَكِّنِ مِنَ الْإِمْكَانِ إِلَى الْوُجُودِ، وَهُوَ مِنَ اللَّهِ بِغَيْرِ آلَةٍ، وَمِنَ الْعَبْدِ بِمُبَاشَرَةِ آلَةٍ، فَالْفِعْلُ عِنْدَهُ شَامِلٌ لِلْخَلْقِ وَالْكَسْبِ؛ وَعِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ: الْفِعْلُ مَا وَجَدَ مِنَ الْفَاعِلِ وَلَهُ عَلَيْهِ قُدْرَةٌ قَدِيمَةٌ، لِأَنَّهُ حَادِثُ الذَّاتِ، وَالْحَوَادِثُ مُسْتَبِدَّةٌ إِلَى الْقَدِيمِ أَوَّلًا؛ وَالْكَسْبُ مَا وَجَدَ مِنَ الْقَادِرِ وَلَهُ عَلَيْهِ قُدْرَةٌ حَادِثَةٌ، فَلِذَلِكَ نُسَمِّي تِلْكَ الْوَاسِطَةَ بِالْكَسْبِ وَلَا نُسَمِّيَهَا بِالْفِعْلِ، فَالْكَسْبُ هُوَ التَّصَرُّفُ فِي الْحَوَادِثِ، وَالْفِعْلُ هُوَ التَّصَرُّفُ فِي

المَعْلُوم، وَلَمْ يَثْبُتِ النَّسْخُ لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ تَأْثِيرًا أَضْلًا فِي الْوُجُودِ وَلَا فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [٣٥] فاطر/الآية: ٣ ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ﴾ [١٣] سورة الرعد/الآية ١٦ ﴿أَرَأَيْتُمْ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [٣٥] سورة فاطر/الآية: ٤٠ ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [١٣] سورة الرعد/الآية: ١٦ وَلِأَنَّ الْقُدْرَةَ الْقَدِيمَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِسَائِرِ الْمُحْدَثَاتِ وَأَقْدَارُ الْعَبْدِ لَا يُخْرِجُ الْقَدِيمَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ، وَالذَّلِيلُ قَائِمٌ عَلَى أَنَّ الْمُمَكِّنَ بِذَاتِهِ مِنْ حَيْثُ إِمْكَانُهُ أَسْتَنْدَ إِلَى الْمُوجِدِ، وَأَنَّ الْإِبْجَادَ عِبَارَةً عَنْ إِفَادَةِ الْوُجُودِ، وَكُلُّ مَوْجُودٍ مُسْتَنْدٍ إِلَى إِبْجَادِ الْبَارِي مِنْ حَيْثُ الْوُجُودُ وَالْوَسَائِطُ مُعَدَّاتٌ لَا مَوْجُودَاتٌ.

وَأَيْضًا لَوْ صَلَحَتِ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ لِإِبْجَادِ الْفِعْلِ لَصَلَحَتْ لِإِبْجَادِ كُلِّ مَوْجُودٍ مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ، وَبُطْلَانُهُ ظَاهِرٌ، وَأَيْضًا الْخَلْقُ يَسْتَنْدِعِي الْعِلْمَ بِالْمَخْلُوقِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [٦٧] سورة الملك/الآية: ١٤ ﴿فَلَوْ أَوْجَدَ الْعَبْدُ فِعْلَهُ لَكَانَ عَالِمًا بِتَفَاصِيلِهِ، وَبُطْلَانُ الثَّانِي ظَاهِرٌ.

إِنْ قُلْتُ: إِذَا لَمْ تُؤَثِّرِ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَعَلُّقٌ بِالْمُحْدَثِ مَقْعُودٌ، وَإِثْبَاتُ قُدْرَةٍ لَا تَأْثِيرَ لَهَا كُنْفِي الْقُدْرَةِ.

وَأَيْضًا الْكَسْبُ الَّذِي يُشِبُّونَهُ إِمَّا مَوْجُودٌ أَوْ مَعْدُومٌ، إِنْ كَانَ مَوْجُودًا فَقَدْ سَلِمْتُمْ التَّأْثِيرَ فِي الْوُجُودِ، وَإِنْ كَانَ مَعْدُومًا فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ وَاسِطَةً بَيْنَ الْأَفْعَالِ الْاخْتِيَارِيَّةِ وَالْأَفْعَالِ الْاضْطِرَّارِيَّةِ.

قُلْتُ: هَذِهِ الشُّبْهَةُ قَرِيبَةٌ، وَلِإِجْلَاهَا مِنَ الْعُلُوِّ غَلَا إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، حَيْثُ أَثْبَتَ لِلْقُدْرَةِ أَثَرًا مِنَ الْوُجُودِ لَا بِالِاسْتِقْلَالِ بَلْ بِالِاسْتِنَادِ إِلَى سَبَبٍ آخَرَ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى الْبَارِي تَعَالَى، وَاللَّهُ تَعَالَى خَلَقَ فِي الْعَبْدِ

قُدْرَةً وَإِرَادَةً، وَالْعَبْدُ بِهِمَا أَوْجَدَ الْفِعْلَ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُغْتَزِلَةِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ يَسَارُ الْبَصْرِيُّ، مِنَ الْمُغْتَزِلَةِ؛ وَقَالَ الْأَسْنَادُ أَبُو إِسْحَاقَ [إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ] الْأَسْفَرَايْنِي: الْمُؤَثَّرُ فِي الْفِعْلِ مَجْمُوعُ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَقُدْرَةِ الْعَبْدِ. وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ [الْبَاقِلَانِيُّ] بِنَاءً عَلَى التَّفْرِقَةِ الْمَذْكُورَةِ بَيْنَ الْأَفْعَالِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ وَالْإِضْطِرَارِيَّةِ: وَلَيْسَ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ كَتَعَلُّقِ الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ أَضْلًا، وَإِلَّا بَطَلَتِ التَّفْرِقَةُ، وَلَيْسَ التَّأْثِيرُ فِي الْوُجُودِ، فَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، كَكُونِهَا طَاعَةً وَمَعْصِيَةً، فَإِنْ كَوَّنَ حَرَكَةَ الْيَدِ إِلَى الْعَبْدِ كِتَابَةً وَكُونَهَا صِيَاغَةً يَتَمَيَّزَانِ بَعْدَ الْإِشْتِرَاكِ فِي أَضْلٍ الْحَرَكَةِ، فَتُضَافُ تِلْكَ الْحَرَكَةُ إِلَى الْعَبْدِ كَسْبًا، وَيُسْتَقْبَلُ مِنْهُ فِعْلٌ خَاصٌّ بِهِ، نَحْوُ: قِيَامٍ وَقُعُودٍ. وَكَتَبَ: ثُمَّ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ أَمْرٌ سُمِّيَ عِبَادَةً، أَوْ نَهْيٌ سُمِّيَ مَعْصِيَةً. وَحَقِيقَةُ الْكَسْبِ وَقَوْعُ الْفِعْلِ بِقُدْرَةِ الْمُكْتَسِبِ مَعَ تَعَدُّرِ انْفِرَادِهِ بِهِ.

وَقَوْلُهُ يُشْبِهُ قَوْلَ الْحُكَمَاءِ بِأَنْ كَوَّنَ الْجَوْهَرُ مُتَحَيِّزًا أَوْ قَابِلًا لِلْعَرَضِ، لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْقُدْرَةُ.

وَإِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ، فَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: إِذَا لَمْ تُؤَثِّرِ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةَ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَعَلُّقٌ بِالْمُحْدَثِ مَعْقُولٌ مَمْنُوعٌ، فَإِنَّ الْعِلْمَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْمَعْلُومِ، وَلِلْإِرَادَةِ بِالْمُرَادِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ التَّعَلُّقُ بِالْمَعْلُومِ وَالْمُرَادِ عَلَى وَجْهِ الْحُدُوثِ، ثُمَّ إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْ أَنْ يُؤَثِّرَ عِلْمُ الْمَعَانِي فِي إِحْكَامِهِ لِلْمَعْلُومِ وَإِتْقَانِهِ، وَإِرَادَةُ الْمُرِيدِ فِي تَخْصِصِ بَعْضِ الْجَائِزَاتِ بِالْحُدُوثِ دُونَ الْبَعْضِ، وَفِي كَوْنِ الْمَعْلُومِ أَمْرًا وَنَهْيًا وَوَعْدًا، وَإِنْ كَانَ عِلْمُ الْفَاعِلِ وَإِرَادَتُهُ مُتَعَلِّقَيْنِ بِالْمَعْلُومِ وَالْمُرَادِ، ثُمَّ لَا يُؤَثِّرَانِ فِيهِ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ قُدْرَتُنَا وَقُدْرَةُ الْقَدِيمِ مُتَعَلِّقَيْنِ بِالْمَقْدُورِ، وَتُؤَثِّرُ قُدْرَةُ الْقَدِيمِ وَلَا تُؤَثِّرُ قُدْرَتُنَا فِيهِ، وَالشَّيْخُ وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ تَأْثِيرًا لِكِنَّةِ

أُثْبِتَ مُمَكِنًا وَثَابِتًا يُحْسُ بِهِ الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ، وَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى سَلَامَةِ
الْبُنْيَةِ وَاعْتِقَادِ السَّيْرِ بِحُكْمِ جَرَيَانِ الْعَادَةِ. وَالْعَبْدُ مَهْمَا هَمَّ بِفِعْلِ
خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ قُدْرَةً وَأَسْتَطَاعَةً مَقْرُونَةً بِذَلِكَ الْفِعْلِ الَّذِي يُخْدِتُهُ
فِيهِ، فَيُتَصِفُ بِهِ الْعَبْدُ وَبِخَصَائِصِهِ، وَذَلِكَ هُوَ مَوْرِدُ التَّكْلِيفِ وَمُبَاشَرَةُ
الْفِعْلِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ، أَي: وَجْدَانُهُ فِي نَفْسِهِ حَالِ الْقَادِرِينَ
بِسَلَامَةِ الْبُنْيَةِ وَاعْتِقَادِ السَّيْرِ بِجَرَيَانِ الْعَادَةِ هُوَ الْمُسَمَّى بِالْكَسْبِ، وَعَلَى
هَذَا لَا يَكُونُ إِبْثَاتُ قُدْرَةٍ لَا تَأْثِيرَ لَهَا كَنَفِي الْقُدْرَةِ عَلَى مَا تَوَهَّمَهُ
الْمُغْتَرِضُ، وَلَمَّا كَانَتْ تِلْكَ الْمُبَاشَرَةُ إِحْدَاثَ اللَّهِ تَعَالَى لِلْفِعْلِ فِي الْعَبْدِ
مَقْرُونًا بِالْأَسْتَطَاعَةِ ظَاهِرًا بِوَاسِطَةِ الْعَبْدِ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ لِقُدْرَةِ الْعَبْدِ
تَأْثِيرًا فِي الْوُجُودِ كَمَا تَوَهَّمَهُ الْمُغْتَرِضُ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنْ كَوْنَ الْعَبْدِ مُسَخَّرًا تَحْتَ قَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدَرِهِ لَا
يُنَافِي قُدْرَتَهُ وَأَخْتِيَارَهُ، فَإِنَّ الْمُسَخَّرَ نَوْعَانِ: مَجْبُورٌ وَمُخْتَارٌ، فَالْمَجْبُورُ
كَالسَّكِينِ وَالْقَلَمِ فِي يَدِ الْكَاتِبِ، وَالْمُخْتَارُ كَالْكَاتِبِ وَقَلْبِهِ بَيْنَ أَضْبَعَيْنِ
مِنْ أَصَابِعِ الرَّخْمَنِ، فَكَمَا أَنَّ الْمَجْبُورَ إِنَّمَا يَتَسَخَّرُ بِصَلَاحِيَّةٍ فِيهِ تَرْجِعُ
إِلَى تَخْصِيلِ غَرَضِ الْكَاتِبِ، كَذَلِكَ الْمُخْتَارُ إِنَّمَا يَضْلُحُ مُسَخَّرًا لِلَّهِ
تَعَالَى فِي تَخْصِيلِ مُرَادِهِ، وَهُوَ الْفِعْلُ الْاِخْتِيَارِيُّ بِوَاسِطَةِ قُدْرَتِهِ
وَأَخْتِيَارِهِ، كَالْمَرْكُوبِ لِلرَّاكِبِ، فَالْمَرْكُوبُ إِنَّمَا يَضْلُحُ أَنْ يَكُونَ مُسَخَّرًا
لِلرَّاكِبِ لِصَلَاحِيَّةٍ فِيهِ تَرْجِعُ إِلَى تَخْصِيلِ غَرَضِهِ فِيهِ إِنْ كَانَ لَهُ اخْتِيَارٌ
وَقُدْرَةٌ، وَلَكِنْ قُدْرَتُهُ مُكْتَسَبَةٌ بِالْعَجْرِ، وَأَخْتِيَارُهُ مَشُوبٌ بِالاضْطِرَارِّ،
وَهَذَا غَايَةُ مَا يُمْكِنُ فِي تَقْرِيرِ مَذْهَبِ الشَّيْخِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَى عَنْ أَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا جَبْرَ وَلَا قَدَرَ بَلْ أَمْرٌ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ»
[كنز العمال، رقم: ١٥٦٧].

وَيُوضَحُ ذَلِكَ أَنَّ التَّكْلِيفَ كَمَا وَرَدَ بِإِفْعَلٍ وَلَا تَفْعَلٍ، وَرَدَ

بِالاسْتِقَامَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿٦﴾ [سورة الفاتحة/الآية: ٦] و ﴿لَا تُغْنِ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [سورة آل عمران/الآية: ٨] فَلَوْ كَانَ الْعَبْدُ مُسْتَقِيلاً كَانَ مُسْتَغْنِياً عَنْ هَذِهِ
الاسْتِقَامَةِ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



الفصل الثاني

في المسائل المختلف فيها اختلافاً مغنويًا

وهي مسائل: المسألة الأولى^(١)، وهي: إنه هل يجوز لله تعالى أن يعذب العبد المطيع أم لا؟
فاتفق الأشعرية والماتريدية على أنه يجوز شرعاً، ولا يقع؛ وإنما الخلاف بين الطائفتين في الجواز العقلي.
فالشنخ الأشعري جوزه عقلاً ولم يجوزه شرعاً، لما ورد في الخبر الصادق من عدة طرق.
والإمام أبو حنيفة لم يجوزه مطلقاً لا عقلاً ولا شرعاً، إذ نُقل عنه أنه لا يجوز في بداية القول تغذيب المطيع.
قال الأشعري: ولو وقع تغذيب المطيع لم يكن ذلك منه ظلماً ولا عذواناً، أي: تعدياً، لأنه تعالى متصرف في ملكه بالتغذيب وتزكيه، فله ما يختار منها، يفعل الله ما يشاء، ويحكم ما يريد؛ لكنه جاد في حق العباد بالإحسان، أي: بأن أحسن إليهم بتزك العقباء، والجود إعطاء ما ينبغي لمن ينبغي، لا لغرض ولا ليعوض.

(١) راجع الفريدة التاسعة عشر من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢١١؛ وراجع صفحة: ٧٠ السابقة. بسام.

إِنْ قُلْتُ: كَيْفَ يَتَصَوَّرُ الْجُودُ تَرْكَ الْعِقَابِ وَهُوَ عَدَمِي، وَالْجُودُ يَقْتَضِي كَوْنَ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِهِ وَجُودِيًّا؟

قُلْتُ: لَمَّا كَانَ تَرْكَ الْعِقَابِ مُسْتَلْزِمًا لِلْأَمْنِ وَالسَّلَامَةِ، وَهُمَا وَجُودِيَانِ، صَحَّ تَعَلُّقُ الْوُجُودِ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَمْ يَكُنْ فِيهَا زَوْجٌ مَعْتَصِرٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا ۝﴾ [٤ سورة النساء/ الآية: ٥٧] فَلِلَّهِ تَرْكَ الْعِقَابِ وَبَذْلُ الثَّوَابِ فَضْلًا عَلَى الْمُطِيعِينَ، أَحَدُهُمَا: وَجُودِيٌّ، وَالْآخَرُ: عَدَمِيٌّ.

إِنْ قُلْتُ: إِطْلَاقُ الْفَضْلِ عَلَى الْوُجُودِيِّ ظَاهِرٌ، لِأَنَّ إِطْلَاقَهُ عَلَى الْعَدَمِيِّ غَيْرُ مَعْقُولٍ.

قُلْتُ: الْفَضْلُ الزِّيَادَةُ، وَالْإِحْسَانُ الْإِثْنَانُ بِمَا فِيهِ صَلَاحُ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَحِقَّ وَيَسْتَوْجِبَ ذَلِكَ، وَلَمَّا لَمْ يَجِبْ لِلْعَبْدِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ، فَكُلُّ مَا يَفْعَلُ فِي حَقِّهِ مِنْ تَرْكِ الْعِقَابِ وَبَذْلِ الثَّوَابِ يَكُونُ فَضْلًا وَإِحْسَانًا، وَقَدْ جَاءَ فِي الْخَبَرِ: «الشَّرْفُ كَفُّ الْأَدْوَى وَبَذْلُ الثَّدْيِ»^(١) وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ تَرْكَ الْأَدْوَى أَحَدُ رُكْنَيْ التَّمُضُّلِ وَالْإِحْسَانِ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الْخُطْبَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِنَّمَا كَانَ هَيْئًا، لِأَنَّ الْكُلَّ مَتَّفِقُونَ عَلَى عَدَمِ وَقُوعِ تَغْذِيبِ الْمُطِيعِ، لَكِنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي الْمَذْرُوكِ عِنْدَ الثُّغَمَانِ الْعَقْلِ وَالشَّرْعِ، وَعِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ هُوَ الشَّرْعُ فَقَطٍ، إِذْ لَا خِلَافَ فِي وَعْدِهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَآمَنْتُمْ ۝﴾ [٤ سورة النساء/ الآية: ١٤٧] هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ الثَّقَلِ، فَإِنَّ الشَّيْخَ أَبَا الْقَاسِمِ الْقُشَيْرِيَّ ذَكَرَ أَنَّ الْقَوْلَ بِجَوَازِ تَغْذِيبِ الْمُطِيعِ مِمَّا

(١) ينسب هذا القول إلى أبي الدرداء رضي الله تعالى عنه، راجع الباب الثلاثين من

«مجمع الأمثال» للميداني. بسام.

أَفْتَرِي عَلَى الْأَشْعَرِيِّ، وَلُبَسَ عَلَى الْعَوَامِ لِأَجْلِ التَّشْنِيعِ بِأَنَّهُ قَائِلٌ بِأَنَّ
اللَّهَ تَعَالَى لَا يُجَازِي الْمُطِيعِينَ عَلَى إِيْمَانِهِمْ وَطَاعَتِهِمْ، وَلَا يُعَذِّبُ
الْكُفَّارَ وَالْعَصَاةَ عَلَى كُفْرِهِمْ وَمَعَاصِيهِمْ، هَكَذَا شَتَّعُوا، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ
فِي أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ فِي التَّغْدِيلِ وَالتَّجْوِيزِ زَعَمُوا أَنَّهُ
يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُثِيبَ الْمُطِيعِينَ وَيُعَذِّبَ الْعَاصِينَ.

وَقَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَلَهُ أَنْ
يَتَصَرَّفَ فِي عِبَادِهِ بِمَا شَاءَ.

وَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى قَاعِدَةِ
التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيعِ، كَمَا نَقَلَهُ الشَّيْخُ أَبُو الْقَاسِمِ الْقُشَيْرِيُّ، وَالْإِمَامُ أَبُو
حَنِيفَةَ يُبْطِلُ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ الْخِلَافُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّيْخِ
الْأَشْعَرِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؟

وَيَنْبِئِي عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَيَقْرُبُ مِنْ مَسْأَلَتِنَا هَذِهِ، مَا يَفْعَلُ اللَّهُ
مِنْ إِبْلَامِ الْبَهَائِمِ وَالْأَطْفَالِ وَالْمَجَانِينِ وَالْعُقَلَاءِ أَتَبْدَاءَ، فَإِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ
يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِقَبِيحٍ، بَلْ هُوَ عَدْلٌ فِي حُكْمِهِ، وَصَوَابٌ فِي تَذْيِيرِهِ،
لِأَنَّهُ مُتَصَرَّفٌ فِي مُلْكِهِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَغْتَرِضَ عَلَيْهِ، وَرُبَّمَا يَكُونُ
الْإِبْلَامُ تَخْلِيصاً مِنْ ضَرَرٍ أَعْظَمَ، أَوْ إِصْالاً إِلَى نَفْعٍ أَعْظَمَ؛ وَأَيْضاً
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ
مَرْيَمَ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ
مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾﴾ [٥
سورة المائدة/الآية: ١٧]. فَأَخْبَرَ أَنَّ أَحَدًا لَا يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً، وَلَا
أَغْتَرِضَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ فِيمَا يَمْلِكُهُ، وَأَيْضاً لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ
يُعَوِّضَ الْأَطْفَالَ وَالْمَجَانِينَ، خِلَافاً لِلْقَدَرِيَّةِ، إِذِ الْعَقْلُ لَا يُوجِبُ
عَلَى اللَّهِ تَعَالَى شَيْئاً عَلَى الْخَلْقِ!

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ^(١): وَهِيَ أَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ تَعَالَى، هَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ
بِالشَّرْعِ أَمْ بِالْعَقْلِ؟

فَعِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ بِالشَّرْعِ، وَعِنْدَ الْمَآثُرِيِّ بِالْعَقْلِ.

وَالشَّرِيعَةُ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِعِبَادِهِ مِنَ الدِّينِ، أَيْ: سُنَّةُ؛ قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ [٤٢ سورة الشورى/الآية:
١٣] فَالشَّرِيعَةُ هِيَ الطَّرِيقَةُ الْمُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى صَلَاحِ الدَّارَيْنِ تَشْبِيهَا بِشَّرِيعَةِ
الْمَاءِ، وَهُوَ مَوْرِدُ الشَّارِبَةِ، أَيْ: بِالطَّرِيقِ الشَّارِعِ الْأَعْظَمِ.

وَتَخْرِيرُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ تَعَالَى كَسْبِيَّةٌ وَاجِبَةٌ، وَلَا نِزَاعَ فِيهِ،
وَهَلْ تَجِبُ بِالذَّلِيلِ السَّمْعِيِّ أَوْ الْعَقْلِيِّ؟ فَفِيهِ خِلَافٌ، قَالَ الْأَشْعَرِيُّ: إِنَّمَا
تَجِبُ بِالذَّلِيلِ السَّمْعِيِّ لَا الْعَقْلِيِّ، أَمَّا وَجُوبُهَا بِالذَّلِيلِ السَّمْعِيِّ، فَلِأَنَّهُ وَرَدَ
الْوَعْدُ بِالنَّارِ عَلَى الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ وَالذَّمُّ عَلَيْهِمَا، وَالْوَعْدُ لِلْعَارِفِينَ بِالنَّجَةِ
وَالْمَنْحَ؛ وَأَمَّا عَدَمُ الْوُجُوبِ الْعَقْلِيِّ، فَلِأَنَّ الْإِيجَابَ الْعَقْلِيَّ مَبْنِيٌّ عَلَى
قَاعِدَةِ الْحُسْنِ وَالْفُبْحِ الْعَقْلِيَّتَيْنِ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ صَاحِبُ التَّوْبَةِ بِقَوْلِهِ:

وَوُجُوبُ مَعْرِفَةِ الْإِلَهِ الْأَشْعَرِيُّ يَقُولُ ذَلِكَ شِرْعَةً الدِّيَانِ
وَالْعَقْلُ لَيْسَ بِحَاكِمٍ لَكِنْ لَهُ الْإِذْرَاكُ لَا حُكْمَ عَلَى الْحَيَوَانِ
وَقَضَوْا بِأَنَّ الْعَقْلَ يُوجِبُهَا وَفِي كُتُبِ الْفُرُوعِ لِصَحْبِنَا قَوْلَانِ

أَيْ: الْعَقْلُ لَيْسَ بِحَاكِمٍ بِالْأَحْكَامِ التَّكْلِيفِيَّةِ الْخَمْسَةِ، أَغْنِي:
الْوُجُوبُ وَالنَّذْبُ وَالْإِبَاحَةُ وَالْكَرَاهَةُ وَالْحُرْمَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْتَ لَا يَكُونَ
لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [٤ سورة النساء/الآية: ١٦٥] فَلَوْ
كَانَ الْعَقْلُ حُجَّةً عَلَى النَّاسِ فِي الْوَاجِبَاتِ وَالْمَحْظُورَاتِ لَكَانَ يَقُولُ:
إِنِّي خَلَقْتُ فِيهِمُ الْعَقْلَ لِيَتْلَى تَكُونَ لَهُمْ حُجَّةٌ؛ وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا

(١) راجع الفريدة الثالثة والعشرين من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٢٢؛

وراجع صفحة: ٧١ السابقة. بام.

مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ بَعَثَ رَسُولًا ﴿١٧﴾ سورة الإسراء/الآية: ١٥] فَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ فِي أَمْنٍ مِنَ الْعَذَابِ قَبْلَ بَعْثِ الرُّسُلِ إِلَيْهِمْ، وَوَجْهَ الْاسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ الْآيَةِ أَنَّهُ لَوْ وَجِبَ الْإِيمَانُ بِالْعَقْلِ لَوَجِبَ قَبْلَ الْبَعْثِ لَوْجُودُ الْعَقْلِ قَبْلَهَا، وَلَوْ وَجِبَ قَبْلَهَا لَوَجِبَ أَنْ يُعَاقَبَ بِالْتَرَكِ، لَكِنَّ الْمَلْزُومَ، وَهُوَ الْعِقَابُ قَبْلَ الْبَعْثِ، مُنْتَفٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ بَعَثَ رَسُولًا﴾ ﴿١٧﴾ سورة الإسراء/الآية: ١٥] فَيُسْتَفِي مَلْزُومُهُ، وَهُوَ الْوُجُوبُ عَقْلًا، لِأَنَّ انْتِفَاءَ اللَّازِمِ يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَ الْمَلْزُومِ، فَعَلِمَ أَنَّ الْوُجُوبَ لَيْسَ إِلَّا مِنَ الشَّرْعِ، وَإِنَّمَا قَيَّدْنَا الْأَحْكَامَ بِالتَّكْلِيفِيَّةِ، لِأَنَّ أَحْكَامَ الدِّينِ عَلَى ثَلَاثَةٍ أَضْرِبٍ، كَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ [الباقلائي] فِي «الْإِبْجَازِ»: ضَرْبٌ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِالْأَدِلِّ الْعَقْلِيِّ، كَحُدُوثِ الْعَالَمِ، وَإِثْبَاتِ مُحَدِّثِهِ، وَمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ صِفَاتِهِ الْمُتَوَقَّفِ عَلَيْهَا الْفِعْلُ، كَقُدْرَتِهِ تَعَالَى وَإِرَادَتِهِ وَعِلْمِهِ وَحَيَاتِهِ وَنُبُوَّةِ رُسُلِهِ. وَضَرْبٌ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ، وَهُوَ الْأَحْكَامُ، الْمَشْرُوعُ مِنَ الْوَاجِبِ وَالْحَرَامِ وَالْمُبَاحِ. وَضَرْبٌ يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ تَارَةً بِدَلِيلِ الْعَقْلِ وَتَارَةً بِالسَّمْعِ، نَحْوُ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا الْعَقْلُ، كَالسَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ وَالْعِلْمِ بِجَوَازِ رُؤْيِيهِ تَعَالَى وَجَوَازِ الْغُفْرَانِ لِلْمُذْنِبِينَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ فِيهَا عَلَى الدَّلِيلِ السَّمْعِيِّ، وَأَمَّا الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ فِيهَا فَهُوَ ضَعِيفٌ.

قوله: «لَكِنَّ لَهُ الْإِذْرَاكَ» أَي: لِلْعَقْلِ أَنْ يُذَرِكَ الْمَعَانِي وَالْحَقَائِقَ وَالْأَحْكَامَ، أَي: يَتَعَقَّلُ الْأَحْكَامَ، لَا أَنَّهُ يَحْكُمُ بِهَا إِذَا كَانَتْ تَكْلِيفِيَّةً.

وَفَائِدَةُ ذِكْرِ الْحَيَوَانِ هُنَا أَنَّ الْحَيَوَانَ مُسَخَّرَ لِلْفِعْلِ، وَلِلْعَقْلِ تَسَلُّطٌ عَلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْجَمَلَ الْعَظِيمَ يَنْقَادُ لِلطُّفْلِ الصَّغِيرِ لِمَا رُكِبَ فِيهِ مِنَ الْعَقْلِ. قَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسٍ^(١) [من الوافر]:
لَقَدْ عَظُمَ الْبَعِيرُ بِغَيْرِ لُبٍّ فَلَمْ يَسْتَعْنِ بِالْعِظَمِ الْبَعِيرُ

(١) فِي الْأَصْلِ: قَالَ الْحِرَاسَةُ.

يُصَرِّفُهُ الصَّبِيُّ بِكُلِّ وَجْهِ وَيَخْبِسُهُ عَلَى الْخَسْفِ الْجَرِيرِ
وَتَضْرِبُهُ الْوَلِيدَةُ بِالْهَرَاوِي فَلَا غَيْرَ لَدَيْهِ وَلَا نَكِيرَ

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْعَقْلِ حُكْمٌ عَلَيْهِ، فَبِالطَّرِيقِ الْأُولَى أَنْ لَا يُحْكَمَ
عَلَى مَا قُوَّةُ، وَعِنْدَ الْمَآثِرِيَّةِ أَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَاجِبَةٌ بِالْعَقْلِ
بِمَعْنَى: إِنَّ الْعَقْلَ آلَةٌ لِلْوُجُوبِ لَا مُوجِبٌ، وَإِلَّا كَانَ مَذْهَبُ الْمُعْتَزِّلَةِ
فِي قَوْلِهِمْ: الْعَقْلُ مُوجِبٌ لِلْإِيمَانِ؛ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَآثِرِيَّةِ وَبَيْنَ
الْمُعْتَزِّلَةِ أَهْلَكَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْمُعْتَزِّلَةَ يَقُولُونَ: الْعَقْلُ بِذَاتِهِ مُسْتَقِلٌّ
بِوُجُوبِ الْمَعْرِفَةِ، وَعِنْدَ الْمَآثِرِيَّةِ: الْعَقْلُ آلَةٌ لِوُجُوبِ الْمَعْرِفَةِ،
وَالْمُوجِبُ هُوَ اللَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ، لَكِنْ بِوَاسِطَةِ الْعَقْلِ، يَغْنِي: لَا
يُوجِبُ اللَّهُ تَعَالَى شَيْئاً مِنَ الْفَرَائِضِ وَالْوَاجِبَاتِ بِدُونِ الْعَقْلِ، بَلْ
بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْعَقْلُ مَوْجُوداً، كَمَا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ مُعَرَّفٌ لِلْوَاجِبِ
لَا مُوجِبٌ، بَلِ الْمُوجِبُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى حَقِيقَةً، لَكِنْ بِوَاسِطَةِ الرَّسُولِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهَذَا كَالسَّرَاجِ، فَإِنَّهُ نُورٌ، بِسَبَبِهِ تُبْصِرُ الْعَيْنُ عِنْدَ
النَّظَرِ، لِأَنَّ السَّرَاجَ يُوجِبُ رُؤْيَا الشَّيْءِ.

وَعَلَى هَذَا يُخْمَلُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَوْ لَمْ
يَنْبَغِ لِلَّهِ تَعَالَى رَسُولٌ لَوْجَبَ عَلَى الْخَلْقِ مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى بِعُقُولِهِمْ.
أَي: فَالْبَاءُ فِي «بِعُقُولِهِمْ» بَاءُ السَّبَبِ، أَيْ: مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَاجِبَةٌ عَلَى
الْخَلْقِ بِسَبَبِ عُقُولِهِمْ، وَالْمُوجِبُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى حَقِيقَةً.

وَمَرَّةً الْخِلَافُ بَيْنَ الْمَآثِرِيَّةِ وَالْمُعْتَزِّلَةِ تَظْهَرُ فِي الصَّبِيِّ الْعَاقِلِ،
فَإِنَّ الْمُعْتَزِّلَةَ قَالُوا: لَا عُذْرَ لِمَنْ لَهُ عَقْلٌ، صَغِيراً كَانَ أَوْ كَبِيراً، فَإِنَّهُ
يَجِبُ عَلَيْهِ طَلَبُ الْحَقِّ، فَالصَّبِيُّ الْعَاقِلُ يُكَلَّفُ بِالْإِيمَانِ لِوُجُودِ الْعَقْلِ،
فَإِذَا مَاتَ وَلَمْ يُؤْمِنْ يُعَذَّبْ، وَعِنْدَ الْمَآثِرِيَّةِ لَا يَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ شَيْءٌ
قَبْلَ الْبُلُوغِ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى
يَبْلُغَ. .» الْحَدِيثُ [أَبُو دَاوُدَ، رَقْم: ٤٤٠٢] وَعَلَى هَذَا أَكْثَرُ الْمَشَايخِ،

وَجِيتَنِيذُ يَكُونُ الصَّبِيُّ مَعْدُورًا عِنْدَهُمْ، إِذَا مَاتَ بِدُونِ التَّضْذِيقِ.

لَكِنْ قَالَ أَبُو مَنْصُورِ الْمَاتَرِيدِيُّ فِي الصَّبِيِّ الْعَاقِلِ: إِنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى؛ وَعَلَى هَذَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَاتَرِيدِيَّةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ مِنْ حَيْثُ الْأَحْكَامُ بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعَقْلَ مُسْتَقِيلٌ بِالْوُجُوبِ عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَعِنْدَ الْمَاتَرِيدِيَّةِ لَا يَسْتَقِيلُ.

وَقَوْلُهُ: (وقضوا بأن العقل يوجبها) أي: حَكَمَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ بِأَنَّ الْعَقْلَ يُوجِبُ مَعْرِفَةَ الْإِلَهِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ، وَإِنَّمَا قَالَ: «قَضُوا» لِأَنَّ الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ نَفْسَهُ لَا يَقُولُ بِقَاعِدَةِ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ، نَعَمْ، بَعْضُ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ تَابَعُوهُ عَلَى مَأْخِذِهِ فِي الْفُرُوعِ، وَخَالَفُوهُ فِي الْأَصُولِ، وَدَخَلُوا فِي الْاِغْتِرَالِ، يَقُولُ بِالْإِيجَابِ الْعَقْلِيِّ، فَهُوَ مَذْهَبُ هَؤُلَاءِ لَا مَذْهَبُ الْكُلِّ، وَلَا مَذْهَبُ الْإِمَامِ نَفْسِهِ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَأَصْحَابِنَا وَجْهَانِ» يَغْنِي: وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهَانِ، الصَّحِيحُ مِنْهُمَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَشْعَرِيُّ، وَهُوَ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ وَاجِبَةٌ شَرْعًا لَا عَقْلًا، وَالْآخَرُ لِيَنْغُضَ الْعِرَاقِيَّينَ.

وَاسْتَدَلَّ الْمَاتَرِيدِيَّةُ عَلَى أَنَّ الْعَقْلَ حُجَّةٌ فِي الْمَعَارِفِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [١٧] سورة الإسراء/الآية: ٣٦] وَالسَّمْعُ يَخْتَصُّ بِالْمَسْمُوعَاتِ، وَالْبَصَرُ يَخْتَصُّ بِالْمُبْصَرَاتِ، وَالْفُؤَادُ بِالْمَعْقُولَاتِ؛ مَعَ أَنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ لَا يَسْتَغْنِيَانِ عَنِ الْعَقْلِ، لِأَنَّ السَّمْعَ يَسْمَعُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ، وَالْبَصَرَ يُبْصِرُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ، وَلَا يُمَكِّنُ التَّمْيِيزَ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْعَقْلِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْعَقْلُ حُجَّةً لَتَعَطَّلَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ، فَإِذَا ذُنُ الْمَعَارِفِ بِالتَّحْقِيقِ عَلَى الْعَقْلِ.

وَقَالَتْ أَيْمَةُ بُخَارَى مِنَ الْحَنَفِيَّةِ: لَا يَجِبُ إِيْمَانٌ وَلَا يَحْرُمُ كُفْرٌ قَبْلَ

الْبَغْثَةِ، كَقَوْلِ الْأَشَاعِرَةِ. وَحَمَلُوا الْمَرْوِيَّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى مَا بَعْدَ
الْبَغْثَةِ، أَي: حَكَمُوا عَلَى أَنَّ الْمَرْوِيَّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي قَوْلِهِ: لَا عُذْرَ
لَا أَحَدٍ فِي الْجَهْلِ بِخَالِقِهِ لِمَا يَرَى مِنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخَلْقِ نَفْسِهِ
بَعْدَ الْبَغْثَةِ، وَهَذَا الْحَمْلُ لَا يَخْفَى عَدَمَ تَأْتِيهِ فِي الْعِبَارَةِ الثَّانِيَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ:
لَوْ لَمْ يَتَعَثَّ اللَّهُ رَسُولًا لَوَجِبَ عَلَى الْخَلْقِ مَعْرِفَتُهُ تَعَالَى بِعُقُولِهِمْ.

لَكِنْ قَالَ ابْنُ الْهَمَامِ فِي «تَحْرِيرِهِ» بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَحْمَلَهُمْ، قَالَ:
وَجِئْنِيذٌ فَيَجِبُ حَمْلُ الْوُجُوبِ فِي قَوْلِهِ: «لَوْ جَبَ عَلَيْهِمْ مَعْرِفَتُهُ تَعَالَى
بِعُقُولِهِمْ» عَلَى مَعْنَى: يَتَّبِعِي لِحَمْلِ الْوُجُوبِ فِيهَا عَلَى الْعُرْفِيِّ، وَإِنَّ
الْوَاجِبَ عُرْفًا بِمَعْنَى الَّذِي يَتَّبِعِي أَنْ يُفْعَلَ، وَهُوَ الْأَلْيَقُ وَالْأَوْلَى.

وَتَمَرُّهُ الْخِلَافُ بَيْنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَآثِرِيَّةِ تَظْهَرُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ
تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ أَضْلًا، وَنَشَأَ عَلَى شَاهِقِ جَبَلٍ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ تَعَالَى
وَمَاتَ، هَلْ يُعَذَّبُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا؟ فَعِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ لَا يُعَذَّبُ لِانْتِفَاءِ
شَرْطِ الْوُجُوبِ، وَهُوَ السَّمَاعُ مِنَ الشَّارِعِ؛ وَعِنْدَ الْمَآثِرِيَّةِ يُعَذَّبُ
لِوُجُوبِ شَرْطِ الْوُجُوبِ، وَهُوَ الْفِعْلُ، وَكَذَا عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

السَّأَلَةُ الثَّالِثَةُ^(١): صِفَاتُ الْأَفْعَالِ: وَتَحْرِيرُهَا أَنَّ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ
كَالتَّخْلِيْقِ وَالتَّرْزِيقِ وَالْإِحْيَاءِ وَالْإِمَاتَةِ وَالتَّكْوِينِ، هَلْ هِيَ قَدِيمَةٌ أَوْ حَادِثَةٌ؟
فَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ أَنَّهَا كُلُّهَا قَدِيمَةٌ، لَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ، كَصِفَاتِ الذَّاتِ؛
وَعِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهَا حَادِثَةٌ، فَقِيلَ: الْخَلْقُ وَالرِّزْقُ لَا يَكُونُ خَالِقًا وَرَازِقًا
عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ عَلَى مَا يَفْتَضِيهِ حُكْمُ اللَّغَةِ، وَعِنْدَهُمْ يَكُونُ خَالِقًا
وَرَازِقًا، كَمَا يُطْلَقُ عَلَى الْعَالِمِ بِالْحَيَاكَةِ الْقَادِرِ عَلَيْهَا حَيَّاكٌ وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ
مِنْهُ الْحَيَاكَةُ.

(١) راجع الفريدة العاشرة من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ١٩١؛ وراجع
صفحة: ٧١ السابقة. بسم.

وَتَحْقِيقُ الْمَسْأَلَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى مَعْرِفَةِ الصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ.

قَالَ ابْنُ الْهَمَامِ فِي «الْمُسَايَرَةِ»: اخْتَلَفَ مَشَايِخُ الْحَنْبَلِيَّةِ وَالْأَشَاعِرَةِ فِي صِفَاتِ الْأَفْعَالِ وَالْمُرَادِ بِهَا بِاعْتِبَارِ آثَارِهَا، وَالْكُلُّ يَجْمَعُهَا اسْمُ التَّكْوِينِ، بِمَعْنَى أَنَّهَا كُلُّهَا مُنْدرَجَةٌ تَحْتَهُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ الْأَثَرُ مَخْلُوقًا، فَالاسْمُ الْخَالِقُ، وَالصِّفَةُ الْخَلْقُ؛ أَوْ رِزْقًا فَالاسْمُ الرَّازِقُ، وَالصِّفَةُ الرَّزْقُ وَالتَّرْزِيقُ؛ فَادَّعَى مُتَأَخَّرُو الْحَنْبَلِيَّةِ مِنْ عَهْدِ أَبِي مَنْصُورِ الْمَاتَرِيدِيِّ أَنَّهَا صِفَاتٌ قَدِيمَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الصِّفَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ، أَيْ: الْمَعَانِي وَالْمَعْنَوِيَّةِ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ الْمُتَقَدِّمِينَ التَّضْرِيحُ بِذَلِكَ، بَلْ فِي كَلَامِهِ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلْأَشَاعِرَةِ، كَمَا نَقَلَهُ الطَّحَاوِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَذَكَرَ الْمُتَأَخَّرُونَ لَمَّا ادَّعَوْا مِنْ قِدَمِ الصِّفَاتِ وَزِيَادَتِهَا أَوْجَهَا مِنْ الِاسْتِدْلَالِ؛ مِنْهَا وَهُوَ عُمْدَتُهُمْ فِي إِبْتَاتِ هَذَا الْمَدْعَى: إِنَّ الْبَارِي تَعَالَى مُكُونُ الْأَشْيَاءِ بِدُونِ صِفَةِ التَّكْوِينِ، لِأَنَّ الْمَكُونَاتِ آثَارُ تَحْصُلِ عَنْ تَعَلُّقِهَا مُحَالٍ ضَرُورَةً اسْتِحَالَةً وَجُودِ الْأَثَرِ بِدُونِ الصِّفَةِ الَّتِي بِهَا يَحْصُلُ الْأَثَرُ، كَالْعَالِمِ بِلَا عِلْمٍ، وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ صِفَةُ التَّكْوِينِ أَرْثِيَّةً لِامْتِنَاعِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِهِ تَعَالَى.

وَقَدْ أُجِيبَ بِأَنَّ اسْتِحَالَةَ وَجُودِ الْأَثَرِ بِدُونِ الصِّفَةِ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الصِّفَاتِ الْحَقِيقِيَّةِ، كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، لَا تُسَلَّمُ أَنَّ التَّأْيِيرَ وَالْإِبْجَادَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ مَعْنَى يُعْقَلُ مِنْ إِضَافَةِ الْمُؤَثِّرِ إِلَى الْأَثَرِ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا يَزَالُ، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَّا إِلَى صِفَةِ الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ لَا إِلَى صِفَةِ زَائِدَةٍ عَلَيْهَا.

وَالْأَشَاعِرَةُ يَقُولُونَ: لَيْسَتْ صِفَةُ التَّكْوِينِ عَلَى فُضُولِهَا - أَيْ: تَفَاصِيلِهَا - سِوَى صِفَةٍ بِاعْتِبَارِ مُتَعَلِّقٍ خَاصٍ، فَالتَّخْلِيْقُ هُوَ الْقُدْرَةُ بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِهَا بِالمَخْلُوقِ، وَالتَّرْزِيقُ [باعتبار] تَعَلُّقِهَا بِإِيصَالِ الرِّزْقِ.

وَمَا ذَكَرَهُ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ فِي مَعْنَى التَّكْوِينِ لَا يَنْفِي مَا قَالَهُ
الْأَشَاعِرَةُ، وَلَا يُوجِبُ كَوْنُ صِفَةِ التَّكْوِينِ لَا تَرْجِعُ إِلَى الْقُدْرَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ
بِمَا ذُكِرَ مِنْ إِبْجَادِ الْمَخْلُوقِ وَإِصَالِ الرِّزْقِ وَنَحْوِهِمَا، وَلَا إِلَى الْإِرَادَةِ
الْمُتَعَلِّقَةِ بِذَلِكَ، وَلَا يَلْزَمُ فِي ذَلِكَ لَهُمْ نَفْيُ مَا قَالَهُ الْأَشَاعِرَةُ، وَإِجَابُ
كَوْنِ التَّكْوِينِ صِفَةً أُخْرَى. أَنْتَهَى، وَأَكْثَرُهُ بِالْمَعْنَى.

وَأَعْتَرَضَ شَارِحُهُ [مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي شَرِيفٍ فِي
«الْمَسَامِرَةِ»]: قَوْلُهُ: «وَالْتَّخْلِيْقُ هُوَ الْقُدْرَةُ بِإِجْبَادِهَا بِالْمَخْلُوقِ،
وَالْتَّرْزِيْقُ تَعَلُّقُهَا بِإِصَالِ الرِّزْقِ، فَقَالَ: كَذَا فِي الْمَثْنِ، وَكَانَ اللَّائِقُ
بِالْجَزَيَانِ فِيهِمَا عَلَى مَثْوَالٍ وَاحِدٍ، وَكَذَا فِي غَيْرِهِمَا، كَأَن يُقَالَ:
الْتَّخْلِيْقُ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ بِإِجْبَادِ الْمَخْلُوقِ، وَالتَّرْزِيْقُ تَعَلُّقُهَا بِإِصَالِ الرِّزْقِ،
وَهَذَا اللَّائِقُ بِطَرِيقِ الْأَشَاعِرَةِ، لِأَنَّهُمْ قَائِلُونَ بِأَنَّ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ حَادِثَةٌ،
لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنْ تَعَلُّقَاتِ الْقُدْرَةِ التَّنْجِيزِيَّةِ، وَهِيَ الْحَادِثَةُ.

قَالَ [نَجْمُ الدِّينِ أَبُو حَفْصٍ عَمْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ] النَّسْفِيُّ [فِي
«عَقَائِدِهِ»]: «وَالْتَّكْوِينُ صِفَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى أَرْلِيَّةٌ، وَهِيَ تَكْوِينُهُ إِلَى إِبْجَادِهِ
تَعَالَى لِلْعَالَمِ، وَلِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ لَوْ قَتِ وَجُودِهِ عَلَى حَسَبِ عِلْمِهِ
تَعَالَى وَإِرَادَتِهِ.

قَالَ [بَذْرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ] ابْنُ الْغَرَسِ [الْحَنْفِيُّ الْغَزِي]
بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَالْتَّكْوِينُ». «الْمُعَبَّرُ عَنْهُ بِالتَّخْلِيْقِ وَالْإِجْبَادِ وَالْفِعْلِ وَنَحْوِ
ذَلِكَ: صِفَةٌ نَفْسِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى، يَغْنِي: إِنَّ إِبْجَادَ اللَّهِ تَعَالَى لِكُلِّ
جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْعَالَمِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْوَقْتِ الْمُقَدَّرِ لِإِتْدَاءِ وَجُودِ ذَلِكَ
الْجُزْءِ فِي عِلْمِهِ تَعَالَى عَلَى الْوَجْهِ الْمَخْصُوصِ الَّذِي تَعَلَّقَتْ بِهِ الْإِرَادَةُ،
فَالْتَّكْوِينُ قَدِيمٌ، وَتَعَلُّقُهُ بِالْمُكُونِ حَادِثٌ، كَمَا فِي الْإِرَادَةِ.

وَلَا يُقَالُ: لَا وَجُودَ لِلتَّكْوِينِ بِدُونِ الْمُكُونِ، كَمَا لَا وَجُودَ

لِلضَّرْبِ بِدُونِ الْمَضْرُوبِ، بِخِلَافِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: التَّكْوِينُ لَهُ مَعْنَيَانِ؛ أَحَدُهُمَا: الصِّفَةُ النَّفْسِيَّةُ الَّتِي هِيَ مَبْدَأُ الْإِبْجَادِ بِالْفِعْلِ؛ وَالثَّانِي: التَّكْوِينُ بِالْفِعْلِ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَعَلُّقِ الصِّفَةِ النَّفْسِيَّةِ بِالْمَكُونِ، فَهُوَ نِسْبَةٌ بَيْنَ الْمَكُونِ وَالْمَكُونِ، كَالضَّرْبِ؛ وَالَّذِي نَقُولُ الْمَاتَرِيدِيَّةُ بِقَدَمِهِ إِنَّمَا هُوَ الصِّفَةُ لَا التَّعَلُّقُ، وَالَّذِي لَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِهِ فِي الْمَكُونِ إِنَّمَا هُوَ النِّسْبَةُ وَالتَّعَلُّقُ وَالتَّكْوِينُ بِالْفِعْلِ؛ وَأَسْمَاؤُهُ تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْمُتَعَلِّقَاتِ، كَمَا يُسَمَّى تَعَلُّقُ الصِّفَةِ بِإِبْجَادِ الرُّزْقِ مَثَلًا تَرْزِيقًا، فَهُوَ تَكْوِينٌ بِالْفِعْلِ الْمَخْصُوصِ، وَهَكَذَا الْإِحْيَاءُ وَالْإِمَانَةُ وَالْإِعْزَازُ وَالْإِذْلَالُ وَنَحْوُ ذَلِكَ. إِلَى أَنْ قَالَ: وَمَذْهَبُ الْأَشَاعِرَةِ أَنَّ التَّكْوِينَ مِنَ الْإِضَافَاتِ وَالنِّسَبِ وَصِفَاتِ الْأَفْعَالِ لَا مِنَ الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ، فَإِذَا نَظَرْنَا فِي التَّكْوِينِ وَالْمَكُونِ عَلَى هَذَا لَا يَثْبُتُ إِلَّا وَجُودُ الْمَكُونِ حَقِيقَةً، وَأَمَّا وَجُودُ التَّكْوِينِ فَهُوَ اعْتِبَارِيٌّ، فَلْيَكُنْ هُوَ وَجُودُ الْمَكُونِ.

وَالْتَلْخِصُ: إِنَّ مَبْدَأَ إِبْجَادِهِ تَعَالَى لِمَا بَيَّنَّاهُ إِنَّمَا هُوَ صِفَةُ الْقُدْرَةِ وَالْإِزَادَةِ عِنْدَ الْأَشْعَرِيَّةِ، وَلَا تَحَقُّقُ لِصِفَةِ نَفْسِيَّةٍ هِيَ التَّكْوِينُ عِنْدَهُمْ، وَمَبْدَأُ الْإِبْجَادِ عِنْدَ الْمَاتَرِيدِيَّةِ هِيَ صِفَةُ التَّكْوِينِ الْأَزَلِيَّةُ وَالْإِزَادَةُ.

قَالَ [شمس الدين محمود بن عبدالرحمن] الْأَصْفَهَانِيُّ فِي «شَرْحِ الطَّوَالِعِ» نَقْلًا عَنْ بَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ: التَّكْوِينُ صِفَةٌ قَدِيمَةٌ تُغَايِرُ الْقُدْرَةَ، وَالْمَكُونُ حَدِثٌ.

قَالَ الْإِمَامُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ التَّكْوِينَ قَدِيمٌ أَوْ مُحَدَّثٌ يَسْتَدْعِي تَصْوِيرَ مَا هِيَئَتِهِ، فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ نَفْسَ مَا أَثَرَتْهُ الْقُدْرَةُ فِي الْمَقْدُورِ، فَهِيَ صِفَةٌ نِسْبِيَّةٌ لَا تُوجَدُ إِلَّا مَعَ الْمُتَنَسِّبِينَ، فَيَلْزَمُ مِنْ حَدُوثِ الْمَكُونِ حَدُوثُ التَّكْوِينِ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ صِفَةً مُؤَثَّرَةً فِي وَجُودِ الْأَثَرِ فَهِيَ عَيْنُ الْقُدْرَةِ، وَإِنْ أَرَدْتُمْ بِهِ أَمْرًا ثَالِثًا فَيَبْهَتُهُ.

قَالُوا: مُتَعَلِّقُ الْقُدْرَةِ قَدْ لَا يُوْجَدُ أَضْلًا، بِخِلَافِ مُتَعَلِّقِ التَّكْوِينِ،
وَالْقُدْرَةُ مُؤَثَّرَةٌ فِي إِمْكَانِ الشَّيْءِ، وَالتَّكْوِينُ يُؤَثِّرُ فِي وُجُودِهِ.

أَجَابَ الْمُصَنِّفُ [أَي: السُّبْكِيُّ] بِأَنَّ الْإِمْكَانَ بِالذَّاتِ، وَلَا تَأْثِيرَ
لِلْقُدْرَةِ فِي كَوْنِ الْمَقْدُورِ مُمَكِّنًا فِي نَفْسِهِ، لِأَنَّ مَا بِالذَّاتِ لَا يَكُونُ مَا
بِالْغَيْرِ، فَلَمْ يَبْنُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَأْثِيرُ الْقُدْرَةِ فِي وُجُودِ الْمَقْدُورِ تَأْثِيرًا عَلَى
سَبِيلِ الصَّحَّةِ لَا عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ، فَلَوْ أَثْبَتْنَا صِفَةً أُخْرَى لِلَّهِ تَعَالَى
مُؤَثَّرَةً فِي وُجُودِ الْمَقْدُورِ، إِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الصَّحَّةِ كَانَ عَيْنَ الْقُدْرَةِ،
فَيَلْزَمُ اجْتِمَاعُ الْمِثْلَيْنِ، أَوْ يَلْزَمُ اجْتِمَاعُ صِفَتَيْنِ مُسْتَقِلَّتَيْنِ بِالتَّأْثِيرِ عَلَى
الْمَقْدُورِ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَإِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ اسْتَحَالَ أَنْ
لَا يُوْجَدَ ذَلِكَ الْمَقْدُورُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَكُونُ تَعَالَى مُوجِبًا بِالذَّاتِ،
وَلَا يَكُونُ قَادِرًا مُخْتَارًا.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَقِيقَةَ إِنَّمَا أَخَذُوا التَّكْوِينِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا
لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [١٦ سورة النحل/الآية:
٤٠] فَجَعَلُوا قَوْلَهُ: ﴿كُنْ﴾ مُقَدِّمًا عَلَى الْمَكُونِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْأَمْرِ
وَالْكَلِمَةِ، فَقَالُوا: عَبَّرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ التَّكْوِينِ بِكَلِمَةٍ: ﴿كُنْ﴾، وَعَنِ
الْمَكُونِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَيَكُونُ﴾، وَالتَّكْوِينُ وَالْإِنْجَادُ وَالْخَلْقُ أَلْفَاظُ
مُشْتَرَكَةٌ فِي مَعْنَى، وَتَنْبَإَيْنِ بِمَعَانٍ؛ وَالْمُشْتَرَكُ فِيهِ كَوْنُ الشَّيْءِ مُوجَدًا
مِنَ الْعَدَمِ مَا لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا، وَهِيَ أَخْصَصُ تَعَلُّقًا مِنَ الْقُدْرَةِ، لِأَنَّ
الْقُدْرَةَ مُتَسَاوِيَةَ النِّسْبَةِ إِلَى جَمِيعِ الْمَقْدُورَاتِ، وَهِيَ خَاصَّةٌ بِمَا يَدْخُلُ
فِي الْوُجُودِ مِنْهَا، وَلَيْسَتْ صِفَةً نِسْبِيَّةً تُعْقَلُ مَعَ الْمُتَشَبِّهِينَ، بَلْ هِيَ صِفَةٌ
تَقْتَضِي عِنْدَ حُصُولِ الْأَثَرِ تِلْكَ النِّسْبَةَ، وَأَمَّا ادِّعَاءُ أَنَّهُمْ قَالُوا: الْقُدْرَةُ
مُؤَثَّرَةٌ فِي إِمْكَانِ الشَّيْءِ، فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَإِنَّمَا الصَّحِيحُ عِنْدَهُمْ أَنَّ
الْقُدْرَةَ مُتَعَلِّقَةً بِصِحَّةِ وُجُودِ الْمَقْدُورِ، وَالتَّكْوِينُ مُتَعَلِّقٌ بِوُجُودِ الْمَقْدُورِ

وَمُؤَثَّرٌ فِيهِ، وَنَسَبَتْهُ إِلَى الْفِعْلِ الْحَادِثِ كَنِسْبَةِ الْإِرَادَةِ إِلَى الْمُرَادِ، وَالْقُدْرَةَ وَالْعِلْمَ لَا يَفْتَضِيَانِ كَوْنُ الْمَقْدُورِ وَالْمَعْلُومِ مَوْجُودَيْنِ بِهِمَا وَالتَّكْوِينُ يَفْتَضِيهِ، وَالْقَوْلُ بِأَرْلِيَّةِ التَّكْوِينِ كَقَوْلِهِمْ بِامْتِنَاعِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِهِ تَعَالَى.

وَقَوْلُهُ: «إِنْ كَانَتْ تِلْكَ الصِّفَةُ مُؤَثَّرَةً عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى مُوجِباً بِالذَّاتِ» لَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ ذَلِكَ الْوُجُوبَ يَكُونُ لَاحِقاً لَا سَابِقاً، يَغْنِي: إِنْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى خَلْقَ شَيْءٍ مِنْ مَقْدُورَاتِهِ كَانَ حُصُولُ ذَلِكَ الشَّيْءِ وَاجِباً، لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ كَانَ وَاجِباً أَنْ يَخْلُقَهُ.

وَقَوْلُهُ: إِنْ كَانَ الْمُرَادُ مِنْهُ [صِفَةً] مُؤَثَّرَةً فِي وُجُودِ الْأَثَرِ، فَهِيَ عَيْنُ الْقُدْرَةِ؛ فَجَوَابُهُ: إِنْ الْقُدْرَةُ لَوْ كَانَتْ مُؤَثَّرَةً لَكَانَ جَمِيعُ الْمَقْدُورَاتِ أَثَرًا لَهَا، فَتَكُونُ مَوْجُودَةً، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ إِبْطَالِ التَّكْوِينِ جَمِيعَ الْمَكُونَاتِ، لِأَنَّ مُتَعَلِّقَ الْقُدْرَةِ غَيْرُ مُتَعَلِّقِ التَّكْوِينِ، فَهَذَا مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ مِنْ جَانِبِهِمْ؛ وَالْحَقُّ أَنَّ الْقُدْرَةَ وَالْإِرَادَةَ مَجْمُوعَتَيْنِ هُمَا لِذَاتٍ يَتَعَلَّقَانِ بِوُجُودِ الْأَثَرِ وَتَخْصِيصِهِ، وَلَا حَاجَةَ مَعَهَا إِلَى صِفَةٍ أُخْرَى.

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ^(١): مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَعْنَوِيَّةِ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى الْقَائِمِ بِذَاتِهِ تَعَالَى، هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُسْمَعَ أَمْ لَا؟

وَتَحْرِيرُهَا: أَعْلَمَ أَنَّ الْمُثْبِتِينَ لِلْكَلَامِ التَّفْسِييِّ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ مَسْمُوعٌ أَمْ لَا؟

فَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ: إِنْ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى مَسْمُوعٌ بِنَاءً عَلَى أَنَّ عِنْدَهُ كُلَّ مَوْجُودٍ يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ، فَكَذَا يَصِحُّ أَنْ يُسْمَعَ؛ وَهَذَا قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِ أَبِي مَنْصُورٍ الْمَاتَرِيدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَإِنَّهُ أَشَارَ فِي أَوَّلِ مَسْأَلَةِ الصِّفَاتِ

(١) هي الفريدة التاسعة من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ١٨٩؛ وراجع صفحة: ٧١ السابقة. بسم.

مِنْ كِتَابِ «التَّوْحِيدِ» إِلَى جَوَازِ سَمَاعِ مَا وَرَاءَ الصَّوْتِ، فَإِنَّهُ قَالَ: الْعِلْمُ بِالْأَصْوَاتِ وَخَفِيَّاتِ الضَّمَائِرِ هُوَ الْكَلَامُ فِي الشَّاهِدِ عِنْدَهُ، فَجَوَزَ سَمَاعَ مَا لَيْسَ بِصَوْتٍ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فُورِكَ الْأَصْفَهَانِي مِنْ جُمْلَةِ الْأَشْعَرِيَّةِ: الْمَسْمُوعُ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقَارِئِ شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا: صَوْتُ الْقَارِئِ؛ وَالثَّانِي: كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى. وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلَمَ اللَّهِ﴾ [٩ سورة التوبة/الآية: ٦] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ كَانَ قَرِيبٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَمَ اللَّهِ﴾ [٢ سورة البقرة/الآية: ٧٥].

هَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ مِمَّا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الطَّيِّبِ^(١) الْبَاقَلَانِيُّ مِنْ جُمْلَةِ الْأَشْعَرِيَّةِ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى لَيْسَ بِمَسْمُوعٍ عَلَى الْعَادَةِ الْجَارِيَةِ، بَلْ يُسْمَعُ صَوْتُ الْقَارِئِ فَحَسَبَ، وَلَكِنْ مِنَ الْجَائِزَاتِ أَنْ يُسْمَعَ كَلَامُهُ عَلَى قَلْبِ الْعَادَةِ الْجَارِيَةِ - أَيِ: عَلَى خِلَافِهَا -، كَمَا سَمِعَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الطُّورِ وَمُحَمَّدٌ ﷺ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مَنْصُورٍ الْمَآثِرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَرَّةً أُخْرَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُسْمَعَ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، إِذْ يَسْتَحِيلُ سَمَاعُ مَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ، إِذِ السَّمَاعُ فِي الشَّاهِدِ يَتَعَلَّقُ بِالصَّوْتِ، وَيَتَدَوَّرُ وَجُوداً وَعَدَمًا، وَيَسْتَحِيلُ إِضَافَةُ كَوْنِهِ مَسْمُوعًا إِلَى غَيْرِ الصَّوْتِ؛ وَكَأَنَّ الْقَوْلَ بِجَوَازِ سَمَاعِ مَا لَيْسَ بِصَوْتٍ خُرُوجًا عَنِ الْمَعْقُولِ.

قِيلَ: وَفِيهِ بَحْثٌ، إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يُعَارَضَ بِالرُّؤْيَا، وَيُقَالُ: رُؤْيَا مَا لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ مُحَالٌ، لِأَنَّهَا تَدَوَّرُ مَعَهَا وَجُوداً وَعَدَمًا فِي

(١) فِي الْأَصْلِ: «الْخَطِيبِ».

الشَّاهِدِ، فَالْقَوْلُ بِجَوَازِ رُؤْيَا مَا لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ لَيْسَ بِمَغْفُولٍ،
مَعَ أَنَّ رُؤْيَا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِمَّا يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهَا، وَهِيَ ثَابِتَةٌ بِالْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ، وَهُوَ تَعَالَى لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ.

وَأَقُولُ: فِي بَحْثِهِ بَحْثٌ، لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ، لِأَنَّا إِنَّمَا
جَوَّزْنَا رُؤْيَا كُلِّ مَوْجُودٍ، لِأَنَّا وَجَدْنَا الرُّؤْيَا مُشْتَرَكَةً بَيْنَ الْمَوْجُودَاتِ
الْمُخْتَلِفَةِ حَقَائِقِهَا، وَالْحُكْمُ الْمُشْتَرَكُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ عِلَّةٍ وَجُودِيَّةٍ
مُشْتَرَكَةٍ، وَلَا مُشْتَرَكٍ إِلَّا الْوُجُودُ؛ وَأَمَّا السَّمْعُ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِغَيْرِ
الْأَصْوَاتِ فِي الشَّاهِدِ، وَهِيَ لَمْ تَكُنْ مَخْتَلِفَةً الْحَقَائِقِ حَتَّى يَفْتَقِرَ إِلَى
عِلَّةٍ مُشْتَرَكَةٍ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ صِحَّةُ الْمَسْمُوعَةِ هِيَ الصَّوْتِيَّةُ فَقَطْ، فَلَا
يُسْمَعُ إِلَّا الْأَصْوَاتُ، فَلَا يَضِلُّ مَا يَقَعُ فِي مَعْرِضِ الْمَعَارَضَةِ، وَقَوْلُ
[حَافِظُ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ] التَّسْفِي فِي مَثْنٍ «الْعُمْدَةُ»: وَعِنْدَهُ -
أَي: عِنْدَ الشَّيْخِ أَبِي مَنْصُورٍ الْمَاتَرِيدِيِّ - أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ لَا يَجُوزُ أَنْ
يُسْمَعَ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَالْحَالُ أَنَّهُ قَائِلٌ بِسَمَاعِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ
بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَزَّوْا عِزًّا كَبِيرًا﴾ [سورة الفرقان/الآية: ٢١].
وَتَقْرِيرُ الْجَوَابِ أَنْ يُقَالَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ سَمِعَ
كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى، بَلْ سَمِعَ صَوْتًا دَلَالًا عَلَى كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالدَّلَالُ
غَيْرُ الْمَذْلُولِ، فَلَمْ يَسْمَعْ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَوْلُهُ: وَخُصَّ بِهِ أَيْضًا جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، تَقْدِيرُهُ أَنْ يُقَالَ:
إِنَّ غَيْرَ مُوسَى مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَمِعَ صَوْتًا دَلَالًا عَلَى
كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلِمَ خُصَّ مُوسَى بِكَوْنِهِ كَلِمَ اللَّهِ؟

وَتَقْرِيرُ الْجَوَابِ: إِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ سَمِعَ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ الْكِتَابِ
وَالْمَلَكِ، بَلْ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَفْهَمَهُ كَلَامَهُ بِإِسْمَاعِهِ صَوْتًا بِتَخْلِيْقِهِ مِنْ غَيْرِ
أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الصَّوْتُ مَنْصُوبًا لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ إِكْرَامًا لَهُ، وَغَيْرُهُ يَسْمَعُ

صَوْنًا مُكْتَسَبًا لِلْعِبَادِ فَيَفْهَمُونَ كَلَامَهُ، فَلِهَذَا خُصَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنَّهُ
كَلِمَةُ اللَّهِ تَعَالَى دُونَ غَيْرِهِ.

تَنْبِيْهُ:

التَّحْقِيقُ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى اسْمٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْكَلَامِ التَّنْفِيسِيِّ
الْقَدِيمِ الْقَائِمِ بِالذَّاتِ الْعَلِيَّةِ.

وَمَعْنَى الْإِضَافَةِ كَوْنُهُ صِفَةً لَهُ تَعَالَى قَائِمَةً بِذَاتِهِ تَعَالَى وَبَيْنَ اللَّفْظِ
الْحَادِثِ الْمُؤَلَّفِ مِنَ السُّورِ وَالآيَاتِ.

وَمَعْنَى الْإِضَافَةِ أَنَّهُ مَخْلُوقٌ لِلَّهِ تَعَالَى لَيْسَ مِنْ تَأْلِيفَاتِ
الْمَخْلُوقِينَ، فَلَا يَصِحُّ نَفْيُهُ أَصْلًا، وَلَا يَكُونُ الْإِعْجَازُ وَالتَّحْدِي إِلاَّ فِي
كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَبِهَذَا يَنْسَقُطُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: لَوْ كَانَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى
حَقِيقَةً فِي الْمَعْنَى الْقَدِيمِ مَجَازًا فِي النَّظْمِ الْمُؤَلَّفِ لَصَحَّ نَفْيُهُ عَنْهُ بِأَن
يُقَالُ: لَيْسَ النَّظْمُ الْمَنْزُولُ الْمُعْجِزُ الْمُفْصَّلُ إِلَى السُّورِ وَالآيَاتِ كَلَامَ اللَّهِ
تَعَالَى؛ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِهِ.

وَأَيْضًا الْمُعْجِزُ الْمُتَّحِدِي إِلَى الْمُعَارَضَةِ بِهِ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ حَقِيقَةً مَعَ
الْقَطْعِ بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ فِي النَّظْمِ الْمُؤَلَّفِ الْمُفْصَّلِ إِلَى السُّورِ
وَالآيَاتِ، إِذْ لَا مَعْنَى لِمُعَارَضَةِ الصِّفَةِ الْقَدِيمَةِ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ وَصْفَ الْقُرْآنِ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ مَسْأَلَةٌ غَيْرُ
مَأْمُونَةٍ الْعَاقِبَةِ عَلَى الْخَائِضِينَ فِيهَا، وَقَدْ صَارَتْ فِتْنَةً لِقَوْمٍ وَسَبَبًا لَوْقُوعِ
الشَّاجِرِ وَالتَّنَافُرِ وَالتَّكْفِيرِ وَالتَّبْدِيعِ لِأَقْوَامٍ صَالِحِينَ.

قُلْتُ: وَأَوَّلُ مَنْ أَجَابَ فِيهِ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَالَ: هُوَ
مَخْلُوقٌ؛ فَأَلَبَّ بَنَاءُ الْعَامَّةِ، وَأَغْرَاهُمْ عَلَيْهِ، حَتَّى صَارُوا إِلَى مَنْزِلِهِ
لِيَهْجُمُوا عَلَيْهِ وَيَقْتُلُوهُ، فَأَشْرَفَ عَلَيْهِمُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَالَ: يَا

قَوْمًا! مَا تُرِيدُونَ؟ قَالُوا: كَفَرْتَ! قَالَ: أَكْفَرُ مِنْهُ تَوْبَةً أَمْ كُفْرٌ لَيْسَ مِنْهُ تَوْبَةً؟ فَقَالُوا: بَلْ كُفْرٌ مِنْهُ تَوْبَةً؛ فَقَالَ: أَشْهَدُوا أَنِّي قَدْ تُبْتُ مِنْ كُلِّ كُفْرٍ؛ فَرَفَعُوا عَنْهُ، وَلَمْ يَجْسُرْ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْبَيْتِ، وَكَانَ رَئِيسُ الْكُوفَةِ فِي الْعِلْمِ يَوْمَئِذٍ أَبُو الصَّبَّاحِ مُوسَى ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ^(١)، وَكَانَ فِي الْحَجِّ، فَلَمَّا رَجَعَ وَنَزَلَ بِالْقَادِسِيَّةِ قَصَدَهُ الثُّغَمَانُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ مُتَتَكِّرًا، فَلَمَّا دَخَلَ فِي خَيْمَتِهِ قَامَ أَبُو الصَّبَّاحِ وَحَضَرَ الْمَسْجِدَ، فَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ يَسْأَلُونَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَذَارَهُمْ وَأَسْكَنَهُمْ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَأَبَى بَنَاءً إِلَّا تَمَادِيًا فِي غِيهِ لَجَاجًا وَعُتُوًّا، فَقَالَ أَبُو الصَّبَّاحِ لَمَّا أَغْيَاهُ لِأَصْحَابِهِ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَذْعُو بِدُعَاءٍ فَأَمُوتُوا؛ فَرَفَعُوا أَيْدِيَهُمْ، وَقَالَ: يَا رَبِّ إِنْ عَلِمْتَ بَنَانًا تَمَادَى فِي غِيهِ لَجَاجًا وَعُتُوًّا فَلَا تُخْرِجْهُ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى تَفْضَحَهُ وَتَهْتِكَ سِرَّهُ؛ فَأَمَّنَ الْقَوْمُ.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ حَزْمَلَةَ: فَوَاللَّهِ مَا خَرَجَ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى رُؤِيَ مَقْطُوعَ الْيَدِ وَالرَّجْلِ مَضْلُوبًا بِالْكُوفَةِ وَقَدْ أَقْرَ بِالسَّرِقَةِ، وَأَخَذَ فِي بَيْتِ النَّارِ مَعَ الزَّنَادِقَةِ. وَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: كُنْتُ أَبْغِضُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَتَوَصَّلُ إِلَى دَمِهِ بِدَمِّ أَصْحَابِهِ.

ثُمَّ رَجَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ النَّاسُ عَنِ الْخَوْضِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَأَمْسَكُوا عَنْهَا، إِلَى أَنْ اتَّصَبَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ، فَأَخَذَ يُجَدِّدُهَا، فَصَارَتْ فِتْنَةً إِلَى الْيَوْمِ.

وَالْعَرَضُ مِنْ هَذِهِ الْحِكَايَةِ مَبْدَأُ الْفِتْنَةِ وَكَيْفِيَّةُ نِسْبَةِ الْقُرْآنِ إِلَى الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَصْحَابِهِ قَدْ نَفَوْا عَنْهُ الْقَوْلَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَنَقَلُوا عَنْهُ مِثْلَ مَذْهَبِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ائْتَهَى.

(١) في الأصل: «ابن أبي كسمة».

أقول وبالله التوفيق: الَّذِي نَقَلَهُ الْمُحَقِّقُونَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ
 الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ حَدُوثُ الْحُرُوفِ وَالْكَلِمَاتِ وَقِدَمُ الْكَلَامِ،
 ذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ [الباقلائي] مِنْ أَسَاطِينِ الْأَشَاعِرَةِ عَنِ الشَّيْخِ أَنَّ
 كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى الْأَزَلِّيَّ مَقْرُوءٌ بِالسِّنِّتَيْنَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، مَحْفُوظٌ فِي
 قُلُوبِنَا، مَسْمُوعٌ بِأَذَانِنَا، مَكْتُوبٌ فِي مَصَاحِفِنَا، غَيْرُ حَالٍ فِي شَيْءٍ مِنْ
 ذَلِكَ، كَمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَعْلُومٌ بِقُلُوبِنَا، مَذْكُورٌ بِالسِّنِّتَيْنَا، مَغْبُودٌ فِي
 مَحَارِبِنَا، غَيْرُ حَالٍ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ وَالْقِرَاءَةُ وَالْقَارِئُ مَخْلُوقَانِ،
 كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ وَالْمَعْرِفَةَ مَخْلُوقَانِ، وَالْمَعْلُومُ وَالْمَعْرُوفُ قَدِيمَانِ،
 وَكَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى مُنْزَلٌ عَلَى قَلْبِ النَّبِيِّ ﷺ؛ هَذَا مَذْهَبُ الْأَشْعَرِيِّ
 الَّذِي صَحَّ عَنْهُ بِنَقْلِ الْأَيْمَةِ الثَّقَاتِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا ذَكَرَ الْإِمَامُ أَبُو
 حَنِيفَةَ فِي «الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ» وَنَقَلَهُ عَنْهُ الْمُحَقِّقُونَ الثَّقَاتُ مِنْ أَصْحَابِهِ؛ وَأَمَّا
 قَوْلُهُ: قَالَتِ الْأَشَاعِرَةُ: مَا فِي الْمَصْحَفِ لَيْسَ بِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنَّمَا
 هُوَ عِبَارَةٌ عَنْهُ؛ فَعَلَى تَقْدِيرِ صِحِّهِ هَذِهِ الْعِبَارَةُ عَنِ الشَّيْخِ مَحْمُولَةٌ عَلَى
 مَا نَقَلَهُ الْأَيْمَةُ الثَّقَاتُ الَّذِينَ هُمْ أَسَاطِينُ الْأَشَاعِرَةِ. وَإِنْ يُرَادُ بِمَا فِي
 الْمَصَاحِفِ نَفْسُ الْحُرُوفِ الْمُؤَلَّفَةِ وَالْكَلِمَاتِ الْمُنتَظِمَةِ، كَمَا قَالَ بِهِ
 الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، وَصِفَتُهُ، قَدِيمٌ غَيْرُ مُخْدَتٍ وَلَا مَخْلُوقٍ
 وَلَا حُرُوفٍ وَلَا صَوْتٍ وَلَا مَقَاطِعَ وَلَا مَبَادِي، لَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ،
 وَسَمِعَهُ جِبْرَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِصَوْتٍ وَحَرْفٍ خَلَقَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى، فَتَزَلَّ
 بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَحَفِظَهُ وَوَعَاهُ، فَتَلَاهُ عَلَى أَصْحَابِهِ، فَحَفِظُوهُ وَتَلَّوْهُ
 عَلَى السَّابِعِينَ، وَهَلُمَّ جَرٍّ إِلَى أَنْ وَصَلَ إِلَيْنَا وَهُوَ مَقْرُوءٌ بِالسِّنِّتَيْنِ،
 مَحْفُوظٌ بِالْقُلُوبِ، مَكْتُوبٌ بِالْمَصَاحِفِ، لَا يَحْتَمِلُ الزِّيَادَةَ وَلَا
 النُّقْصَانَ، وَلَيْسَ بِمَوْضُوعٍ فِي الْمَصَاحِفِ، أَي: لَيْسَ بِحَالٍ فِيهَا.

قُلْتُ: مُرَادُهُمْ بِالْقُرْآنِ الصِّفَةُ الْقَائِمَةُ بِذَاتِهِ تَعَالَى، لِأَنَّهَا تُسَمَّى قُرْآنًا، وَمَا فِي الْمُصْصَفِ يُسَمَّى قُرْآنًا، كَمَا أَنَّهَا تُسَمَّى كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى، كَذَلِكَ مَا فِي الْمُصْصَفِ يُسَمَّى كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَمُرَادُهُمْ بِقَوْلِهِمْ: مَقْرُوءٌ بِالْأَلْسِنَةِ، أَيُّ: مَقْرُوءٌ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ لِلشَّيْءِ وُجُودًا فِي الْأَعْيَانِ وَوُجُودًا فِي الْأَذْهَانِ وَوُجُودًا فِي الْعِبَارَةِ وَوُجُودًا فِي الْكِتَابَةِ، فَالْكِتَابَةُ تَدُلُّ عَلَى الْعِبَارَةِ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى مَا فِي الْأَذْهَانِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى مَا فِي الْأَعْيَانِ، فَحَيْثُ يُوصَفُ الْقُرْآنُ بِمَا هُوَ مِنْ لَوَازِمِ الْقَدِيمِ، كَمَا فِي قَوْلِنَا: الْقُرْآنُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، فَالْمُرَادُ حَقِيقَتُهُ الْمَوْجُودَةُ فِي الْخَارِجِ، وَحَيْثُ يُوصَفُ بِمَا هُوَ مِنْ لَوَازِمِ الْمَخْلُوقِ وَالْمُخْدَثَاتِ، يُرَادُ بِهَا الْأَلْفَاظُ الْمَنْطُوقَةُ وَالْمَسْمُوعَةُ، كَمَا فِي قَوْلِنَا: قَرَأْتُ نِصْفَ الْقُرْآنِ؛ وَالْمُخَيَّلَةُ، كَمَا فِي قَوْلِنَا: حَفِظْتُ الْقُرْآنَ؛ أَوْ الْأَشْكَالُ الْمَنْقُوشَةُ، كَمَا فِي قَوْلِنَا: يَحْرُمُ عَلَى الْمُخْدِثِ مَسُّ الْقُرْآنِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ رَازِي: وَصَفُ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ بَيْنَ كُفْرٍ وَبِدْعَةٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا أُشِيرَ إِلَى الْوَصْفِ الدَّالِّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ الْمَسْمُوعُ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كُفْرٌ، وَإِنْ أُشِيرَ إِلَى الْكَلَامِ الْمَسْمُوعِ بِأَنَّهُ قَدِيمٌ فَإِنَّهُ إِمَّا كُفْرٌ أَوْ بِدْعَةٌ؛ لِأَنَّهُ كَمَا لَا يَجُوزُ وَصْفُ الْقَدِيمِ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ لَا يَجُوزُ وَصْفُ الْمَخْلُوقِ بِأَنَّهُ قَدِيمٌ؛ وَكَذَا إِنْ أُشِيرَ إِلَى الْمَسْمُوعِ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ فَهُوَ بِدْعَةٌ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يَذْكُرْهُ النَّبِيُّ ﷺ وَالسَّلَفُ أَنَّ الْخَلْقَ فِي صِفَةِ الْكَلَامِ بِمَعْنَى الْاِخْتِلَاقِ وَالْاِفْتِرَاءِ، وَكَثِيرٌ يَقُولُ: كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ غَيْرُ مُخْتَلَقٍ؛ أَيُّ: غَيْرُ مُفْتَرَى.

وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ أَنَّا لَا نَصِفُ اللَّهَ تَعَالَى وَلَا نَصِفُ الْأُمُورَ الْإِلَهِيَّةَ إِلَّا بِمَا وَرَدَ بِهِ السَّمْعُ، وَلَمْ يَرِدِ السَّمْعُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ،

فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُوصَفَ بِهِ. وَلَمَّا وَرَدَ الْوَصْفُ بِأَنَّهُ مُنْزَلٌ وَعَرَبِيٌّ وَمُحَدَّثٌ - أَيْ: أُخِذَتْ ذِكْرُ وَجُودِهِ عِنْدَنَا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ - وَمُحَكَّمٌ وَمُقْصَلٌ وَمَوْصَلٌ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ أَحْكَمَتْ أَيْشُمُ﴾ [١١ سورة هود/الآية: ١] ﴿وَلَقَدْ وَصَلْنَا لَكُمْ الْقَوْلَ﴾ [٢٨ سورة القصص/الآية: ٥١] وَنَاسِخٌ وَمُنْسُوخٌ؛ وَصَفَتْهُ بِهَا؛ وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ دَائِرًا بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْبِدْعَةِ كَانَ الْإِمْسَاكُ عَنْهَا أَوْلَى.

قُلْتُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ: أَعْلَمُ أَنَّ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الطَّرَفَيْنِ مُتَوَافِقُونَ عَلَى مَذْهَبٍ وَاحِدٍ وَصِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ قَرَرْنَاهُ حَقَّ تَقْرِيرِهِ.

تَبَيَّنَ:

وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَقُولَ: أَنَا أَخِي كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى، بَلْ أَقْرَأُ؛ خِلَافًا لِلْقَدَرِيَّةِ، لِأَنَّ الْحِكَايَةَ تَقْتَضِي الْمُمَاثَلَةَ، وَأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ غَيْرُ مَشْرُوطٍ بِبُنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ وَحَرَكَةٍ، وَكَذَا الْعِلْمُ وَالْحَيَاةُ وَسَائِرُ صِفَاتِ الْحَيِّ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى وَقُدْرَتَهُ وَسَائِرَ صِفَاتِهِ لَيْسَتْ مُحْتَاجَةً إِلَى بُنْيَةٍ، وَأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَزَلِ أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَخَبَرٌ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ، حَيْثُ أَنْكَرُوا قَدَمَ الْكَلَامِ لِنَفْسِهِ لَا لِمَعْنَى، خِلَافًا لِلْقَلَائِسِيِّ.

قَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ: الْأَمْرُ فِي الْأَزَلِ، وَلَا سَامِعَ وَلَا مَأْمُورَ، حَيْثُ قُلْنَا: هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْقُبْحِ الْعَقْلِيِّ، وَقَدْ ثَبَتَ بُطْلَانُهُ فِي الْأَصُولِ، وَمَعَ هَذَا فَلَا شُبْهَةَ أَنْ يَكُونَ الطَّلَبُ قَائِمًا بِذَاتِهِ تَعَالَى فِي الْأَزَلِ مُتَعَلِّقًا بِمَأْمُورٍ سَيُوجَدُ، وَكَمَا لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ فِي نَفْسِ إِنْسَانٍ طَلَبُ التَّعَلُّمِ مِنْ أَيْنَ سَيُوجَدُ، وَكَمَا جَازَ لِلرُّسُولِ ﷺ أَنْ يُخْبَرَ بِمَنْ سَيُولَدُ، قَالَهُ تَعَالَى بِأَمْرِهِ، جَازَ أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَزَلِ، بِمَعْنَى: إِنَّ فُلَانًا إِذَا وَجَدَ

وَكَانَ عَلَى شَرَائِطِ التَّكْلِيفِ فَهُوَ مَأْمُورٌ بِكَذَا. قَالَ الْقَلَابِيسِيُّ: إِنَّ
 كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى كَانَ مَوْجُوداً فِي الْأَزَلِ، وَلَمْ يَكُنْ أَمراً وَلَا نَهياً وَلَا
 خَبَراً، ثُمَّ كَانَ أَمراً وَنَهياً وَخَبَراً لِإِفْهَامِ الْمُخَاطَبِينَ؛ وَهَذَا بَاطِلٌ، لِأَنَّ
 الْكَلَامَ أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَخَبَرٌ لِنَفْسِهِ لَا لِمَعْنَى، لِأَنَّ الْكَلَامَ صِفَةً لَا يَقُومُ
 بِنَفْسِهِ، فَاسْتَحَالَ أَنْ يَقُومَ بِهِ مَعْنَى يَفْتَضِي كَوْنَهُ أَمراً وَنَهياً وَخَبَراً،
 لاسْتِحَالَةِ قِيَامِ الْمَعْنَى بِالْمَعْنَى. لَا يُقَالُ: كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى مَعَ تَوْحِيدِهِ لَوْ
 جَازَ أَنْ يَكُونَ أَمراً وَنَهياً وَخَبَراً لَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمَ حَيّاً عَالِماً قَادِراً
 لِذَاتِهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: الْكَلَامُ وَاحِدٌ كَسَائِرِ الصِّفَاتِ، وَلَهُ ضِدٌّ وَاحِدٌ، إِمَّا
 خَرَسٌ أَوْ سُكُوتٌ، وَكَوْنُهُ أَمراً وَنَهياً وَخَبَراً بِاعْتِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَمِنْ
 حَيْثُ إِنَّهُ أَقْبَضَاءُ فِعْلٍ أَمْرٌ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَقْبَضَاءُ تَرْكِ نَهْيٌ، وَمِنْ حَيْثُ
 إِنَّهُ إِعْلَامٌ الْغَيْرِ خَبَرٌ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ وَإِخْبَارٌ
 عَنْ حُسْنِهِ وَقُبْحِ ضِدِّهِ؛ فَكَانَ ذَلِكَ بِمَثَابَةِ كَوْنِ السَّوَادِ لَوْناً وَعَرَضاً حَادِثاً
 مَوْجُوداً بِخِلَافِ الْعَالِمِ وَالْقَادِرِ وَالْحَيِّ، فَإِنَّهَا مُتَبَايِنَةٌ، فَرُبَّ عَالِمٍ غَيْرِ
 قَادِرٍ، وَقَادِرٍ غَيْرِ عَالِمٍ؛ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ كَوْنِ الشَّيْءِ طَعْماً وَرَائِحَةً، فَالْأَمْرُ
 وَالنَّهْيُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْإِضَافِيَّةِ، وَمَا هَذَا شَأْنُهُ لَا يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُ عِنْدَ
 اخْتِلَافِ الْجِهَةِ، كَالْأَبِ وَالابْنِ وَالْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ.

لَا يُقَالُ: لَوْ كَانَ الْإِخْبَارُ عَنْ إِرْسَالِهِ نُوحاً عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنَّا أَرْسَلْنَا
 نُوحاً أَزْلياً لَزِمَ الْكَذِبُ فِي خَبَرِ اللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّا نَقُولُ: قَامَ بِذَاتِ اللَّهِ
 تَعَالَى خَبَرٌ إِرْسَالِ نُوحٍ، وَالْعِبَارَةُ عَنْهُ قَبْلَ إِرْسَالِهِ: إِنَّا نُزِيلُ، وَبَعْدَهُ:
 إِنَّا أَرْسَلْنَا؛ فَالْلَفْظُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ، وَالْمَعْنَى الْقَائِمُ بِذَاتِهِ
 تَعَالَى لَا يَخْتَلِفُ.

قُلْتُ: إِنَّ السَّلَفَ رَضَوْنَ اللَّهَ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ قَالُوا: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ
 تَعَالَى مَوْجُودٌ، وَهُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، وَقَالُوا: مَعَ ذَلِكَ هُوَ فِيمَا بَيْنَنَا

مَثَلُوْ وَمَسْمُوعٌ وَمَحْفُوظٌ وَمَكْتُوبٌ وَلَمْ يَتَحَاشَوْا مِنْ ذَلِكَ، وَكَانُوا بَيْنَ فِرْقَتَيْنِ: فِرْقَةٌ اسْتَسْلَمُوا لِلْأَثَرِ وَلَمْ يَسْتَكْشِفُوا عَنْ تَحْقِيقِ ذَلِكَ، كَمَا أَتَاهُمْ إِذَا وَصَلُوا إِلَى قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ؛ وَحَيُّوا وَصَلُّوا مِنْ غَيْرِ تَصَرُّفٍ فِي أَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِ شَخْصُهُ أَمْ رُوحُهُ أَمْ قَبْرُهُ عَلَيْهِ مِنْ مَوْلَانَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، فَكَذَلِكَ أَطْلَقُوا الْقَوْلَ بِأَنَّ مَا بَيْنَ الدُّفْتَيْنِ هُوَ الْقُرْآنُ، وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يَنْحَثُوا عَنِ الْقِرَاءَةِ وَالْمَقْرُوءِ وَالكِتَابَةِ وَالْمَكْتُوبِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِلْكِيفِيَّةِ كَمَا فَعَلُوا فِيمَا وَرَدَ مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ، كَالْيَدِ وَالْوَجْهِ وَالْعَيْنِ وَالنَّفْسِ وَالْأَسْتِوَاءِ.

وَفِرْقَةٌ قَدْ عَمَدُوا تَحْقِيقَ ذَلِكَ لِبُلُوغِهِمْ مَنَزِلَةَ الْحَقَائِقِ، فَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ شُبْهَةٌ إِلَّا أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْجَدَلِيِّينَ خَرَجُوا عَنْ قَيْدِ الشَّرْعِ وَلَمْ يَسْتَفِيدُوا بِجَدِّهِمُ الْهَدْيَ، وَلَمْ يَتَلَفَّحُوا دَرَجَةَ الْحَقَائِقِ، وَلَمْ يَتَجَاوَزُوا عَنْ مَنَزِلَةِ الْمَحْسُوسَاتِ وَالْمَوْهُومَاتِ، فَأَخَذُوا الْكَلَامَ مَحْسُوسًا، وَلَزِمَهُمْ مَا يَلْزَمُهُمْ مِنَ الْفَسَادِ.

ثُمَّ إِنَّ السَّلَفَ قَالُوا: وَلَا يَظُنُّ الظَّانُّ بِنَا أَنَّا نَثْبِتُ الْقِدَمَ لِلْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ الَّتِي قَامَتْ بِالْإِسْتِثْنَاءِ وَصَارَتْ صِفَاتٍ لَنَا، فَإِنَّا نَقْطَعُ بِإِفْتِتَاحِهَا وَاخْتِثَامِهَا وَتَعَلُّقِهَا بِاِخْتِثَابِنَا وَأَفْعَالِنَا.

ثُمَّ إِنَّهُمْ بَدَّلُوا أَرْوَاحَهُمْ وَلَمْ يَقُولُوا: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ؛ وَكَانَ يُمَكِّنُهُمْ رَدُّ ذَلِكَ الْقَوْلِ إِلَى حُرُوفٍ هِيَ اِخْتِثَابِنَا وَأَصْوَاتٌ هِيَ أَفْعَالِنَا، بَلْ هُوَ أَرْزَلِيٌّ، وَهُوَ قَبْلَ الْفِعْلِ قَبْلِيَّةٌ أَرْزَلِيَّةٌ، إِذْ لَوْ كَانَ لَهُ أَوَّلٌ لَكَانَ قَوْلًا سَبَقَهُ قَوْلٌ آخَرُ، وَتَسْلَسَلَ، فَأَمْرُهُ قَدِيمٌ، وَكَلِمَاتُهُ مَظَاهِيرُ الْأَمْرِ، وَكَمَا أَنَّ أَمْرَهُ لَا يُشَبِّهُ أَمْرَنَا، وَكَلِمَاتِهِ وَحُرُوفُ كَلِمَاتِهِ لَا تُشَبِّهُ كَلِمَاتِنَا، وَهِيَ حُرُوفٌ قُدْسِيَّةٌ عُلوِيَّةٌ وَصُورٌ مُجَرَّدَةٌ مَعْقُولَةٌ، لَا تُوصَفُ بِالْإِفْتِتَاحِ وَالْإِخْتِثَامِ، وَالتَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ، كَمَا وَرَدَ فِي حَقِّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يَسْمَعُ

كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى كَجَزِّ السَّلَاسِلِ، وَكَمَا قَالَ نَبِينَا ﷺ فِي حَقِّ جِبْرَائِيلَ: «أَخِيَانَا يَأْتِيَانِي مِثْلَ صَلَاسَةِ الْجَرَسِ، وَهُوَ أَشَدُّهُ عَلَيَّ، فَيَفْصِمُ عَنِّي وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْهُ مَا قَالَ» [البخاري، رقم: ٢؛ مسلم، رقم: ٤٣٠٤].

وَيَقْرُبُ مِنْ ذَلِكَ مَا قَالَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ مِنْ أَهْلِ زَمَانِنَا، وَهِيَ أَنَّ الْمَعْنَى يُطْلَقُ عَلَى الَّذِي هُوَ مَذْلُوعُ اللَّفْظِ حَتَّى قَالُوا بِحُدُوثِهِ، وَلَهُ لَوَازِمُ كَثِيرَةٌ فَاسِدَةٌ، كَعَدَمِ التَّكْفِيرِ عَلَى مَنْ يُنَكِّرُ أَنَّ كَلَامَهُ مَا بَيْنَ الدُّفْنَيْنِ، لَكِنَّهُ عَلِمَ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى بِالضَّرُورَةِ مِنَ الدِّينِ؛ وَلَزُومِ عَدَمِ الْمُعَارَضَةِ وَالتَّعْذِي بِالْكَلامِ، وَالْحَقُّ أَنْ يُقَالَ: الْمُرَادُ بِهِ الْكَلَامُ النَّفْسِيُّ هُوَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ لَيْسَ بِحَرْفٍ مُطْلَقًا قَدِيمًا كَانَ أَوْ حَادِثًا، وَلَا بِصَوْتٍ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ وَالْمَاتَرِيدِيَّةِ، وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ وَالْإِيمَانُ بِهِ، وَهُوَ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ، وَمَقْرُوءٌ بِالْأَلْسِنَةِ، مَحْفُوظٌ فِي الصُّدُورِ، أَي: مَكْتُوبٌ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَمَقْرُوءٌ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَمَحْفُوظٌ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ؛ وَهُوَ غَيْرُ الْكِتَابَةِ وَالْقِرَاءَةِ وَالْجَفْظِ، لِأَنَّهَا أُمُورٌ حَادِثَةٌ، وَالْكَلامُ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ، وَلَا تَرْتِيبَ فِيهِ وَلَا تَقَدَّمَ وَلَا تَأَخَّرَ، كَالْكَلامِ الْقَائِمِ بِالْقُوَّةِ الْحَافِظَةِ مِنَّا ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [١٦ سورة النحل/الآية: ٦٠] بَلِ التَّرْتِيبُ إِنَّمَا هُوَ مِنَ التَّلَفُّظِ بِهِ فِي الشَّاهِدِ، وَاسْتِمَاعُهُ فِيهِ ضَرُورَةٌ عَدَمُ مُسَاعَدَةِ الْآلَةِ، وَهُوَ الْكَلَامُ الْحَادِثُ، وَالْأَدِلَّةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْحُدُوثِ مَحْمُولَةٌ عَلَيْهِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ. وَذَكَرَ أَنَّ الْأُسْتَاذَ نَقَلَ مَا هُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ عَنِ الْأَشْعَرِيِّ.

أَقُولُ: وَفِي كِتَابِ «الْإِبَانَةِ فِي أَصُولِ الدِّيَانَةِ» لِلشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ، حَيْثُ ذَكَرَ مَقَالَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَصْحَابِ الْأَحَادِيثِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَنْ قَالَ بِاللَّفْظِ وَالْوَقْتِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عِنْدَهُمْ؛ هَذَا نِهَايَةُ الْكَلَامِ فِي مَسْأَلَةِ

الْكَلَامَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُسِيرِ لِكُلِّ مَرَامٍ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ^(١): مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَعْنَوِيَّةِ: تَكْلِيفُ مَا لَا يُطَاقُ.

قَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ تَكْلِيفُ مَا لَا يُطَاقُ؛
وَالْأَشْعَرِيُّ يَجُوزُهُ، وَالتَّكْلِيفُ مُضَدَّرٌ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ.

وَتَحْرِيرُ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يُقَالَ: هَلْ يَجُوزُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُكَلِّفَ
عِبَادَهُ بِمَا لَا يُرِيدُ وَجُودَهُ مِنْهُمْ لِكَوْنِهِ مُحَالًا لِذَاتِهِ.

قَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ: لَا يَجُوزُ، خِلَافًا لِلْأَشْعَرِيَّةِ. وَاسْتَدْلُوا بِقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [سورة البقرة/الآية:
٢٨٦] وَبِأَنَّ تَكْلِيفَ الْعَاجِزِ خَارِجٌ عَنِ الْحِكْمَةِ، كَتَكْلِيفِ الْأَعْمَى
بِالنَّظَرِ، وَالزَّمَنِ بِالنَّمْشِ، فَلَا يُنْسَبُ إِلَى الْحَكِيمِ، وَبِأَنَّ التَّكْلِيفَ إِلْزَامٌ
مَا فِيهِ كُلْفَةٌ لِلْفَاعِلِ ابْتِدَاءً بَحِيثٌ لَوْ أَتَى بِهِ يُثَابُ وَلَوْ ائْتَنَعَ يُعَاقَبُ
عَلَيْهِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ فِيمَا يَصُحُّ وَجُودُهُ مِنْهُ لَا فِيمَا يَسْتَحِيلُ، وَبِأَنَّهُ
لَوْ صَحَّ التَّكْلِيفُ بِالْمُسْتَحِيلِ لَكَانَ يَسْتَدْعِي الْحُصُولَ، وَاسْتِدْعَاءُ
حُصُولِ الشَّيْءِ فَرَعٌ عَنِ تَصَوُّرِهِ، لَكِنَّ الْمُسْتَحِيلَ غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ، أَيِ:
لَيْسَ لَهُ مَاهِيَّةٌ مَعْقُولَةٌ، غَايَةٌ مَا فِي الْبَابِ أَنَّهُ يُعْقَلُ بِاعْتِبَارٍ مِنَ
الِاعْتِبَارَاتِ عَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ، كَمَا يُقَالُ: نَتَعَقَّلُ لَوْنًا بَيْنَ السَّوَادِ
وَالْبَيَاضِ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الْآيَةِ بِأَنَّهَا إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ، أَيِ: لَا يَقَعُ
مِنَ اللَّهِ تَعَالَى التَّكْلِيفُ بِالْمُحَالِ، وَالتَّرَافُ فِي الْجَوَازِ لَا فِي الْوُقُوعِ؛ وَعَنِ
الثَّانِي أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى قَاعِدَةِ التَّحْسِينِ وَالتَّقْصِيرِ؛ وَعَنِ الْبَاقِينَ بِأَنَّهُمَا مَبْنِيَانِ

(١) هي الفريدة السادسة عشر من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٠٦؛
وراجع صفحة: ٧٢ السابقة. بسام.

عَلَى أَنَّ التَّكْلِيفَ لِعَرَضِ الْإِثْنَيْنِ، لَكِنْ أَفْعَالُهُ تَعَالَى غَيْرُ مُعَلَّلَةٍ بِالْأَعْرَاضِ.

وَأَسْتَدَلَّتِ الْأَشَاعِرَةُ بِأَنَّهُ لَوْ أَمْتَنَعَ التَّكْلِيفُ بِالْمُحَالِ لَكَانَ الْاِمْتِنَاعُ مُحَالًا، لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ وَقُوعُهُ، وَالْعَرَضُ مِنَ التَّكْلِيفِ الْإِثْنَانِ بِالْمُكَلَّفِ بِهِ، وَإِذَا انْتَفَى الْعَرَضُ انْتَفَى التَّكْلِيفُ بِهِ، لَكِنْ أَفْعَالُهُ تَعَالَى غَيْرُ مُعَلَّلَةٍ بِالْأَعْرَاضِ، فَجَازَ التَّكْلِيفُ بِالْمُحَالِ، إِذْ لَيْسَ الْعَرَضُ هُوَ الْإِثْنَانُ بِهِ؛ وَقَائِدَتُهُ حِينَئِذٍ الْإِعْلَامُ بِأَنَّهُ سَيُعَذَّبُ، وَالْاِئْتِلَاءُ وَالْاِخْتِيَارُ.

وَبَقَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [٢ سورة البقرة/الآية: ٢٨٦] فَلَوْ لَمْ يَكُنِ التَّكْلِيفُ بِمَا لَا يُطَاقُ جَائِزًا لَمَا صَحَّتِ الْاِسْتِعَاذَةُ مِنْهُ.

وَأُجِيبَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ بِأَنَّ الْاِسْتِعَاذَةَ مِنَ التَّخْمِيلِ لَا عَنِ التَّكْلِيفِ، إِذْ جَازَ أَنْ يُحْمَلَ أَحَدًا بِحَيْثُ لَا يُطِيقُ قِيَمُوتَ بِحَمْلِهِ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُكَلَّفَهُ حَمْلَ جَبَلٍ بِحَيْثُ إِذَا فَعَلَ أَثَابَهُ وَإِلَّا عَاقَبَهُ.

وَبَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَيْسَ فِي آسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ [٢ سورة البقرة/الآية: ٣١] مَعَ عِلْمِهِ تَعَالَى بِأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ، وَبَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ [١١ سورة هود/الآية: ٢٠] ﴿وَمَا كَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [١٨ سورة الكهف/الآية: ١٠١]. لِأَنَّهُ أُرِيدَ بِالسَّمْعِ الْقَبُولَ وَالْإِجَابَةَ، إِذْ لَا شَكَّ فِي أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْمَعُونَ مِثْلَ مَا يَسْمَعُ الْمُؤْمِنُونَ.

وَبِأَنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ فِرْعَوْنَ بِالْإِيمَانِ مَعَ عِلْمِهِ بَعْدَمِ إِيْمَانِهِ، وَبِأَنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ أَبَا جَهْلٍ بِالْإِيمَانِ بِجَمِيعِ مَا أُنْزِلَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، وَمِنْ جُمْلَتِهِ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ، حَيْثُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِي كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٢ سورة البقرة/الآية: ٦] فَيَكُونُ مَأْمُورًا بِالْجَنَمِ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْكُفْرِ.

أَجِيبَ عَنِ الْآيَةِ بِأَنَّ: ﴿أَتُؤْتِي﴾ [٢ سورة البقرة/الآية: ٣١] خِطَابٌ تَنْجِيزٌ لَا خِطَابٌ تَكْلِيفٍ. وَعَنِ الْاسْتِذْلَالِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ بِأَنَّ الْقَبُولَ مِنَ الْكُفَّارِ كَالِإِيمَانِ فِرْعَوْنُ مُمَكِّنٌ فِي نَفْسِهِ وَإِنْ أَمْتَنَعَ بِغَيْرِهِ، وَهُوَ تَعَلَّقُ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى بِعَدَمِهِ. وَعَنِ الرَّابِعِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ تَكْلِيفِهِ بِالتَّضَدِّيقِ بِالِإِيمَانِ تَكْلِيفُهُ بِعَدَمِ الْإِيمَانِ بِجَمِيعِ مَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ إِيْمَانًا إِجْمَالِيًّا، أَيْ: نَعْتَقِدُ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ أَنَّ كُلَّ خَبَرٍ مِنْ أَخْبَارِهِ تَعَالَى صِدْقٌ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ التَّكْلِيفُ بِتَضَدِّيقِ هَذَا الْخَبَرِ تَضَدِّيقًا إِجْمَالِيًّا، وَهُوَ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّكْلِيفَ بِالْمُحَالِ لِذَاتِهِ، إِنَّمَا الْمُسْتَلْزَمُ لَهُ هُوَ التَّكْلِيفُ بِالتَّضَدِّيقِ التَّفْصِيلِيِّ، وَيُمْكِنُ أَيْضًا أَنْ يُقَالَ: لِعَدَمِ إِيْمَانِهِ أَعْتِبَارَانِ: أَحَدُهُمَا كَوْنُهُ أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، وَهُوَ مَأْمُورٌ بِالِإِيمَانِ بِمَا أُنْزِلَ. وَثَانِيَهُمَا كَوْنُهُ مُتَافِيًا لِلِإِيمَانِ، وَهُوَ خُصُوصِيَّةُ هَذَا الْخَبَرِ، وَهَذَا الْاِعْتِبَارُ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِالِإِيمَانِ بِهِ.

وَقَرَّرَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ جَوَابَهُ بِوَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ أَمَرَ أَبِي لَهَبٍ بِالِإِيمَانِ بِجَمِيعِ مَا أُنْزِلَ بَعْدَ مَا أُنْزِلَ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ، لِأَنَّهُ بَعْدَ مَا أُنْزِلَ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ جَازَ أَنْ يُوضَعَ التَّكْلِيفُ بِجَمِيعِ مَا أُنْزِلَ، فَلَمْ يَلْزَمْ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّقْيِضَيْنِ.

وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ نَاسِخًا لِلْأَمْرِ، وَأَنَّهُ مُحَالٌ.

وَقَرَّرَهُ بَعْضُهُمْ بِوَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ أَبَا لَهَبٍ مَا كَانَ مَأْمُورًا بِجَمِيعِ مَا أُنْزِلَ، بَلْ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّوْحِيدِ وَالرَّسَالَةِ، وَفِيهِ أَيْضًا نَظَرٌ، لِأَنَّهُ كَانَ مَأْمُورًا بِتَضَدِّيقِ الرُّسُولِ فِي كُلِّ مَا عَلِمَ مَجِيئَهُ بِهِ ضَرُورَةً، لِأَنَّ الْإِيمَانَ عِبَارَةٌ عَنْ ذَلِكَ، نَعَمْ يَتَوَجَّهُ أَنْ يُقَالَ: لَا نُسَلِّمُ إِنْ عُدِمَ إِمْكَانُهُ مِمَّا عَلِمَ مَجِيئَهُ بِهِ ضَرُورَةً. انتهى.

وَالْإِلَى عَدَمِ جَوَازِ التَّكْلِيفِ بِالْمَحَالِ ذَهَبَ مِنْ أَصْحَابِ الْأَشْعَرِيِّ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ، كَالشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْأَسْفَرَايِينِيِّ شَيْخِ طَرِيقَةِ الْعِرَاقِيِّينَ مِنَ الشَّافِعِيَةِ وَحُجَّةِ الْإِسْلَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ؛ وَمِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ مُجْتَهِدُ الْقَرْنِ السَّابِعِ وَالْمَبْعُوثُ عَلَى رَأْسِ الْمِئَةِ السَّابِعَةِ بِاتِّفَاقِ عُلَمَاءِ مِصْرَ وَالشَّامِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ الْقُوصِي بَلَدًا.

وَالْغَرَضُ مِنْ هَذَا تَبْيِينُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى تَقْدِيرِ تَضْرِيحِ الْأَشْعَرِيِّ بِهِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ بَذْعٌ وَلَا كُفْرٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ هَذِهِ الْأَيْمَةَ الْكِبَارَ كَيْفَ خَالَفُوا الْأَشْعَرِيَّ مَعَ أَنَّهُ إِمَامُهُمْ، وَهُمْ لَا يَبْدَعُونَهُ بِذَلِكَ؛ ثُمَّ إِنَّ الْأَشْعَرِيَّ لَمْ يَصْرُحْ بِجَوَازِ التَّكْلِيفِ بِالْمَحَالِ، وَإِنَّمَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ بِمَسْأَلَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: أَنَّ الْمُكْلَفَ لَا قُدْرَةَ لَهُ إِلَّا حَالُ الْفِعْلِ، وَالتَّكْلِيفَ غَيْرُ بَاقٍ حَالَةَ الْفِعْلِ، وَالْإِلَازِمَ التَّكْلِيفَ بِإِيجَادِ الْوُجُودِ قَبْلُ، فَيَكُونُ التَّكْلِيفُ صُدُورَ الْفِعْلِ، وَلَا قُدْرَةَ جِئْتِذَ عَلَى الْفِعْلِ، فَيَكُونُ مُكْلَفًا حَالُ كَوْنِهِ غَيْرَ مُسْتَطِيعٍ. وَثَانِيَتُهُمَا: إِنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي مَوْضِعِهِ، فَيَمْتَنِعُ أَنْ تَقَعَ بِقُدْرَةِ الْغَيْرِ، فَيَكُونُ تَكْلِيفُ الْعَبْدِ بِهَا تَكْلِيفًا بِمَا لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَيْهِ، فَمَنْ يَقُولُ بِأَحَدِهِمَا لَزِمَهُ جَوَازُ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُطَاقُ، فَضْلًا عَمَّنْ يَقُولُ بِهِمَا، كَالْأَشْعَرِيِّ وَشَيْعَتِهِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: كَوْنُ الْقُدْرَةِ مَعَ الْفِعْلِ وَكَوْنُ الْأَفْعَالِ مَخْلُوقَةً لِلَّهِ تَعَالَى لَا يَمْتَنِعُ تَصَوُّرُ وَفُوعِ الْفِعْلِ مِنَ الْمُكْلَفِ لِإِمْكَانِ وَقُوعِهِ مِنْهُ، وَإِنْ أَمْتَنَعَ بِحَسَبِ الْغَيْرِ فَهُوَ إِذَا غَيَّرَ مَحَلَّ التَّرَاجُ فِي الْمُمْتَنِعِ لِدَاتِهِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنَّ أَزَادُوا بِالتَّكْلِيفِ طَلَبَ إِيقَاعِ الْمَأْمُورِ بِهِ مِنَ الْمَأْمُورِ فَلَا تَكْلِيفَ بِالْمَحَالِ، وَإِنْ أَزَادُوا أَعَمَّ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَتَنَاوَلَ تَغْذِيبَ الْمُكْلَفِ أَيْضًا فَيَصَحُّ؛ وَعَلَى هَذَا يُنَاسِبُ أَنْ تَدْخُلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي الْمَسَائِلِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا لَفْظًا.

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: عِصْمَةُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^(١)

وَتَحْرِيرُهَا: إِنَّ عِصْمَةَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنِ الْكِبَائِرِ
وَالصَّغَائِرِ، هَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ أَوْ لَا؟

وَتَقْرِيرُ الْمَذَاهِبِ أَنَّ الْعِصْمَةَ عَنِ الْكُفْرِ ثَابِتَةٌ عِنْدَ عَامَّةِ السَّلَفِ،
وَكَذَلِكَ الْخَلَفِ، إِلَّا عِنْدَ الْقُضَلِيَّةِ مِنَ الرُّوَافِضِ، فَإِنَّهُمْ جَوَّزُوا عَلَيْهِمُ
الْمَعَاصِي، وَكُلَّ مَعْصِيَةٍ عِنْدَهُمْ كُفْرٌ.

وَأَخَرُونَ جَوَّزُوا الْكُفْرَ تَقِيَّةً، بَلْ أَوْجَبُوا، لِأَنَّ إِلْقَاءَ النَّفْسِ فِي
التَّهْلُكَةِ حَرَامٌ.

وَرَدَّ بِأَنَّهُ لَوْ جَازَ لَكَانَ أَوْلَى الْأَوْقَاتِ بِهِ وَقْتُ الدَّعْوَى، وَيُؤَدِّي
إِلَى إِخْفَاءِ الدِّينِ بِالْكُلِّيَّةِ؛ وَالْحَشْوِيَّةِ جَوَّزُوا الْإِفْدَامَ عَلَى الْكِبَائِرِ بَعْدَ
الْوَحْيِ، وَقَوْمٌ مَنَعُوا عَنْ قُضْدِهَا وَجَوَّزُوا قُضْدَ الصَّغَائِرِ.

وَالْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ ذَكَرَ فِي «الْفَقْهِ الْأَكْبَرِ» أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ مَعْصُومُونَ مِنَ الْكِبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ جَمِيعاً، وَهُوَ الْحَقُّ، وَقَيَّدَ
بَعْضُ أَصْحَابِهِ: بَعْدَ الْوَحْيِ؛ وَأَمَّا قَبْلَ الْوَحْيِ فَتَجُوزُ الصَّغِيرَةُ عَلَى
سَبِيلِ التَّذَرُّعِ، ثُمَّ يَعُودُ حَالُهُمْ وَقْتُ الْإِرْسَالِ إِلَى الصَّلَاحِ وَالسَّدَادِ.

وَأَصْحَابُ الْأَشْعَرِيِّ مَنَعُوا الْكِبَائِرَ مُطْلَقاً وَجَوَّزُوا الصَّغَائِرَ سَهْواً،
وَالْحَقُّ الْمَنْعُ مُطْلَقاً.

وَذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ [الْبَاقِلَانِي] فِي «الْإِنْجَازِ» أَنَّ نَبِيَّنَا ﷺ
مَعْصُومٌ فِيمَا يُؤَدِّيهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَذَا سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ، وَهَذَا الْمِقْدَارُ
مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أَنَّ الْعِصْمَةَ مِنَ التَّخْرِيفِ وَالْخِيَانَةِ فِيمَا يُلْغُونَهُ مِنَ الشَّرَائِعِ
وَالْأَحْكَامِ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مَعْصُومِينَ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ؛ وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ.

(١) راجع صفحة: ٧٢ السابقة.

وَالْعَرَضُ أَنَّ غَايَةَ الْخِلَافِ بَيْنَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْأَشَاعِرَةِ عَلَى تَقْدِيرِ الثُّبُوتِ رَاجِعٌ إِلَى تَجْوِيزِ الصَّغِيرَةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بَعْدَ الْوَحْيِ، إِمَّا مُطْلَقًا كَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي [أبي بكر الباقلاني]، أَوْ عَلَى سَبِيلِ السَّهْوِ كَمَا ذَكَرَ غَيْرُهُ؛ وَعَدَمِ تَجْوِيزِهَا؛ فَالْحَنْفِيَّةُ لَا يُجَوِّزُونَهَا، وَبَعْضُ الْأَشَاعِرَةِ يُجَوِّزُونَ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى عَدَمِ التَّجْوِيزِ، وَهُوَ الْحَقُّ.

قَالَ الْحَنْفِيَّةُ: لَا يُجَوِّزُ التَّكْلِيفُ بِمَا لَا يُطَاقُ، وَيَمْتَنِعُ صُدُورُهُ مِنْ نَبِيِّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَالتَّنْكِيرُ يُفِيدُ الْعُمُومَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَعِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ قَوْلَانُ: بَعْضُهُمْ قَائِلٌ بِالْمَنْعِ مُوَافِقٌ لِلْحَنْفِيَّةِ كَالْأَسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقِ الْأَسْفَرَايِينِيِّ شَيْخِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْقَاضِي عِيَّاضَ الْمَالِكِيِّ صَاحِبِ «الشَّفَا فِي سِيرَةِ الْمُضْطَفَّى» رحمته الله، وَهُوَ مِنْ فَضْلَاءِ الْأَشَاعِرَةِ، وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ، وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ وَالْإِيمَانُ بِهِ.

وَتَحْقِيقُ الْمَسْأَلَةِ مَوْقُوفٌ عَلَى مَعْرِفَةِ الْعِصْمَةِ ثُمَّ الْكِبَرَةِ وَالصَّغِيرَةِ، فَلْتَقَدِّمُ مُقَدِّمَةً، ثُمَّ نَشْرَعُ فِي ذِكْرِ التَّمَسَّكَاتِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، ثُمَّ الْإِشَارَةُ^(١) إِلَى مَا هُوَ الْحَقُّ، وَبَيَانِ كَوْنِ الْخِلَافِ مِنَ الْأُمُورِ السَّهْلَةِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ بِدْعَةٌ وَلَا كُفْرٌ.

أَعْلَمُ أَنَّ الْعِصْمَةَ لُغَةً: الْمَنْعُ، «لَا عَاصِمَ» [١١ سورة هود/الآية: ٤٣] أَي: لَا مَانِعَ، وَعَصَمَهُ الطَّعَامُ، أَي: مَنَعَهُ مِنَ الْجُوعِ، وَالْبُرُّ عَاصِمٌ كِنْيَةٌ^(٢) السُّوَيْقِ، [لأنه يَعْصِمُ عن الجوع]؛ وَالْعِصْمَةُ: الْحِفْظُ، وَاعْتَصَمْتُ بِاللَّهِ، أَي: أَمْتَنْتُ بِحِفْظِهِ مِنَ الْمَعْصِيَةِ. وَعُرْفًا: الْمَنْعُ، أَوْ الْحِفْظُ مِنَ الْمَعَاصِي وَالشُّرُورِ.

(١) في الأصل: «الأشاعرة». بسام.

(٢) في الأصل: «كسفه» وأبو عاصم كنية السويق. بسام.

وَمِنْ لَوَازِمِهَا الْعَدَالَةُ، وَهِيَ: كَيْفِيَّةٌ رَاسِخَةٌ فِي النَّفْسِ تَحْمِلُ عَلَى مُلَازِمَةِ التَّقْوَى وَالْمُرُوءَةِ جَمِيعاً.

ثُمَّ الْقَائِلُونَ بِالْعِصْمَةِ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الْمَغْضُومُ هُوَ الَّذِي لَا يُمَكِّنُهُ الْإِثْبَانُ بِالْمَعَاصِي؛ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: لَا يَأْتِي بِهَا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ إِيَّاهُ وَتَهْيِئَةِ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْاِمْتِنَاعُ مِنْهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [١٨ سورة الكهف/الآية: ١١٠] ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [١٤ سورة إبراهيم/الآية: ١١] ﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرَكُّنْ إِلَيْهِمْ﴾ [١٧ سورة الإسراء/الآية: ٧٤] ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾ [١٢ سورة يوسف/الآية: ٥٣]. وَأَيْضاً لَوْ كَانَ الْمَغْضُومُ مَسْتَلُوبَ الْاِخْتِيَارِ لَمَا اسْتَحَقَّ عَلَى عِصْمَتِهِ مَذْحًا، وَيَبْتَطِلُ الْأَمْرُ وَالتَّهْيِئَةُ وَالتَّوَابُ وَالْعِقَابُ.

وَرَزَعَمَ بَغْضُهُمْ أَنَّ أَسْبَابَ الْعِصْمَةِ أَرْبَعَةٌ: أَحَدُهَا: الْعَدَالَةُ. الثَّانِي: حُصُولُ الْعِلْمِ بِمَنَالِبِ الْمَعَاصِي وَمَنَاقِبِ الطَّاعَاتِ. وَالثَّالِثُ: تَأَكُّدُ ذَلِكَ الْعِلْمِ بِالْوَحْيِ الْإِلَهِيِّ. وَالرَّابِعُ: خَوْفُ الْمُوَاحِدَةِ عَلَى تَرْكِ الْأَوَّلَى وَالنَّسْيَانِ.

فَإِذَا حَصَلَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ صَارَتِ النَّفْسُ مَغْضُومَةً، وَقَالَ أَبُو مَنْصُورٍ [محمد بن محمد المائريدي] مِنَ الْحَنْفِيَّةِ: الْعِصْمَةُ لَا تُزِيلُ الْمِخْنَةَ، يَعْنِي: لَا تُجْبِرُهُ عَلَى الطَّاعَاتِ، وَلَا تُجْبِرُهُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، بَلْ هِيَ لُطْفٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى تَحْمِلُهُ عَلَى فِعْلِ الْخَيْرِ وَتَرْجُرُهُ عَنِ الشَّرِّ مَعَ بَقَاءِ الْاِخْتِيَارِ، تَحْقِيقًا لِلْأَهْتِدَاءِ. انْتَهَى.

وَالْكَبِيرَةُ: مَا أَوْجَبَ الشَّارِعُ الْحَدَّ عَلَيْهِ؛ فَأَكْبَرُ الْكَبَائِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَأَدْنَاهَا شُرْبُ الْخَمْرِ.

وَزَادَ بَغْضُهُمْ: وَمَا أَصَرَ عَلَى صَغِيرَةٍ، بِنَاءً عَلَى مَا وَرَدَ فِي

الْخَبَرِ: «لَا كَبِيرَةَ مَعَ الْاِسْتِغْفَارِ، وَلَا صَغِيرَةَ مَعَ الْاِضْرَارِ». [رواه أبو الشيخ والديلمي عن ابن عباس مرفوعاً، والبيهقي في «الشعب» موقوفاً] وَرَادَ بَعْضُهُمْ، وَقَالَ: مَا أَوْعَدَ عَلَيْهِ الشَّارِعُ بِخُصُوصِهِ بِالنَّارِ، وَمَا وَرَدَ فِي الْخَبَرِ مِنَ الْأَعْدَادِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «اتَّقُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ» [البخاري، رقم: ٢٥٦٠؛ مسلم، رقم: ١٢٩؛ كلاهما بلفظ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ»] وَغَيْرِهِ، فَإِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ اسْتِدْعَاءِ الْحَاجَةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى ذِكْرِ ذَلِكَ الْمِقْدَارِ، نَظَرًا إِلَى حَالِ السَّائِلِ أَوْ غَيْرِهَا، مِمَّا كَانَ سَبَبَ وَرُودِ الْخَبَرِ، لَا الْحَضَرِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَسَمَهَا عَلَى الْأَعْضَاءِ، وَهُوَ الشَّيْخُ أَبُو طَالِبِ الْمَكِّي، فَقَالَ: الْكَبَائِرُ سَبْعَةٌ عَشْرٌ: أَرْبَعٌ فِي الْقَلْبِ، وَهُوَ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَالْإِضْرَارُ عَلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْقُتُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى. وَأَرْبَعٌ فِي اللِّسَانِ: شَهَادَةُ الزُّورِ، وَقَذْفُ الْمُخَصَّنَاتِ، وَالْيَمِينُ الْغُمُوسُ، وَالْكَذِبُ. وَثَلَاثٌ فِي الْبَطْنِ: شُرْبُ الْخَمْرِ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَأَكْلُ الرِّبَا. وَاثْنَانِ فِي الْفَرْجِ: الزُّنَا، وَاللُّوَاطُ. وَاثْنَانِ فِي الْبَدَنِ: الْقَتْلُ، وَالسَّرِقَةُ. وَوَاحِدٌ فِي الرَّجْلِ، وَهُوَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّخْفِ. وَوَاحِدٌ فِي جَمِيعِ الْبَدَنِ، وَهُوَ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ.

أَقُولُ: وَلَا يَكَادُ يَخْرُجُ عَنْهَا كَبِيرَةٌ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

وَإِذَا عَرَفْتَ الْكَبِيرَةَ فَمَا عَدَاهَا صَغِيرَةٌ، وَهِيَ أَيْضًا مُتَفَاوِتَةٌ، كَقَبْلَةِ وَنَظَرٍ.

وَإِذَا تَمَهَّدَتْ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةُ، فَأَعْلَمَ أَنَّهُ اسْتَدِلَّ عَلَى وَجُوبِ الْعِصْمَةِ لَهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِأَنَّهُ لَوْ جَازَ صُدُورُ الذَّنْبِ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَمَا وَجَبَ اتِّبَاعُهُمْ، وَلَمَّا كَانَتْ شَهَادَتُهُمْ مَقْبُولَةً، وَكَانُوا أَدْنَى مَنَزَلَةٍ مِنْ عُدُولِ أُمَّتِهِمْ، وَكَانَ عَذَابُهُمْ أَشَدَّ مِنَ الْأُمَّةِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا

لَأَذْفَنَكَ ضِعْفَ الْحَيَوةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْهَا نَصِيرًا ﴿٧٥﴾
 [١٧ سورة الإسراء/الآية: ٧٥] وَلَتَنْزِلُوا عَنِ الثُّبُوةِ، لِأَنَّ الْمَذْنِبَ
 وَالظَّالِمَ لَا يَتَأَلَّ عَهْدَ الثُّبُوةِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَتَأَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾
 [٢ سورة البقرة/الآية: ١٢٤]. وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذِهِ الرُّجُوهُ إِنَّمَا تَدُلُّ
 عَلَى عِصْمَتِهِمْ بَعْدَ الرُّوحِيِّ عَنِ الْكِبَائِرِ وَعَنِ الصَّغَائِرِ عَمْدًا وَقَبْلَ الْبَغْيِ
 إِذَا لَمْ يَنْصَلِحْ خَالَهُمْ وَقْتَ الْبِغْيَةِ، وَأَمَّا عِصْمَتُهُمْ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ فَلَا.

وَدَكَرَ الشُّهْرَسْتَانِي فِي «نَهَايَةِ الْإِقْدَامِ»: الْأَصَحُّ أَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ
 عَنِ الصَّغَائِرِ، لِأَنَّهَا إِذَا تَوَالَتْ صَارَتْ بِالِاتِّفَاقِ كِبَائِرَ، وَمَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ
 فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ، لَكِنَّ الْمَجُورَ عَلَيْهِمْ عَقْلًا وَشُرْعًا تَزُكُّ الْأَوَّلَى مِنَ الْأَمْرَيْنِ
 الْمُتَقَابِلَيْنِ جَوَازًا، وَلَكِنَّ التَّشْدِيدَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ الْقَدْرِ يُوَازِي التَّشْدِيدَ
 عَلَى غَيْرِهِمْ فِي الْكِبَائِرِ، وَحَسَنَاتُ الْأَبْرَارِ سَيِّئَاتُ الْمُقْرِئِينَ.

وَنَقَلَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي «الْفَقْهِ الْأَكْبَرِ» مَا يُقَارِبُ الشُّهْرَسْتَانِي،
 وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ اسْتَعْمَلَ الرَّسُولُ مَا ظَهَرَ لَهُ فِي دَرَجَةِ الثُّبُوةِ قَبْلَ نُزُولِ
 جَبْرِيلَ يَكُونُ ذَلِكَ زَلَّةً كَمَا فَعَلَ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، حَيْثُ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً
 أَوْرِيًا قَبْلَ نُزُولِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَنَبِيَّنَا ﷺ لَمَّا انْتَهَرَ الْوَحْيُ فِي
 تَزْوِيجِ أَمْرَأَةٍ زَيْدَ نَجَا مِنَ الزَّلَّةِ.

فَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ لِوُقُوعِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي الزَّلَّاتِ، وَوَجْهُ
 آخَرُ، وَهُوَ أَنَّ يَتْرَكُوا الْأَفْضَلَ، كَادَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَيْثُ قَاسَمَهُ إِبْلِيسُ،
 حَتَّى نَسِيَ النُّهْيَ، وَظَنَّ أَنَّهُ يَحْتَرِمُ اسْمَ اللَّهِ، وَتَرَكَ الْأَفْضَلَ، وَهُوَ عَايَةُ
 الْأَمْرِ، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي حَقِّهِ: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ يَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾
 [٢٠ سورة طه/الآية: ١١٥] فَانْظُرْ كَيْفَ تَقَارَبَ الْكَلَامُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ،
 وَهَذَا الْخِلَافُ بَيْنَ الْإِمَامَيْنِ.

وَبِهَذَا تَعْرِفُ أَنَّهُ يَجِبُ تَأْوِيلُ كُلِّ مَا أُوهِمَ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ

السَّلَامُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِمَّا اغْتَرَّ بِهِ بَعْضُ مَنْ أَجَارَ عَلَيْهِمُ الصَّغَائِرُ، فَاحْتَجُّوا فِي ذَلِكَ بِظَوَاهِرَ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ.

قَالَ الْقَاضِي [عِيَاض] فِي «الشِّفَاءِ»: إِنْ التَّزَمُوا ظَوَاهِرَهَا أَفْضَتْ بِهِمْ إِلَى تَجْوِيزِ الْكِبَائِرِ وَخَزَقِ الْإِجْمَاعِ وَمَا لَا يَقُولُ بِهِ مُسْلِمٌ، فَكَيْفَ وَكُلُّ مَا احْتَجُّوا بِهِ مِمَّا اخْتَلَفَ الْمُفَسِّرُونَ فِي مَعْنَاهُ، وَتَقَابَلَتْ الْإِحْتِمَالَاتُ فِي مُقْتَضَاهُ، وَجَاءَتْ أَقَاوِيلُ فِيهَا لِلْسَّلَفِ بِخِلَافِ مَا التَّزَمُوهُ مِنْ ذَلِكَ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ إِجْمَاعًا، وَكَانَ الْخِلَافُ فِيمَا احْتَجُّوا بِهِ قَدِيمًا، وَقَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى خَطَا قَوْلِهِمْ وَصِحَّةِ غَيْرِهِ وَجَبَ تَرْكُهُ، وَالْمَصِيرُ إِلَى مَا صَحَّ؛ وَأَمَّا قَبْلَ الْوَحْيِ، فَلَا تَكْثُرُونَ مَنَعُوا الْكُفْرَ وَإِنْشَاءَ الذَّنْبِ، وَالْأُصُولِيُّونَ عَلَيْهِ لَثَلًا تَزُولُ الْمَغْصِيَةُ بِالْكُلِّيَّةِ، وَجَوُزُوا الصَّغِيرَةَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ لِلنَّذْرَةِ، كَقِصَّةِ يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ. وَقَدْ عَرَفْتَ الْخِلَافَ فِي كَوْنِهِمْ أَنْبِيَاءَ، وَالْحَقُّ أَنَّهُمْ مَغْضُومُونَ بَعْدَهُ صِبَاَنَةً لِمَنْصِبِ الثُّبُوتِ وَحِمَايَةِ لِإِقَامَةِ الرُّسَالَةِ، وَذَلِكَ الْمَنْصِبُ الَّذِي لَمْ يَرْتَضُوا أَنْ يَكُونَ لِجِنْسِ الْبَشَرِ غَيْرِهِمْ، وَمَغْضُومُونَ قَبْلَهُ، أَلَا تَرَى قَوْلَهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ نَبِيِّنَا ﷺ: ﴿فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَنْ لَا تَقُولُوا﴾ [١٠] سورة يونس/الآية: ١٦] يَغْنِي: لَبِثْتُ بَيْنَ ظَهْرَانِيكُمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً، وَمَا رَأَيْتُمْ أَفْتِرَاءً وَلَا خِيَانَةً، فَإِنَّهُ ﷺ كَانَ مَشْهُورًا فِيمَا بَيْنَهُمْ بِمُحَمَّدٍ الْأَمِينِ، وَأَشَارَ إِلَى مَا قَالَ صَاحِبُ الثَّوْنِيَّةِ بِقَوْلِهِ:

وَبِهِ أَقُولُ، وَكَانَ رَأْيِي أَبِي كَذَا رَفَعَا لِرُتَبَتِهِمْ عَنِ الثُّقَصَانِ
وَالْأَشْعَرِيِّ إِمَامَنَا لِكُنَّا فِي ذَا نُخَالِفُهُ بِكُلِّ لِسَانٍ

قَالَ شَارِحُهَا: إِنْ اخْتِيارَ الْقَوْلِ بِإِمْتِنَاعِ الصَّغَائِرِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَتَقْدِيمُ «بِهِ» لِلْحَضَرِ، أَيِ: الْمَنَعِ، «أَقُولُ» بِالْجَوَازِ، قَوْلُهُ: «وَكَانَ رَأْيِي أَبِي كَذَا» جَمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ وَقَعَتْ مَغْطُوفَةٌ عَلَى فِعْلِيَّةٍ أُخْرَى،

كَالْاِخْتِلَافِ فِي الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ لِأَجْلِ تَقَدُّمِ زَمَانِ أَحَدِ الْقَائِلِينَ عَلَى الْآخَرِ، أَوْ حَالًا بِتَفْدِيرِ قَدْ، أَيْ: وَقَدْ كَانَ رَأْيِي أَبِي أَيْضًا هَذَا الْمَذْهَبَ، فَكَانَ يَنْصُرُهُ.

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ وَمِنْ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ النَّاصِرِينَ لِهَذَا الْمَذْهَبِ الشُّهْرَسْتَانِي كَمَا سَبَقَ.

وَقَوْلُهُ: «رَفْعًا لِرُتْبَتِهِمْ عَنِ الثَّقَصَانِ» مَفْعُولٌ لَهُ لِـ«أَقُولُ»، وَكَانَ عَلَى سَبِيلِ التَّنَازُعِ عَلَى وَجْهِهِ وَلِـ«أَقُولُ» فَقَطَّ عَلَى وَجْهِهِ، وَيُشِيرُ بِهَذَا إِلَى الدَّلِيلِ عَلَى وَجُوبِ الْعِصْمَةِ لِلْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مُطْلَقًا كَمَا تَقَدَّمَ.

وَقَوْلُهُ: «وَالْأَشْعَرِيُّ إِمَامُنَا لَكِنَّا فِي ذَلِكَ نُخَالِفُهُ» يَغْنِي: إِنَّ هَذِهِ الْمُخَالَفَةَ مَعَ الْأَشْعَرِيِّ لَيْسَتْ لَنَا لِأَنَّا خَرَجْنَا عَنْ طَرِيقَتِهِ وَلَمْ نَرْتَضِهِ إِمَامًا، بَلْ هُوَ إِمَامُنَا وَنَحْنُ مُتَمَسِّكُونَ بِأَذْيَالِ أَقْوَالِهِ فِي مُعْظَمِ أَحْوَالِنَا، لِأَنَّهَا عَلَى التَّهَجِّجِ الْحَقِّ وَالتَّمَطِّ الصَّدَقِ، لَكِنْ لَمَّا تَجَلَّى لَنَا جَلِيَّةُ الْحَقِّ فِي غَيْرِ مَا اخْتَارَهُ رَجَعْنَا إِلَيْهِ، فَالرُّجُوعُ إِلَى الْحَقِّ أَوْلَى كَمَا قَالَ أَرِسْطُو، لَمَّا قِيلَ لَهُ فِي مُخَالَفَةِ أَفْلَاطُونِ الَّذِي هُوَ أَسْتَادُهُ وَإِمَامُهُ: الْحَقُّ صَدِيقٌ، وَأَفْلَاطُونُ صَدِيقٌ، وَالْحَقُّ أَصْدَقُ. وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: أَعْرِفِ الْحَقَّ تَعْرِفَ أَهْلَهُ، فَبِالْحَقِّ تَعْرِفُ الرُّجَالَ لَا بِالرُّجَالِ تَعْرِفُ الْحَقَّ.

وَفِي هَذَيْنِ الْبَيِّنَتَيْنِ قَائِدَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: الْأَعْتِدَارُ عَنِ مُخَالَفَةِ إِمَامِهِ. وَثَانِيَتُهُمَا: إِنَّا مَعَ مُخَالَفَتِنَا لِلْأَشْعَرِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا نُبَدِّعُهُ، بَلْ نَقْتَدِي بِهِ فِي مُعْظَمِ الْقَوَاعِدِ وَالْمَآخِذِ، وَكَذَا الْمُخَالَفَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ لَا تُوجِبُ التَّبْدِيعَ.

قَوْلُهُ: «نُخَالِفُهُ بِكُلِّ لِسَانٍ» فِيهِ مُبَالَغَةٌ، أَيْ: بِكُلِّ وَجْهِ كَانَ، كَأَنَّهُ جَعَلَ عَلَى كُلِّ وَجْهِ لِسَانٌ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ اسْمِ الآلَةِ عَلَى ذِي الآلَةِ: بَلْ قَالَ بَعْضُ الْأَشْعَرِيَّةِ أَنَّهُمْ بُرَاءُ مَنْ عَمِدَ وَمِنْ نِسْيَانٍ قُلْتُ: وَهَذَا الْحَقُّ.

قَالَ صَاحِبُ الثَّوْنِيَّةِ:

وَنَقُولُ نَحْنُ عَلَى طَرِيقَتِهِ، وَلَكِنْ قَبَلْنَا فِي ذَاكَ طَائِفَتَانِ قَالَ شَارِحُهُ الْإِمَامُ الشَّيْرَازِيُّ: هَذَا تَبَيُّهُ الْأَعْتَذَارِ السَّابِقِ، قَوْلُهُ: «نَحْنُ عَلَى طَرِيقَتِهِ» جُمْلَةٌ أَسْمِيَّةٌ، مَقُولُ الْقَوْلِ؛ أَيْ: نَحْنُ ذَاهِبُونَ أَوْ مُسْتَقِرُّونَ عَلَى طَرِيقَةِ الْأَشْعَرِيِّ فِي مُعْظَمِ عَقَائِدِنَا، وَمَا أَبْتَدَعْنَا تِلْكَ الْمُخَالَفَةَ، بَلْ تَقَدَّمْنَا بِهِذِهِ الْمُخَالَفَةِ أَصْحَابُهُ، كَالْأَسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ [الْأَسْفَرَايِينِي] وَالْقَاضِي عِيَّاضَ، فَأَصْحَابُ الْأَشْعَرِيِّ فِي مَسْأَلَةِ مَنَعَ الصَّغَائِرِ طَائِفَتَانِ، وَنَحْنُ وَاقِفَانِ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ لِمَا رَأَيْنَاهُ رَاجِحًا.

قَوْلُهُ: «بَلْ قَالَ» الْخ «مِنْ مُؤَكَّدَاتِ الْكَلَامِ السَّابِقِ، أَيْ: لَمْ يَكْتَفِ أَصْحَابُ الْأَشْعَرِيِّ بِهَذَا الْقَدْرِ مِنَ الْخِلَافِ، وَهُوَ مَنَعَ الصَّغَائِرِ مُطْلَقًا، بَلْ بَعْضُهُمْ، كَالْأَسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ الْأَسْفَرَايِينِي، زَادَ وَقَالَ: إِنَّهُمْ مَعْصُومُونَ عَنِ النِّسْيَانِ وَالْخَطَا أَيْضًا.

قَوْلُهُ: «بُرَاءُ» جَمْعُ بَرِيءٍ، كَأَمْنَاءُ وَأَمِينٌ، وَأَخْتَارَ أَنَّهُ لَا صَغِيرَةَ فِي الذُّنُوبِ، وَلِهَذَا اخْتَارَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا يَصُدُّ عَنْهُمْ ذَنْبٌ، لَا صَغِيرَةَ وَلَا كَبِيرَةَ، لَا عَمْدًا، وَلَا سَهْوًا؛ وَذَكَرَ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِمُ النِّسْيَانُ فِي كِتَابِهِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ، وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا: الْأَحَادِيثُ الَّتِي فِي الصَّحِيحَيْنِ مَقْطُوعٌ بِصِحَّةِ أَصُولِهَا وَثُبُوتِهَا، وَلَا يَخْصُلُ الْخِلَافُ فِيهَا بِحَالٍ، وَإِنْ خَصَلَ فَذَلِكَ اخْتِلَافٌ فِي طُرُقِهَا وَرَوَاتِهَا، فَمَنْ خَالَفَ حُكْمَهُ خَبَرًا مِنْهَا وَلَيْسَ لَهُ تَأْوِيلٌ سَائِعٌ لِلْخَبَرِ نَقَضًا حُكْمَهُ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ تَلَقَّتْهَا الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ.

وَذَكَرَ فِي كِتَابِ «أَدَبِ الْجَدَلِ» وَجْهَيْنِ فِي رَجُلٍ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَأَمَرَهُ بِأَمْرِهِ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ امْتِثَالُهُ إِذَا اسْتَيْقَظَ؟ وَالْمَجْزُومُ بِهِ عِنْدَ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ، لَا لِأَنَّهُ لَمْ يَرِ النَّبِيَّ ﷺ، بَلْ لِعَدَمِ ضَنْبِ الرَّائِي حَالَةَ الرُّؤْيَا، وَالضُّبْطُ شَرْطٌ فِي الْعَمَلِ بِالرُّؤْيَا.

تَقِيَمَةُ:

أَعْلَمُ أَنَّ أَصْحَابَ الْأَشْعَرِيِّ الْمُخَالِفِينَ لَهُ فِيمَا مَرَّ مِنَ الْمَسَائِلِ، كَالْقَاضِي عِيَّاضٍ وَالْأَسْتَاذِ [أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْإِسْفَرَايِينِي] وَالشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ وَابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ، مَعْدُودُونَ، - أَي: مَحْسُوبُونَ - مِنْ أَتْبَاعِهِ، لَا يَخْرُجُونَ بِهَذَا الْخِلَافِ عَنِ الْإِدْعَانِ وَالْإِنْقِيَادِ لَهُ فِي مُعْظَمِ الْمَسَائِلِ، كَمَا لَا يَخْرُجُ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَأَبْنِ سُرَيْجٍ وَغَيْرِهِ عَنِ مُتَابَعَتِهِ فِي الْمَآخِذِ وَالْأُصُولِ بِسَبَبِ مُخَالَفَتِهِمْ إِيَّاهُ فِي بَعْضِ الْفُرُوعِ، وَكَذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ الشَّيْخِ الْأَشْعَرِيِّ، وَكَذَا أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ مَعَهُ وَالْأَشْعَرِيُّ وَأَصْحَابُهُ.

[وَأَبُو حَنِيفَةَ هَكَذَا مَعَ شَيْخِنَا لَا شَيْءَ بَيْنَهُمَا مِنَ التُّكْرَانِ]

قَوْلُهُ: «وَأَبُو حَنِيفَةَ»: مُبْتَدَأٌ وَ«هَكَذَا»: خَبَرُهُ. وَ«مَعَ شَيْخِنَا»: حَالٌ، وَ«لَا شَيْءَ». الْخ: بَيَانٌ لِلْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ، أَيْ: كَمَا أَنَّ مُخَالَفَةَ أَصْحَابِ الْأَشْعَرِيِّ إِيَّاهُ فِي تِلْكَ الْمَسَائِلِ لَا يُعَدُّ قَدْحاً وَطَعْناً فِي إِمَامِيهِمْ، فَكَذَا مُخَالَفَةُ أَبِي حَنِيفَةَ لَا تُوجِبُ تَبْدِيْعاً وَإِنْكَاراً.

وَالْتُّكْرَانُ: كَأَنَّهُ مَصْدَرٌ تَكْرَرَتِ الشَّيْءُ، بِالتَّكْسِيرِ، أَنْكَرَهُ تُكْرَأُ وَأَنْكَرْتَهُ وَأَسْتَنْكَرْتَهُ.

[مُتَنَاصِرَانِ وَذَا اخْتِلَافٌ هَيْنَ عَارٍ عَنِ التَّبْدِيْعِ وَالْجِذْلَانِ]

قَوْلُهُ: «مُتَنَاصِرَانِ» خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، يَغْنِي: أَبُو حَنِيفَةَ وَشَيْخُنَا

الأشعري متناصران، لأنهما من أهل السنة والجماعة مُمَهَّدان لِأُصُولِ
الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ.

قوله: «وَذَا اخْتِلَافٌ هَيْنٌ». قوله: «وَالْخِذْلَانُ» أي: وَمَجْرَدٌ عَنْ
خِذْلَانٍ أَحَدِهِمَا الْآخَرُ وَإِهْمَالِهِ إِيَّاهُ لِمَا عَرَفْتَ أَنَّهُمَا مُتَنَاصِرَانِ مُتَظَاهِرَانِ
لِلسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَإِنَّمَا هَآنُ أَمْرُ الْخِلَافِ بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُ إِمَّا لَفْظِيٌّ، وَلَا
خِلَافَ فِي سُهُولَتِهِ، وَإِمَّا مَعْنَوِيٌّ لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ الْخِلَافُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ أَوْ
تَحَقَّقَ بِسَبَبِ الْمَآخِذِ كَمَا سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى التَّفْصِيلِ؛ وَلَمْ تَبْطُلْ
بِهَذَا الْخِلَافِ قَاعِدَةٌ كُلِّيَّةٌ مَهْدَهَا السَّلَفُ وَصَرَّحُوا بِهَا، بَلْ ذَلِكَ
الْاِخْتِلَافُ فِي أُمُورٍ كَالْفُرُوعِ لِلْأُصُولِ، وَأُمُورٍ خَالَفَ الْأَشْعَرِيُّ فِيهَا كَثِيرٌ
مِنْ أَصْحَابِهِ مَعَ أَنَّهُمْ لَا يَبْدَعُونَهُ وَلَا يُخْرِجُونَهُ عَنِ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ فِي غَيْرِهَا
وَالِى الْخِلَافِ الْحَاصِلِ بَيْنَ الْأَشْعَرِيِّ وَأَصْحَابِهِ، أَشَارَ صَاحِبُ الثُّونِيَّةِ
بِقَوْلِهِ:

هَذَا الْإِمَامُ وَقَبْلَهُ الْقَاضِي يَقُولُ لَأَنَّ الْبَقَا بِحَقِيقَةِ الرَّحْمَنِ
وَهُمَا كَبِيرَا الْأَشْعَرِيَّةِ. إلخ

مِنْ هَاهُنَا أَنَّ بَعْضَ الْمُخَالَفَاتِ الْوَاقِعَةِ لِأَصْحَابِ الْأَشْعَرِيِّ مَعَهُ
بِلَا تَبْدِيعٍ وَلَا خُرُوجٍ عَنِ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ تَأْكِيداً لِمَا
سَبَقَ، مِنْهَا مَسْأَلَةُ الْبَقَاءِ، فَإِنَّ إِمَامَ الْحَرَمَيْنِ [الْجَوْنِي] أَوْ الْقَاضِي أَبَا
بَكْرٍ [الْبَاقِلَانِي] الْمُتَقَدِّمَ عَلَيْهِ بِالزَّمَانِ، وَهُمَا مِنْ أَكْبَرِ الْأَشَاعِرَةِ،
يَقُولَانِ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَاقٍ بِذَاتِهِ لَا بِصِفَةِ الْبَقَاءِ، لَا كَالشَّيْخِ [أَبِي
الْحَسَنِ] الْأَشْعَرِيِّ، فَإِنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ تَعَالَى بَاقٍ بِبَقَاءِ، وَهُوَ صِفَةٌ قَدِيمَةٌ
قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى، كَمَا أَنَّهُ عَالِمٌ بِعِلْمٍ، قَادِرٌ بِقُدْرَةٍ، إِذِ الْبَاقِي بِلَا بَقَاءٍ
غَيْرُ مَعْقُولٍ، كَمَا أَنَّ الْعَالِمَ بِدُونِ الْعِلْمِ غَيْرُ مَعْقُولٍ. فَعَلَى قَوْلِ إِمَامِ
الْحَرَمَيْنِ وَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ يَكُونُ الْبَقَاءُ صِفَةً نَفْسِيَّةً وَلَيْسَتْ بِصِفَةٍ زَائِلَةٍ
عَلَى الذَّاتِ، وَكَذَا الْقَدَمُ، وَعَلَى مَقَالَتِهِمَا جُمْهُورُ مُعْتَزِلَةِ الْبُصْرَةِ، وَقَالَ
أَبُو حَنِيفَةَ: أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَاقٍ بِبَقَاءِ، كَمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالِمٌ

يَعْلَمُ قَادِرٌ بِقُدْرَةِ، وَالْبَقَاءُ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ يُبَيِّنُهَا مَا لَيْسَ بِبَقَاءٍ. وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَذْهَبَ الْأَشْعَرِيِّ.

وَنَفَاهُ الْقَاضِي [أَبُو بَكْرِ الْبَاقِلَانِي] وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ [الْجَوْنِبِي] وَالْعَزَالِيُّ؛ قَالَ الْعَزَالِيُّ: نَاهِيكَ بُرْهَانًا عَلَى فَسَادِهِ مَا يُلْزَمُ مِنَ الْخَبْطِ فِي بَقَاءِ الْبَقَاءِ وَبَقَاءِ الصِّفَاتِ، كَمَا يُلْزَمُ مَنْ قَالَ: الْقِدَمُ وَصْفٌ زَائِدٌ عَلَى ذَاتِ الْقَدِيمِ مِنَ الْخَبْطِ فِي قِدَمِ الْقِدَمِ وَقِدَمِ الصِّفَاتِ.

وَذَكَرَ غَيْرُهُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ الْمَعْقُولَ مِنْ بَقَاءِ الْبَارِي عَزَّ وَجَلَّ أَمْتِنَاعٌ عَدَمِيٍّ، وَمِنْ بَقَاءِ الْحَادِثِ مُقَارَنَةٌ وَجُودِيَّةٌ لِزَمَانَيْنِ فَصَاعِدًا، وَالْأَمْتِنَاعُ وَالْمُقَارَنَةُ الزَّمَانِيَّةُ مِنَ الْمَعَانِي الْمَعْقُولَةِ الَّتِي لَا وَجُودَ لَهَا فِي الْخَارِجِ، فَلَا يَكُونُ أَمْرًا ثُبُوتِيًّا زَائِدًا عَلَى الذَّاتِ.

وَالْبَلْخِيُّ وَمُعْتَزِلَةٌ بَعْدَازَ فَرَّقُوا بَيْنَ بَقَاءِ الْوَاجِبِ وَالْمُمْكِنِ، فَقَالُوا: الْوَاجِبُ بَاقٍ بِلَا بَقَاءٍ، بِخِلَافِ بَقَاءِ الْحَادِثِ، وَفَسَادُهُ ظَاهِرٌ.

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ لِلْمُحَقِّقِينَ أَنَّ الْبَقَاءَ صِفَةٌ سَلْبِيَّةٌ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَكَذَا الْقِدَمُ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ قَوْلَ الْأَشْعَرِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَدْ اخْتَلَفَ، فَتَارَةً قَالَ: هُوَ بَاقٍ بِبَقَاءٍ يَقُومُ بِذَاتِهِ، وَصِفَاتُهُ بَاقِيَّةٌ بِبَقَاءٍ يَقُومُ بِذَاتِهِ أَيْضًا؛ وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: هُوَ بَاقٍ بِبَقَاءٍ ذَلِكَ الْبَقَاءُ، وَالْبَقَاءُ بَاقٍ بِنَفْسِهِ، وَصِفَاتُهُ بَاقِيَّةٌ بِبَقَاءٍ آخَرَ يَقُومُ بِذَاتِهِ؛ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِهِ الْأَوَّلِ؛ وَتَارَةً قَالَ: إِنَّ الْمَعْنَى بَاقٍ هُوَ الْكَائِنُ بِغَيْرِ حُدُوثٍ. نَقَلَهُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ [الْبَاقِلَانِي] عَنْهُ فِي «الْإِعْجَازِ» قَالَ: مَعْنَاهُ: إِخْبَارٌ عَنْ دَوَامِ وَجُودِهِ، وَدَوَامِ وَجُودِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْتَقِرَ إِلَى مَعْنَى، فَكُلُّ مَا وَجَبَ دَوَامُهُ لِمَعْنَى يُوجِبُهُ كَانَ أَبْتَدَاؤُهُ أَيْضًا مُفْتَقِرًا إِلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ مَنْ جَعَلَ الْبَقَاءَ صِفَةً نَفْسِيَّةً يَقُولُ: إِنَّ الْبَقَاءَ اسْتِمْرَارُ
 الْوُجُودِ، وَلَا زِمَ وَجُوبِ الْوُجُودِ، لَكِنَّهُ إِذَا أُضِيفَ فِي الذَّهْنِ إِلَى
 الْاسْتِقْبَالِ سُمِّيَ بَاقِيًا، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى الْمَاضِي سُمِّيَ قَدِيمًا، فَالْبَاقِي مَا
 لَا يَنْتَهِي تَقْدِيرُ وَجُودِهِ فِي الْاسْتِقْبَالِ إِلَى آخَرٍ، وَيُعْبَرُ عَنْهُ بِأَنَّهُ أَبَدِيٌّ،
 وَالْقَدِيمُ هُوَ الَّذِي لَا يَنْتَهِي، تَمَادَى وَجُودُهُ فِي الْمَاضِي إِلَى أَوَّلٍ،
 وَيُعْبَرُ عَنْهُ بِأَنَّهُ أَزَلِيٌّ، وَقَوْلُنَا: وَاجِبُ الْوُجُودِ يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ كُلَّهُ.



الْخَاتِمَةُ

فِي مَسْأَلَةِ الْأَسْمِ وَالْمُسَمَّى (١)

هَلِ الْأَسْمُ عَيْنُ الْمُسَمَّى أَوْ غَيْرُهُ؟
وَقَعَ الْخِلَافُ بَيْنَ أَصْحَابِ الْأَشْعَرِيِّ وَبَيْنَ شَيْخِهِمْ مَعَ عَدَمِ
التَّبْدِيلِ وَالْخُرُوجِ عَنْ مُتَابَعَتِهِ وَالْاِقْتِدَاءِ بِهِ.
وَتَحْرِيرُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْأَسْمَ هَلِ هُوَ عَيْنُ الْمُسَمَّى أَوْ غَيْرُ التَّسْمِيَةِ،
أَوْ لَا هَذَا وَلَا ذَاكَ؟ وَمَذْهَبُ الشَّيْخِ وَالْمُحَقِّقِينَ أَنَّ اسْمَ كُلِّ شَيْءٍ ذَاتُهُ
إِذَا لَمْ يَكُنْ هُوَ التَّسْمِيَةُ، لِأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَهُ عَلَى أَضْرَبٍ:
ضَرَبٌ هُوَ الْمُسَمَّى، وَهُوَ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِهِ، كَشَيْءٍ وَمَوْجُودٍ؛
وَضَرَبٌ يَرْجِعُ إِلَى صِفَةٍ تُوجَدُ بِذَاتِهِ، كَحَيٍّ وَعَالِمٍ وَقَادِرٍ؛ وَضَرَبٌ
يَرْجِعُ إِلَى فِعْلٍ لَهُ، كَخَالِقٍ وَرَازِقٍ وَمُنْعِمٍ وَمُخْسِنٍ؛ وَضَرَبٌ يَرْجِعُ إِلَى
نَفْيٍ، كَكُونِهِ غَنِيًّا وَقَائِمًا بِنَفْسِهِ وَوَاحِدًا.
وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ: إِنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُهُ، فَإِنَّهَا مَخْلُوقَةٌ،
يَخْلُقُهَا لِنَفْسِهِ وَالْعِبَادِ أَيْضًا يَخْلُقُونَهَا لَهُ.

وَأَسْتَدَلَّ الْقَاضِي [أبي بكر الباقلاني] عَلَى مَذْهَبِ الشَّيْخِ [أبي

(١) هي الفريدة الثانية عشرة من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ١٩٦؛ وراجع
صفحة: ٧٤ السابقة. بسام.

الحسن الأشعري] بِأَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ أَسْمَ كُلِّ شَيْءٍ ذَاتُهُ، بِمَذْهَبِ أَهْلِ
اللُّغَةِ، أَلَّا تَرَى إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ كَيْفَ اسْتَدِلَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ أَسْمِ السَّلَامِ عَلَيْكِمَا وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَزَ

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُرَادَ نَفْسَ السَّلَامِ وَذَاتُهُ لَا لَفْظُهُ، وَبَيَّانُهُ لَوْ قَالَ: يَا
سَالِمُ أَنْتَ حُرٌّ، وَيَا زَيْنَبُ أَنْتِ طَالِقٌ؛ يَخْصُلُ الْعِتْقُ أَوْ الطَّلَاقُ، وَلَوْ لَمْ
يَكُنِ الْأَسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى لَمْ يَخْصُلْ، وَيَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ
إِلَّا أَسْمَاءَ سَتِبْتُهُمْ﴾ [١٢ سورة يوسف/الآية: ٤٠] وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقَوْمَ
لَمْ يَغْبُدُوا قَوْلَ الْقَائِلِ: وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى، وَإِنَّمَا عَبَدُوا نَفْسَ الْأَصْنَامِ؛
وَيَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [٨٧ سورة الأعلى/الآية: ١]
فَإِنَّ التَّسْبِيحَ تَعْظِيمٌ وَتَنْبِيهُ، وَهُوَ لَا يَكُونُ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَيْضًا لَوْ لَمْ
يَكُنِ الْأَسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى لَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ نَزَلَتْ الْآيَةُ بِجَعْلِهَا فِي
السُّجُودِ، وَهُوَ ذِكْرُ: سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى، عَلَى مَا فِيهِ.

إِنْ قُلْتُ: إِضَافَةُ الْأَسْمِ إِلَى الرَّبِّ تَدُلُّ عَلَى غَيْرِ الْمُسَمَّى؛ قُلْتُ:
الإِضَافَةُ قَدْ لَا تَدُلُّ عَلَى الْمُغَايَرَةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ
عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [٦ سورة الأنعام/الآية: ٥٤].

إِنْ قُلْتُ: لَوْ كَانَ الْأَسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى لَزِمَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ قَالَ:
نَارٌ، أَخْتَرَقَ لِسَانَهُ، لِأَنَّ النَّارَ هُوَ الْمُسَمَّى، وَقَدْ حَصَلَ فِيهِ؛ قُلْتُ:
قَوْلُ الْقَائِلِ: نَارٌ هُوَ التَّسْمِيَةُ، وَالتَّسْمِيَةُ لَيْسَتْ هِيَ الْمُسَمَّى.

إِنْ قُلْتُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [٧ سورة
الأعراف/الآية: ١٨٠] وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا،
مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ» [الترمذي، رقم: ٣٥٠٧] وَأَنَّهُ «وَتُرَى يَحِبُّ
الْوِثْرَ» [البخاري، رقم: ٦٤١٠؛ مسلم، رقم: ٢٦٧٧]؛ يَدُلُّانِ عَلَى
أَنَّ الْأَسْمَاءَ غَيْرُ الْمُسَمَّى؛ قُلْتُ: ذَكَرَ الْقَاضِي [أبو بكر الباقلاني]: إِنَّ
الْمُرَادَ بِالْأَسْمَاءِ فِيهَا التَّسْمِيَةُ، وَنَحْنُ لَمْ نَدَّعِ أَنَّ مَا هُوَ أَسْمٌ هُوَ

المُسَمَّى، بَلِ الْاِسْمُ قَدْ يَكُونُ هُوَ الْمُسَمَّى، وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ الْمُسَمَّى،
وَقَدْ يَكُونُ لَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ.

أَقُولُ: وَمِنْهُ قَالَ الْغَزَالِيُّ وَالرَّازِيُّ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَشَاعِرَةِ
الْمُسَوِّمِينَ بِالْمُحَقِّقِينَ: إِنَّ الْاِسْمَ قَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ اللَّفْظُ، نَحْوُ:
سَمِيئُهُ زَيْدًا، وَزَيْدٌ ثَلَاثِي، وَضَرَبَ فِعْلًا، وَمِنْ حَرْفٍ جَرَّ؛ وَقَدْ يُرَادُ بِهِ
الْمَعْنَى، كَقَوْلِكَ: دُقْتُ الْعَسَلَ وَشَرِبْتُ الْمَاءَ وَعَبَدْتُ اللَّهَ؛ وَقَدْ يُطْلَقُ
وَيُرَادُ بِهِ الصِّفَةُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا»
[الترمذي، رقم: ٣٥٠٧].

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْاِسْمَ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ غَيْرُ الْمُسَمَّى وَغَيْرُ التَّسْمِيَةِ،
وَبِالْمَعْنَى الثَّانِي عَيْنُ الْمُسَمَّى وَغَيْرُ التَّسْمِيَةِ، وَبِالْمَعْنَى الثَّلَاثِ يَنْقَسِمُ إِلَى
أَقْسَامٍ ثَلَاثَةٍ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الْقَاضِي [أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي] مِنْ مَذْهَبِ
الشُّنَيْخِ [أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِي]، وَهُوَ أَنَّهُ إِمَّا عَيْنُ الْمُسَمَّى، كَالْوُجُودِ،
وَالشَّيْءِ؛ وَإِمَّا غَيْرُهُ، كَصِفَاتِ الْأَفْعَالِ، مِثْلُ: الْخَالِقِ وَالرَّازِقِ
وَنَحْوَهُمَا؛ وَأَمَّا مَا لَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ، كَالْعَالِمِ وَالْقَادِرِ؛ وَعَلَى جَمِيعِ
التَّقَادِيرِ الْاِسْمُ عَيْنُ التَّسْمِيَةِ، لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ هِيَ وَضْعُ الْاِسْمِ الْمُسَمَّى أَوْ
التَّلَفُّظُ بِهِ أَوْ الْوُضْفُ بِهِ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّهَا غَيْرُ الْاِسْمِ.



تَرْجَمَةُ^(١) أَبْنِ الْخَطِيبِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْحَسَنِ^(٢) التِّيمِي
الْبَكْرِيِّ الطَّبْرِسْتَانِيِّ الْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ أَبْنِ خَطِيبِ الرَّيِّ، إِمَامِ
الدُّنْيَا فِي الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ.

(١) لَمْ يُفْهَمْ مَنَاسِبَةُ ذِكْرِ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ فِي بَحْثِ مَا وَقَعَ بَيْنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَآثِرِيَّةِ،
وَيُمْكِنُ سَقُوطُ بَقِيصِ الْعِبَارَةِ الْمَرْبُوطَةِ قَبْلَ هَذِهِ. انْتَهَى. مِنَ الْأَصْلِ.

(٢) عِنْدَ أَغْلَبِ مُتَرَجِمِيهِ: «الْحَسَنِ» بَدَلًا مِنْ: «الْحَسَنِ».

اشْتَغَلَ أَوَّلًا عَلَى وَالِدِهِ عُمَرَ، وَهُوَ مِنْ تِلَامِذَةِ الْبَغَوِيِّ، ثُمَّ لَمَّا مَاتَ وَالِدُهُ قَصَدَ الْكَمَالَ السَّمَائِي [؟]، وَاشْتَغَلَ عَلَيْهِ، وَلَهُ تَصَانِيفُ مَشْهُورَةٌ كـ«التفسير الكبير» و«المحصول في الأصول» و«المباحث المشرقية» و«شرح الإشارات» و«المطالب العلية» و«الملخص» و«الأربعين» و«الخمسين» و«العالم» و«مناقب الإمام الشافعي» وَغَيْرِهَا، وَلَا يُعْلَمُ لَهُ رِوَايَةٌ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «الضعفاء» وَهُوَ تَعَسَّفٌ، لِأَنَّهُ ثِقَةٌ، وَثَبَّتْ، أَحَدُ أَئِمَّةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِذْ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ طَرِيقُ الرِّوَايَةِ وَلَا سَمَاعٌ فَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يُذَكَّرَ مَعَ أَهْلِ الرِّوَايَةِ، وَكَانَ لَهُ فِي آخِرِ الْعَهْدِ مَجْلِسٌ وَغِظَ يَحْضُرُهُ الْعَامُّ وَالْخَاصُّ، وَكَانَ يُلْحَقُهُ حَالَةً الْوَعْظِ وَجَدًّا، حَتَّى قَالَ يَوْمًا لِلْسُلْطَانِ شِهَابِ الدِّينِ وَهُوَ عَلَى مَنَبَرِهِ: يَا سُلْطَانُ الْعَالَمِ! لَا سُلْطَانَكَ يَبْقَى وَلَا تَدْرِيسَ الرَّازِي يَبْقَى، وَإِنْ مَرَدَّنَا إِلَى اللَّهِ. فَأَبْكَى السُّلْطَانُ.

وَكَانَ أَوَّلًا فَقِيرًا عَلَى الْخُصُوصِ، حِينَ كَانَ فِي تَبْرِيزَ فِي الْمَدْرَسَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِالْبَقْرِيَّةِ، فِي هَذَا الْوَقْتِ مِنْ شِدَّةِ الْفَقْرِ كَانَ يَطُوفُ عَلَى دُكَّانِ الرُّؤَاسِ الَّذِي كَانَ قَرِيبًا مِنَ الْمَدْرَسَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَيَتَقَوَّى بِرَائِحَةِ الرُّؤُوسِ الْمَشْوِيَّةِ، فَعَرَفَ الرُّؤَاسَ حَالَهُ، وَعَيَّنَ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ رَأْسًا مَشْوِيَةً لِيُؤَدِّيَ ثَمَنَهُ إِذَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ؛ قِيلَ: كَانَ يَأْكُلُ لَحْيَيْنَهُ أَوَّلَ النَّهَارِ، وَدِمَاعَهُ آخِرَهُ؛ وَمَضَى عَلَى ذَلِكَ زَمَانًا، وَأَشْهُرَ بِالْعِلْمِ وَالنَّظَرِ، وَطَلَبَهُ السُّلْطَانُ، وَحَصَلَتْ لَهُ ثَرَوَةٌ وَنِعْمَةٌ تَضَاهِي نِعَمَ الْمُلُوكِ. وَحَكِي أَنَّهُ أَرْسَلَ وَقَرَأَ مِنَ الذَّهَبِ لِأَجْلِ ذَلِكَ الرُّؤَاسِ، فَلَمَّا وَصَلَ إِلَى تَبْرِيزَ كَانَ ذَلِكَ الرُّؤَاسُ مَتَوَقِّيًا، فَسُلِّمَ إِلَى أَوْلَادِهِ.

وَكَانَ إِذَا رَكِبَ يَمْشِي فِي خِدْمَتِهِ نَحْوَ ثَلَاثِ مِائَةِ تَلْمِيزٍ، وَكَانَ السُّلْطَانُ خَوَارِزْمِ شَاهٍ يَأْتِي إِلَى بَابِهِ.

وَأَمَّا دِينُهُ وَتَقْوَاهُ، فَأَمَرَ لَا يَنْكُرُهُ إِلَّا مُعَانِدًا، وَكَانَ يَلْقُبُ فِي هَرَاةِ

شيخ الإسلام، وكان الطلبة يقصدونه من البلاد، ويجدونه فوق ما يرومون.

مولده سنة ثلاث أو أربع وأربعين وخمس مئة، وتوفي بهزة يوم الاثنين يوم عيد الفطر سنة ست وست مئة.



وبالجملة، فكما أن أصحاب الأشعري مع اختلافهم مع الأشعري في كثير من فروع القواعد الأصولية لا يصيرون مخالفين له في أصول الاعتقاد، وكذلك أصحاب أبي حنيفة معه ومع أهل الحديث في أصول الاعتقاد الحق متفقون لا يكفر بعضهم بعضاً ولا يبذعه.

والحاصل، أن الأشاعرة والماتريدية وأهل الحديث من أهل السنة والجماعة لا يكفر بعضهم بعضاً ولا يبذعه، وما نُقِلَ من الطاعين من بعضهم في حق بعض فغير محقق، وليس ذلك الطاعن أيضاً من أساطينهم وعظمائهم، وإنما هو من المقصّرين المتعصّبين الذين لا اعتداد بأقوالهم وروايتهم.

فمن المسائل المختلف فيها فيما بين الحنفية بعضهم بعضاً في أن الإيمان، هل هو مخلوق أو غير مخلوق^(١)؟ والأول وهو أن الإيمان مخلوق، عن أهل سمرقند؛ والثاني، وهو القول بأنه غير مخلوق مخكي عن البخاريين منهم؛ وهذا الخلاف صدر بعد اتفاقهم على أن أفعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى، وبالع بعض مشايخ بخاري، وهي المدينة المعروفة بما وراء النهر، كابن الفضل والشيخ إسماعيل بن الحسين الزاهد، وتبعهم أئمة فرغانة - بفتح الفاء وسكون الراء وغين

(١) هي الفريدة الثامنة والعشرون من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٣٧. بام.

معجزة وبعد الألف نون، ولاية وراء السادس، والسادس مدينة وراء سيحون من أعالي سمرقند - فَكَفَرُوا مَنْ قَالَ بَخَلَقِ الْإِيمَانَ، وَالزَّمُوا عَلَيْهِ خَلَقَ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَوَوْهُ عَنْ نُوْحِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ؛ وَنُوْحٍ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ غَيْرُ مُعْتَمَدٍ.

وقال في توجيه الإيمان غير مخلوق: الإيمان أَمْرٌ حَاصِلٌ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى لِلْعَبْدِ، لِأَنَّهُ قَالَ بِكَلَامِهِ الَّذِي لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [٤٧ سورة محمد/ الآية: ١٩] وقال تعالى: ﴿تُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [٤٨ سورة الفتح/ الآية: ٢٩] فيكون المتكلم به - أي: بالإيمان - وهو: لا إله إلا الله محمد رسول الله، قد قام به ما ليس بمخلوق، كما أَنَّ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ قَرَأَ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى، يَصِيرُ قَارِئًا لِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى حَقِيقَةً لَا مَجَازًا، لِأَنَّ تِلَاوَةَ الْكَلَامِ لَا تَكُونُ إِلَّا هَكَذَا؛ وَهَذَا غَايَةُ مُتَمَسِّكِهِمْ وَرَدَّهُمْ عَلَى مَشَائِخِ سَمَرْقَنْدٍ مُخَالَفِيهِمْ^(١)، مَعَ أَنَّ الْإِيمَانَ بِالْوَفَاقِ مِنْ فَرِيقِهِمْ هُوَ: التَّصَدِيقُ بِالْجَنَانِ، وَالْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ؛ وَكُلُّ مِنْهُمَا فِعْلٌ مِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ، وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى بِالْوَفَاقِ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ.

وقد ذَكَرَ عُلَمَاءُ بَخَارِي الْحَنْفِيَّةِ فِي الْفِقْهِ مَا هُوَ إِلْزَامٌ لَهُمْ بِبُطْلَانِ مُتَمَسِّكِهِمْ؛ إِنْ مِثْلُ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [١ سورة الفاتحة/ الآية: ٢] إِلَى آخِرِ الْفَاتِحَةِ؛ إِذَا لَمْ يَقْصُدْ بِهِ قِرَاءَةً لِلْقُرْآنِ جَازَ لِلْجُنُبِ قِرَاءَتَهُ، وَهُوَ أَنَّ الْجُنُبَ مَمْنُوعٌ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، فَظَهَرَ بِهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ فِي الْفِقْهِ أَنَّ مَا وَافَقَ لِفُظَّهُ لِفُظِّ الْقُرْآنِ إِنْ لَمْ يَقْصُدْ بِهِ الْقُرْآنَ لَا يَكُونُ قِرَاءَةً وَلَا هُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَبَطَلَ مَا تَمَسَّكُوا بِهِ، أَعْنِي: عُلَمَاءُ بَخَارِي.

(١) فِي الْأَصْلِ: «مُخَالَفِهِمْ». بِسَامٍ.

ولإبطالِهِ وَجْهٌ آخَرُ، وهو أَنَّهُ يلزم أيضاً كون كُلِّ ذاكِرِ الله تعالى، من القائل: سبحانه الله، والحمد لله؛ ونحوهما، بل كُلُّ متكَلِّمٍ في أيِّ غَرَضٍ فرض، وإن لم يوافقْ كلامُهُ نَظْمَ القرآنِ إلا في أجزاء منه، قد قام به ما ليس بمخلوق من معاني كلام الله تعالى، وذلك لا يقوله ذو لُبٍّ، إذ مِنْ تلك الأجزاء ما يطابق المعنى القائم بذاته تعالى، إذ قلَّ أن لا يشتمل على كلمة مثلها واقع في القرآن، فإن كَانَ قيام ما ليس بمخلوقٍ بالمتكلم لغرض من الأغراض باعتبار موافقة لفظه لفظ القرآن، فلا تخصوا الإيمان، بل كل متكلم يلزم قيام ما ليس بمخلوق به، باعتبار قصده قراءة القرآن بذلك لم يلزم مدعاهم من كون الإيمان غير مخلوق، فإنَّ التَلَفُّظَ بالشهادتين إقرار بالتصديق لم يقصد به قراءة القرآن، ونصُّ كلام أبي حنيفة في «الوصية» صريحٌ في خَلْقِ الإيمان، حيث قال: نُقِرُّ بأنَّ العَبْدَ مع جميع أعمالِهِ وإقراره ومعرفته مخلوقٌ. إلخ. وليس المراد بـ«الوصية» الوصية التي كتبها لعثمان البَني - بفتح الموحدة وتشديد المثناة - فقيه البصرة في الرَّدِّ على المبتدعة، بل المراد الوصية التي كَتَبَهَا لأصحابه في مَرَضٍ موته حين سألوه أن يُوصيهم على طريق أهل السنة والجماعة.

قال الإمام ابن الهَمَام: الَّذِي نَعْتَقِدُهُ أَنَّ القائم بقارئ القرآن كله حادث، لأنَّ القائم به إن كان مجرد التَلَفُّظ والملفوظ، بأن كان غير متدبِّر أصلاً، وإنما يَشْرُعُ لسانه في محفوظِهِ غير واع لما يقول أصلاً، ولا متعقِّلٍ معناه؛ فظاهر؛ أي: إنَّ الذي قام به حادثٌ، إذ الأول وهو التَلَفُّظُ، والمراد به معناه المصدرى، أمر اعتباري حادثٌ، لأنه مسبوق بما يعتبر به، والثاني: وهو الملفوظ معلوم كون العبد سابقاً عليه ولاحقاً له، وكل ما سبقه العدم فهو حادث، وكل ما لحقه العدم كذلك، لأن ما

ثبت قَدَمُهُ استحَالَ عَدَمُهُ؛ وإن كان القارىء متدبراً لما يتلو فإنما يحدث في نفسه صُورُ معاني النظم. وغايتها أن تدلّ على القائم بذات الله تعالى للقطع بأنها ليست عين القائم بذات الله تعالى، إذ لا يتصورُ انفكاك ذلك، فالقائم بذات الله تعالى هو المدلول لفعل القارىء، وهو الكلام النفسي، والقائم بنفس القارىء هو صفة العلم بتلك المعاني النظمية لا صفة الكلام، أرايت قارىء ﴿أَقِمُْوا الصَّلَاةَ﴾ [سورة الأنعام/ الآية: ٧٢] فإنما قام بذاته علّم بأن الله تعالى طلبها من المكلفين لا طلبها أو إقامتها، وكذا كل ناقلٍ كلام الغير من أمره ونهيه وخبره، لم يقم بنفسه منه كلام بل علم بأن ذلك الغير أمر أو نهى أو خبر.

فإن قيل: فكيف قال أهل السنة: القراءة الحادثة - أعني: أصوات القارىء - المكتسبة له، والكتابة كذلك، والمقروء والمكتوب والمحفوظ قديم؛ وهذا يقتضي قيامه - أي: المعنى القديم - بنفس الإنسان، لأن المحفوظ مودع في القلب؟ فالجواب: إنه ظاهر فيما ذكرت، غير أنهم لم يريدوا هذا الظاهر، بل تساهلوا في هذا اللفظ، وصرّحوا بتساهلهم، حيث أعقبوا هذا الكلام بقولهم: ليس المقروء والمكتوب والمحفوظ حالاً في اللسان ولا في القلب ولا في المصحف، لأنّ المراد به المعلوم، والقراءة المفهوم من الخط، والمفهوم من الألفاظ المسموعة؛ وبعضهم يقول: ما دلّت عليه القراءة والكتابة؛ وهذا تصرّيح منهم بأنّ المعنى المعلوم ليس حالاً في القلب، وإنما الحال فيه نفس تفهّمه ونفس المُعلّم به، أمّا ما هو متعلّق العلم والفهم فليس حالاً فيه، ومتعلّق العلم والفهم هو القديم؛ بل قد نقل بعضهم أنّهم منعوا من إطلاق القول بحلول كلامه تعالى في لسان أو قلب أو مصحف، وإن أريد به اللفظي رعاية للأدب، لئلا يسبق إلى الفهم إرادة النفسي القديم.

أقول وبالله التوفيق: إن قول ابن الهمام في «المسيرة»: المسألة الثانية لمسائل الحنفية خلاف في أن الإيمان مخلوق أو غير مخلوق يؤذن بأن الخلاف في المسألة غير معروف لغير الحنفية، وليس كذلك. وقد حكى الأشعري الخلاف لغيرهم في مقالة مفردة أملاها في هذه المسألة. ومن ذهب إلى أنه - يعني: الإيمان - مخلوق الحارث [ابن أسد] المحاسبي وجعفر بن حرب وعبدالله بن كلاب وعبدالعزیز المكي وغيرهم من أهل النظر. ثم قال: وذَكَرَ عن أحمد ابن حنبل وجماعة من أهل الحديث أنهم يقولون: إن الإيمان غير مخلوق. والإمام الأشعري مال إلى أن الإيمان غير مخلوق، ووجهه بما حاصله أن إطلاق الإيمان في قول مَنْ قال: إن الإيمان ينطبق على الإيمان الذي هو من صفات الله تعالى لا من أسمائه تعالى كما نطق به الكتاب العزيز المؤمن، وإيمانه تعالى هو تصديقه في الأزل بكلامه القديم إخباره الأزلي بوحدانيته تعالى كما دل عليه قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [٢٠ سورة طه/الآية: ١٤] ولا يقال: إن تصديقه تعالى مُخَدَّثٌ ولا مخلوق، تعالى أن يقوم به حادث.

قلت: أعلم أنه لا يتحقق في هذه المسألة عند التأمل محل خلاف، لأن الكلام إن كان في الإيمان المكلف به فهو فعل قلبي يُكْتَسَبُ بمباشرة أسباب محصلة للمخلوق، فلا يتَّجهُ خلاف في كونه مخلوقاً. وإن أريد الإيمان الذي دل عليه اسمه تعالى المؤمن، فهو من صفاته تعالى، بمعنى أنه المصدق لأخباره بوحدانيته تعالى في قوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٣ سورة آل عمران/الآية: ١٨] وقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾. [٢٠ سورة طه/الآية: ١٤] فلا يتَّجهُ لأهل السنة خلاف في أنه قديم.

وأما إن أُريدَ تصديقه رسله عليهم السلام بإظهار المعجزات على أيديهم فهو من صفات الأفعال. وقد عَلِمَ الخلافُ فيما بين الفريقين الأشاعرة والماتريدية، وظاهرها يدلُّ على أنه صدقهم بكلام في إدعاء الرسالة، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [٤٨ سورة الفتح/الآية: ٢٩] فعلى هذا إن المعجزة دَلَّتْ على تصديق من الله قديم قائم بذاته عزَّ وجلَّ.

قال الإمام السُّنُوسِي رحمه الله: إِنَّه تبارك وتعالى أشارَ إلى تصديق الرسل عليهم السلام بِفِعْلِ أَوْجَدَه خَارِقاً لِلْعَادَةِ، تَحَدَّى بِهِ الرَّسُولُ - أَي: ادَّعَاهُ قَبْلَ وَقْعِهِ وَطَلَبَهُ مِنَ الْمَوْلَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى دَلِيلًا عَلَى صِدْقِهِ فِي كُلِّ مَا يُبَلِّغُ عَنْهُ - فَأَوْجَدَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى وَفْقِ دَعْوَاهُ، وَأَعْجَزَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى كُلُّ مَنْ يَقْصِدُ تَكْذِيبَهُ وَمَعَارَضَتَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِمِثْلِ ذَلِكَ الْخَارِقِ، يَنْتَزِلُ هَذَا الْفِعْلُ مِنَ الْمَوْلَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِاعْتِبَارِ الْوَضْعِ وَالْعَادَةِ وَالْفِعْلِ، وَقَرِينَةُ ذَلِكَ الْخَارِقِ بِمَنْزِلَةِ التَّصْرِيحِ بِالْكَلَامِ بِصِدْقِ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، بِحَيْثُ لَا يَجِدُ الْمَوْفُقُ فَرْقًا بَيْنَ تَصْدِيقِ اللَّهِ تَعَالَى لِرُسُلِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِهَذَا الْفِعْلِ الْمَوْصُوفِ بِمَا سَبَقَ وَبَيْنَ تَصْدِيقِهِمْ بِكَلَامِهِ الصَّرِيحِ. وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: إِنْ نَجْعَلُ إِظْهَارَ الْمَعْجَزَةِ تَصْدِيقًا بِمَنْزِلَةِ أَنْ يَقُولَ: جَعَلْتَهُ رَسُولًا وَأَنْشَأْتُ الرِّسَالََةَ فِيهِ، كَقَوْلِكَ: جَعَلْتُكَ وَكِيلًا وَاسْتَنْبَأْتُكَ لَشَأْنِي، مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى إِعْلَامٍ وَإِخْبَارٍ بِمَا ثَبَتَ. انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.



كِتَابُ

نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل
التي وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية
في العقائد مع ذكر أدلة الفريقين

للعلامة

عبدالرحيم بن علي الشهير
بشيخ زاده عليه الرحمة والرضوان

المتوفى سنة ٩٤٤ هـ = ١٥٣٧ م

بعناية

بسّام عبدالوهاب الجابي

طبعت الطبعة الأولى من هذا الكتاب بالمطبعة الأدبية
بسوق الخضار القديم بمصر [القاهرة] سنة ١٣١٧ هجرية =
١٨٩٩ ميلادية؛ وهي الأصل المعتمد في إخراج هذه الطبعة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِمَنْ وَجَبَ لَهُ الْوَجُوبُ وَالْوُجُودُ لِذَاتِهِ، وَذَلَّ عَلَى ذَاتِهِ
بذَاتِهِ وَأَثَارِ صِفَاتِهِ؛ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى وَأَظْهَرَ
آيَاتِهِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ نَجْمِ هُدَايِهِ وَحَمَلَةِ أَبْهَرِ بَيِّنَاتِهِ.

وَبَعْدُ؛ فَيَقُولُ خَادِمُ خَزَائِنِ الشَّرِيعَةِ الْعَرَاءُ، وَالْمَلَّةِ الْحَنِيفَةِ السَّمْحَةِ
الْبَيْضَاءُ؛ الرَّاجِي الْفَوْزَ بِالسَّعَادَةِ، عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَشْهُورِ بِشَيْخِ
زادة:

إِنَّ الْحِكْمَةَ الْإِلَهِيَّةَ مِنْ إِبْدَاعِ الْمُلْكِ وَالْمَلَكُوتِ، وَالسِّرِّ مِنْ إِظْهَارِ
أَسْرَارِ الْجَبَرُوتِ؛ لَيْسَ إِلَّا رَفْعُ الْأَسْتَارِ عَنْ آيَاتِ أَسْرَارِ الْأَلُوْهِيَّةِ،
وَكَشْفُ الْأَسْرَارِ عَنْ أَثَارِ أَوْصَافِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ وَلَا سَبِيلَ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا
الْمَحْزُونُ، وَالْأَخْذُ مِنْ دُرِّهِ الْمَكْنُونِ، فِي الْبَحْرِ الْمَشْخُونِ؛ إِلَّا
بِالْإِطْلَاعِ عَلَى الْمَعَارِفِ الْإِلَهِيَّةِ فِي مَقَامِ الشُّهُودِ، وَالْوُقُوفِ بِمَا اسْتَقَرَّ
عَلَيْهِ حَمَلَةُ الشَّرْعِ فِي الْقَرْنِ الْمَشْهُودِ؛ وَلَقَدْ اغْتَلَّتْ أَمْوَاجُ بَحَارِهَا فِي
السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، وَازْدَادَتْ نَضَارَةً رِيَاضُهَا فِي السَّلَفِ الصَّالِحِينَ؛ إِلَّا
أَنَّهُ لَمَّا لَمْ تَقْتَضِ الْحِكْمَةُ الْإِلَهِيَّةُ الثَّبَاتَ عَلَى الْأَتْفَاقِ، تَشَتَّتَ الْآرَاءُ فِي
الْأَقْطَارِ وَالْآفَاقِ؛ ثُمَّ بِعَيْنَايَةِ اللَّهِ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ جَمٌّ غَفِيرٌ عَنْ مَنَاجِجِ حَقِّ
الْيَقِينِ، وَجَمْعٌ كَثِيرٌ عَنْ مَسَالِكِ عِلْمِ الْيَقِينِ؛ لَكِنْ لِيَتَعَسَّرَ الْعُرُوجُ إِلَى
مَعَارِجِهِمَا، وَعَدَمِ تَيَسُّرِ الْارْتِقَاءِ إِلَى مَدَارِجِهِمَا؛ وَقَفَ تَمْيِيزُهُمَا بِثَبِيَّةٍ

الوداع المقفول، بل دَنَا تَعَيْنَ آثارَ شَمُوسِهِمَا لِلأَقُولِ؛ وَلطالَمَا حَدَّثْتُ
نَفْسِي بِأَنْ أَنْظِمَ دُرَرَ فَرَائِدِهِمَا بِنَظْمٍ غَرِيبٍ، وَغَرَّرَ فَرَائِدَهُمَا بِتَرْتِيبٍ
عَجِيبٍ؛ لَكِن عِزَّةَ الْمَأْخُذِ وَرِفْقَةَ الْمَرَامِ، يُرَدُّدَانِي فِي الْأَخْذِ بَيْنَ الْإِقْدَامِ
وَالْإِحْجَامِ؛ ثُمَّ لَمَّا وَقَفْتُ بِخَزَائِنِ الْكُتُبِ الْفَاحِشَةِ وَجَوَاهِرِ الْحَقَائِقِ،
وَكُنُوزِ الْعُلُومِ الزَّاجِرَةِ وَزَوَاهِرِ الدَّقَائِقِ؛ نَظَّمْتُهُمَا لِيَقْرَعَ الْأَسْمَاعُ آثَارُ
الْمَسَالِكِ الْعَلِيَّةِ، وَتَتَجَلَّى لِلضَّمَائِرِ أَنْوَارُ الْمَذَاهِبِ الْجَلِيلَةِ؛ وَيُشَاهَدَ
لَأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى شَوَاهِدُ الْإِمْتِيَازِ، وَيُعَايَنَ لِصِفَاتِهِ أَلْعُلَى دَلَالُ الْإِعْجَازِ؛
وَتَتَبَيَّنَ الْأَسْرَارُ فِي خَزَائِنِ الْكِتَابِ الْمَكْتُونِ، وَيُزْفَعَ عَنْ وَجْهِهِ مَعَانِي
آيَاتِهِ أَسْتَارُ الظُّنُونِ؛ رَاجِيًا مَنْ كُلِّ الْأُمُورِ لَدَيْهِ، أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ فِي مَقَامِي
بَيْنَ يَدَيْهِ؛ وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَوَسِيلَةً إِلَى الْفَوْزِ بِجَنَّاتِ
النَّعِيمِ ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾
[٢٦ سورة الشعراء/ الآيتان: ٨٨ و ٨٩].

وَحَيْثُ جَمَعْتُ الْفَوَائِدَ، وَنَظَّمْتُ الْفَرَائِدَ؛ سَمَّيْتُه: «نَظْمُ الْفَرَائِدِ،
وَجَمْعُ الْفَوَائِدِ» مُشْتَمِلًا عَلَى أَزْبَعِينَ فَرِيدَةً مَعَ الشَّوَاهِدِ وَالْعَوَائِدِ، وَمَعَ
مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْفَوَائِدِ وَالزَّوَائِدِ.



الفريدة الأولى في تفسير الوجوب

ذَهَبَ مشايخ الحَنْفِيَّةِ إلى أَنَّ الوجوبَ بِالذَّاتِ تَحَقُّقُ الْحَقِيقَةِ فِي نَفْسِهَا، بَحِثُ تَتَنَزُّهُ عَنْ قَابِلِيَّةِ الْعَدَمِ؛ وَالوَاجِبُ بِذَاتِهِ مَا يَجِبُ أَنْ يَتَحَقَّقَ حَقِيقَتُهُ بِلا مَذْخَلِ الْغَيْرِ؛ كَمَا فِي «تَعْدِيلِ الْعُلُومِ» وَشَرْحِهِ لِلصَّدرِ الْعَلَامَةِ [صدر الشريعة الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري]. وَقَدْ عَبَّرَ عَنْهُ بِكَوْنِ الذَّاتِ عَيْنَ الْوُجُودِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ كَانَ وَجُوداً خَاصّاً قَائِماً بِذَاتِهِ غَيْرَ مُتَنَزِّعٍ مِنْ غَيْرِهِ.

وَفِي «شرح العقائد [النَّسَفِيَّةِ]» لجلال الدين الدَّوَّانِي: إِنَّ هَذَا مَذْهَبَ مُحَقِّقِي الْمُتَكَلِّمِينَ.

وَذَهَبَ الْمَشَايِخُ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّهُ يُفَسَّرُ بِكَوْنِ الذَّاتِ مُقْتَضِيَةً لَوْجُودِهِ، فَالوَاجِبُ مَا اقْتَضَى ذَاتُهُ وَجُودَهُ؛ كَمَا فِي «الْمَوَاقِفِ» [للعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي] وَشَرْحِهِ [للعلي بن محمد الجُرْجَانِي] الشَّرِيفِي؛ وَهُوَ الْمَشْهُورُ، وَاخْتَارَهُ [شمس الدين محمد بن أشرف الحسيني السَّمَرْقَنْدِي] صَاحِبُ «الصحائف»، وَقَدْ عَبَّرَ عَنْهُ بِكَوْنِ الذَّاتِ عِلَّةً تَامَةً لَوْجُودِهِ، كَمَا هُوَ الْمَصْرُوحُ بِهِ فِي شَرْحِ [جلال الدين محمد بن أسعد الصَّدِيقِي] الدَّوَّانِي وَالْمُسْتَفَادُ مِنْ «حكمة العين» [لنجم

الدين أبي الحسن علي بن محمد الشهير بدبيران الكاتب القزويني
و«التفسير الكبير» لفخر الدين [محمد بن عمر] الرازي.

استدل مشايخ الحنفية بأن ما قد أجمع عليه الإجماع، من أن
ذات الواجب ما لا يتصور في العقل عدمه، يوجب أن ذات الواجب
لا يسبقه ولا يلحقه العدم حتماً، وذلك مع القطع بكون الوجود عين
الذات في ذات الواجب يوجب تفسير وجوب الوجود بتحقيق الذات في
نفسها بحيث تنزه عن قابلية العدم.

واحتج مشايخ الأشاعرة بأن ضرورة الوجود ثابتة، وأنها بسبب
الذات لا بسبب الغير، فإذا تحققت ضرورة الوجود بسبب الذات تحققت
الوجوب الذاتي من حيث إنه تحققت ضرورة الوجود بسبب الذات، وإن
لم يتحقق لم يتحقق الوجوب من حيث إنه لم يتحقق الضرورة
المذكورة، وعدم تحقق ذلك محال، فالوجوب الذاتي هو ضرورة الوجود
بافتضاء الذات، فالوجود بافتضاء الذات؛ كما يستفاد من «الصحائف»
للإمام [شمس الدين محمد بن أشرف الحسيني] السمرقندي.

الجواب: إنه لما ثبت أن الوجود غير زائد على الذات، بل
عينه، لا يتصور فيه الاقتضاء، وأن الشيء ما لم يكن موجوداً لا
يتصور منه الاقتضاء، كما أنه ما لم يوجد لم يوجد، إذ الإيجاد فرع
الوجود، وأنه لو كانت الماهية علّة لوجودها لزم تقدم وجودها على
إيجادها نفسها؛ كما في «شرح العقائد [الشفية]» للدواني.

فائدة: في «تعديل العلوم» [لصدر الشريعة الأصغر عبيد الله بن صدر
الشريعة الأكبر مسعود البخاري]: إن ما يتصور إن اقتضى ذاته الوجود
فواجب، أو العدم فممتنع، أو لا فممكن؛ لكننا معاشر الحنفية لا نقول
هكذا، لأن الوجود غير زائد على الذات، خصوصاً في الواجب، ولا
ذات للمعدوم، لا سيما الممتنع، فكيف يقتضي؟! بل نقول: المفهوم إن
كان له حقيقة يجب أن تتحقق بلا مدخل للغير فواجب، وإلا فإن وجب

عَدَمُهُ لِنَفْسِ الْمَفْهُومِ مُمْتَنِعٌ، وَإِلَّا فَمُمْكِنٌ؛ الْأَوَّلُ يُسَمَّى وَاجِباً بِالذَّاتِ،
وَالثَّانِي مُمْتَنِعاً بِالذَّاتِ، وَالثَّالِثُ مُمَكِّناً بِالذَّاتِ؛ وَلَا يَرِدُ مَا ذُكِرَ وَهُوَ أَنَّ
الْوُجُودَ غَيْرُ زَائِدٍ عَلَى الذَّاتِ، وَلَا ذَاتٌ لِلْمُمْتَنِعِ.

الفريدة الثانية في أَنَّ الْوُجُوبَ عَدَمِيٌّ أَمْ لَا؟

ذَهَبَ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّ الْوُجُوبَ لَيْسَ أَمراً زَائِداً عَلَى الذَّاتِ
وَلَا عَدَمِيّاً وَلَا اعْتِبَارِيّاً، كَمَا هُوَ الْمَصْرُوحُ بِهِ فِي «تَعْدِيلِ الْعُلُومِ» وَشَرْحِهِ
[كِلَاهُمَا لَصَدْرِ الشَّرِيعَةِ الْأَصْغَرِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ الْأَكْبَرِ مَسْعُودِ
الْبُخَارِيِّ]، وَالْمُسْتَفَادُ مِنْ «الصَّحَائِفِ» [لشَّمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَشْرَفِ
الْحُسَيْنِيِّ السَّمُرْقَنْدِيِّ] وَغَيْرِهِ، وَاخْتَارَهُ الْإِمَامُ [فَخْرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ
عَمْرِ] الرَّازِي فِي «الْأَرْبَعِينَ».

وَذَهَبَ جُمْهُورُ مَشَايِخِ الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّ الْوُجُوبَ أَمْرٌ اِغْتِبَارِيٌّ لَا
وُجُودَ لَهُ فِي الْخَارِجِ؛ كَمَا فِي «الْمَوَاقِفِ» [لِعُضْدِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
أَحْمَدَ الْإِيْجِي] وَ«الطَّوَالِعِ» [لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِ الْبَيْضَاوِيِّ] وَغَيْرِهِمَا.

اِخْتَجَّ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ بِأَنَّ الْوُجُوبَ يُوَكِّدُ الْوُجُودَ، فَلَوْ كَانَ
الْوُجُوبُ عَدَمِيّاً لَكَانَ أَحَدُ النَّقِیْضَيْنِ سَبَباً لِتَأْكِدِ الْآخَرِ، وَأَنَّهُ مُحَالٌ، وَبِأَنَّ
الْوُجُوبَ يَنَاقِضُ اللَّاَوْجُوبَ، وَالِدَاخِلُ تَحْتَ اللَّاَوْجُوبِ؛ إِمَّا الْمُمْتَنِعَ،
وَإِمَّا الْمُمْكِنَ الْخَاصَّ؛ وَهُمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا مَعْدُومَيْنِ؛ فَإِذَنْ اللَّاَوْجُوبُ
مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْدُومِ، فَيَكُونُ مَعْدُوماً، وَإِذَا كَانَ اللَّاَوْجُوبُ مَعْدُوماً كَانَ
الْوُجُوبُ مَوْجُوداً ضَرُورَةً أَنْ أَحَدَ النَّقِیْضَيْنِ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ ثَابِتاً؛ كَمَا
فِي «الْأَرْبَعِينَ» [لِفَخْرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِ الرَّازِي]؛ وَبِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ
قَوْلِنَا: وَجُوبُهُ عَدَمِيٌّ، وَبَيْنَ قَوْلِنَا: لَيْسَ لَهُ وَجُوبٌ؛ لَعَدَمِ التَّمَايُزِ بَيْنَ
الْعَدَمِيَّاتِ، فَلَا يَكُونُ فَرْقٌ بَيْنَ الْوُجُوبِ الْمَنْفِيِّ وَنَفْيِ الْوُجُوبِ، فَيَلْزِمُ
نَفْيُ الْوُجُوبِ عَنْ وَاجِبِ الْوُجُودِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوّاً كَبِيراً.

وهَذَا، كَمَا قَالَ رَئِيسُ الْعُقَلَاءِ الشَّيْخِ [أَبُو] عَلِيِّ [الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ] ابْنِ سَيْنَا: مِنْ أَنَّ إِمْكَانَهُ لَا، أَيْ: إِمْكَانُهُ عَدَمِيٌّ، وَلَا إِمْكَانَ لَهُ؛ أَيْ: لَيْسَ لَهُ إِمْكَانٌ وَاحِدٌ لِعَدَمِ التَّمَايُزِ بَيْنَ الْعَدَمِيَّاتِ، فَلَا يَكُونُ فَرْقٌ بَيْنَ الْإِمْكَانِ الْمَنْفِيِّ وَتَقْيِ الْإِمْكَانِ؛ كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ «الْمَوَاقِفِ» [لِعُضْدِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْإِيجِيِّ] وَغَيْرِهِ.

وَاحتَجَّ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَوْجُوداً لَكَانَ إِمَّا نَفْسَ الْمَاهِيَةِ، أَوْ دَاخِلاً فِيهَا، أَوْ خَارِجاً عَنْهَا؛ الْأَوَّلَانِ بَاطِلَانِ، لِأَنَّهُ نِسْبَةٌ بَيْنَ الْمَاهِيَةِ وَالْوُجُودِ، فَيَكُونُ مُتَأَخِّراً عَنِ الْمَاهِيَةِ؛ وَالثَّالِثُ يَقْتَضِي جَوَازَ كَوْنِ الْوَاجِبِ مُمَكِّناً، إِذْ الْخَارِجُ يَحْتَاجُ، فَيَكُونُ مُمَكِّناً، وَحِينَئِذٍ جَازَ زَوَالُهُ عَنِ الْوَاجِبِ، كَمَا فِي «الصَّحَائِفِ» [لِلشَّمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَشْرَفِ الْحُسَيْنِيِّ السَّمَرَقَنْدِيِّ].

الْجَوَابُ: إِنَّا نَخْتَارُ الْأَوَّلَ، وَلَا نُسَلِّمُ كَوْنَهُ نِسْبَةً، لِأَنَّ الْوُجُوبَ عَيْنُ حَقِيقَةِ الْوَاجِبِ كَمَا ثَبَتَ بَرَهَانُهُ، فَلَا يُمَكِّنُ كَوْنَهُ نِسْبَةً؛ كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ «الْمَوَاقِفِ» [لِعُضْدِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْإِيجِيِّ] وَشَرْحِهِ [لِلشَّرِيفِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الْجُرْجَانِيِّ]، وَبِأَنَّهُ لَوْ كَانَ وَجُودِيّاً لَكَانَ لَهُ وَجُودٌ وَهُوَ يُشَارِكُ غَيْرَهُ فِيهِ، وَيَمْتَازُ بِخُصُوصِيَّةٍ، فَيَكُونُ وَجُودُهُ غَيْرَ مَاهِيَّتِهِ، فَإِنَّ وَجِبَ اتِّصَافِهَا بِهِ كَانَ لِلْوُجُوبِ وَجُوبٌ، وَيَتَسَلَّلُ، وَإِلَّا أَمَكَّنَ زَوَالُهُ عَنْهَا، وَعِنْدَ زَوَالِهِ لَا يَبْقَى الْوَاجِبُ وَاجِباً؛ كَمَا فِي «الصَّحَائِفِ» [لِلشَّمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَشْرَفِ الْحُسَيْنِيِّ السَّمَرَقَنْدِيِّ].

الْجَوَابُ: إِنَّا نَمْنَعُ التَّسَلُّلَ، إِذْ وَجُوبُ الْوُجُوبِ نَفْسُهُ عَلَى قِيَاسِ مَا قَالُوا: إِنَّ وَجُودَ الْوُجُودِ عَيْنُ الْوُجُودِ، وَلَوْ سُلِّمَ فَجَائِزٌ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الْوُجُوبُ عَيْنَ الذَّاتِ أَنْ يَكُونَ وَجُوبُ الْوُجُوبِ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْمَرَاتِبِ أَمْراً اِغْتِيَابِيّاً، فَإِنَّ وَجُودَ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ طَبِيعَةٍ لَا يَسْتَلْزِمُ وَجُودَ جَمِيعِهَا؛ كَمَا يَسْتَفَادُ مِنْ «الصَّحَائِفِ» [لِلشَّمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَشْرَفِ الْحُسَيْنِيِّ السَّمَرَقَنْدِيِّ] وَ«الْمَوَاقِفِ» [لِعُضْدِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْإِيجِيِّ].

وفي «الأربعين» [الفخر الدين محمد بن عمر الرازي]:
 المعارضات بأسرها متعارضة بوجه واحد، وهو أن الوجوب لو كان
 عدماً مخضاً في الخارج لم يكن الشيء في الخارج مؤصوفاً بأنه
 واجب، فهذا يقتضي نفي واجب الوجود لذاته، وهو محال.

الفريدة الثالثة في أن الوجود هل هو زائد على الذات أم عينيها؟

ذهب مشايخ الحنفية إلى أن الوجود ليس زائداً على ذات واجب
 الوجود تعالى وتقدس، كما في «فوائد الإمام السمرقندي» [المعروفة
 بـ«الفوائد العلانية» لأبي القاسم علاء الدين محمد بن أحمد
 السمرقندي] في أصول الدين، و«تعديل العلوم» للصذر [الأصغر
 عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري] العلامة.

وإلى هذا ذهب الشيخ أبو الحسن [علي بن إسماعيل] الأشعري
 كما في «شرح أم البراهين» للإمام [محمد بن يوسف] السنوسي و«شرح
 التجريد» للشريف [علي بن محمد الجزجاني] العلامة.

وذهب مشايخ الأشاعرة إلى أن الوجود زائد على ذات واجب
 الوجود، كما في «المواقف» [لعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد
 الإيجي] و«شرح أم البراهين» [لمحمد بن يوسف السنوسي] وغيرهما.
 وذكر في «شرح الصحائف» أن الوجود قد يراد به الذات، فعلى هذا
 يكون نفس الماهية، وقد يراد به الكون، فعلى هذا يكون غيرها. انتهى.

قال في «التعديل» [لصدر الشريعة الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة
 الأكبر مسعود البخاري]: جعل الخلاف لفظياً وليس كذلك، بل هو
 بحث مغنوي مطلوب بالبرهان، فالخلاف في أن الوجود بمعنى الكون

هل نفس كون الذات ذاتاً، أو عَرَضُ قائم بالذات بعد كَوْن الذاتِ ذاتاً.

احتج مشايخ الحنفية بأنه لو كَانَ الوجودُ صِفةً زائدةً قائمةً بالذاتِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ قِيَامِ الوجودِ بِهَا لها وجود، فيلزم كون الشيء موجوداً مرتين، هذا خُلْفٌ، ويلزم تقدُّمُ الشيءِ عَلَى نَفْسِهِ إِنْ كَانَ الوجودُ السَّابِقُ عَيْنَ الوجودِ اللاحقِ، ويعودُ الكلامُ في ذلك الوجودِ السَّابِقِ إِنْ كَانَ غَيْرَ الوجودِ اللاحقِ بِأَنْ يُقَالَ: لو كَانَ الوجودُ السَّابِقُ صِفةً قائمةً بالماهية لَكَانَ لَهَا قَبْلَ قِيَامِ هذا الوجودِ بِهَا وجودٌ ثالثٌ، وتَسْلَسُلُ الوجودات إلى ما لا نهاية، وهو ممتنعٌ كما في «المواقف» [لعُصْدُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْإِسْجِي] وشرحه [العَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُرْجَانِيِّ] الشَّرِيفِيِّ.

واحتج مشايخ الأشاعرة بأنه لو لَمْ يَكُنْ وجودُ الواجبِ مقارناً لماهيته بَلْ كَانَ وجوداً مجرداً قائماً بذاته هو عين ماهية الواجب، فتجرده عن الماهية وقيامه بذاته؛ إما لذاته فيكون كل وجود مجرداً، لأنه مُقْتَضَى الذات، فيكون وجوداً لِمُمْكِنٍ أيضاً مجرداً عن الماهية، وهو باطل؛ وإما لغيره، فيكون تجرُّد واجب الوجود لعلّة منفصلة، فلا يكون الواجب واجباً لاحتياجه في تجرُّده وقيامه بذاته إلى غيره، هذا خُلْفٌ.

وبأن الواجب مَبْدَأُ المُمْكِنَاتِ كُلِّهَا، فلو كَانَ هُوَ الوجودُ المجرَّدُ القَائِمُ بِذَاتِهِ، فَالْمَبْدَأُ لِلْمُمْكِنَاتِ، إِمَّا الوجودُ وحده أو الوجودُ مع قَيْدِ التجرُّد؛ الأوَّلُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ كُلُّ وجودٍ مَبْدَأً لِمَا الواجب مَبْدَأً، فيكون وجودُ كُلِّ شيءٍ مِنَ الأشياءِ المَوْجُودَةِ مَبْدَأً لِكُلِّ شيءٍ مِنْهَا، لَكَوْنِ الوجوداتِ متساوية متماثلة الماهية، وهو ظاهر البطلان؛ والثاني يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ التجرُّد، وهو عدم العُرُوضِ، جزءاً من مَبْدَأِ الوجود، أي: فاعله، وهو محال، لأنه لَمَّا جَازَ كَوْنُ المَرْكَبِ مِنَ العدمِ مُوجِداً مع كونه معدوماً، جَازَ أَنْ يَكُونَ العَدَمُ الصَّرْفُ مُوجِداً، وهو محال أيضاً.

الجواب: إِنَّ النِّزَاعَ أَوَّلًا لَيْسَ فِي الوجودِ المَشْتَرَكِ بَيْنَ

الموجودات، بل في وجوده الخاص، فَإِذَنْ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ وجودي، أي: ما يحمل عليه الوجود مواطاةً، ليس هو في الواجب أمراً زائداً، بل هو عَيْنُ ماهِيَةِ الواجِبِ وقائمه بذاته، وهو المجرد المقتضي بخصوصية ذاته تجرده عن الماهية وقيامه بذاته، وهو المبدأ للممكنات، ولا يلزم من ذلك أَنْ يَكُونَ سَائِرُ الموجودات المخالفة له في الماهية مجرداً ومبدأً، وبهذا القدر تمَّ الجوابُ عَنْ الوجهَيْنِ، كما في «المواقف» [لعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي] وشرحه [لعلي بن محمد الجرجاني] الشريفي.

فائدة: في «التعديل» وشرحه [كلاهما لصدر الشريعة الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري]: وجودُ كُلِّ شيءٍ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ عَيْنُ ماهِيَّتِهِ، فَإِنْ عُيِيَ بِهَا حَقِيقَةُ الشَّيْءِ المحمولة عَلَيْهِ بِهِوَ هُوَ، ففي قوله: هُوَ عَيْنُهَا تسامحٌ، وتجاوزٌ؛ إِذِ المرادُ أَنَّ وجودَ الشيءِ هو عَيْنُ كَوْنِ الشيءِ ماهيته، فوجودُ الإنسانِ هو عَيْنُ كونه حيواناً ناطقاً، فَإِنَّ الحيوانَ الناطقَ هو الموجودُ لا الوجود؛ أَوْ يُرَادُ بِالوُجُودِ الموجود، فيراد أَنَّ مفهومَ المَوْجُودِ هي الماهية، لأنَّ الوجودَ عَرَضٌ عامٌ.

الفريدة الرابعة في أَنَّ البقاءَ، هل هو الوجود المستمر، أم زائدٌ على الوجود؟

ذهب المشايخ من الحنفية إلى أَنَّ البقاءَ الوجودَ المستمرَّ، فليس زائداً على الوجود؛ كما في «تعديل العلوم» للصدر [الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري] العلامة، و«الشرح القديم» للعمدة [لحافظ الدين أبي البركات عبدالله بن أحمد النسفي]. وإلى هذا أشار الإمام [أبو جعفر أحمد بن محمد] الطحاوي في «عقيدته»، واختاره بغضُ مشايخ الأشاعرة. قال القاضي أبو بكر [محمد بن الطيب] الباقلاني وإمام

الْحَرَمَيْنِ [عبد الملك بن عبدالله الجويني] والإمام [فخر الدين محمد بن عمر] الرّازي: البقاء هو نفس الوجود في الزمان الثاني، لا أمر زائد عليه. وذهب أبو الحسن [علي بن إسماعيل] الأشعري ومن تابعه إلى أنه صفة وجودية زائدة على الوجود؛ كما في «المواقف» [لعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي] وشرحه الشريف [لعلي بن محمد الجزجاني]، وشرح «الجوهرة» للإمام [إبراهيم بن إبراهيم] اللقاني.

استدل المشايخ من الحنفية بأنه لو لم يكن البقاء نفس الوجود، بل كان زائداً، لكان له بقاء؛ إذ لو لم يكن البقاء باقياً لم يكن الوجود باقياً، لأن كونه باقياً إنمّا هو بواسطة البقاء، والمفروض زواله، حينئذ تتسلسل البقاءات الموجودة المترتبة معاً؛ كما في «المواقف» [لعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي] وشرحه [للشريف علي بن محمد الجزجاني].

واحتج مشايخ الأشاعرة بأن الواجب باق بالضرورة، فلا بد أن يقوم به معنى هو البقاء، كما في العالم، والقادر؛ ثم البقاء لا يكون عبارة عن الوجود، بل زائداً عليه، لأن الوجود متحقق بدون البقاء، كما في أول الحدوث، بل يتجدد بعده صفة هي البقاء؛ كما في «المواقف» [لعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي] وشرحه [للشريف علي بن محمد الجزجاني].

الجواب: إنه لا يُعقل من البقاء إلا كونه موجوداً أبداً مع القطع في كونه غير زمني وغير واقع فيه، إذ ليس بالقياس إلى وجوده تعالى ماضٍ، ولا حال ولا استقبال؛ كما في الزمانيات، وإلا يكون وجوده تعالى زمانياً، فإذا قلنا: كان الله تعالى موجوداً في الأزلي، وهو موجود الآن؛ ويكون موجوداً في الأبد؛ لم نرد به أن وجوده تعالى في تلك الأزمنة، بل أردنا أنه مقارنٌ معها، أو مستمرٌ مع حصولها من غير أن يتعلّق بها، كتعلّق الزمانيات؛ كما في «إشارات المرام» [لكمال الدين ابن البياض] نقلاً عن «شرح المواقف» [للشريف علي بن محمد الجزجاني]. فالبقاء ذلك الوجود مع اعتبار مقارنته الأزمنة من غير أن يتعلّق بالأزمنة، فلا يكون معنى زائداً

على الوجود، مع أنه لو كان البقاء - على ما قاله الشيخ - يلزم أن يستفيد
ويستكمل الوجود للبقاء من التجدد، فيكون زمانياً هذا.

وفي «أم البراهين» وشرحه للإمام [محمد بن يوسف] السُّنُوسي:
بعض الأئمة يقول: معنى البقاء الوجود المستمر في المستقبل، كما أن
معنى القَدَم استمرار الوجود في الماضي إلى غير النهاية؛ وكأن هذه
العبارة يَحْتَجُّ قائلها إلى أنهما صفتان نفسيتان، لكون الوجود صفة
نفسية. ويرد على هذا المذهب أنهما لو كانتا نفسيتين لزم أن لا تُغْلَّ
الذات بدونهما، وذلك باطلٌ بدليل أن الذات العلية يُعْقَل وجودها، ثم
يُطلَب البرهان على قديمها وبقائها، ولا يذهب على أحد أن هذا لا يرد
على ما ذهب إليه الأئمة الحنفية، لأن الوجود عَيْنُ الذات، وليس صفة
نفسية، كما مرَّ برهانه، فلا يكونان صفتين نفسيّتين عندهم.

فائدة: في شرح «أم البراهين» للإمام [محمد بن يوسف]
السُّنُوسي: إنَّ القَدَم بمعنى سلبِ العدم السابق على الوجود، والبقاء
بمعنى سلبِ العدم اللاحق للوجود؛ فهما صفتان سلبيتان في الأصح
عندهم. وفي «شرح الجوهرة» للإمام [برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم]
اللَّقاني: إنَّ القَدَم والبقاء صِفَتان سَلْبِيَتان عند المحققين من الأشاعرة.

الفريدة الخامسة في تفسير صفة القدرة

ذَهَبَ مشايخُ الحنفية إلى أن القدرة صفةٌ أزليّةٌ له تعالى تتعلقُ وفق الإرادة،
بمعنى صحّة صدور الأثر والتمكّن من الترك؛ كما في «تعديل العلوم» للصدر
[الأصغر عبيد الله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري] العلامة؛ وفي
«إشارات المرام» لقاضي القضاة [عبدالله بن عمر] البيضاوي، وأشار إليه في
«الصحائف» [شمس الدين محمد أشرف الحسيني السمرقندي].

وذهبَ مشايخُ الأشاعرة إلى أنها صفةٌ تؤثرُ في المقدوراتِ عند تعلُّقها

بها؛ كما في «شرح جوهره التوحيد» للإمام [إبراهيم بن إبراهيم] اللقاني، و«شرح المواقف» للشريف [علي بن محمد الجرجاني] العلامة، و«شرح العقائد [النسفية]» لسعد الدين [مسعود بن عمر] التفتازاني، وغيره.

اِخْتَجَّ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ بِأَنَّ الْقَادِرَ عَلَى الْفِعْلِ قَدْ يَوْجِدُهُ وَقَدْ لَا يَوْجِدُهُ، وَقَدْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَادِرًا عَلَى خَلْقِ أَلْفِ شَمْسٍ وَأَلْفِ قَمَرٍ عَلَى هَذِهِ السَّمَاءِ؛ إِلَّا أَنَّهُ مَا أَوْجَدَهُ، وَصِحَّةُ هَذَا التَّفْيِ وَالْإِبْتَاتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَعْقُولَ مِنْ كَوْنِهِ مَوْجِدًا مُغَايِرَ لِلْمَعْقُولِ مِنْ كَوْنِهِ قَادِرًا؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ [فخر الدين محمد بن عمر] الرازي في «تفسيره». وَهَذَا تَفْصِيلُ مَا قَالَ صَاحِبُ «الصَّحَائِفِ» [شمس الدين محمد أشرف الحسيني السمرقندي] مِنْ أَنَّهُ تَعَالَى كَانَ قَادِرًا عَلَى خَلْقِ الشُّمُوسِ وَالْأَقْمَارِ فِي هَذَا الْعَالَمِ، لَكِنَّهُ مَا خَلَقَهُمَا، فَالْقُدْرَةُ حَاصِلَةٌ دُونَ التَّخْلِيقِ، فَهُمَا مُتَغَايِرَانِ. وَفِي «التَّعْدِيلِ» [لصدر الشريعة الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري] إِنَّ الْقُدْرَةَ ثَابِتَةٌ عَلَى الْمَعْدُومَاتِ لَا التَّكْوِينَ.

وَاسْتَدَلَّ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ مُؤَثَّرَةٌ عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ، أَيْ: جَازَ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِالتَّأثيرِ، وَجَازَ أَنْ لَا تَتَعَلَّقَ بِهِ؛ وَصِفَةُ الْخَلْقِ إِنْ كَانَتْ مُؤَثَّرَةً أَيْضًا عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ كَانَتْ عَيْنَ الْقُدْرَةِ، فَلَا يَصِحُّ تَجْرِيدُ التَّأثيرِ عَنِ الْقُدْرَةِ وَإِبْتَاتُ صِفَةِ أُخْرَى؛ وَإِنْ كَانَتْ مُؤَثَّرَةً عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى مُوَجِّبًا لَا مُخْتَارًا، وَهُوَ مُحَالٌ؛ صَرَّحَ بِذَلِكَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ [محمد بن عمر] الرَّازِي، وَأَشَارَ إِلَيْهِ صَاحِبُ «التَّعْدِيلِ» [صدر الشريعة الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري].

الْجَوَابُ: إِنَّ تَأثيرَ صِفَةِ الْخَلْقِ فِي الْمَخْلُوقِ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ مَتَى خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى وَجِبَ وجودَ الْخَلْقِ، وَإِلَّا يَلْزَمُ الْعَجْزُ، وَأَمَّا تَعَلُّقُ تِلْكَ الصِّفَةِ بِاخْتِيَارِهِ، وَهُوَ الْمَرَادُ بِالْحُصُولِ، فَعَلَى سَبِيلِ

الْجَوَازِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ تَعَالَى مَتَى شَاءَ خَلَقَ، وَمَتَى شَاءَ لَمْ يَخْلُقْ، وَالْقُدْرَةُ بِعَكْسِ ذَلِكَ؛ أَي: تَأْثِيرُهَا عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ، وَحَصُولُهَا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ، فَلِصِفَةِ الْخَلْقِ جِهَتَانِ: جِهَةٌ الْإِيجَابِ، وَجِهَةٌ الْجَوَازِ؛ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ جِهَةِ إِيْجَابِهِ كَوْنُهُ تَعَالَى مُوجِباً لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ مَتَى خَلَقَ وَجَبَ وَجُودُ الْخَلْقِ، وَلَا مِنْ جِهَةِ جَوَازِهِ بِالتَّفْسِيرِ الْمَذْكُورِ كَوْنُهُ قُدْرَةً لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ جِهَةَ جَوَازِهِ غَيْرُ جِهَةِ جَوَازِ الْقُدْرَةِ.

فبهذا انْكَشَفَتِ الشُّبُهَةُ، وَأَنْدَفَعَ مَا فِي «الْمَقَاصِدِ» [لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني] مِنْ أَنَّ الْحَنْفِيَّةَ اشْتَهَرَ مِنْهُمْ الْقَوْلُ بِهِ، وَهُمْ يَنْسُبُونَهُ إِلَى قُدَمَائِهِمْ، حَتَّى قَالُوا: إِنَّ قَوْلَ الْإِمَامِ [أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ] الطَّحَاوِيِّ: لَهُ الْخَالِقِيَّةُ وَلَا مَخْلُوقٌ؛ إِنْشَارَةً إِلَى هَذَا، إِلَّا أَنَّهُمْ سَكَتُوا عَمَّا هُوَ أَضَلُّ الْبَابِ، أَعْنِي: مَغَايِرَتَهُ لِلْقُدْرَةِ مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقَهَا بِأَحَدِ طَرَفَيْ الْفِعْلِ وَالتَّرَكِّ.

الفريدة السادسة في أَنَّ صِفَةَ الْإِرَادَةِ، هَلْ فِيهَا الْمَحَبَّةُ وَالرَّضَى أَمْ لَا؟^(١)

ذَهَبَ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّهُ لَا مَحَبَّةَ فِي صِفَةِ الْإِرَادَةِ، وَأَنَّ الْإِرَادَةَ لَا تَسْتَلْزِمُ الرَّضَى وَالْمَحَبَّةَ، كَمَا فِي «الْمَسَايِرَةِ» لِلْإِمَامِ [كَمَالِ الدِّينِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ] ابْنِ الْهَمَامِ، بَلِ الْإِرَادَةُ أَعَمُّ مِنْهُمَا، كَمَا فِي «إِشَارَاتِ الْمَرَامِ» [لِكَمَالِ الدِّينِ ابْنِ الْبِيَّاضِيِّ] مُعْزِياً إِلَى عَامَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ فِي «الْعَمْدَةِ» [لِحَافِظِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ التَّسْفِيِّ] وَ«التَّمْهِيدِ» لِلْإِمَامِ [أَبِي الْمُعِينِ مَيْمُونِ بْنِ مُحَمَّدٍ] التَّسْفِيِّ.

(١) وهي المسألة الخامسة من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة: ٩٧؛ وراجع صفحة: ٦٨ السابقة. بسام.

وَذَهَبَ الشَّيْخُ الْأَشْعَرِيُّ، وَتَابِعُوهُ، إِلَى أَنَّ الْمَحَبَّةَ بِمَعْنَى الْإِرَادَةِ، وَكَذَلِكَ الرِّضَى، كَمَا فِي «شرح الوصية» للشَّيْخِ الْأَكْمَلِ [محمد بن محمد الْبَابَرْتِي]، وَصَرَّحَ بِذَلِكَ إِمَامُ الْحَرَمِينَ [عبد الملك بن عبد الله الْجَوْنِي] فِي «الإرشاد»، وَقَالَ [سيف الدين أَبُو الْحَسَنِ عَلِيّ بن مُحَمَّد] الْأَمْدِي فِي «الأبكار»: ذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنَّا إِلَى أَنَّ الْمَحَبَّةَ وَالرِّضَى وَالْإِرَادَةَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، كَمَا فِي «إشارات المرام» [لكمال الدين ابن البياض].

احتجَّ مشايخُ الحنفية بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [٣٩ سورة الزمر/ الآية: ٧] وبقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [٢ سورة البقرة/ الآية: ٢٠٥] حَيْثُ دَلَّتِ الْآيَتَانِ عَلَى أَنَّ الْكُفْرَ وَالْفُسَادَ لَيْسَا بِرِضَاهُ تَعَالَى وَمَحَبَّتِهِ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْكُلَّ بِإِرَادَتِهِ؛ فَثَبَتَ أَنَّ الْإِرَادَةَ لَا تَسْتَلْزِمُ الرِّضَى وَالْمَحَبَّةَ.

واحتجَّ مشايخُ الأشاعرة بأنه لا يُرَادُ إِلَّا مَا يَكُونُ مَرْضِيًّا وَمُخْبُوبًا، وَمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [٣٩ سورة الزمر/ الآية: ٧] لَا يَرْضَى الْكُفْرَ دِينًا. وَفِي «الإرشاد» لِإِمَامِ الْحَرَمِينَ [عبد الملك بن عبد الله الْجَوْنِي]: الرَّبُّ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ لَا يَحِبُّ الْكُفْرَ وَلَا يَرْضَاهُ مُعَاقِبًا عَلَيْهِ، أَوِ الْمَرَادُ بِالْعِبَادِ مَنْ وَفَّقَ لِلْإِيمَانِ.

الجواب: إِنَّ تَعَلُّقَ الْإِرَادَةِ بِالْمُخْبُوبِ وَالْمَرْضِيِّ إِنَّمَا هُوَ بِالْعَلَّةِ لَا بِاللُّزُومِ، إِذْ كَثِيرًا مَا يَجِدُ الْإِنْسَانُ فِي نَفْسِهِ إِرَادَةً مَا يَكْرَهُ وَجُودَهُ لِأَمْرِ مَا، كإِرَادَةِ الْكَيِّ تَدَاوِيًا، وَكَذَلِكَ لَا يَرِيدُ وَجُودَ أَمْرِ يَحِبُّهُ لِيُخْلِلَ يَلْزُمُ مِنْ وَجُودِهِ، كَمَا فِي «المسائرة» لِلْإِمَامِ [كمال الدين محمد بن عبد الواحد] ابْنِ الْهَمَامِ، وَمَا قَصَدُوا مِنْ مَعْنَى الْآيَةِ خِلَافَ نَصُوصِ الْقُرْآنِ، إِذِ الرِّضَى مِنَ اللَّهِ تَعَالَى الثَّوَابُ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ تَرْكِ الْاِغْتِرَاضِ عَلَيْهِ، وَالْمَحَبَّةُ قَرِيبٌ مِنَ الرِّضَى، كَمَا فِي «شرح الوصية» لِلشَّيْخِ الْأَكْمَلِ [محمد بن محمد الْبَابَرْتِي].

لا يُقَالُ: الْكُفْرُ وَالْمَعَاصِي بِقَضَائِهِ تَعَالَى، وَالرُّضَى بِالْقَضَاءِ وَاجِبٌ،
فَيَكُونُ الرُّضَى بِالْكَفْرِ وَاجِبًا، إِذْ لَا شَكَّ أَنَّ الْكُفْرَ مَقْضِيٌّ لَا قَضَاءَ.

وَوُجُوبُ الرُّضَى إِنَّمَا هُوَ بِالْقَضَاءِ دُونَ الْمَقْضَى.

وَالرُّضَى مِنْهُ تَعَالَى بِخَلْقِ الْكُفْرِ لَيْسَ إِلَّا لِمَجَازَاةِ سُوءِ الْاخْتِيَارِ،
وَذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُ الرُّضَى بِالْمَخْلُوقِ وَلَا تَرَكَ الْاِغْتِرَاضِ عَلَيْهِ؛ كَمَا
يُسْتَفَادُ مِنْ «الْمَوَاقِفِ» [لِعُضْدِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْإِيْجِي] وَشَرْحِهِ [لِلْعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُزْجَانِيِّ] الشَّرِيفِيِّ.

الفريدة السابعة في صفة السَّمْعِ وَالْبَصَرِ

ذَهَبَ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّ صِفَةَ السَّمْعِ تَتَعَلَّقُ بِمَا يَصْخُ أَنْ
يَكُونُ مَسْمُوعًا، وَالْبَصَرُ يَتَعَلَّقُ بِمَا يَصْخُ أَنْ يَكُونَ مُبْصَرًا؛ وَيَتَعَلَّقَانِ
بِالْمَوْجُودَاتِ.

وَاخْتَارَهُ عَامَّةُ الْمُتَكَلِّمِينَ، كَمَا فِي «تَعْدِيلِ الْعُلُومِ» [لِلصِّدْرِ الشَّرِيعَةِ
الْأَصْغَرَ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ الْأَكْبَرِ مَسْعُودِ الْبَخَارِيِّ] وَ«الْكَفَايَةِ»
[النُّورِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّابُونِيِّ الْبَخَارِيِّ] وَ«التَّلْخِيصِ» [لِلْإِمَامِ
أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ الْبَخَارِيِّ الصَّفَّارِ].

وَذَهَبَ الشَّيْخُ الْأَشْعَرِيُّ وَمَنْ تَابَعَهُ إِلَى أَنَّهُمَا يَتَعَلَّقَانِ بِكُلِّ
مَوْجُودٍ، كَمَا فِي «الْمَسَائِرَةِ» لِابْنِ الْهَمَامِ [كَمَالِ الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنِ
عَبْدِ الْوَاحِدِ]، يَعْنِي: إِنَّهُ تَعَالَى يَسْمَعُ وَيَرَى فِي الْأَزَلِّ ذَاتَهُ الْعَلِيَّةَ،
وَجَمِيعَ صِفَاتِهِ الْوُجُودِيَّةِ، وَيَسْمَعُ وَيَرَى فِيمَا لَا يَزَالُ ذَوَاتُ الْكَائِنَاتِ
كُلُّهَا وَجَمِيعَ صِفَاتِهَا الْوُجُودِيَّةِ سِوَاءَ كَانَتْ مِنْ قَبِيلِ الْأَصْوَاتِ أَوْ
غَيْرِهَا، كَمَا فِي «شَرْحِ أُمِّ الْبَرَاهِينِ» لِلْإِمَامِ [مُحَمَّدَ بْنِ يُونُسَ]
السَّنُوسِيِّ، وَ«شَرْحِ الْجَوْهَرَةِ» لِلْإِمَامِ [إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ] اللَّقَّانِيِّ.

وَاجْتَنَحَ مَشَايِخُ الْحَنَفِيَّةِ بِأَنْ تَعْلُقَ سَمْعُهُ تَعَالَى بِمَا يَصْحُحُ أَنْ يَكُونَ مَسْمُوعاً، وَبَصَرُهُ بِمَا يَصْحُحُ أَنْ يَكُونَ مُبْصَراً؛ مَفْهُومَانِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، شَايِعَانِ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيرٍ فِيهِمَا، وَالتَّعْمِيمُ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ يَغْتَدُّ بِهِ شَرْعاً، وَالْعَقَائِدُ يَجِبُ أَنْ تَوْخَذَ مِنَ الشَّرْعِ لِيُغْتَدَّ بِهَا، كَمَا فِي «شرح المواقف» [للشريف علي بن محمد الجرجاني].

وَاجْتَنَحَ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ إِدْرَاكُ الْمُبْصَرِ بِالْبَاصِرَةِ، بَلْ يَجُوزُ إِدْرَاكُهُ بِالسَّامِعَةِ، إِلَّا أَنَّهُ جَرَى عَادَتُهُ تَعَالَى بِإِفَاضَةِ إِدْرَاكِهِ عِنْدَ اسْتِعْمَالِ الْبَاصِرَةِ، فَعَلَى هَذَا لَا يَتَوَقَّفُ انْكَشَافُ الْمُبْصِرَاتِ عَلَيْهِ تَعَالَى عَلَى صِفَةِ الْبَصَرِ، بَلْ يَصْحُحُ أَنْ تُنْكَشِفَ عَلَيْهِ تَعَالَى بِالسَّمْعِ وَبِالْعَكْسِ. الْجَوَابُ: إِنَّ مَا ذَكَرُوهُ، وَلَوْ سُلِّمَ دَلَالَتُهُ عَلَى التَّعْمِيمِ، إِلَّا أَنَّ الرَّأْيَ الْمَجْرَّدَ بَذْعَةً فِي الشَّرِيعَةِ، فَأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ، صَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّيْخُ عَلِيُّ الْقَارِي فِي «شرح الفقه الأكبر».

فَائِدَةٌ: ذَكَرَ الْإِمَامُ [حَافِظُ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ] النَّسْفِيُّ فِي «شرحہ للعمدۃ» [المسمى: «الاعتماد»]: إِنَّ الْمَغْدُومَ الْمُتَمَتِّعَ كَاجْتِمَاعِ التَّقْيِضَيْنِ وَغَيْرِهِ لَا يَتَعْلَقُ بِهِ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى بِالِاتِّفَاقِ، وَأَمَّا الْمَغْدُومُ الْمُتَمَكِّنُ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ حَتَّى وَقَعَ فِيهِ الْمَنَازَرَةُ بَيْنَ الْإِمَامِ الْعَالِمِ النُّحْرِيِّ نَوْرِ الدِّينِ [أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ] الصَّابُونِيِّ وَبَيْنَ الشَّيْخِ رَشِيدِ الدِّينِ فِي أَنَّ الْعَالَمَ قَبْلَ وَجُودِهِ مَرْتَبِيٌّ لِلَّهِ تَعَالَى أَمْ لَا؟

اسْتَدَلَّ الْإِمَامُ بِالنَّقْلِ وَالْعَقْلِ؛ أَمَّا النَّقْلُ فَقَدْ أَفْتَى أَئِمَّةُ سَمَرْقَنْدٍ وَأَئِمَّةُ بُخَارَى بِأَنَّهُ غَيْرُ مَرْتَبِيٍّ لَهُ تَعَالَى، وَذَكَرَ الْإِمَامُ [أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ الْبُخَارِي] الصَّفَّارُ فِي آخِرِ كِتَابِ «التَّلْخِصِ»: إِنَّ الْمَغْدُومَ مُسْتَحِيلُ الرُّؤْيَا.

وَكَذَا قَالَ السَّلَفُ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ وَالتَّكَلِّمِينَ.

وَأَمَّا الْعَقْلُ، فَلَأَنَّ الشَّعْرَ الْأَبْيَضَ سَوَادُهُ مَغْدُومٌ فِي الْحَالِ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ السَّوَادُ مَرْتَبِيّاً لِلَّهِ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ رَأَاهُ فِي هَذَا الشَّعْرِ أَوْ فِي شَعْرٍ آخَرَ أَوْ لَا فِي مَحَلٍّ، فَإِنْ رَأَاهُ فِي هَذَا الشَّعْرِ فَقَدْ رَأَاهُ أَسْوَدَ

وأبيض في حالة واحدة، وهو محال، وإن رآه في محل آخر يكون المتصف بالسواد ذلك المحل لا هذا، وإن رآه لا في محل فهو محال، والمحال ليس بمزني اتفاقاً.

وذكرنا على هذا أبحاثاً طويلة تركناها لطولها.

وههنا استبدال آخر ذكره بعض الفضلاء بقوله:

وَمَا الْمَعْدُومُ مَزْنِيًّا وَشَيْئًا لِفِقْهِ لَاحٍ فِي يُمْنِ الْهِلَالِ
وَقَدْ طَالَ الْكَلَامُ فِي وَجْهِ تَخْرِيجِهِ فِي زَمَانِنَا، وَيُمْكِنُ تَخْرِيجُهُ
عَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْنَا، وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ.

الفريدة الثامنة في صفة الكلام

ذهب المشايخ من الحنفية إلى أن القرآن كلام الله تعالى منه بدا بلا كيفية قولاً، كما في عقيدة الإمام [أبي جعفر أحمد بن محمد] الطحاوي مغزياً إلى الإمام الأعظم وصاحبينه، وشرحه للشيخ أبي المحاسن [علي بن إسماعيل] القنوي، و«النور اللامع» للإمام الناصري.

قال الإمام الغزنوي وغيره من المشايخ: أرادوا به أنه تعالى هو المتكلم به، أظهره لمن أراد قولاً بلا كيفية، فاطلع على قوله الذي هو صفة أزلية قائمة بذاته، وليس من ضرورة الاطلاع حدوث ما يطلع عليه، فإننا اطلعنا على آثار قدرة الله تعالى، ولا يلزم من ذلك حدوث القدرة.

وقال الشيخ أبو المحاسن [علي بن إسماعيل القنوي] في شرحه العقيدة: كلام الطحاوي وكلام غيره من السلف «منه بدا بلا كيفية» قولاً يرد قول من قال أنه معنى واحد لا يتصور سماعه منه.

ويؤيده المأثور عن أئمة الحديث والسنة من أنه تعالى لم يزل

مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ وَمَتَى شَاءَ وَكَيْفَ شَاءَ، وَإِنْ نَوَعَ الْكَلَامَ قَدِيمٌ، وَمَا اشْتَهَرَ عَنِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ؛ فَلَمَّا كَلَّمَ مُوسَى كَلَمَهُ بِكَلَامِهِ الَّذِي هُوَ لَهُ صِفَةٌ، يَعْنِي: إِنَّهُ كَلَّمَهُ بِمُضْمُونِ كَلَامِهِ الْقَدِيمِ الْأَزَلِيِّ الْأَقْدَسِ، يَعْنِي حِينَ جَاءَ كَلَمَهُ، كَمَا يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [٧ سورة الأعراف/ الآية: ١٤٣] فَيُفْهَمُ مِنْهُ الرَّدُّ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٍ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُسْمَعَ؛ كَمَا فِي شَرْحِ الشَّيْخِ عَلِيِّ الْقَارِي نَقْلًا عَنْ شَرْحِ عَقِيدَةِ الطَّحَاوِيِّ.

وَمَا قَالَ الْإِمَامُ [أَبُو الْحَسَنِ عَلِيٌّ بْنُ سَعِيدٍ] الرُّسْتُغْفَنِيُّ فِي «الْإِرْشَادِ» وَالْإِمَامُ [أَبُو الْمَعِينِ مَيْمُونُ بْنُ مُحَمَّدٍ] النَّسْفِيُّ فِي «التَّبَصُّرَةِ» مَنْ أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَاتُ دَلَالَاتٌ عَلَى الْمَعَانِي اللَّغَوِيَّةِ وَالْأَشْخَاصِ وَأَحْوَالِهَا، كَمُوسَى وَكَلَامِهِ وَشَخْصِ فِرْعَوْنَ وَغَرَقِهِ؛ هِيَ أَيْضًا دَلَالَاتٌ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى إِيَّاهَا فِي الْأَزَلِ، وَإِخْبَارِهِ عَنْهَا، وَذَلِكَ هُوَ الْمَعْنَى بِكَلَامِهِ.

وَفِي «إِشَارَاتِ الْمَرَامِ»، لِقَاضِي الْقَضَاةِ نَقْلًا عَنْ الشَّرْحِ الْجَدِيدِ لِلدَّوَّانِيِّ [جَلَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَسْعَدٍ] لِلْعَلَامَةِ خُوجَةِ جَمَالِ الدِّينِ: اخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُهُمْ فِي مَعْنَى الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ، فَتَارَةً يَرِيدُونَ بِهِ مَعْنَى هَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَالْعِبَارَاتِ، وَتَارَةً يَرِيدُونَ بِهِ صِفَةً وَحْدَانِيَّةً بَسِيطَةً قَدِيمَةً قَائِمَةً بِذَاتِهِ تَعَالَى.

وَذَهَبَ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى أَمْرٌ وَاحِدٌ كَمَا فِي «الْأَرْبَعِينَ» لِلْإِمَامِ الْفَخْرِ الرَّازِيِّ [مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍا]، وَ«الْكُفَايَةِ» لِنُورِ الدِّينِ [أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّابُونِيِّ] الْبُخَّارِيِّ، وَ«شَرْحِ الْعَقَائِدِ» لِلْجَلَالِ [مُحَمَّدُ بْنُ السَّعْدِ] الدَّوَّانِيِّ.

وَاخْتَلَفَ فِي كَيْفِيَّةِ وَخَذَتِهِ، فَذَهَبَ بَعْضُ مَشَايِخِ الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ وَحْدَةً شَخْصِيَّةً، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ الْأَشْعَرِيُّ فِي رِوَايَةٍ؛ وَبَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ وَحْدَةً نَوْعِيَّةً، يَعْنِي يَتَحَقَّقُ فِي نَوْعٍ وَاحِدٍ هُوَ الْخَبَرُ، كَمَا فِي «شَرْحِ» مُخْتَصَرِ الْمُنْتَهَى لِسَيْفِ الدِّينِ [أَحْمَدُ] الْأَبْهَرِيِّ، وَنُسِبَ إِلَى

جُمهور الأشاعرة، واختارَه الإمام [فخر الدين محمد بن عمر] الرَّازي .
وفي «فصول البدائع» [لشمس الدين محمد بن حمزة الفَناري]:
إِنَّ الكَلَامَ عند الشَّيْخِ نوعٌ واحدٌ، هو الخبر؛ كما في «إشارات المرام»
[لكمال الدين ابن البياضي].

استدلَّ مشايخُ الحنفية بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَدٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُومُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [٣١ سورة لقمان/ الآية: ٢٧] وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَفِدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِثَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [١٨ سورة الكهف/ الآية: ١٠٩] حيثُ كَانَتِ الْآيَاتَانِ الكَرِيمَتَانِ نُصْنِينِ فِي الكَثْرَةِ وتعدُّدِ المعاني والتأويل، لا يُصارُ إليه إلا عند الضرورة.

وفي «تفسير الإمام السجَّادِ» [سراج الدين أبي طاهر محمد بن محمد]: عن قتادة: إِنَّ كَلِمَاتِ رَبِّي كَلَامُهُ وَحُكْمُهُ. وَإِنْ قَالَ [فخر الدين محمد بن عمر الرازي] في «التفسير الكبير»: أصحابنا جَمَلُوا الكَلِمَاتِ على متعلقات علم الله تعالى، وَأَنَّ المرادَ مِنْهَا الألفاظُ الدَّالَّةُ على متعلقات تلك الصِّفَةِ الأَزَلِيَّةِ، فَإِنَّ الأوَّلَ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِسُوقِ آيَةِ الكَرِيمَةِ، وَبَيَانِ عَدَمِ النَّقَادِ، وَبِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ﴾ [١٧ سورة الإسراء/ الآية: ٣٢] مَبَايِنَ لِمَعْنَى قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [٢ سورة البقرة/ الآية: ٤٣] وَمَعْنَى آيَةِ الْكَرْسِيِّ [٢ سورة البقرة/ الآية: ٢٥٥] لَيْسَ مَعْنَى آيَةِ الْمَدَايِنَةِ [٢ سورة البقرة/ الآية: ٢٨٢] وَمَعْنَى سُورَةِ الْإِخْلَاصِ لَيْسَ مَعْنَى سُورَةِ ثَبَّتْ؛ كَمَا فِي «شرح الفقه الأكبر» لِلشَّيْخِ عَلِيِّ الْقَارِي. فَذَلِكِ الْآيَاتُ على تعدُّدِ المعاني وعدمِ اتحادها.

وَاحتجَّ مشايخُ الأشاعرةُ بِأَنَّهُ لَوْ تَعَدَّدَ كَلَامُهُ تَعَالَى لاسْتَنَّدَ إِلَى الذَّاتِ، إِمَّا بِالِاخْتِيَارِ أَوْ بِالِإِجْبَابِ، وَهُمَا بِاطْلَانِ؛ أَمَّا الأوَّلُ فَلَأَنَّ الْقَدِيمَ لَا يَسْتَنِدُ إِلَى الْمُخْتَارِ؛ وَأَمَّا الثَّانِي، فَلَأَنَّ نِسْبَةَ الْمَوْجِبِ إِلَى جَمِيعِ الْأَعْدَامِ سَوَاءً، فَيَلْزَمُ وَجُودَ كَلَامٍ لَا يَتَنَاهَى.

الجواب: إِنَّ كَثْرَةَ المعاني واختلافها ضروري، فـدليل الوحدة مضاد للضرورة، وإن استلزام البعض البعض لا يوجب الاتحاد، على ما فصلناه في «تهذيب الإشارات».

تتمة: في «المسامرة» للإمام [كمال الدين محمد بن عبدالواحد] ابن الهمام: اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ نَفْسِيٍّ، لَمْ يَزَلْ تَعَالَى مُتَكَلِّمًا بِهِ، لَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ تَعَالَى هَلْ هُوَ مُكَلِّمٌ لَمْ يَزَلْ مُكَلِّمًا فَعَنِ الشَّيْخِ الْأَشْعَرِيِّ: نَعَمْ؛ وَنَقَلَ بَعْضُ مُتَكَلِّمِي الْحَنَفِيَّةِ عَنْ أَكْثَرِ أَهْلِ السُّنَّةِ: لَا

قال [كمال الدين محمد بن عبدالواحد] ابن الهمام: هذا عندي حَسَنٌ، فَإِنَّ مَعْنَى الْمُكَلِّمِيَّةِ لَا يَرَادُ بِهِ هَهُنَا نَفْسُ الْخَطَابِ الَّذِي يَتَّصِفُ بِهِ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، ك: ﴿فَأَقْضُوا الْفَرَائِغَ مِنَ الدِّينِ﴾ [٩ سورة التوبة/ الآية: ٥] ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ﴾ [٧ سورة الإسراء/ الآية: ٣٢] إِذْ ذَلِكَ الْخِطَابُ دَاخِلٌ فِي الْكَلَامِ الْقَدِيمِ الَّذِي اللَّهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ بِهِ؛ وَإِنَّمَا يَرَادُ بِمَعْنَى الْمُكَلِّمِيَّةِ إِسْمَاعٌ لِمَعْنَى ﴿فَخَلَعَ نَعْلَيْكَ﴾ [٢٠ سورة طه/ الآية: ١٢] وَلِمَعْنَى ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَتُومَنُ﴾ [١٧ سورة طه/ الآية: ١٧].

وحاصل هذا غرض إضافة الكلام خاصة للكلام القديم بإسماع مخصوص بلا واسطة، كما قال الشيخ الأشعري؛ وبلا واسطة معتادة، كما قال الشيخ عَلمُ الهُدَى أبو منصور المائريدي.

ولا شك في انقضاء هذه الإضافة بانقضاء الإسماع.

وقال ابنُ أبي شَرِيف الشَّافِعِي فِي «[المسامرة] شرح المسامرة»: التحقيق أَنَّ الَّذِي يُثْبِتُهُ الْأَشْعَرِيُّ الْمُكَلِّمِيَّةَ بِمَعْنَى آخَرَ غَيْرِ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الْهَمَامِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَضْلٍ لَهُ خَالَفَ فِيهِ غَيْرُهُ، بَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُتَكَلِّمِيَّةَ وَالْمُكَلِّمِيَّةَ مَأْخُذَانِ مِنَ الْكَلَامِ، لَكِنْ بَاعْتِبَارَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ عِنْدَ الشَّيْخِ [أبي الحسن علي بن إسماعيل] الْأَشْعَرِيِّ، فَالْمُتَكَلِّمِيَّةُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْكَلَامِ بَاعْتِبَارِ قِيَامِ الْكَلَامِ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَقَدُّسِهِ، وَكَوْنِهِ صِفَةً لَهُ،

وهذا حَلٌّ وفاقٌ لا اختلاف فيه؛ وأما المُكَلِّمِيَّةُ، فمأخوذٌ عندَ الأشعري من الكلام القائم بذاته تعالى، لكن باعتبار تعلُّقه أزلاً بالمكلف، بناء على ما ذهب إليه هو وأتباعه من تعلُّق الخطاب أزلاً بالمعدوم الذي سيوجدُ، وشَدَّدَ سائرُ الطوائفِ النُّكَيْرَ عليهم في ذلك، فالأشعريُّ قال بالمُكَلِّمِيَّةِ، بمعنى تعلُّق الخطاب في الأزل بالمعدوم، والمُنْكَرُونَ لهذا الأضل يفسِّرون المُكَلِّمِيَّةَ بالإسماع الذي مرَّ ذِكرُه، من الإسماع لمعنى ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ [٢٠ سورة طه/ الآية: ١٢] إلى آخر ما ذُكِرَ.

وقد أوردَ على مذهبِ الأشعريِّ أنَّ التعلُّقَ يَنْقَطِعُ بخروجِ المُكَلَّفِ عن أهليَّةِ التَّكْلِيفِ بموته ونحوه، ولو كان قديماً لما انْقَطَعَ.

وأجيب بأنَّ المنقَطِعَ التعلُّقُ التَّنْجِيزِيُّ، وهو حادثٌ، وأما الأزليُّ، فلا يَنْقَطِعُ ولا يتغيَّرُ.

فائدة: قال [علي بن محمد] الشَّريف [الجزحاني] العلامة في «شرح المواقف»: إنَّ للمُصَنِّفِ مقالةً مُفَرَّدَةً، ومُخَصَّوْلَهَا: إنَّ لَفْظَ الْمَعْنَى يُطْلَقُ تارةً على مَذَلُولِ اللَّفْظِ، وأُخْرَى على الأَمْرِ القَائِمِ بِالْغَيْرِ؛ وَالشَّيْخُ الْأَشْعَرِيُّ لَمَّا قَالَ: الْكَلَامُ هُوَ الْمَعْنَى النَّفْسِيَّةُ، فَهِيَ الْأَصْحَابُ مِنْهُ أَنَّ مُرَادَهُ مَذَلُولُ اللَّفْظِ وَخُدُّهُ، وَهُوَ الْقَائِمُ عِنْدَهُ؛ وَأَمَّا الْعِبَارَاتُ، فَإِنَّمَا تُسَمَّى كَلَاماً مجازاً لدلالته على ما هو كلامٌ حقيقيٌّ، حتى صرَّحُوا بأنَّ الْأَلْفَاظَ حَادِثَةً على مَذْهَبِهِ أَيْضاً، لَكِنَّهَا لَيْسَتْ كَلَامَهُ تَعَالَى حَقِيقَةً، وَهَذَا الَّذِي فَهَمُّهُ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ لَهُ لَوَازِمٌ كَثِيرَةٌ فَاسِدَةٌ، كَعَدَمِ إِكْفَارِ مَنْ أَنْكَرَ كَلَامِيَّةَ مَا بَيْنَ دُفْتَيْ الْمَصَاحِفِ، مع أَنَّهُ عَلِمَ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةَ كَوْنِهِ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى حَقِيقَةً، وَعَدَمِ كَوْنِ الْمَعَارِضَةِ وَالتَّحْدِيِّ بِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى الْحَقِيقِيِّ، وَعَدَمِ كَوْنِ الْمَقْرُوءِ الْمُحْفُوظِ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى حَقِيقَةً إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَوَجَبَ حَمْلُ كَلَامِ الشَّيْخِ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْمَعْنَى الثَّانِيَّ، فَيَكُونُ الْكَلَامُ النَّفْسِيُّ عِنْدَهُ أَمراً شَامِلاً لِلْفِظِ، وَالْمَعْنَى جَمِيعاً قَائِماً بِذَاتِ اللَّهِ

تعالى، وَهُوَ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ مَقْرُوءٌ بِاللُّسْنِ، مُحْفُوظٌ فِي الصُّدُورِ، وَهُوَ غَيْرُ الْكِتَابَةِ وَالْقِرَاءَةِ وَالْحَفْظِ الْحَادِثَةِ.

وَمَا يُقَالُ مِنْ أَنَّ الْحُرُوفَ وَالْأَلْفَاظَ مَرْتَبَةٌ مُتَعَاقِبَةٌ، فَجَوَابُهُ أَنَّ ذَلِكَ التَّرْتِيبَ إِنَّمَا يَوْجَدُ فِي التَّلْفُظِ بِسَبَبِ عَدَمِ مَسَاعَدَةِ الآلَةِ، وَالْأَدِلَّةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْحُدُوثِ يَجِبُ حَمْلُهَا عَلَى حُدُوثِهِ دُونَ حُدُوثِ الْمَلْفُوظِ جَمْعاً بَيْنَ الْأَدِلَّةِ.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَإِنْ كَانَ مُخَالِفاً لِمَا عَلَيْهِ مُتَاخَرُونَ أَصْحَابُنَا، إِلَّا أَنَّهُ بَعْدَ التَّأَمُّلِ يُعْرَفُ حَقِّقَتُهُ. تَمَّ كَلَامُهُ.

وفي «شرح المواقف الشريفي»: وَهَذَا الْمَحْمَلُ لِكَلَامِ الشَّيْخِ مِمَّا اخْتَارَهُ مُحَمَّدٌ [بن عبد الكريم] الشَّهْرِسْتَانِي فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِ«نَهَايَةِ الْإِقْدَامِ»، وَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْأَحْكَامِ الظَّاهِرَةِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَى قَوَاعِدِ الْمِلَّةِ. انْتَهَى.

قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ أَجْزَائِهِ تَرْتِيبٌ وَضِعِيٌّ وَهَيْئَةٌ تَأْلِيفِيَّةٌ، كَيْفَ وَالْحُرُوفُ بِدُونِهِ لَا تَكُونُ كَلِمَةً؟ وَالْكَلِمَاتُ بِدُونِهِ لَا تَكُونُ كَلَاماً؟ بَلْ مَعْنَاهُ: إِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا تَرْتِيبٌ فِي الْوُجُودِ، وَتَعَاقُبٌ فِيهِ، حَتَّى يَكُونَ وَجُودُ بَعْضِهَا مُشْرُوطاً بِانْقِضَاءِ الْبَعْضِ؛ كَمَا فِي «إِشَارَاتِ الْمَرَامِ».

اعْلَمْ أَنَّ وَجْهَ قَوْلِ مَنْ قَالَ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ: كَلَامُ اللَّهِ وَاحِدٌ وَخَدَّةٌ شَخْصِيَّةٌ، إِنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى لَا يَنْقَسِمُ فِي الْأَزَلِ إِلَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْخَبَرِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالنَّدَاءِ، بَلْ يَحْصُلُ ذَلِكَ فِيمَا لَا يَزَالُ بِحَسَبِ التَّعَلُّقَاتِ. وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ وَاحِدٌ وَخَدَّةٌ جِنْسِيَّةٌ، أَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى يَنْقَسِمُ إِلَيْهَا فِي الْأَزَلِ.

وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ وَاحِدٌ وَخَدَّةٌ نَوْعِيَّةٌ؛ أَنَّ الْكَلَامَ نَوْعٌ وَاحِدٌ، هُوَ الْخَبَرُ الْمَفْسَّرُ بِالنِّسْبَةِ بَيْنَ الْمَفْرَدَيْنِ، وَسَائِرُ الْأَقْسَامِ يَنْقَسِمُ إِلَيْهَا لِعَارِضِ اخْتِلَافِ الْمُسْتَنَدِ، فَالْخَبَرُ بِاسْتِخْقَاقِ الثَّوَابِ عَلَى الْفِعْلِ، وَالْعِقَابُ عَلَى

التزك أمر، وعكسه نهى، وقد فصلنا ذلك في «تهذيب الإشارات». وقول من قال: إنه أمر واحد، أن الأوامر المتعددة في الظاهر تدل على معنى واحد في الحقيقة، وهو الدعاء إلى فعل الخير، وكذا النهي يدل على معنى واحد، وهو الدعاء إلى الامتناع من فعل الشر، حتى لو قال الشارع: افعلوا الخير؛ يندرج تحته جميع الأوامر؛ ولو قال: امتنعوا عن الشر؛ يندرج تحته جميع التواهي. والأمر بالشيء نهى عن ضده، وإذا كان الشر ضده الخير، كان الأمر بالخير متضمناً للنهي عن الشر، وهو حقيقة الكلام، وهي في الحقيقة معنى واحد، كما في «الكفاية» لنور الدين [أحمد بن محمود الصابوني] البخاري. وههنا وجه آخر لبيان الوحدة النوعية، ذكره صاحب «البدائع» للشمس الدين محمد بن حمزة الفناري الرومي.

الفريدة التاسعة في بيان أن الكلام النفسي هل يُسمع أم لا؟^(١)

ذهب الإمام علم الهدى أبو منصور الماتريدي ومن تابعه إلى أن الكلام النفسي لا يُسمع، كما في «المسيرة» للإمام [كمال الدين محمد بن عبد الواحد] ابن الهمام، و«إشارات المرام» [لكمال الدين ابن البياضي] وغيرهما. وذهب الشيخ أبو الحسن الأشعري ومن تابعه إلى أنه يجوز سماعه، وإن ما سمعه موسى عليه السلام كلامه تعالى النفسي، كما في «التفسير الكبير» للإمام فخر الدين [محمد بن عمر] الرازي، و«المسيرة» لابن الهمام، وغيرهما.

(١) وهي المسألة الرابعة من الفصل الثاني من «الروضة البهية»، صفحة: ١٢٧؛ راجع صفحة: ٧١، السابقة.

في «المسايرة»: هَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ السَّمَاعَ يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مَوْجُودٍ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ، كَمَا تَتَعَلَّقُ الرُّؤْيَةُ بِهِ، وَالْكَلَامُ النَّفْسِيُّ مَوْجُودٌ، فَيَجُوزُ سَمَاعُهُ. وفي «إشارات المَرَامِ»: الصَّوْتُ وَالْحَرْفُ شَرْطُ لِحَقِيقَةِ السَّمَاعِ، وَأَمَارَتُهُ الدَّوْرَانُ مَعَهُ وَجُوداً وَعَدَمًا، فَلَا يُقَاسُ عَلَى الرُّؤْيَةِ، لِأَنَّ الشُّرُوطَ الْمَذْكُورَةَ لِلرُّؤْيَةِ شُرُوطٌ عَادِيَّةٌ، فَقِيَاسُ السَّمَاعِ عَلَى الرُّؤْيَةِ بِلَا جَامِعٍ هَذَا.

وقال ابن أبي شَرِيفٍ في «شرح المُسَايِرَةِ»: إِنَّ مَا ذُكِرَ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَحَلًّا لِلْخِلَافِ، لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُفْرَضَ الْكَلَامُ فِي الْاِسْتِحَالَةِ عَقْلًا، فَلَا يَتَأْتِي إِنْكَارُ إِمْكَانِ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْقُوَّةِ السَّامِعَةِ إِدْرَاكَ الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ، أَوْ يُفْرَضَ فِي الْاِسْتِحَالَةِ عَادَةً، وَلَا يَتَأْتِي إِنْكَارُ إِمْكَانِ ذَلِكَ خَرْقًا لِلْعَادَةِ، بَلْ قَدْ أَخَذَ صَاحِبُ «التَّبَصُّرَةِ» [أَبُو الْمَعِينِ مِيْمُونُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّسْفِيُّ] مِنْ عِبَارَةِ الشَّيْخِ أَبِي مَنْصُورٍ الْمَاتَرِيدِيِّ فِي كِتَابِ «التَّوْحِيدِ» مَا يَفْتَضِي جَوَازَ سَمَاعِ مَا لَيْسَ بِصَوْتٍ، فَالْخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْوَاقِعِ لِلسَّيِّدِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ هَلْ وَقَعَ سَمَاعُ كَلَامِهِ تَعَالَى النَّفْسِيِّ أَمْ لَا؟ فَأَنْكَرَ الشَّيْخُ أَبُو مَنْصُورٍ [مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ] الْمَاتَرِيدِيُّ سَمَاعَهُ الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ؛ وَقَالَ الشَّيْخُ [أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ] الْأَشْعَرِيُّ: إِنَّ مَا سَمِعَهُ كَلَامُهُ النَّفْسِيُّ.

اسْتَدَلَّ الْمَشَايِخُ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا أَنَّهُمَا يُودَيٰ يَمُوسَىٰ﴾ [سُورَةُ طه/ الآية: ١١] الْآيَةَ، حَيْثُ كَانَ الْمَسْمُوعُ هُوَ الصَّوْتُ الْمَخْدُتُ، لِأَنَّهُ تَعَالَى رَتَّبَ النَّدَاءَ عَلَى أَنَّهُ رَأَى النَّارَ، فَالْمُرْتَبُّ عَلَى الْمَخْدُتِ مُخْدَتٌ، فَالنَّدَاءُ مُخْدَتٌ.

وفي «التفسير الكبير» [لِفَخْرٍ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو الرَّاظِيِّ]: أَهْلُ السُّنَّةِ مِنْ أَهْلِ مَا وَرَاءِ النَّهْرِ قَدْ أَثْبَتُوا الْكَلَامَ الْقَدِيمَ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ الَّذِي سَمِعَهُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ صَوْتُ خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الشَّجَرَةِ، وَاخْتَجَبُوا بِالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ عَلَى أَنَّ الْمَسْمُوعَ هُوَ الصَّوْتُ الْمَخْدُتُ لَا كَلَامَهُ تَعَالَى الْأَزَلِّي، وَقَدْ ذَكَرُوا وَجْهَهُ.

وَاسْتَدَلَّ مَشَايِخُ الْأَشْعَرِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾

[٤ سورة النساء/ الآية: ١٦٤] مِنْ حَيْثُ إِنَّ الظَّاهِرَ إِسْمَاعِيهِ كَلَامَهُ تَعَالَى الْأَزَلِّيَّ النَّفْسِيَّ، وَلِذَا قَالَ [مسعود بن عمر التُّفْتَاذَانِي] فِي «المقاصد»: اخْتِصَاصُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِكَلِيمِ اللَّهِ لِإِسْمَاعِيهِ كَلَامَهُ تَعَالَى الْأَزَلِّيَّ بِلَا صَوْتٍ وَلَا حَرْفٍ. واختارَهُ الإمام حجة الإسلام [أبي حامد محمد بن محمد الغزالي]، كما في «إشارات المرام» [لكمال الدين ابن البياضي].

الجواب: إِنَّهُ لَا دَلِيلَ لَهُمْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ سَمِعَ الْكَلَامَ الْأَزَلِّيَّ. كما في «الكفاية» لنور الدين [أحمد بن محمود الصابوني] البخاري. وَلَمَّا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ أَبْقُوا الْمَقَامَ عَلَى الْعَدَمِ الْأَصْلِيِّ، فَكَوْنُهُ كَلِيمِ اللَّهِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِكَوْنِهِ سَامِعاً كَلَامَهُ اللَّفْظِي بِغَيْرِ وَاسِطَةِ الْمَلَكِ أَوْ الْكِتَابِ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [٤٢] سورة الشورى/ الآية: ٥١] حَيْثُ لَا شَكَّ أَنَّ التَّكْلِيمَ بِطَرِيقِ الْوَحْيِ لَا يَدْخُلُ فِيهِ السَّمْعُ، إِذِ الْوَحْيُ يُقَاعُ مَعْنًى فِي الْقَلْبِ بِطَرِيقِ الْخَفِيَّةِ، وَكَذَا التَّكْلِيمُ بِطَرِيقِ الْإِزْسَالِ، إِذْ يَسْمَعُ فِيهِ صَوْتُ الرَّسُولِ لَا صَوْتُ الْمُزْسَلِ؛ وَأَمَّا التَّكْلِيمُ بِطَرِيقِ مَنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ، فَبِوَاسِطَةِ الصَّوْتِ وَالْحَرْفِ، فَالْمَسْمُوعُ هُوَ الدَّالُّ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى لَا نَفْسِ الْكَلَامِ.

الفريضة العاشرة في بَيَانِ صِفَةِ التَّكْوِينِ^(١)

ذَهَبَ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّ التَّكْوِينَ صِفَةٌ أَزَلِيَّةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، كما في «التأويلات» للشيخ أبي منصور [محمد بن محمد] الماتريدي، و«تغديل العلوم» للصدر العلامة [أي: صدر الشريعة الأصغر عبيدالله ابن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري]، وغيرهما.

(١) وهي المسألة الثالثة من الفصل الثاني من «الروضة البهية»، صفحة: ١٢٢؛ وراجع صفحة: ٧١ السابقة. بسم.

وَذَهَبَ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّ التَّكْوِينَ لَيْسَ صِفَةً لَهُ تَعَالَى، بَلْ أَمَرَ اغْتِبَارِيَّيْهِ يَحْصُلُ فِي الْعَقْلِ مِنْ نِسْبَةِ الْمُؤَثِّرِ إِلَى الْأَثَرِ، كَمَا فِي «شرح الجوهرة» و«المسائرة» و«المقاصد» وغيرها.

احتجَّ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ بِأَنَّهُ أَجْمَعَ الْإِجْمَاعُ وَاتَّفَقَ الثَّقَلُ وَالْعَقْلُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى مُوجِدٌ لِلْكَائِنَاتِ وَمُكَوِّنٌ لِلْعَالَمِ، وَإِطْلَاقُ اسْمِ الْمَشْتَقِّ عَلَى الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مَأْخُذَ الْأَشْتِقَاقِ وَضَفَاءٌ لَهُ قَائِماً بِهِ، مُمْتَنِعٌ ضَرُورَةً اسْتِحَالَةً وَجُودِ الْأَثَرِ بِدُونِ الصِّفَةِ الَّتِي بِهَا يَخْصُلُ الْأَثَرُ. وَبِأَنَّهُ اشْتَمَلَ نَصُّ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ مَعَ أَنَّ الْمَقْدُورَاتِ لَيْسَتْ مَوْجُودَةً فِي الْأَزَلِ، كَمَا أَنَّ الْمَخْلُوقَاتِ لَيْسَتْ مَوْجُودَةً فِيهِ، فَتَجَوِيزُ التَّوْصِيفِ بِأَحَدِهِمَا وَإِنْكَارُ التَّوْصِيفِ بِالْآخَرِ بِإِذْخَالِهِ تَحْتَ الْآخَرِ مَعَ مُعَايَرَةِ مَفْهُومَيْهِمَا قَطْعاً لَيْسَ إِلَّا تَحَكُّماً.

وَاحتجَّ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِالتَّكْوِينِ نَفْسَ مُؤَثِّرِيَّةِ الْقُدْرَةِ فِي الْمَقْدُورِ، فَهِيَ صِفَةٌ نِسْبِيَّةٌ لَا تَوْجِدُ إِلَّا مَعَ الْمُتَشَبِّهِينَ، فَيَلْزَمُ مِنْ حُدُوثِ الْمُكَوِّنِ حُدُوثَ التَّكْوِينِ، وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ صِفَةٌ مُؤَثِّرَةٌ فِي وَجُودِ الْأَثَرِ، فَهِيَ عَيْنُ الْقُدْرَةِ، وَحِينَئِذٍ إِنْ كَانَ لَهَا تَأْثِيرٌ فِي وَجُودِ الْمَقْدُورِ فَإِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الصَّحَةِ يَلْزَمُ اجْتِمَاعُ الْمُثْلَيْنِ، أَيِ: اجْتِمَاعُ صِفَتَيْنِ مُسْتَقِلَّتَيْنِ بِالتَّأْثِيرِ عَلَى الْمَقْدُورِ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَإِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ اسْتِحَالٌ أَنْ لَا يُوجَدَ ذَلِكَ الْمَقْدُورُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى مُوجِباً بِالذَّاتِ لَا فَاعِلاً بِالْاخْتِيَارِ، وَهُوَ بَاطِلٌ كَمَا فِي «شرح الطوالع» للأصفهاني [شمس الدين محمود بن عبدالرحمن].

الجواب: إِنَّ مَا يَكُونُ وَضَفَاءً لَهُ تَعَالَى فِي إِيجَادِ الْمَكُونَاتِ مَبْدَأُ التَّكْوِينِ، فَهُوَ صِفَةٌ مُؤَثِّرَةٌ فِي وَجُودِ الْأَثَرِ، وَالْقُدْرَةُ صِفَةٌ لَهُ تَعَالَى، بِمَعْنَى صِحَّةِ صُدُورِ الْأَثَرِ، وَهُوَ أَخْصُ مُطْلَقاً مِنَ الْقُدْرَةِ، لِأَنَّ الْقُدْرَةَ مُتَسَاوِيَةً النَّسْبَةِ إِلَى جَمِيعِ الْمَقْدُورَاتِ، وَمَبْدَأُ التَّكْوِينِ خَاصَّةٌ بِمَا يَدْخُلُ

مِنْهَا فِي الوجودِ، والقُدْرَةُ لَا تَقْتَضِي كَوْنَ المَقْدُورِ مَوْجُوداً، وَمَبْدَأُ التَّكْوِينِ يَفْتَضِيهِ؛ وَقَوْلُهُمْ يَلْزَمُ اجْتِمَاعُ المَثْلَيْنِ إِنَّمَا يَلْزَمُ لَوْ كَانَ مُتَعَلِّقُهُمَا وَاحِداً؛ وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُتَعَلِّقُ القُدْرَةِ صِحَّةَ صُدُورِ الأَثَرِ، وَمُتَعَلِّقُ التَّكْوِينِ صُدُورَ الأَثَرِ؛ فَلَا يَلْزَمُ.

وقولهم: فَيَكُونُ اللَّهُ مُوجِباً بِالذَّاتِ؛ قُلْنَا: لَا يَلْزَمُ ذَلِكَ، إِذْ ذَلِكَ الوجودُ لَيْسَ بِمَعْنَى أَنَّهُ كَانَ وَاجِباً عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ يُوجَدَ، بَلْ بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ إِيجَادَ شَيْءٍ كَانَ حُصُولُ ذَلِكَ الشَّيْءِ وَاجِباً.

وتحقيقُ المَقَامِ أَنَّ تَعَلُّقَ مَبْدَأِ التَّكْوِينِ لَيْسَ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الجَوَازِ، واختيارِهِ تَعَالَى، بِمَعْنَى أَنَّهُ تَعَالَى مَتَى شَاءَ خَلَقَ، وَمَتَى شَاءَ لَمْ يَخْلُقْ، وَتَأْثِيرُهُ عَلَى سَبِيلِ الوجودِ بِمَعْنَى أَنَّهُ مَتَى تَعَلَّقَ بِوجودِ شَيْءٍ وَجَبَ وجودُهُ، وَإِلَّا لَجَازَ تَخَلُّفُهُ عَنِ الوجودِ، فَيُوجِبُ العَجْزَ؛ تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ عُلُوّاً كَبِيراً.

وَأَمَّا القُدْرَةُ، فَتَعَلَّقُهَا بِصِحَّةِ وجودِ المَقْدُورِ عَلَى سَبِيلِ الوجودِ، كَمَا فِي «شرح الطوَالِ» وَغَيْرِهِ؛ وَتَأْثِيرُهَا عَلَى سَبِيلِ الجَوَازِ، فَجَهَةٌ جَوَازِ مَبْدَأِ التَّكْوِينِ غَيْرُ جَهَةِ جَوَازِ القُدْرَةِ. كَمَا فِي «إشارات المرام».

ثُمَّ إِنَّ مَشَايخَنَا رَجَحَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَقْصِدُوا بِالتَّكْوِينِ مَا يَكُونُ صِفَةً نَسْبِيَّةً، كَالضَّرْبِ وَالْمَضْرُوبِ حَتَّى يَلْزَمَ مِنْ حَدُوثِ المَكُونِ حَدُوثُ التَّكْوِينِ، بَلْ أَرَادُوا بِهِ أَنَّ مَبْدَأَ التَّكْوِينِ صِفَةٌ أَرْثِيَّةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، كَسَائِرِ صِفَاتِهِ الذَّاتِيَّةِ الْعَلِيَّةِ، وَإِنْ تَسَامَحَ بَعْضُ مَشَايخَنَا فِي تَفْسِيرِهِ بِإِخْرَاجِ المَعْدُومِ مِنَ العَدَمِ إِلَى الوجودِ، كصَاحِبِ «التبصرة» و«الإرشاد» [أبي المعين ميمون بن محمد النَّسْفِي].

وفي «التأويلات» للشيخ عَلَمُ الهُدَى أَبِي منصور الماتريدي: إِذَا أُطْلِقَ الوُضْفُ لِلَّهِ تَعَالَى بِمَا يُوصَفُ بِهِ مِنَ الفِعْلِ وَالْعِلْمِ وَنَحْوِهِ، يَلْزَمُ

الْوَضْفُ بِهِ فِي الْأَزَلِ، فَيُوصَفُ بِهِ لِمَعْنَى قَائِمٍ بِذَاتِهِ قَبْلَ وُجُودِ الْخَلْقِ.
وفي «تغذيل العلوم» للصدر العلامة [أي: صدر الشريعة الأصغر
عبيدالله ابن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري]: صفات الأفعال
لَيْسَتْ نَفْسُ الْأَفْعَالِ، بَلْ مَنَشُؤُهَا، فَالْصَّفَاتُ قَدِيمَةٌ وَالْأَفْعَالُ حَادِثَةٌ.

وفي «التبصرة» للإمام أبي المعين [ميمون بن محمد] النَّسْفِي: إِنَّ
الْخَالِقَ وَضَفَّ لَهُ تَعَالَى إِجْمَاعًا، فَلَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ مَعْنَى يَكُونُ بِهِ
خَالِقًا، وَيُتَصِفُ بِهِ كَسَائِرِ الصِّفَاتِ الْعَلِيَّةِ، فَبِمَا ذُكِرَ انْدَفَعَ إِشْكَالَاتُ
أُورِدَتْ مِنْ طَرَفِ مَشَايِخِ الْأَشَاعِرَةِ، وَعُدَّتْ مِنَ الصُّعَابِ.

منها، مَا قَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ [محمد بن عمر] الرَّازِي فِي
«الْمَحْصَلِ»: إِنَّ عَيْنَيْكُمْ بِهِ نَفْسُ الْمُؤَثِّرِيَّةِ فَهُوَ صِفَةٌ نَسْبِيَّةٌ، وَالنِّسْبَةُ لَا
تُوجَدُ إِلَّا بَعْدَ الْمُتَسَبِّبِينَ، فَيَلْزَمُ مِنْ حَدُوثِ الْمَكُونِ حَدُوثُ التَّكْوِينِ؛
وَأِنْ عَيْنَيْكُمْ بِهِ صِفَةٌ مُؤَثَّرَةٌ فِي صِحَّةِ وُجُودِ الْأَثَرِ، فَهِيَ عَيْنُ الْقُدْرَةِ؛ وَإِنْ
عَيْنَيْكُمْ بِهِ أَمْرًا ثَالِثًا فَيَتَنَوَّه.

ومنها مَا قَالَ صَاحِبُ «الْمَوَاقِفِ» وَ«[شرح] الطَّوَالِعِ» [عضد الدين
عبدالرحمن بن أحمد الإيجي]: إِنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَأْتِيَرُ لَهَا فِي كَوْنِ الْمَقْدُورِ
فِي نَفْسِهِ مُمَكِّنِ الْوُجُودِ، لِأَنَّ إِمْكَانَ الْمُمَكِّنِ بِالذَّاتِ، وَمَا يَكُونُ بِالذَّاتِ
لَا يَكُونُ بِالْغَيْرِ، بَلِ الْقُدْرَةُ صِفَةٌ مُؤَثَّرَةٌ فِي وُجُودِ الْمَقْدُورِ، وَالتَّكْوِينُ هُوَ
تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ خَالَ إِرَادَةِ إِيجَادِهِ تَعَالَى، وَهُوَ حَادِثٌ.

ومنها مَا قَالَ صَاحِبُ «الْمَقَاصِدِ» [مسعود بن عمر التُّفْتَازَانِي]: إِنَّهُ لَا
يُعْقَلُ مِنَ التَّكْوِينِ إِلَّا الْإِحْدَاثُ وَإِخْرَاجُ الْمَعْدُومِ إِلَى الْوُجُودِ، وَلَا خَفَاءَ
فِي أَنَّهُ إِضَافَةٌ يَغْتَبِرُهَا الْعَقْلُ مِنْ نِسْبَةِ الْمُؤَثِّرِ إِلَى الْأَثَرِ، فَلَا يَكُونُ مَوْجُودًا
عَيْنِيًّا ثَابِتًا فِي الْأَزَلِ، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَزَلِيًّا لَزِمَ أَزَلِيَّةُ الْمَكُونَاتِ ضَرُورَةً اِمْتِنَاعِ
التَّأْثِيرِ بِالْفِعْلِ بِدُونِ الْأَثَرِ، وَأَنَّهُمْ أَطْبَقُوا - أَيْ: الْحَقَنِيَّةُ - عَلَى إِثْبَاتِ أَزَلِيَّتِهِ
وَمُغَايِرَتِهِ لِلْقُدْرَةِ، وَكَوْنِهِ غَيْرِ الْمَكُونِ؛ وَسَكَنُوا عَمَّا هُوَ أَصْلُ الْبَابِ؛
أَعْنِي: مُغَايِرَتَهُ لِلْقُدْرَةِ مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقَ بِهَا بِأَحَدِ طَرَفَيْ الْفِعْلِ وَالتَّرَكِّ.

الفريدة الحادية عشرة في بيان أن تكون الأشياء،
هل يتعلّق بقوله تعالى: كُنْ، أم لا؟

ذَهَبَ جُمْهُورُ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّ وُجُودَ الْأَشْيَاءِ لَيْسَ مُتَعَلِّقًا بِ«كُنْ» بَلْ وَجُودُهَا مُتَعَلِّقٌ بِتَكْوِينِهَا فَقَطْ، وَ«كُنْ» مَجَازٌ عَنْ سُرْعَةِ الْإِيجَادِ.

وَالِإِلى هَذَا ذَهَبَ عِلْمُ الْهُدَى أَبُو مَنْصُورِ الْمَاتَرِيدِيِّ وَعَامَّةُ أَهْلِ التَّفْسِيرِ كَمَا فِي «شَرْحِ التَّأْوِيلَاتِ» لِلْإِمَامِ الْأَجَلِّ عَلَاءِ الدِّينِ [أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ] السَّمَرْقَنْدِيِّ، وَ«تَغْيِيرِ التَّنْقِيحِ» لِلْعَلَامَةِ [أَحْمَدَ بْنَ سَلِيمَانَ] ابْنِ كَمَالٍ بَاشَا.

وَذَهَبَ الشَّيْخُ الْأَشْعَرِيُّ وَمَنْ تَابَعَهُ إِلَى أَنَّ وُجُودَ الْأَشْيَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِكَلَامِهِ الْأَزَلِيِّ، وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ دَالَّةٌ عَلَيْهِ؛ كَذَا فِي «شَرْحِ التَّأْوِيلَاتِ»، وَالْمُصَرِّحُ بِهِ فِي «التَّيْسِيرِ» [لِأَمِيرِ بَادِشَاهِ الْخِرَاسَانِيِّ الْبُخَارِيِّ] وَالْمُسْتَفَادُ مِنْ «التَّلْوِيحِ» [لِسَعْدِ الدِّينِ مَسْعُودِ بْنِ عَمْرِو التَّنَازَانِيِّ] وَغَيْرِهِ.

اِخْتَجَّ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَلِمَةُ «كُنْ» خِطَابًا حَقِيقَةً، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ خِطَابًا لِلْمَعْدُومِ أَوْ خِطَابًا لِلْمَوْجُودِ بَعْدَمَا وَجَدَ؛ لَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ خِطَابًا لِلْمَعْدُومِ، لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ، فَكَيْفَ يُخَاطَبُ وَلَا أَنْ يَكُونَ خِطَابًا لِلْمَوْجُودِ؟ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ، فَكَيْفَ يُقَالُ لَهُ: «كُنْ»؟ فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُفَسِّرِينَ مِنْ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مَجَازٌ عَنْ سُرْعَةِ الْإِيجَادِ وَسُهُولَةِ إِيجَادِ الْأَشْيَاءِ عَلَى اللَّهِ تَمَثُّلًا لِلْغَائِبِ، أَعْنِي: تَأْثِيرَ قُدْرَتِهِ وَتَكْوِينِهِ تَعَالَى فِي الْأَشْيَاءِ بِالشَّاهِدِ، أَعْنِي: أَمْرَ الْمُطَاعِ لِلْمُطِيعِ فِي حُصُولِ الْأُمُورِ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ، وَلَيْسَ هَهُنَا قَوْلٌ وَلَا كَلَامٌ، وَإِنَّمَا وَجُودُ الْأَشْيَاءِ بِمَبْدِئِ التَّكْوِينِ، كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ «التَّلْوِيحِ» [لِسَعْدِ الدِّينِ مَسْعُودِ بْنِ عَمْرِو التَّنَازَانِيِّ].

وَاجْتَجَّ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ﴿١٦﴾ [سُورَةُ النُّحْلِ/ الْآيَةُ: ٤٠] حَيْثُ دَلَّتْ

الآيَةُ الْكَرِيمَةُ ظَاهِرًا عَلَى أَنَّ وُجُودَ الْأَشْيَاءِ بِأَمْرِ «كُنْ»، فَتَبَتِ الْقَوْلُ بِمُوجِبِهَا مِنْ غَيْرِ اشْتِغَالٍ بِتَأْوِيلِهَا.

الْجَوَابُ: إِنَّ صِبْغَةَ الْأَمْرِ الْمَأْمُورِ بِهِ، فَلَوْ كَانَ أَمْرُهُ «كُنْ» لَطَلَبَ وُجُودَ الْحَادِثِ وَإِزَادَةَ تَكُونِهِ مِنْ غَيْرِ تَخَلُّفٍ وَلَا تَرَاخٍ، وَكَانَ أَرْثِيًا لَزِمَ قَدَمُ الْحَوَادِثِ، وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ أَرْثِيًا لَمْ يَصِحَّ تَرْتُّبُهُ عَلَى تَعَلُّقِ الْإِرَادَةِ بِوُجُودِ الشَّيْءِ عَلَى مَا يُنْبِئُ عَنْهُ الْآيَةُ؛ كَمَا يُسْتَفَادُ مِنَ «التَّلْوِيحِ» [لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني].

تَمَّة: قَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا، كَالْإِمَامِ [شمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد] السَّرْحَسِيِّ وَفَخْرِ الْإِسْلَامِ [علي بن محمد] الْبَزْدَوِيِّ: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ﴾. [٣٦ سورة يس/الآية: ٨٢] الْآيَةُ لَا يَرَادُ بِهِ سُرْعَةُ الْإِيجَادِ مَجَازًا كَمَا هُوَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ مِنَّا مَعَاشِرِ الْحَنْفِيَّةِ، بَلِ التَّكَلُّمُ بِهِذِهِ الْكَلِمَةِ عَلَى الْحَقِيقَةِ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ وَلَا تَغْطِيلٍ فِي نَعْيِهِ، يَعْني: إِنَّ الْمُرَادَ حَقِيقَةَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، لَا أَنَّ يَكُونَ مَجَازًا كَمَا هُوَ عِنْدَ الشَّيْخِ عَلَمِ الْهُدَى أَبِي مَنْصُورِ الْمَاتَرِيدِيِّ وَأَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ. فَعَلِمَ أَنَّ مَذْهَبَهُمَا غَيْرُ مَذْهَبِ الشَّيْخِ الْأَشْعَرِيِّ، فَإِنَّ عِنْدَهُ وُجُودَ الْأَشْيَاءِ بِخُطَابِ «كُنْ» كَمَا أَنَّهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ مِنَّا بِالْإِيجَادِ فَقَطْ، وَعِنْدَهُمَا وُجُودُ الْأَشْيَاءِ بِالْخُطَابِ وَالْإِيجَادِ؛ كَمَا فِي «شَرْحِ الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ» لِعَلِيِّ الْقَارِي [صفحة: ١٣١].

الفريدة الثانية عشرة أَنَّ الْاسْمَ،
هَلْ هُوَ عَيْنُ الْمُسَمَّى أَمْ لَا؟^(١)

ذَهَبَ جُمْهُورُ مَشَايِخِ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّ الْاسْمَ عَيْنُ الْمُسَمَّى خَارِجًا لَا

(١) وهي المسألة الأولى من الخاتمة من «الروضة البهية»، صفحة: ١٥٤؛ وراجع صفحة: ٧٤ السابقة. بسم.

مَفْهُومًا، فَأَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى قَدِيمَةٌ مُطْلَقًا، كَمَا فِي «تَعْدِيلِ الْعُلُومِ» لِلصُّدْرِ
الْعَلَامَةِ [عَبِيدَ اللَّهِ بْنِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ الْأَكْبَرِ مَسْعُودِ الْبَخَارِيِّ] وَ«شَرْحِ
الطَّحَاوِيِّ» لِأَبِي الْمَحَاسِينِ [عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ] الْقَوْنَوِيِّ وَغَيْرِهِمَا.

وَدَهَبَ الشَّيْخُ الْأَشْعَرِيُّ وَمَنْ تَابَعَهُ إِلَى أَنَّ مَذْلُولَ الْأِسْمِ هُوَ
الذَّاتُ مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ، أَوْ هُوَ بِإِغْتِبَارِ أَمْرِ صَادِقٍ عَلَيْهِ عَارِضٍ لَهُ،
يُنْبِئُ عَنْهُ، فَيَكُونُ الْأِسْمُ عَيْنَ الْمُسَمَّى مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ، نَحْوُ اللَّهِ؛
وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَهُ، نَحْوُ الْخَالِقِ وَالرَّازِقِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى نِسْبَةٍ إِلَى غَيْرِهِ؛
وَقَدْ يَكُونُ لَا هُوَ وَلَا غَيْرَهُ، كَالْعَلِيمِ وَالْقَدِيرِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِفَةٍ
حَقِيقِيَّةٍ قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ تَعَالَى، كَمَا فِي «الْمَوَاقِفِ» [لِلْعَصَدِيِّ الدِّينِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْإِيْجِيِّ] وَغَيْرِهِ.

اخْتَجَّ مَشَايِخُ الْحَنَفِيَّةِ بِأَنَّ أَسْمَ الشَّيْءِ هُوَ مَذْلُولُ اللَّفْظِ الَّذِي وَضِعَ
لِيُفْهَمَ مِنْهُ ذَاتُهُ الْمَحْمُولُ عَلَيْهِ بِهِوَ هُوَ لَا نَفْسَ ذَلِكَ اللَّفْظِ، فَإِنَّ الْأُمُورَ
تُسْتَدُّ إِلَى أَسْمِ الشَّيْءِ، وَلَوْ كَانَ الْأِسْمُ هُوَ اللَّفْظُ لَمَّا صَحَّ الْإِسْنَادُ
وَالْحَمْلُ، وَلَا بُدَّ مِنْ حَمْلِ الْمَوَاطَأَةِ بَيْنَ الْأِسْمِ وَالْمُسَمَّى، فَتَبَيَّنَ أَنَّ
الْأِسْمَ هُوَ الْمَذْلُولُ لَا اللَّفْظَ، وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ عَيْنُ الْمُسَمَّى خَارِجًا لَا مَفْهُومًا،
كَمَا فِي «التَّغْدِيلِ» وَشَرَحَهُ [كِلَاهُمَا لَصَدْرِ الشَّرِيعَةِ الْأَصْغَرِ عَبِيدَ اللَّهِ بْنِ
صَدْرِ الشَّرِيعَةِ الْأَكْبَرِ مَسْعُودِ الْبَخَارِيِّ]؛ وَبَيَّنَّا أَمْرَنَا بِتَوْجِيدِ اللَّهِ تَعَالَى،
فَلَوْ كَانَ أَسْمُ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى لَكَانَ حُصُولُ التَّوْجِيدِ لِلْأَسْمِ
لَا لِلَّهِ تَعَالَى، وَكَذَا لَوْ قَالَ لِأَمْرَاتِيهِ: طَالِقْ، وَلِعَبْدِيهِ: حُرٌّ؛ لَا يَقَعُ
الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ؛ كَمَا فِي «الْهَادِي» لِلْإِمَامِ الْخَبَازِيِّ الْبُخَارِيِّ.

وَاخْتَجَّ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى...﴾
[سُورَةُ الْأَعْرَافِ/ الْآيَةُ: ١٨٠] حَيْثُ دَلَّ عَلَى تَغَايُرِ الْأَسْمِ
لِلْمُسَمَّى، إِذِ الْمَتَعَدُّدُ غَيْرُ الْمَحْمَلِ بِالضَّرُورَةِ.

أَجَابَ عَنْهُ صَاحِبُ «الْهَادِي» [الْإِمَامُ الْخَبَازِيُّ الْبُخَارِيُّ] بِأَنَّهُ لَا

يَحْتَجُّ نَحْدُلُ الْمُسَمَّى، فَإِنَّ الْأَسْمَاءَ دَلَّتْ عَلَى الصِّفَاتِ الْقَدِيمَةِ، فَلَا
يَتَعَدَّرُ فِيهَا التَّعَدُّدُ، وَإِنَّ لَفْظَ الْجَلَالَةِ عَلِمَ لِدَاتٍ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ مَعْنَى
فِيهِ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ كَوْنَ الْأَسْمِ عَيْنَ الْمُسَمَّى فِيهِ، وَأَنْ نَحْوَ الْخَالِقِ
وَالرَّازِقِ يَدُلُّ عَلَى نِسْبَةٍ إِلَى غَيْرِهِ، وَهِيَ غَيْرُ الْمُسَمَّى، فَاقْتَضَى ذَلِكَ
كَوْنَ الْأَسْمِ غَيْرَهُ فِيهِ، وَأَنْ نَحْوَ الْعَلِيمِ وَالْقَدِيرِ يَدُلُّ عَلَى صِفَةٍ حَقِيقِيَّةٍ
قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ تَعَالَى هِيَ لَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ كَوْنَهُ لَا هُوَ وَلَا
غَيْرُهُ، فَثَبَّتَ أَنَّ الْأَسْمَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمُسَمَّى ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ.

الْجَوَابُ: إِنَّا لَا نُسَلِّمُ كَوْنَ مَذْلُولِ الْخَالِقِ النِّسْبَةِ، وَلَا مَذْلُولِ
الْعَلِيمِ الْعِلْمِ، بَلْ مَذْلُولِ الْخَالِقِ ذَاتٌ لَهُ الْخَلْقُ، وَمَذْلُولِ الْعَلِيمِ ذَاتٌ لَهُ
الْعِلْمُ، فَيَكُونَانِ كَالأَوَّلِ بِلَا رَيْبٍ.

فائدة: فِي شَرْحِ «عَقِيدَةِ الطَّحَاوِيِّ» لِلشَّيْخِ أَبِي الْمَحَاسِينِ [عَلِيِّ بْنِ
إِسْمَاعِيلَ] الْقَوْنَوِيِّ: هَذَا الْاِخْتِلَافُ رَاجِعٌ إِلَى أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ قَدِيمَةٌ أَوْ
حَادِثَةٌ، فَمَنْ جَعَلَ الْأَسْمَ وَالْمُسَمَّى وَاحِدًا قَالَ بِقَدَمِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ
مُطْلَقًا، وَمَنْ قَسَمَ الْكَلَامَ يَقُولُ: بَعْضُهَا قَدِيمٌ وَبَعْضُهَا حَادِثٌ؛ وَهُوَ
فَرْعُ مَسْأَلَةِ الصِّفَاتِ.

الفريدة الثالثة عشرة فِي بَيَانِ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ

ذَهَبَ جُمْهُورُ مَشَائِخِ الْحَقِيقَةِ إِلَى أَنَّ الْقَدَرَ هُوَ تَحْدِيدُهُ تَعَالَى أَزْلًا
كُلَّ شَيْءٍ بِحَدِّهِ الَّذِي يُوجَدُ بِهِ مِنْ حُسْنٍ وَقُبْحٍ وَنَفْعٍ وَضَرٍّ، وَمَا يُحِيطُ
بِهِ مِنْ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، كَمَا هُوَ الْمُصَرِّحُ بِهِ فِي «شَرْحِ الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ»
لِلشَّيْخِ عَلِيِّ الْقَارِي، وَ«شَرْحِ الْجَوْهَرَةِ» لِلإِمَامِ [بِرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
إِبْرَاهِيمَ] اللَّقَائِي وَغَيْرِهِمَا.

وَالْقَضَاءُ الْفِعْلُ مَعَ زِيَادَةِ إِحْكَامٍ، كَمَا هُوَ الْمُصَرِّحُ بِهِ فِي «شَرْحِ

الْجَوْهَرَةُ لِلْإِمَامِ [برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم] اللَّقَّانِي وَ«شَرْحِ الْعَقَائِدِ» لِسَعْدِ الدِّينِ [مسعود بن عمر] أَلْتَفَتَارَانِي، وَالْمُسْتَفَادُ مِنْ «إِشَارَاتِ الْمَرَامِ» [لكمال الدين ابن البياضي] نُقْلًا عَنْ «الْإِزْشَادِ» [لأبي المعين ميمون بن محمد النسفي] وَ«التَّبْصِيرَةِ النَّسْفِيَّةِ» [لأبي المعين ميمون بن محمد النسفي] وَ«الْاِعْتِمَادِ» [لحافظ الدين عبدالله بن أحمد النسفي] وَعَبَّرَ عَنْهُ بِتَوَجُّهِ الْأَسْبَابِ بِحَرَكَاتِهَا الْمُقَدَّرَةِ إِلَى مُسَبِّبَاتِهَا الْمَخْدُودَةِ، كَمَا فِي «شَرْحِ الْمَصَابِيحِ» لِبَغْضِ أَفَاضِلِ الْمُتَأَخِّرِينَ [هل هو علي القاري؟ أم القاضي عبدالله بن عمر البينصاوي؟].

وَذَهَبَ جُمْهُورُ مَشَائِخِ الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّ الْقَضَاءَ إِرَادَةُ اللَّهِ تَعَالَى الْأَزَلِيَّةَ الْمُفْتَضِيَّةَ لِنِظَامِ الْمَوْجُودَاتِ عَلَى تَرْتِيبٍ خَاصٍّ.

وَالْقَدَرُ تَعَلَّقُ تِلْكَ الْإِرَادَةُ بِالْأَشْيَاءِ فِي أَوْقَاتِهَا الْمَخْصُوصَةِ، كَمَا فِي «إِشَارَاتِ الْمَرَامِ» [لكمال الدين ابن البياضي] نُقْلًا عَنْ «شَرْحِ الْمَصَابِيحِ» لِلْقَاضِي [عبدالله بن عمر] الْبِيْضَاوِيِّ، وَالْمُسْتَفَادُ بَغْضُهُ مِنْ «شَرْحِ الْمَوَاقِفِ» الشَّرِيفِيِّ [علي بن محمد الجرجاني].

اخْتِجَّ مَشَائِخُ الْحَقِيقَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [٢٥ سورة الفرقان/ الآية ٢] حَيْثُ كَانَ مَعْنَاهُ: قَدَّرَ كُلَّ شَيْءٍ تَقْدِيرًا يُوَافِقُ الْحِكْمَةَ فَخَلَقَهُ.

وَالْقَلْبُ لِمَحَافِظِهِ الْفَاصِلَةِ، كَمَا فِي تَفْسِيرِ مَوْلَانَا الْعَلَامَةِ [أحمد بن سليمان] ابْنِ كَمَالٍ بَاشَا، وَبِمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ» الْحَدِيثُ [مسلم، رقم: ٢٦٥٣؛ الترمذي، رقم: ٢١٥٦؛ «مسند أحمد»، رقم: ٦٥٤٣؛ أي: عَيَّنَ وَقَدَّرَ مَقَادِيرَهُمْ قَبْلَ خَلْقِهِمَا، ثُمَّ يَخْلُقُ كُلَّ شَيْءٍ وَيُوجِدُهُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي قَدَّرَ أَنْ يَخْلُقَهُ فِيهِ، هَكَذَا فَسَّرُوا.

وَيَمَّا ثَبَتَ عَنْ أَيْمَةِ اللُّغَةِ أَنَّ الْقَدَرَ مَصْدَرٌ قَدَرْتَ الشَّيْءَ مُخَفِّفَةً،
بِمَعْنَى إِحَاطَةِ الْمِقْدَارِ؛ وَالْقَضَاءُ بِمَعْنَى الصُّنْعِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿فَقَضَيْنَاهُمْ سَبْعَ سَنَواتٍ﴾ [٤١ سورة فصلت/ الآية: ١٢] فَيُعْتَبَرُ فِيهِمَا
عِنْدَ الثَّقَلِ مَعْنَاهُمَا لُغَةً، وَالتَّنْقُلُ إِلَى مَعْنَى لَا يُنَاسِبُ الْمَعْنَى اللُّغَوِيَّ
خِلَافَ الْأَصْلِ، كَمَا فِي «شَرْحِ الْجَوْهَرَةِ» لِلْإِمَامِ [برهان الدين إبراهيم بن
إبراهيم] اللُّقَائِي.

وَاجْتَنَبَ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ يَمَّا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّ رَجُلَيْنِ
مِنْ مُزَيْنَةَ قَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ وَيَكْذِبُونَ فِيهِ،
أَشْيَاءَ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ مِنْ قَدَرٍ سَبَقَ أَمْ فِيهَا يَسْتَقْبِلُونَ؟ فَقَالَ:
«لَا، بَلْ شَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ» الْحَدِيثُ [مسند أحمد]، رقم: ١٩٤٣٤؛
مسلم رقم: ٢٦٥٠؛ «شرح السنة» ٢٥٢/٧؛ ابن حبان، رقم: ٦١٨٢.

وَيَمَّا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي خُطْبَةٍ: الْقَدَرُ بَخَرٌ عُمْقُهُ
مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَعَرْضُهُ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ. حَيْثُ
اسْتَفِيدَ بِتَخْدِيدِ بُعْدِيهِ بِمُنْتَهَى الْجَسِّ أَنْطِبَاقُهُ عَلَى عَالَمِ الشَّهَادَةِ طَوْلًا
وَعَرْضًا، فَلَا يَكُونُ دَخْلٌ لِلتَّقْدِيرِ فِيهَا يَكُونُ فِي عَالَمِ الْغَيْبِ؛ كَمَا قَالَ
مَوْلَانَا الْعَلَامَةُ [أحمد بن سليمان] أَبْنُ كَمَالٍ بَاشَا فِي «بَيَانِ الْجَبْرِ
وَالْقَدَرِ».

الْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: إِنَّ الْقَضَاءَ هَهُنَا لَيْسَ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي
قَصَدُوا، بَلْ بِمَعْنَى الْحُكْمِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَضَى رَيْكَ أَلَّا تَعْبُدُوا
إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [١٧ سورة الإسراء/ الآية: ٢٣] بِدَلِيلِ الْأَنْسَبِيَّةِ بِقَوْلِهِ:
وَمَضَى فِيهِمْ، وَوُجُوبِ حَمْلِ الْمُخْتَمَلِ عَلَى النَّصِّ.

وَعَنِ الثَّانِي: إِنَّهُ مِنْ بَابِ تَشْبِيهِ مَا هُوَ كَالْمَعْقُولِ بِالْمَخْسُوسِ،
بِأَنَّهُ يُشَبَّهُ أَسْرَارَ الْقَدَرِ فِي عَدَمِ الْإِحَاطَةِ بِبَخَرٍ لَا يُمَكِّنُ الْإِحَاطَةَ بِهِ،
وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَضَحَّى عَدَمُ الْوُقُوفِ عَلَى أَسْرَارِهِ.

تتمة: لَيْسَ التَّكَلُّمُ فِي الْقَدَرِ مَنَهِيًا عَنْهُ، إِنَّمَا الْمَنَهِي عَنْهُ التَّكَلُّمُ فِي أَسْرَارِهِ، وَأَمَّا النَّظَرُ فِي أَصْلِهِ بِهَذَا الْقَدَرِ فَوَاجِبٌ عَلَى مَنْ قَدَرَ، كَمَا قَالَ مَوْلَانَا الْعَلَامَةُ [أحمد بن سليمان] ابْنُ كَمَالٍ بَاشًا فِي رِسَالَةِ «الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ»، فَلِهَذَا قَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ فِي «عَقَائِدِهِ» [صفحة: ١٦]: أَلْقَدَرُ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطْلُعْ عَلَى ذَلِكَ مَلَكٌ مَقْرَبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلَانِ وَسَلْمُ الْجِزْمَانِ.

فائدة: قَالَ الْمُحَقِّقُونَ: أَلْحُكْمُ كَالْمَنْبَعِ لِلْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا مُنْتَشِعٌ مِنَ الْحُكْمِ، وَالْحُكْمُ كَالْمُجْمَلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمَا، وَأَنَّ الْقَدَرَ فِي الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى مِنَ التَّفْصِيلِ، وَالْقَضَاءُ فِي الْمَرْتَبَةِ الْآخِرَةِ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَنَا، وَبِالْعَكْسِ فِيهِمَا عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ.

وَتَوْضِيحُ ذَلِكَ أَنَّ الْحُكْمَ هُوَ التَّدْبِيرُ الْأَوَّلُ وَالْأَمْرُ الْكُلِّي، وَالْقَدَرُ هُوَ الْوَضْعُ الْكُلِّيُّ لِلْأَسْبَابِ الْكُلِّيَّةِ، وَالْقَضَاءُ هُوَ تَوَجُّهُ الْأَسْبَابِ الْكُلِّيَّةِ بِخَرَكَاتِهَا الْمَقْدَرَةِ إِلَى مَسَبِّاتِهَا الْمَحْدُودَةِ عِنْدَنَا، وَعِنْدَهُمْ بَعَكْسُ ذَلِكَ، كَمَا هُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنْ «شرح المصابيح» لبعض أفاضل المتأخرين.

الفريدة الرابعة عشرة في المُتَشَابِهَاتِ

ذَهَبَ مَشَايخُ الْحَقِيقَةِ إِلَى أَنَّ إِبْطَاتِ الْيَدِ وَالْوَجْهَ وَغَيْرَهُمَا لَهُ تَعَالَى حَقٌّ، لِكُنْهِ مَعْلُومٌ بِأَصْلِهِ، وَمَجْهُولٌ بِوَضْفِهِ، وَلَا يَجُوزُ إِبْطَالُ الْأَصْلِ بِالْعَجْزِ عَنْ ذَلِكَ الْوَضْفِ، كَمَا قَالَ فخر الإسلام [علي بن محمد] الْبَزْذَوِيُّ وَشمس الأئمة [أبو بكر محمد بن أحمد] السَّرْخَسِيُّ، كَمَا هُوَ الْمَصْرُوحُ بِهِ فِي «شرح الفقه الأكبر» لِلشَّيْخِ عَلِيِّ الْقَارِي [صفحة: ١٢٤]، وَالْمَفْهُومُ مِنْ «عقيدة الإمام الطَّحَاوِيِّ»، وَفِي «التوضيح»

للعلامة صدر الشريعة [الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري]: حُكْمُ الْمُتَشَابِهِ التَّوَقُّفُ مَعَ اعْتِقَادِ الْحَقِيقَةِ عِنْدَنَا.

وَذَهَبَ مَشَايخُ الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّهَا مَجَازَاتٌ عَنْ مَعَانٍ ظَاهِرَةٍ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنِ الشَّيْخِ الْأَشْعَرِيِّ، فَالْيَدُ مَجَازٌ عَنِ الْقُدْرَةِ؛ وَالْوَجْهُ عَنِ الْوُجُودِ، وَالْعَيْنُ عَنِ الْبَصَرِ، وَالْأَسْتِوَاءُ عَنِ الْأَسْتِيْلَاءِ، وَالْيَدَانِ عَنِ كَمَالِ الْقُدْرَةِ، وَالنُّزُولُ عَنْ بَرِّهِ وَعَطَائِهِ، وَالْمَجِيءُ عَنْ حُكْمِهِ، وَالضُّحْكُ عَنْ عَفْوِهِ؛ كَمَا فِي «الْمَوَاقِفِ» [للعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي] و«شَرْحِ الْمَقَاصِدِ» [لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني] وَغَيْرِهِمَا.

اِخْتَجَّ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَسْأَلُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [٣ سورة آل عمران/ الآية: ٧]، حَيْثُ كَانَ الْوَقْفُ عَلَى ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ الدَّالَّ عَلَى أَنَّ تَأْوِيلَ الْمُتَشَابِهِ لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُ اللَّهِ، مَرَجَّحاً بِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أُلْقِيَ بِبِلَاغَةِ النَّظْمِ، لِأَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ مِنَ الْقُرْآنِ مُتَشَابِهاً جَعَلَ النَّاطِرِينَ فِيهِ فَرِيقَيْنِ، الزَّائِغِينَ عَنِ الطَّرِيقِ وَالرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، وَجَعَلَ اتِّبَاعَ الْمُتَشَابِهِ حَظَّ الزَّائِغِينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [٣ سورة آل عمران/ الآية: ٧].

وَجَعَلَ اعْتِقَادَ الْحَقِيقَةِ مَعَ الْعَجْزِ عَنْ إِدْرَاكِ حَظِّ الرَّاسِخِينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [٣ سورة آل عمران/ الآية: ٧].

وَتَانِيَهُمَا: أَنَّهُ لَوْ عَطَفَ قَوْلُهُ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ عَلَى الْجَلَالَةِ عَلَى مَذْهَبِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الرَّاسِخِينَ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَ الْمُتَشَابِهِ، يَكُونُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ﴾ كَلَاماً مُبْتَدَأً مُوضِحاً لِحَالِ الرَّاسِخِينَ بِحَذْفِ الْمُبْتَدَأِ، أَيْ: هُمْ يَقُولُونَ؛ وَالْحَذْفُ خِلَافُ الْأَصْلِ؛ كَمَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ

«التوضيح» [لصدر الشريعة الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري] والمصرّح به في «التلويح» [في كشف حقائق التنقيح] لصدر الشريعة الأصغر] [لسعد الدين مسعود بن عمر الفتازاني].

وَبِأَنَّ الاحتياطَ أَنْ يَبْقَى عِلْمُ الْمُتَشَابِهَاتِ عَلَى الْعِلْمِ الْأَصْلِيِّ، لِئَلَّا يُلْزَمَ إِبْطَالُ الْأَصْلِ، أَي: الصُّفَاتِ الْمُتَشَابِهَاتِ بِالتَّأْوِيلِ وَإِرَادَةِ الْمَجَازِ.

وَاجْتِجَ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ حَظٌّ فِي الْعِلْمِ بِتَأْوِيلِ الْمُتَشَابِهَاتِ، لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فَضْلٌ عَلَى الْجُهَّالِ، لِأَنَّهُمْ جَمِيعاً يَقُولُونَ ذَلِكَ، وَبِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُؤَوَّلْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ عِبَادُهُ، وَالْحَكِيمُ لَا يَلِيقُ لَهُ أَنْ يُنْزَلَ شَيْئاً لَا يَنْتَفِعُ بِهِ عِبَادُهُ، كَمَا هُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنْ بَعْضِ حَوَاشِي التَّفْسِيرِ.

الجواب: إِنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِمَّا ذَكَرُوا عَدَمَ الْحَظِّ لَهُمْ بِالْمُتَشَابِهَاتِ، بَلْ فِي إِنْزَالِهَا ابْتِلَاءَ الرَّاسِخِينَ وَحَمْلُهُمْ عَلَى الْعَجْزِ عَنْ عِلْمِهَا وَكَبْحِ عِنَانِ ذَهْنِهِمْ عَنِ التَّفَكُّرِ فِيهَا، وَإِحَالَةِ عِلْمِهَا إِلَى اللَّهِ، فَيُؤَدِّي إِلَى ازْدِيَادِ الاعْتِرَافِ بِكَوْنِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى مُعْجِزاً؛ وَفِي هَذَا تَفْصِيلٌ ذَكَرَهُ صَاحِبُ «التَّوْضِيحِ» [صدر الشريعة الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري].

تتمة: فِي «تَغْيِيرِ التَّنْقِيحِ» لِمَوْلَانَا الْعَلَامَةِ [أَحْمَدُ بْنُ سَلِيمَانَ] ابْنِ كَمَالٍ بَاشَا: لَا يُقَالُ، فَعَلَى هَذَا يُلْزَمُ تَضْلِيلُ عَامَّةِ السَّلَفِ فِي كُلِّ قَرْنٍ، إِذْ مَا مِنْ آيَةٍ إِلَّا وَتَكَلَّمَ الْعُلَمَاءُ فِي تَأْوِيلِهَا فِي الْقَرْنِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَمَنْ بَعْدَهُمَا، وَلَمْ يُنَكِرْ عَلَيْهِمْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْقُرُونِ، وَهَذَا كَالْإِجْمَاعِ مِنْهُمْ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ التَّوَقُّفِ فِي الْمُتَشَابِهِ. لِأَنَّا نَقُولُ: عَدَمُ الْإِنْكَارِ مَمْنُوعٌ، فَإِنَّ قِرَاءَةَ الْوَقْفِ عَلَى ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ [٣ آل عمران/ الآية: ٧] إِنْكَارٌ مِنَ الْقَائِلِينَ بِتِلْكَ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْمَأْوِلِينَ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ لِلِاجْتِهَادِ مَسَاحٌ سَكَتَ كُلٌّ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ عَنْ تَخْطِئَةِ الْآخَرِ فِي الْاِعْتِقَادِ.

فائدة: فِي «كَشَفِ الْكَشَافِ» أَنَّ الصُّفَاتِ السَّمْعِيَّةَ مِنَ الْاِسْتِوَاءِ

وَالْيَدِ وَالْقَدَمِ وَالتَّزْوِيلِ إِلَى السَّمَاءِ وَالضُّحِكِ وَالتَّعَجُّبِ وَأَمْثَالِهَا عِنْدَ السَّلَفِ صِفَاتٌ ثَابِتَةٌ وَرَاءَ الْعَقْلِ مَا كُفِّنَا إِلَّا بِاِغْتِقَادِ ثُبُوتِهَا مَعَ اِغْتِقَادِ عَدَمِ التَّجَسُّيمِ وَالتَّشْبِيهِ لئَلَّا يَضَادَ الثَّقُلُ الْعَقْلَ.

وَعِنْدَ أَجَلَةِ الْخَلَفِ، لَا تَزِيدُ عَلَى الصِّفَاتِ الثَّمَانِيَةِ، وَكُلُّ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ رَاجِعَةٌ إِلَيْهَا عِنْدَهُمْ؛ وَصَرَّحَ فِي «الْكَشَفِ» بِأَنَّ جَمِيعَهَا مَحْمُولَةٌ عِنْدَ السَّلَفِ عَلَى الصِّفَاتِ، وَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْمَجَازَاتِ عِنْدَهُمْ قِطْعاً بِلَا تَغْيِينَ لَهَا، فَإِنَّ فِي الْمَجَازَاتِ كَثْرَةً، وَلَا قَاطِعَ فِي التَّعْيِينَ، فَيَفُوضُ تَغْيِينَ الْمُرَادِ الْمَجَازِيِّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا صَرَحَ بِهِ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ [مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍاءِ الرَّازِي فِي «تَفْسِيرِهِ»، وَأَعْلَمَ أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا، كَصَاحِبِ «الْكَفَايَةِ» [نُورُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّابُونِيِّ الْبُخَارِيِّ] وَ«التَّسْدِيدِ» [حَسَامُ الدِّينِ حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ السُّغْنَاقِيُّ الْحَنْفِيُّ] وَالْإِمَامُ [كَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ] ابْنُ الْهَمَامِ، اخْتَارَ التَّأْوِيلَ فِيمَا دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ لِخَلَلٍ فِي فَهْمِ الْعَوَامِ، لَكِنْ لَا يَجْزُمُ بِإِرَادَتِهِ خُصُوصاً عَلَى قَوْلِ أَصْحَابِنَا، إِذْ حُكِمَ الْمَتَشَابِهَاتِ انْقِطَاعُ رَجَاءِ مَعْرِفَةِ الْمُرَادِ مِنْهَا فِي هَذِهِ الدَّارِ، كَمَا فِي «إِشَارَاتِ الْمَرَامِ» [لِكَمَالِ الدِّينِ ابْنِ الْبِيضَاوِيِّ].

الفريدة الخامسة عشرة في بَيَانِ التَّوْفِيقِ

ذَهَبَ الْمَشَايِخُ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّ التَّوْفِيقَ هُوَ التَّنْيِيزُ وَالتَّضَرُّعُ، كَمَا هُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنَ «التَّأْوِيلَاتِ» لِلشَّيْخِ عَلَمِ الْهُدَى أَبِي مَنْصُورِ الْمَآثِرِيِّ وَالمَفْهُومُ مِنَ «الْمُسَايِرَةِ» لِلْإِمَامِ [كَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ] ابْنِ الْهَمَامِ وَالمُصَرَّحُ بِهِ فِي «إِشَارَاتِ الْمَرَامِ» لِقَاضِي الْقَضَاةِ [كَمَالُ الدِّينِ ابْنِ الْبِيضَاوِيِّ أَوْ] الْبِيضَاوِيِّ.

وَذَهَبَ الشَّيْخُ الْأَشْعَرِيُّ وَمَنْ تَابَعَهُ مِنْ مَشَايِخِ الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّ التَّوْفِيقَ هُوَ خَلْقُ الْقُدْرَةِ عَلَى الطَّاعَةِ، كَمَا فِي «المَوَاقِفِ» [لِلْعُضْدِ الدِّينِ

عبدالرحمن بن أحمد الإيجي] وشرحه [للسيد علي بن محمد الجُزجاني] الشريفي و«شرح الجوهرة» للإمام [برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم] اللقاني وغيره.

احتج مشايخ الحنفية بأنه لما ثبت كون خلق القُدرة على الطاعة، يغني تخصيص التوفيق بخلق قُدرة الطاعة، لكون الدلائل دالة على أن كل قُدرة تصلح للضدين، فهذا ظهر سر ما في «إشارات المرام» [لكمال الدين ابن البياضي] من أن بين التوفيق والخذلان تقابل القدم والملكة، أو جعل التقابل تقابل التضاد بمعنى أن التوفيق خلق قُدرة الطاعة، والخذلان خلق قدرة المعصية، كما ظن غفول عن المذهب، إذ القدرة صالحة للضدين على البدل عند الإمام الأعظم. انتهى.

واستدل من طرف الأشاعرة بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [١١ سورة هود/ الآية: ٨٨] الآية، حيث قصر التوفيق على الله تعالى، فنسبته إليه تعالى على الكمال ليس إلا بخلق قُدرة الطاعة.

الجواب: إنا لا نسلم ذلك، إنما يلزم هذا لو لم يصح حملُهُ على النُصرة والتيسير، على أن الدلائل دالة على أن خلق قُدرة العبد ليس إلا بوجه يصلح للضدين، فدل على أن التوفيق ههنا بمعنى النُصرة والتيسير لا بمعنى خلق القدرة عليها، أي: على الطاعة.

فائدة: في «شرح الجوهرة» للإمام [برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم] اللقاني: نقل السعد [مسعود بن عمر التفتازاني] عن إمام الحرمين [عبد الملك بن عبد الله الجويني] أن العِصمة هي التوفيق، فإن عمت كانت توفيقاً عاماً، وإن خصت كانت توفيقاً خاصاً، وأن اللطف هو التوفيق أيضاً؛ وفي «شرح عقيدة الإمام الطحاوي» للشيخ أبي المحاسن [علي بن إسماعيل القونوي]: قال علّم الهدى أبو منصور الماتريدي: العِصمة لا تُزيل المِحنة؛ أي: الابتلاء، يعني: لا تجربُهُ على الطاعة ولا تعجزُهُ عن المعصية، بل هي لطف من الله تعالى، يحمله على فعل الخير، ويُزجره

عن الشَّرِّ مع بقاء الاختيار تحقيقاً للابتلاء؛ وفي «النور اللامع شرح عقيدة الطَّحَاوي» للناصرى نقلاً عن الشيخ أبي منصور الماتريدي: الهُدَى التوفيق للطاعات والعصمة عن المعاصي.

الفريدة السادسة عشرة في بيان التَّكْلِيفِ بما لا يُطَاقُ^(١)

ذَهَبَ مشايخُ الحَفَيفَةِ إلى أَنَّ التَّكْلِيفَ بما لا يُطَاقُ مِنَ اللَّهِ تعالى لا يجوزُ كما في «التوضيح» للصَّدر العلامة [صدر الشريعة الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود]، و«العمدة» للإمام [حافظ الدين عبدالله بن أحمد] النَّسْفِي، و«المسايرة» للإمام [كمال الدين محمد بن عبدالواحد] ابن الهَمَام.

وَذَهَبَ الشَّيْخُ [أبو الحسن علي بن إسماعيل] الأشعري وجمهورُ أصحابِهِ إلى أَنَّ التَّكْلِيفَ بما لا يُطَاقُ جائِزٌ، كما في «المواقف» [لعبد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي] و«المسايرة» [للإمام ابن الهمام] و«التبصرة» للإمام [أبي المعين ميمون بن محمد] النَّسْفِي.

تَحْرِيرُ مَحَلِّ النِّزَاعِ عَلَى ما أَفَادَهُ صاحب «التلويح» [في كشف حقائق التنقيح لصدر الشريعة الأصغر] [سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني]، أَنَّ ما لا يُطَاقُ إمَّا أَنْ يَكُونَ مُمْتَنِعاً لِدَاتِهِ، كَقَلْبِ الْحَقَائِقِ مثلاً، فالإجماعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى عَدَمِ وَقُوعِ التَّكْلِيفِ بِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُمْتَنِعاً لِعَظَمَتِهِ، بِأَنْ يَكُونَ مُمَكِّناً فِي نَفْسِهِ، لَكِنْ لا يجوزُ وَقُوعُهُ مِنَ الْمَكْلُوفِ لَانْتِفَاءِ شَرْطِ أَوْ وَقُوعِ مانِعٍ، كَبَعْضِ تَكَالِيفِ الْعَصَاةِ وَالْكُفَّارِ، فَهَذَا مِنَ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ، بِمَعْنَى أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ هَلْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ ما لا يُطَاقُ حَتَّى

(١) وهي المسألة الخامسة من الفصل الثاني من «الروضة البهية»، صفحة: ١٣٨؛

وراجع صفحة: ٧٢ السابقة. بسام.

يكون التكليف الواقع به تكليفاً بما لا يُطاق أم من قبيل ما يُطاق؟
احتج مشايخ الحنفية بأن التكليف إنما يتصور في أمر لو أُتي به
يثاب به، ولو امتنع عنه يعاقب عليه، وذلك إنما يكون فيما يمكن إثباته لا
فيما لا يمكن إثباته، وبأن قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [٢
سورة البقرة/ الآية: ٢٨٦] صريح في أن التكليف به غير واقع.

واحتج مشايخ الأشاعرة بأنه لا يقبض من الله شيء ﴿يَقْعُدُ مَا
يُشَاءُ﴾ [٣ سورة آل عمران/ الآية: ٤٠] و﴿يَمَكِّنْكُمْ مَا يُرِيدُ﴾ [٥ سورة
المائدة/ الآية: ١٠] كما في «المواقف» للعضد الدين عبد الرحمن بن
أحمد الإيجي، وبقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحِثْ عَلَيْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [٢
سورة البقرة/ الآية: ٢٨٦] إذ لو لم يجز ذلك لم يكن للاستعاذة
منه معنى، وبقوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ بِنَاكُمْ هَؤُلَاءِ﴾ [٢ سورة البقرة/
الآية: ٣١] فإنه تعالى أمر بالإنباء مع أنهم ليسوا بعالمين، فيكون
تكليفاً بما لا يُطاق؛ كما في «الاعتماد» شرح العمدة [كلاهما لحافظ
الدين عبد الله بن أحمد النسفي]، وبأنه تعالى أمر بالإيمان في من علم
أنه لا يؤمن، فيمتنع أن يؤمن، وإلا ينقلب علمه تعالى جهلاً،
تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

الجواب: إنه ثبت بالبزهان أنه تعالى لا يفعل إلا ما يوافق
الحكمة، والحكمة لا تقتضي إلا ما لا يتصور فيه إلا الحسن.
وإنما لا نسلم دلالة قوله تعالى: ﴿وَلَا تُحِثْ عَلَيْنَا...﴾ [٢ سورة
البقرة/ الآية: ٢٨٦] الآية، على ذلك، بل دلالة على عدم التحميل
بما يُطاق مما لا يورث التعذيب والهلاك.

ولا دلالة قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ بِنَاكُمْ﴾ [٢ سورة البقرة/ الآية:
٣١] الآية. على ذلك، وإنما يلزم هذا لو كان الأمر لتحقيق الأمور
به، وليس كذلك، بل لإظهار عجزهم.

ولا الامتناع بواسطة علم الله تعالى وإيجاب كون الفعل غير

مقدور للعبد، لأنَّ الله تعالى عَلِمَ أَنَّهُ يُؤْمِنُ أَوْ لَا يُؤْمِنُ بِقُدْرَتِهِ واختياره، فالعلمُ يؤكدُ قُدْرَةَ العبدِ واختياره، كما يجيء بيانه.

تمة: في «إشارات المرام» [لكمال الدين ابن البياضي]: صرح الشيخ [أبو الحسن علي بن إسماعيل] الأشعري في كتابه المسمى به «النوادر» أَنَّ تَكْلِيفَ ما لا يُطَاق جائز، وصرَّح به إمام الحرمين [عبد الملك بن عبد الله الجويني] في «الإرشاد» حيث قال: فإن قيل: ما جَوِّزْتُمُوهُ عَقْلًا مِنْ تَكْلِيفِ الْمُحَالِ، هَلْ اتَّفَقَ وَقَوُّهُ شَرْعًا؟ قلنا: نعم! فإنَّ الرَّبَّ تَعَالَى أَمَرَ أبا لَهَبٍ بِأَنْ يُصَدِّقَ وَيُؤْمِنَ بِهِ فِي جَمِيعِ ما يُخْبِرُ عَنْهُ، وَقَدْ أَخْبَرَ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ، فَقَدْ أَمَرَهُ أَنْ يُصَدِّقَهُ بِأَنَّهُ لَا يُصَدِّقُهُ، وَذَلِكَ جَمْعٌ بَيْنَ التَّقْيِضَيْنِ؛ وَهَكَذَا ذَكَرَ الْإِمَامُ فخر الدين [محمد بن عمر] الرازي في «المطالب العالية».

وفي «المواقف» [لعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي] و«شرحه» [للشريف علي بن محمد الجرجاني]: إِنَّ كَثِيرًا مِنْ أدِلَّةِ أَصْحَابِنَا، مِثْلَ ما قَالُوهُ فِي إِيْمَانِ أَبِي لَهَبٍ، وَكَوْنِهِ مَأْمُورًا بِالْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَنَاقِضَيْنِ؛ نَضَبٌ لِلدَّلِيلِ فِي غيرِ مَحَلِّ التَّرَاعٍ، إِذْ لَمْ يَجُوزْهُ أَحَدٌ.

الفريدة السابعة عشرة في بيان لُزُومِ الْحِكْمَةِ فِي أَفْعَالِهِ تَعَالَى

ذَهَبَ الْمُشَايِخُ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّ أَفْعَالَهُ تَعَالَى تَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا الْحِكْمَةُ عَلَى سَبِيلِ اللَّزُومِ، بِمَعْنَى عَدَمِ جَوَازِ الْإِتْفِكَافِ تَفْضُلًا لَا وَجُوبًا، كَمَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ «تَعْدِيلِ الْعُلُومِ» [لصدر الشريعة الأصغر عبيد الله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري] والمصرَّحُ به فِي «شرح الجوهرة» [لبرهان الدين إبراهيم بن إبراهيم اللقاني] وحاشية «تغيير التنقيح» [لأحمد بن سليمان المشهور بابن كمال باشا].

وَذَهَبَ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّ الْحِكْمَةَ فِي أَفْعَالِهِ تَعَالَى عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ وَعَدَمِ اللَّزُومِ، فَالْفِعْلُ الْإِلَهِيُّ التَّابِعُ لَهُ حِكْمَةٌ يَجُوزُ عِنْدَهُمْ أَنْ يَتَّبِعَهُ غَيْرُهَا، وَأَنْ لَا يَتَّبِعُهُ حِكْمَةً أَصْلًا، فَبِهَذَا الْوَجْهِ يَتَقَرَّرُ الْاِخْتِلَافُ، كَمَا هُوَ الْمَصْرُوحُ بِهِ فِي «الشرح الكبير والصغير للجوهرة» للإمام [برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم] اللُّقَاني، و«التَّبَصُّرَةُ» [لأبي المعين ميمون بن محمد النسفي]، والمستفاد من «شرح العقائد [التَّسْفِيَّة]» للجلال [محمد بن أسعد] الدَّواني والحاشية الْخُلُخَالِيَّة.

اسْتَدَلَّ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ تَكُنْ لَازِمَةً بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ لِأَفْعَالِهِ تَعَالَى، سَوَاءَ كَانَ فِعْلٌ إِيجَادٌ أَوْ فِعْلٌ تَرْكٌ، لَجَازَ أَنْ يَكُونَ فِعْلٌ مِنْ أَفْعَالِهِ تَعَالَى خَالِيًا عَنِ الْحِكْمَةِ، فَيَلْزَمُ جَوَازُ الْعَبَثِ فِي بَعْضِ أَفْعَالِهِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوقًا كَبِيرًا.

وَاسْتَدَلَّ بَعْضُ مَشَايِخِ الْأَشَاعِرَةِ بِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ الْحِكْمَةُ فِي بَعْضِ أَفْعَالِهِ، كَتَخْلِيدِ الْكُفَّارِ فِي النَّارِ، وَخَلْقِ الْحَيَاتِ وَالْعَقَارِبِ فِي هَذِهِ الدَّارِ. الْجَوَابُ: إِنَّ عَدَمَ أَطْلَاعِ الْعُقُولِ عَلَيْهَا لَا يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَهَا، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَا لِقَصْرِ عُقُولِنَا لَمْ نَطْلُغْ عَلَيْهَا فِي جَمِيعِ أَفْعَالِهِ تَعَالَى.

فِي «تَعْدِيلِ الْعُلُومِ» [لصدر الشريعة الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري]: خَلَقَ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ لِيَتَعَوَّذَ أَهْلُ الْخَيْرِ بِخَالِقِهِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، وَيَخَافُوا مِنْ مَسَاسِ الشَّرِّ، إِذْ لَوْلَا الْخَيْرُ وَالشَّرُّ لَمْ يَتَحَقَّقِ الرَّجَاءُ وَالْخَوْفُ، وَلَوْلَا الرَّجَاءُ وَالْخَوْفُ لَمْ تَتَبَيَّنِ الرُّبُوبِيَّةُ وَالْعِبَادِيَّةُ.

تَمَتَّة^(١): فِي «التَّعْدِيلِ» [لصدر الشريعة الأصغر عبيدالله بن صدر

(١) فِي «الشرح الجوهرة» للإمام [برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم] اللُّقَاني: إِنَّ إِزْسَالَ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عِنْدَ مَشَايِخِ الْأَشَاعِرَةِ بِمَجْرَدِ تَعَلُّقِ إِرَادَتِهِ تَعَالَى فِي ذَلِكَ لَا رِعَايَةَ لِلْمَصَالِحِ فِي الْحُكْمِ، وَعِنْدَ عُلَمَاءِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ مِنْ مَشَايِخِ الْحَنْفِيَّةِ: إِنَّ الْإِزْسَالَ عَلَى وَجْهِ التَّفَضُّلِ وَالْإِحْسَانِ، وَمِنَ الْمَاتَرِيدِيَّةِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِزْسَالَ وَاجِبٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي حِكْمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ وَقُدْرَتِهِ. أَهْمَنِ الْأَصْلِ.

الشريعة الأكبر مسعود البخاري]: من تفاريع الخلاف بَيْنَنَا وبين الأَشْعَرِيِّ أَنَّ أفعَالَهُ تَعَالَى مُعَلَّلَةٌ بمصَالِحِ المخلوقات، لأنَّ الحِكْمَةَ تُنَافِي كَوْنَهَا لَا لِمَصْلَحَةٍ، لَأَنَّهُ يَكُونُ عَبَثًا، ثُمَّ هُوَ مُنَزَّهٌ مِنْ أَنْ تَعُودَ إِلَيْهِ تَعَالَى، فتعودُ إِلَى المخلوقات.

قالوا: عَوْدُ الْمُنْفَعَةِ إِلَى الْغَيْرِ، إِنْ كَانَ مَنْفَعَةٌ فَاسْتِكْمَالٌ بِالْغَيْرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَا يَفْعَلُ.

قلنا: لَا تُسَلِّمُ هَذَا، فَإِنَّهُ إِذَا صَحَّ عِنْدَكُمْ أَنَّ يَفْعَلَ لَا لِمَنْفَعَةٍ أَضْلًا، فَالْأَوَّلَى أَنَّ يَفْعَلَ إِذَا كَانَ التَّفَعُّ لْغَيْرِهِ.

الفريدة الثامنة عشرة في أَنَّ الحِكْمَةَ، هل هي صِفَةٌ أَزَلِيَّةٌ لِلَّهِ تَعَالَى أَمْ لَا؟

ذهبَ مشايخُ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّ الحِكْمَةَ بِمَعْنَى إِتْقَانِ الْعَمَلِ وَإِحْكَامِهِ صِفَةٌ أَزَلِيَّةٌ لِلَّهِ تَعَالَى.

وذهبَ الشَّيْخُ الْأَشْعَرِيُّ وَمَنْ تَابَعَهُ إِلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى إِتْقَانِ الْعَمَلِ وَإِحْكَامِهِ لَيْسَتْ صِفَةٌ أَزَلِيَّةٌ لَهُ تَعَالَى، كَمَا فِي «العمدة» و«الاعتماد» [كلاهما لحافظ الدين عبدالله بن أحمد التَّسْفِي الحنفي] و«شرح عقيدة الإمام الطحاوي» لأبي المحاسن [علي بن إسماعيل القُونُوي]، و«شرح الفقه الأكبر» للشيخ علي القاري.

استدلَّ مشايخُ الْحَنْفِيَّةِ بِأَنَّ الحِكْمَةَ بِهَذَا الْمَعْنَى لازِمَةٌ لِلتَّكْوِينِ، وَأَزَلِيَّةُ الْمَلْزُومِ تَسْتَلْزِمُ أَزَلِيَّةَ لَازِمِهِ، فَالْقَوْلُ بِأَزَلِيَّةِ الْمَلْزُومِ وَعَدَمُ الْقَوْلِ بِأَزَلِيَّةِ لَازِمِهِ تَنَاقُضٌ صَرِيحٌ.

اِخْتِجَ مِنْ طَرَفِ الْأَشَاعِرَةِ بِأَنَّ التَّكْوِينَ نِسْبَةٌ، وَهِيَ حَادِثَةٌ، وَإِتْقَانُ الْعَمَلِ لَازِمٌ لِهَذِهِ النِّسْبَةِ، وَحُدُوثُ الْمَلْزُومِ يَسْتَلْزِمُ حَدُوثَ لَازِمِهِ، فَتَكُونُ الحِكْمَةُ حَادِثَةً، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ صِفَةً أَزَلِيَّةً.

الجواب: إنه قد ثبت بالبزهان القاطع أن المراد بالتكوين مبدؤه، وأنه صفة أزلية لله تعالى، فالحكمة لازمة للمبدأ المذكور لا للنسبة التي هي حادثة، فأزلية الملزوم مستلزمة لأزلية لازمه، كما مر تقريره.

فائدة: في «تعديل العلوم» للصدر العلامة [صدر الشريعة الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري]: من المتأخرين من أطلق الحكمة على العلم بحقائق الأشياء دون العمل، لكن لا نقول كذلك، بل لا بد من الإنفاق في العمل، فإن الحكمة مشتقة من الإحكام، فلا بد أن تكون أفعاله تعالى محكمة.

وفي «العمدة» و«الاعتماد» [كلاهما لحافظ الدين عبدالله بن أحمد النسفي الحنفي] وشرح أبي المحاسن [علي بن إسماعيل القونوي] لـ «العقيدة الطحاوية»: إنه إن كانت الحكمة الإحكام في المفعولات، وهو خلقها كما ينبغي، فهو تعالى موصوف بها في الأزل، إذ التكوين أزلي بالبزهان، والإحكام من لوازم التكوين، فإذا كان التكوين أزلياً يكون ذلك أيضاً أزلياً.

وعند الشيخ الأشعري إن أريد بها العلم فهي أزلية، وإن أريد بها الفعل فلا تكون أزلية، إذ التكوين عنده حادث.

الفريدة التاسعة عشر في أن الخلف في الوعيد،
هل يجوز في حقه تعالى أم لا؟^(١)

ذهب مشايخ الحنفية إلى أنه يمتنع تخلف الوعيد، كما يمتنع تخلف الوعد، كما في «العمدة» للإمام [حافظ الدين عبدالله بن أحمد] النسفي و«الشرح الكبير» للإمام [برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم]

(١) وهي المسألة الأولى من الفصل الثاني من «الروضة البهية»، صفحة: ١١٥؛ راجع صفحة: ٧٠ السابقة. بسام.

اللَّقَّانِي و«شرح الفقه الأكبر» للشيخ علي القاري.

وَذَهَبَ الْمَشَايِخُ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّ الْعِقَابَ عَذْلٌ أَوْعَدَ بِهِ الْعَاصِي، وَلَهُ أَنْ يَغْفُو عَنْهُ، لَأَنَّ الْخُلْفَ فِي الْوَعِيدِ لَا يُعَدُّ نَقْصًا، كَمَا فِي «الْمَوَاقِفِ» [للعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي] وشرحه [للعلي بن محمد الجُزْجَانِي] الشَّرِيفِي، و«التفسير الوسيط» للإمام [علي بن أحمد] الواحدي، و«شرح الجوهرة» للإمام [برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم] اللَّقَّانِي.

اخْتَجَّ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ بِأَنَّ الْخُلْفَ فِي الْوَعِيدِ تَبْدِيلٌ لِلْقَوْلِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا يَذُلُّ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [١٩] ﴿٥٠﴾ سورة ق/ الآية: ٢٩] وَبِأَنَّهُ يُلْزَمُ جَوَازُ الْكَذِبِ عَلَى اللَّهِ فِي وَعِيدِهِ، وَقَدْ قَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَنْزِهِ خَبَرِهِ عَنْهُ.

وَاخْتَجَّ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ بِعُمُومِ الْآيَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْعَفْوِ عَنِ الْمَعَاصِي مَا عَدَا الشُّرْكَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [٤ سورة النساء/ الآيتان: ٤٨ و ١١٦] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [٣٩ سورة الزمر/ الآية: ٥٣] وَبِأَنَّ الْوَعْدَ حَقُّ الْعِبَادِ، إِذْ ضَمِنَ لَهُمْ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ أَنْ يُعْطِيَهُمْ كَذَا وَكَذَا، وَالْوَعِيدُ حَقُّهُ عَلَى الْعِبَادِ، فَإِنْ شَاءَ عَفَا وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ؛ كَمَا فِي «شرح [العقيدة] العضدية» لجلال الدين [محمد بن أسعد] الدَّوَّانِي.

الْجَوَابُ: إِنَّهُ ثَبَتَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ [٤ سورة النساء/ الآية: ٩٣] الآية، ويقول: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [٤ سورة النساء/ الآية: ١٢٣] ويقول: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾ [٤٠ سورة غافر/ الآية: ١٧] ويقول: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [٨] ﴿٩٩﴾ سورة الزلزلة/ الآية: ٧] أَنَّهُ تَعَالَى يُوصِلُ جَزَاءَ الْوَعِيدِ إِلَى الْمُسْتَحِقِّينَ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ يُخَصَّصَ الْمَذْنِبُ الَّذِي يَدْرِكُهُ الْعَفْوُ فِي عِلْمِهِ تَعَالَى

بالدلائل الْمُفَصَّلَةِ من عُمومات الوَعِيد بأن يُقَالَ: إِنَّ الْمُذْنِبَ الْمَغْفُورُ عَنْهُ دَاخِلٌ فِي عُموماتِ قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾ [٤ سورة النساء/ الآية: ٤٨] الآية، حَيْثُ وَعَدَ بِالْعَفْوِ عن كُلِّ ما سِوَى الْكُفْرِ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ [٣٩ سورة الزمر/ الآية: ٥٣] وقوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [١٣ سورة الرعد/ الآية: ٦] وَإِذَا كَانَ الْمُذْنِبُ الْمَغْفُورُ عَنْهُ خَارِجاً عن عُمومات الوَعِيد وداخلاً في عُمومات الوَعْد، لا يُلْزَمُ مِنْ عَدَمِ عِقَابِهِ خُلْفٌ فِي شَيْءٍ مِنْ عُمومات الوَعِيد؛ كما في «الحاشية الخَلْصِيَّة»؛ ولا يُحْتَاجُ إلى أن يُقَالَ: إِنَّ الْخُلْفَ فِي الوَعِيدِ لا يُعَدُّ نَقْصاً، إلى غير ذلك.

اعْتَرِضَ بأن شَرْطَ التَّخْصِيسِ مَقَارَنَةُ الْمُخْصَصِ لِلْعَامِ، كما هو المقرَّرُ في علم الأصول.

أجاب بعضهم بأنَّ الْجَهْلَ للتاريخ يُنْزِلُهَا مَنْزِلَةَ المَقَارَنَةِ. وبعضهم بأنَّ آياتِ الوَعْدِ دَالَّةٌ على أَنَّ ذلك العامَّ أُريدَ به الخصوص، لا مُخْصَصٌ لَهُ، بناءً على الفَرْقِ بين العامِّ الْمُخْصَصِ والعامِّ الذي أُريدَ به الخصوص.

وبَعْضُهُمْ بأنَّ كَثِيراً من الأئمة على عَدَمِ اشتراطِ المَقَارَنَةِ.

فائدة: قال الإمام فخر الدين [محمد بن عمر] الرّازي: إِذَا جازَ الْخُلْفُ فِي الوَعِيدِ لِغَرَضِ الْكَرَمِ، فَلَيْمَ لا يَجوزُ الْخُلْفُ فِي الْقِصَصِ والأخبارِ لِغَرَضِ الْمُضْلَحَةِ؟ ومعلومٌ أَنَّ فَتْحَ هذا الباب يُفْضِي إلى الطُّغْنِ فِي القرآنِ وكُلِّ الشَّرِيعَةِ. انتهى بلفظه.

**الفريدة العشرون في أَنَّ اللَّهَ تعالى لا يَفْعَلُ
الْقَبِيحَ، وَلَوْ فَعَلَ هل يوصف بِالْقُبْحِ أَمْ لا؟**

ذهب مشايخُ الْحَنَفِيَّةِ إلى أَنَّ اللَّهَ تعالى لا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ، ولو فَعَلَ

لكان قَبِيحاً، فلا يجوزُ عَقْلاً عندنا تخليدُ المؤمنين في النار والكافرين في الجَنَّةِ.

وذهب الشَّيْخُ الأشْعَرِيُّ وَمَنْ تَابَعَهُ إِلَى أَنَّ أفعالَهُ تعالى لا تُوصَفُ بالقُبْحِ، ولو فَعَلَهُ لا يُوصَفُ بِهِ، حَتَّى لو خَلَّدَ الأنبياء في النار والكفار في الجَنَّةِ لا يَقْبَحُ عنده؛ كما في «تعديل العلوم» وشرحه [كلاهما] للصدر [الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري] العلامة، و«العمدة» للإمام [حافظ الدين عبدالله بن أحمد الحنفي] السَّفِي، و«المسيرة» للإمام [كمال الدين محمد بن عبدالواحد] ابن الهُمام.

استدلَّ مشايخُ الحَنَفِيَّةِ بأنَّ الحِكْمَةَ الإلهية تقتضي التَّفْرِقَةَ بَيْنَ الْمُحْسِنِ والمُسيءِ، وما يكون على خلافِ قَضِيَّةِ الحِكْمَةِ يَسْتَحِيلُ مِنْ اللَّهِ تعالى، ولأنَّ تَخْلِيدَ المؤمنين في النَّارِ وتخليدَ الكفار في الجَنَّةِ وَضْعُ الشَّيْءِ في غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وهو مستحيلٌ على اللَّهِ تعالى.

واستدلَّ مشايخُ الأشاعرة بأنَّ اللَّهَ تعالى مالِكٌ مُطْلَقٌ، فَيَجُوزُ أَنْ يَتَصَرَّفَ كَيْفَ يَشَاءُ؛ كما في «العمدة» [لحافظ الدين عبدالله بن أحمد السَّفِي الحنفي] وشرحه.

الجوابُ: إِنَّ لَهُ تعالى تَصَرُّفاً، لكنَّ عَلَى وَجْهِ الحِكْمَةِ، وذلك على خلافِ مُقْتَضَى الحِكْمَةِ، وَهُوَ عَلَى اللَّهِ تعالى مُحَالٌ.

فائدة: في «تعديل العلوم» للصدر [الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري] العلامة: أفعالُهُ تعالى لا تُوصَفُ بالقُبْحِ عِنْدَ الأشْعَرِيِّ، حَتَّى لو خَلَّدَ الأنبياء في النَّارِ والكُفَّارَ في الجَنَّةِ لا يَقْبَحُ عنده.

وعندنا، لَوْ فَعَلَ ذلك لَكَانَ قَبِيحاً، فلا يَفْعَلُهُ اللَّهُ تعالى، وليس المرادُ أَنَّهُ تعالى يَفْعَلُ فعلاً ثم يُوصَفُ ذلك الفِعْلُ بالقُبْحِ، فَإِنَّ اللَّهَ

تعالى لَا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ، وَالْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ فِي أَنَّ الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ هَلْ يَتَّبِعَانِ عَقْلًا أَمْ لَا؟

الفريدة الحادية والعشرون
فِي أَنَّ الْعَفْوَ عَنِ الْكُفْرِ، هَلْ يَجُوزُ عَقْلًا أَمْ لَا؟

ذَهَبَ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّ الْعَفْوَ عَنِ الْكُفْرِ لَا يَجُوزُ عَقْلًا؛ كَمَا فِي «التَّأْوِيلَاتِ» لِلشَّيْخِ عَلَمِ الْهُدَى أَبِي مَنْصُورٍ [مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ] الْمَاتَرِيدِي، وَ«الْعَمَدَةُ» لِلْإِمَامِ [حَافِظُ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ] النَّسْفِي وَشَرَحَهُ.

وَذَهَبَ الشَّيْخُ الْأَشْعَرِيُّ وَمَنْ تَابَعَهُ إِلَى أَنَّ الْعَفْوَ عَنِ الْكُفْرِ يَجُوزُ عَقْلًا، كَمَا فِي «التَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ» لِلْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ [مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍ] الرَّازِي، وَ«كَشَفُ الْكُشَافِ»، وَ«الْمَسَايِرَةُ» لِلْإِمَامِ [كَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ] ابْنِ الْهَمَامِ.

اسْتَدَلَّ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ بِأَنَّ حِكْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى تَوْجِبُ الْعِقَابَ عَلَى مَنْ اغْتَقَدَ الْكُفْرَ وَالْتَّزَمَهُ، وَأَنَّ لَيْسَ فِي الْحِكْمَةِ عَفْوٌ عَنْ مِثْلِهِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحِكْمَةَ تَوْجِبُ مَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْكُفْرَ لِنَفْسِهِ قَبِيحٌ لَا يَحْتَمِلُ الْإِطْلَاقَ وَلَا رَفْعَ الْحُرْمَةِ، فَعَلَى ذَلِكَ عُقُوبَتُهُ لَا يَحْتَمِلُ فِي الْحِكْمَةِ رَفْعُهَا، وَالْعَفْوُ عَنْهَا؛ كَمَا فِي «التَّأْوِيلَاتِ» لِلشَّيْخِ عَلَمِ الْهُدَى أَبِي مَنْصُورِ الْمَاتَرِيدِي.

وَاسْتَدَلَّ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَصَدَّقْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَفَرَّقْتُمْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [١١٨] سورة المائدة/ الآية: ١١٨ حيثُ رَدَّدَ بَيْنَ تَعْذِيبِ الْكُفَّارِ وَبَيْنَ غُفْرَانِهِ لَهُمْ، وَالذَّلِيلُ السَّمْعِيُّ لَا يَسَاعِدُ التَّزْيِيدَ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ حَمْلَهُ عَلَى الْعَفْوِ عَنِ الْكُفْرِ عَقْلًا.

وَفِي «التَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ» لِلْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ [مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍ] الرَّازِي

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [سورة الزمر/ الآية: ٥٣] الآية، فنقول: إِنَّ غُفْرَانَهُ جَائِزٌ عِنْدَنَا وَعِنْدَ جُمُهورِ الْمُعْتَرِلةِ مِنَ الْبُصْرِيِّينَ، قالوا: إِنَّ الْعِقَابَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الذَّنْبِ، وَلَيْسَ فِي إِسْقَاطِهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مَضَرَّةٌ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ حَسَنًا، لَكِنْ ذَلِ الدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ فِي شَرْعِنَا أَنَّهُ لَا يَقَعُ.

الجواب: معنى الآية الْكَرِيمَةِ: أَنْ تُعَذَّبَ مَنْ مَاتَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ الْقَوْلِ الْوَحْشِيِّ فِي اللَّهِ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ، وَإِنْ تَغْفِرَ لِمَنْ أَكْرَمْتَهُ بِالْإِسْلَامِ وَالْهُدَى فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ، لَأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ قَدْ آمَنَ بَعْدَ هَذَا الْقَوْلِ الْوَحْشِيِّ فِي اللَّهِ؛ كَمَا فِي «التَّأْوِيلَاتِ» لِلشَّيخِ عَلَمِ الْهُدَى أَبِي مَنْصُورِ الْمَاتَرِيدِيِّ؛ أَوْ كَانَ ذَلِكَ عِنْدَ رَفْعِهِ إِلَى السَّمَاءِ لَا يَوْمُ الْقِيَامَةِ.

قال الإمام [فخر الدين محمد بن عمر] الرَّازِي: فعلى هذا الْجَوَابِ سَهْلٌ، لَأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَعَذَّبْتُمْ﴾ [سورة المائدة/ الآية: ١١٨]، بِمَعْنَى: إِنَّ تَوْفِيقَهُمْ عَلَى هَذَا الْكُفْرِ وَعَذَابَتَهُمْ ﴿فَأَتَتْهُمْ عَذَابُهُمْ﴾ [سورة المائدة/ الآية: ١١٨]، وَإِنْ أَخْرَجْتَهُمْ بِتَوْفِيقِكَ عَنْ ظُلْمَةِ الْكُفْرِ إِلَى نُورِ الْإِيمَانِ وَعَفَرْتَ لَهُمْ، فَلَكَ أَيْضًا ذَلِكَ.

الفريدة الثانية والعشرون في الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ الْعَقْلِيِّينِ

ذَهَبَ جُمُهورُ مَشَايخِ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّ الْعَقْلَ يُذَرِّكُ حُسْنَ بَعْضِ الْأَشْيَاءِ وَقُبْحَ بَعْضِهَا، كَمَا فِي «التَّعْدِيلِ» وَشَرْحِهِ [كِلَاهُمَا لَصَدْرِ الشَّرِيعَةِ الْأَصْغَرِ عِبِيدَ اللَّهِ بْنِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ الْأَكْبَرِ مَسْعُودِ الْبُخَارِيِّ]، وَ«شرح الوصية» لِلْإِمَامِ أَكْمَلِ الدِّينِ [مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ] الْبَابَزْدِيِّ [أَوْ الْبَابَزْتِيِّ]؛ وَفِي «إِشَارَاتِ الْمَرَامِ» [لِكَمَالِ الدِّينِ ابْنِ الْبِيَّاضِيِّ] هَكَذَا فِي «التَّبَصُّرَةِ» [لِأَبِي الْمَعِينِ مَيْمُونِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّسْفِيِّ] وَ«الْكَفَايَةِ» [لِلنُّورِ

الدين أحمد بن محمود الصابوني البخاري] و«الاعتماد» [لحافظ الدين عبدالله بن أحمد النسفي الحنفي].

وَذَهَبَ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ بِالْعَقْلِ حُسْنَ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ وَلَا قُبْحُهُ سِوَى الْمَغْنَيْنِ، بَلْ إِنَّمَا يُعْرَفُ بِالشَّرْعِ؛ كَمَا فِي «الْمَوَاقِفِ» [لعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي] وشرحه الشريف [السيد علي بن محمد الجُرجاني]، و«شرح الوصية» للشيخ الأكمل [محمد بن محمد البابرتي]، و«شرح العقائد» لجلال الدين [محمد بن أسعد] الدُّوَانِي.

تَخْرِيرُ مَحَلِّ النِّزَاعِ عَلَى مَا فِي «تَعْدِيلِ الْعُلُومِ» [لصدر الشريعة الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري] و«الْمَوَاقِفِ» [لعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي] وشرحيهما، أَنَّ الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ يُقَالُ لِمَعَانٍ ثَلَاثَةً:

الأول: مَا كَانَ صِفَتُهُ صِفَةً كِمَالٍ فَحَسَنٌ، وَمَا كَانَ صِفَتُهُ صِفَةً نَقْصَانٍ فَقَبِيحٌ.

الثاني: مَا وَافَقَ الْغَرَضَ فَهُوَ حَسَنٌ، وَمَا خَالَفَهُ فَهُوَ قَبِيحٌ، وَلَا نِزَاعَ فِي أَنَّ هَذَيْنِ الْمَغْنَيْنِ يُذَرِّكُهُمَا الْعَقْلُ، وَلَا تَعْلُقُ لَهُمَا بِالشَّرْعِ.

الثالث: مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْمَذْحُ فِي الْعَاجِلِ وَالثَوَابُ فِي الْآجِلِ يُسَمَّى حَسَنًا، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الذَّمُّ فِي الْعَاجِلِ وَالْعِقَابُ فِي الْآجِلِ يُسَمَّى قَبِيحًا. وَإِنْ أُريدَ بِهِ مَا يَشْمُلُ أَفْعَالَ اللَّهِ تَعَالَى اكْتَفَى بِتَعْلُقِ الْمَذْحِ وَالذَّمِّ وَتَرْكِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، يَعْنِي: إِنَّ الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ، بِمَعْنَى: إِنَّهُ يَثَابُ فَاعِلُهُ أَوْ يُعَاقَبُ فَاعِلُهُ لَا يُمَكِّنُ فِي أَفْعَالِهِ تَعَالَى، فَالِاخْتِلَافُ فِي الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ، بِمَعْنَى الْمَذْحِ وَالذَّمِّ عَاجِلًا، فَعِنْدَنَا مَعَاشِرُ الْحَنَفِيَّةِ يَتَّبَتَانِ بِالْعَقْلِ؛ وَعِنْدَ الشَّيْخِ الْأَشْعَرِيِّ وَتَابِعِيهِ لَا يَتَّبَتَانِ بِهِ بَلْ بِالشَّرْعِ.

اسْتَدَلَّ مَشَايِخُ الْحَنَفِيَّةِ بِأَنَّ تَصَدِيقَ أَوَّلِ إِخْبَارَاتِ مَنْ تَبَتَّتْ بُرْهَانُهُ

واجب عقلاً، لأنه لو كان واجباً شرعاً لتوقف على آخر بنص آخر
يوجب تصديقه، فالنص الثاني إن كان وجوب تصديقه بنفسه لزم توقف
الشيء على نفسه، وإن كان بالنص الأول لزم الدور، وإن كان بنص
ثالث لزم التسلسل؛ فثبت أن بغض الأفعال من واجب عقلاً، وكل
واجب عقلاً فهو حسن عقلاً، لأن الواجب العقلي أخص من الحسن
العقلي، إذ الواجب العقلي ما يحمّد على فعله ويذم على تركه عقلاً،
والحسن العقلي ما يحمّد على فعله عقلاً، فكل واجب عقلاً حسن
عقلاً، فلزم من ذلك أن يكون ترك التصديق حراماً عقلاً، فيكون قبيحاً
عقلاً، وإن وجوب تصديق النبي عليه السلام موقوف على حرمة كذبه،
فإنه لو جاز كذبه لما وجب تصديقه، وحرمة كذبه عقلية، إذ لو كانت
شرعية لتوقفت على نص آخر، وهو أيضاً مبني على حرمة كذبه؛ فإما
أن يثبت بذلك النص، فيتوقف على نفسه، أو بالأول فيدور، أو بثالث
فيتسلسل؛ والحرمة العقلية تستلزم القبح العقلي، ويلزم من ذلك أن
يكون صدقه واجباً عقلاً.

وقد أجمَلَ الصَّدْرُ [الأصغر عبيد الله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود
البخاري] العلامة في «التعديل» دليل الحُسن والقبح العقليين، حيث
قال: وجوب تصديق النبي عليه السلام وحرمة الكذب عليه، لو كانا
شرعيين لدار، لأن وجوب تصديق النبي عليه السلام إن كان متوقفاً على
الشرع يلزم الدور، لأن ثبوت الشرع متوقف على وجوب تصديق النبي
عليه السلام، وإن حرمة الكذب إن كانت متوقفة على الشرع يلزم الدور
أيضاً، لأن ثبوت الشرع يتوقف على حرمة الكذب، لأن الشرع إنما
يثبت إذا علم أن الكذب حرام عليه، وهو معصوم عن الكذب، فيكونان
عقليين، فيكون تصديق النبي عليه السلام حسناً عقلاً فهو قبيح عقلاً،
فوجب أن لا بد من الاعتراف بحسن بغض الأفعال وقبح بغضها من
عقلاً، وكذا من الله تبارك وتعالى، أي لا بد من الاعتراف بحسن بغض

الأفعال وقُبِحَ بَغْضِهَا عَقْلًا، إِذْ لَوْ جازَ الكَذِبُ وَخُلِفَ الوَعْدُ مِنَ اللَّهِ تعالى لَزَتَفَعَتِ الشَّرَائِعُ، وَلَا يَقَعُ الوُثُوقُ بما وَعَدَ.

وَبِأَنَّ كَوْنَ الحُسْنِ والقُبْحِ عَقْلِيَّيْنِ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ، بِمَعْنَى الْكَمَالِ والنُّقْصَانِ، يُوجِبُ اعْتِرَافَ كَوْنِهِمَا بِمَعْنَى الْمَدْحِ والذَّمِّ عَقْلِيَّيْنِ، لِأَنَّ كُلَّ مَا هُوَ كَمَالٌ أَوْ نُقْصَانٌ عَقْلًا يُحْمَدُ أَوْ يذَّمُّ عَقْلًا، فَلَااعْتِرَافُ بِذَلِكَ اعْتِرَافٌ بِهَذَا؛ كَمَا فِي «التَّعْدِيلِ» [لصدر الشريعة الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري] يَعْنِي: إِنَّ الحُسْنَ بِمَعْنَى الْكَمَالِ يَسْتَلْزِمُ لِحَقِّقِ الْمَدْحِ لِأَجْلِهِ، والقُبْحُ بِمَعْنَى النُّقْصَانِ يَسْتَلْزِمُ لِحَقِّقِ الذَّمِّ لِأَجْلِهِ؛ والقَوْلُ بِالْمَلْزُومِ قَوْلٌ بِاللَّازِمِ، وَإِنْكَارُ اللَّازِمِ إِنْكَارٌ لِمَلْزُومِهِ، فَيَكُونُ الْقَوْلُ بِالْمَلْزُومِ وَالْإِنْكَارُ لِلِإِزْمِ مُتَنَاقِضَيْنِ جَدًّا، فَمِنْ هَذَا قَالَ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ فِي «حَاشِيَةِ الْمَقْدَّمَاتِ التَّوْضِيحِيَّةِ»: إِنَّ صَاحِبَ «التَّلْوِيحِ» [سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني] قَالَ: إِنَّ صَاحِبَ «التَّوْضِيحِ» [صدر الشريعة الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري] إِنَّمَا ادَّعَى التَّنَاقُضَ فِي كَلَامِ الْأَشْعَرِيِّ لِاعْتِرَافِهِ بِأَنَّ الحُسْنَ والقُبْحَ بِمَعْنَى الْكَمَالِ والنُّقْصَانِ يُعَرِّفَانِ عَقْلًا؛ فَتَعَجَّبَ مِنْ ذَلِكَ، وَلَمْ يَتَنَبَّهُ أَنَّ الحُسْنَ بِمَعْنَى الْكَمَالِ يَسْتَلْزِمُ لِحَقِّقِ الْمَدْحِ لِأَجْلِهِ، والقُبْحُ بِمَعْنَى النُّقْصَانِ يَسْتَلْزِمُ لِحَقِّقِ الذَّمِّ لِأَجْلِهِ، والقَوْلُ بِالْمَلْزُومِ قَوْلٌ بِاللَّازِمِ، وَإِنْكَارُهُ إِنْكَارُهُ، فَيَكُونُ الْقَوْلُ بِالْمَلْزُومِ وَإِنْكَارُ اللَّازِمِ مُتَنَاقِضَيْنِ، فَهَذَا إِنَّمَا نَشَأَ مِنَ الْاِكْتِفَاءِ بِمَا ظَهَرَ لَهُ فِي النَّظَرَةِ الْأُولَى وَالاسْتِهْأَةِ بِتَصْرُفَاتِهِ.

وَاسْتَدَلَّ مَشَايخُ الْأَشَاعِرَةِ بِأَنَّ الحُسْنَ والقُبْحَ لَوْ كَانَا عَقْلِيَّيْنِ لَكَانَا لِذَاتِ الْفِعْلِ، أَوْ لِجُزْئِهِ، أَوْ لِصِفَةٍ لَازِمَةٍ لِذَاتِهِ، أَوْ لِجُزْئِهِ، وَلَمْ يَتَبَدَّلَا، لِأَنَّ مَا كَانَ بِالذَّاتِ يَدُومُ بِدَوَامِ الذَّاتِ، وَلَا يَخْتَلِفُ، وَالتَّالِي بِاطِلُ لِحُسْنِ كَذِبٍ فِيهِ إِنْقَاذُ الْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ وَقُبْحُ صِدْقٍ فِيهِ إِمدَادُ الظَّالِمِ عَلَى ظُلْمِهِ لِلْمَظْلُومِ؛ كَمَا فِي «المَوَاقِفِ» [لعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي].

الجواب: إِنَّ الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ لذَاتِهِ فِيمَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ
الإِضَافَاتِ هُوَ الْمَجْمُوعُ الْمَرْكُوبُ مِنَ الْفِعْلِ وَالِإِضَافَةِ، وَالْفِعْلُ جِنْسٌ،
وَالِإِضَافَاتُ فُصُولٌ مَقُومَةٌ لِأَنْوَاعِهِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ مِنَ الْأَعْرَاضِ النَّسَبِيَّةِ،
وَالْأَعْرَاضُ النَّسَبِيَّةُ تَتَقَوَّمُ بِالنَّسَبِ وَالِإِضَافَاتِ، وَالِإِضَافَاتُ الْمُخْتَلِفَةُ
فُصُولٌ مَقُومَةٌ لَهَا، وَالْحُسْنُ وَالْقُبْحُ لِدَازِهِ هُوَ الْأَنْوَاعُ لَا الْجِنْسُ نَفْسَهُ،
وَالْوَصْفُ الْحَاصِلُ لِكُلِّ نَوْعٍ بِاعْتِبَارِ خُصُوصِيَّةِ نَوْعِهِ، دَائِمِيٌّ لَهُ غَيْرُ
مُنْفَكٍّ عَنْهُ، كَالضَّرْبِ لِلتَّأْدِيبِ.

فَقَوْلُنَا: شُكْرُ الْمُتَنِيعِ حَسَنٌ لِدَازِهِ، مَعْنَاهُ: إِنَّ الشُّكْرَ الْمُضَافَ إِلَى
الْمُتَنِيعِ حَسَنٌ، لَا أَنَّ ذَاتَ الشُّكْرِ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ إِلَى الْمُتَنِيعِ حَسَنٌ؛
وَبَيَّانُ الْعَبْدِ مَجْبُورٌ فِي أَفْعَالِهِ لِغَدَمِ تَأْثِيرِ قُدْرَتِهِ فِيهَا، فَلَا يَخْكُمُ الْعَقْلُ
فِيهَا بِحُسْنٍ وَلَا قُبْحٍ، لِأَنَّ مَا لَيْسَ فِعْلاً اخْتِيَارِيّاً لَا يَتَّصِفُ بِالْحُسْنِ
وَالْقُبْحِ؛ كَمَا هُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنْ «الْمَوَاقِفِ» [لِعُضْدِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
أَحْمَدَ الْإِسْجِي] وَغَيْرِهِ.

الجواب: إِنَّ كَسَبَ الْعَبْدِ مِنْ هُوَ كَسَبُهُ حَيْثُ يُوجِبُ اتِّصَافُهُ
بِالْمَقْدُورِ، إِذْ قُدْرَتُهُ تَوْثُرُ فِي الْإِتِّصَافِ، وَاخْتِلَافُ النَّسَبِ وَالِإِضَافَاتِ
كَكَوْنِ الْفِعْلِ طَاعَةً أَوْ مَعْصِيَةً حَسَنَةً أَوْ قَبِيحَةً، فَكُلُّ مَنِهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى
الْكَسَبِ لَا عَلَى الْخَلْقِ، إِذْ خَلَقَ الْقَبِيحَ لَيْسَ قَبِيحاً، وَإِنَّمَا الْقَبِيحُ
الْإِتِّصَافُ بِهِ وَقَضْدُهُ، كَمَا سَيَجِيءُ تَفْصِيلُهُ بِحَيْثُ لَا تَبْقَى لِلْعَاقِلِ رِيَّةٌ.

وَبَيَّانُهُمَا لَوْ كَانَا ذَاتِيَّيْنِ لَزِمَ اجْتِمَاعُ الْمُتَنَافِيَيْنِ بِالذَّاتِ فِي قَوْلٍ مَنْ
قَالَ: هَذَا الْكَلَامُ الَّذِي أَتَكَلَّمُ بِهِ الْآنَ لَيْسَ بِصَادِقٍ، فَإِنَّهُ إِنْ صَدَقَ فِيهِ
فَقَدْ كَذَبَ، وَبِالْعَكْسِ؛ وَكَذَا فِي قَوْلٍ مَنْ قَالَ: مَا أَتَكَلَّمُ بِهِ عَدَا لَيْسَ
بِصَادِقٍ، ثُمَّ اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى قَوْلِهِ: مَا تَكَلَّمْتُ بِهِ أَمْسَ لَيْسَ بِصَادِقٍ،
فَإِنْ صَدَقَ كُلٌّ مِنَ الْعَدِيَّ وَالْأَمْسِيِّ يَسْتَلْزِمُ عَدَمَهُ وَبِالْعَكْسِ، فَإِذَا لَمْ
يَكُنْ قُبْحُ الْكَذِبِ ذَاتِيّاً يَنْقَلِبُ مَرَّةً حَسَناً وَآخَرَى قَبِيحاً، وَلَا مَحْذُورٌ

فيه؛ وَأَمَّا إِذَا كَانَ ذَاتِيًّا، وَالذَّاتِي لَا يَنْقَلِبُ وَلَا يَنْفَكُ، بَلْ يَدُومُ، فَيَلْزَمُ اجْتِمَاعُ الْمُتَنَافِيَيْنِ بِالذَّاتِ، وَقَدْ تَحْيَرُ فِي حَلِّهِ الْعُقُولُ، حَتَّى سَمَّاهُ صَاحِبُ «الْمَقَاصِدِ» [سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني]: جَذْرُ الْأَصَمِّ.

الجواب: إِنَّهُ إِنْ أُريدَ الْإِلْزَامُ فَلَا يَتِمُّ عَلَى مَشَايخِ الْحَنَفِيَّةِ، إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ كَوْنِهِمَا ذَاتِيَّيْنِ فِي الْبَعْضِ عَدَمُهُ مُطْلَقًا، وَإِنَّ الْخَبَرَ إِشَارَةً إِلَى الْمُخْبِرِ عَنْهُ، وَالْإِشَارَةُ إِلَى الشَّيْءِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ إِلَى نَفْسِ تِلْكَ الْإِشَارَةِ، فَلَا يَدْخُلُ نَفْسُ الْخَبَرِ فِي الْحُكْمِ الَّذِي يَتَضَمَّنُهُ ذَلِكَ الْخَبَرُ، وَلَا يَتَنَاوَلُهُ الْحُكْمُ، كَمَا لَوْ اسْتَثْنَاهُ، كَمَا ذَكَرَهُ الشَّرِيفُ [الجُزْجَانِي عَلِي بن مُحَمَّد] الْعَلَامَةُ؛ يَغْنِي: كَمَا أَنَّ الْإِشَارَةَ قَاصِرَةٌ عَنْ تَنَاوُلِ نَفْسِهَا، كَذَلِكَ الْحُكْمُ الَّذِي يَتَضَمَّنُهُ الْخَبَرُ لَا يَتَنَاوَلُ نَفْسَ الْخَبَرِ، لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْإِخْبَارِ هُوَ الْحِكَايَةُ عَنِ النَّسْبَةِ الْوَاقِعَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُنَاطِقِ أَوْ لَا، وَمِنْ شَأْنِ الْحِكَايَةِ أَنْ يَكُونَ لِلْمَخْكِيِّ عَنْهُ تَعَيُّنٌ فِي الْوَاقِعِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْحِكَايَةِ.

قال جلال الدين [محمد بن أسعد] الدُّوَانِيُّ: فَلَوْ قَالَ: هَذَا الْكَلَامُ؛ مُشِيرًا إِلَى نَفْسِ هَذَا الْكَلَامِ لَمْ يَصَحَّ اتِّصَافُهُ بِالضُّدْقِ وَالْكَذِبِ لَانْتِفَاءِ الْحِكَايَةِ عَنِ النَّسْبَةِ الْوَاقِعَةِ، وَإِنَّمَا يُوصَفُ بِهِمَا الْكَلَامُ الَّذِي هُوَ إِخْبَارٌ وَحِكَايَةٌ عَنْ نَسْبَةٍ وَاقِعَةٍ وَهِيَ مَفْقُودَةٌ فِيهِ، بَلْ لَا حِكَايَةَ حَقِيقَتِيَّةً، فَيَكُونُ كَلَامًا خَالِيًا عَنِ التَّحْصِيلِ، وَلَا يَكُونُ خَبَرًا حَقِيقَةً.

وفي «شرح النونية» لمولانا [أحمد بن موسى] الْخَيَالِيُّ: فِي الْقَوْلِ الثَّانِي إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ مَتَكَلِّمٌ، وَإِنَّ ذَلِكَ كَلَامٌ لَيْسَ بِصَادِقٍ، وَالْأَوَّلُ صَادِقٌ، فَيَكُونُ الْأَمْسِيُّ كَاذِبًا لِتَخَلُّفِ فَرْدٍ مِنَ الْكَلِّيَّةِ، وَيَلْزَمُ كَذِبُ الثَّانِي بَلَا اسْتِلْزَامِ صِدْقِ الْأَوَّلِ كَذِبِهِ، وَكَذِبُ الثَّانِي صَدَقَهُ وَلَا كَذِبُ الْأَمْسِيِّ صَدَقَهُ.

الفريدة الثالثة والعشرون

فِي أَنَّ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ هَلْ وَجِبَ بِالْعَقْلِ أَمْ لَا؟^(١)

ذَهَبَ جَمَهُورُ مَشَايِخِ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَوْ لَمْ يَنْبَغِ لِلنَّاسِ رَسُولًا لَوْجِبَ عَلَيْهِمْ بِعُقُولِهِمْ مَعْرِفَةُ وَجُودِهِ تَعَالَى وَوَحْدِيَّتِهِ وَأَتَصَافِهِ بِمَا يَلِيقُ بِهِ مِنَ الْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَغَيْرِهَا، وَكَوْنِهِ مُخْبِرًا لِلْعَالَمِ؛ كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَنِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ، وَالْمُسْتَفَادُ مِنَ «التَّأْوِيلَاتِ» لِلْإِمَامِ عَلَمِ الْهُدَى أَبِي مَنْصُورِ الْمَآثِرِيِّ، وَالْمُصَرِّحُ بِهِ فِي «شرح الوصية» لِأَكْمَلِ الدِّينِ [مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ] الْبَابَزْدِي [= الْبَابَزْتِي]، وَفِي «إِشَارَاتِ الْمَرَامِ» [لِكَمَالِ الدِّينِ ابْنِ الْبِيَّاضِي]؛ هَكَذَا صَرَّحَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ [مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَبُو الْفَضْلِ الْمَرْزُوقِي السَّلْمِيُّ الْبُلْخِيُّ] فِي «الْمُنْتَقَى»، [وَأَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍ أَوْ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ] النَّاطِقِيُّ فِي «الْأَجْنَاسِ»، وَأَبُو زَيْدٍ فِي «التَّقْوِيمِ»، وَنُورُ الدِّينِ [أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ] مَحْمُودُ الصَّابُونِيُّ الْبَخَارِيُّ فِي «الْكِفَايَةِ».

وَذَهَبَ جَمَهُورُ مَشَايِخِ الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِيْمَانٌ وَلَا يَحْرُمُ كُفْرٌ قَبْلَ الْبَغْثِ، فَيُعْذَرُ النَّاشِئُ فِي الشَّاهِقِ الَّذِي لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ، كَمَا هُوَ الْمُصَرِّحُ بِهِ فِي «شرح الوصية» لِلشَّيْخِ الْأَكْمَلِ [الْبَابَزْتِي]، وَ«الْمَسَايِرَةِ» لِلْإِمَامِ [كَمَالِ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ] ابْنِ الْهُمَامِ؛ وَالْمُسْتَفَادُ مِنَ «التَّلْوِيحِ»^(٢) وَفِي «إِشَارَاتِ الْمَرَامِ» [لِكَمَالِ الدِّينِ ابْنِ الْبِيَّاضِي]: هَكَذَا صَرَّحَ فِي «الْكَشَفِ الْكَبِيرِ».

وَقَالَ الْإِمَامُ السُّيُوطِيُّ فِي رِسَالَةِ مَفْرَدَةٍ لِأَبَوَيْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

(١) وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ مِنَ الْفَصْلِ الثَّانِي مِنَ «الْرُوضَةِ الْبَهِيَّةِ»، صَفْحَةٌ: ١١٨؛ وَرَاجِعْ صَفْحَةٌ: ٧١ السَّابِقَةَ. بِسَامِ.

(٢) هُوَ «التَّلْوِيحُ» فِي كَشْفِ حَقَائِقِ التَّنْقِيحِ [وَالْتَّنْقِيحُ] هُوَ: «تَنْقِيحُ الْأَصُولِ» لِمُصَدِّرِ الشَّرِيعَةِ الْأَصْغَرِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ الْأَكْبَرِ مَسْعُودِ الْمَحْبُوبِيِّ الْبَخَارِيِّ الْحَنْفِيِّ [لِسَعْدِ الدِّينِ مَسْعُودِ بْنِ عَمْرِو التَّفْتَازَانِيِّ]. بِسَامِ.

قَدْ أَطْبَقَ أَثْمَثُنَا الشَّافِعِيَّةُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْأُصُولِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ وَلَمْ تَبْلُغْهُ الدَّغْوَةُ يَمُوتُ نَاجِيًا.

احتج مشايخ الحنفيَّة بقوله تعالى: ﴿أَنْ أُنْذِرَ قَوْمَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [٧١ سورة نوح/ الآية: ١] حيث دلَّ على أَنَّ حُجَّةَ الْإِيمَانِ تَلْزُمُ الْخَلْقِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُمُ النَّذِيرُ، لَأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لَا تَلْزُمُهُمْ لَكَانُوا فِي أَمْنٍ مِنْ نُزُولِ الْعَذَابِ بِهِمْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُمُ النَّذِيرُ، فَلَا يُخَوِّفُونَ بِنُزُولِ الْعَذَابِ بِهِمْ قَبْلَ أَنْ يُنْذَرُوا، فَلَمَّا خُوفُوا بِنُزُولِ الْعَذَابِ بِهِمْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُمْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْحُجَّةَ لَازِمَةٌ عَلَيْهِمْ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَذِّبُهُمْ لِتَرْكِيبِهِمُ التَّوْحِيدَ؛ وَإِنْ لَمْ يُزِيلْ إِلَيْهِمُ الرُّسُلَ، كَمَا فِي «التَّأْوِيلَاتِ» لَعَلَّمَ الْهَدْيُ أَبِي مَنْصُورَ الْمَاتَرِيدِي.

وَبِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعْرِفَةُ اللَّهِ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ مِنْ قَبْلِ الرُّسُولِ لَكَانَ الْمِثْلُ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ مِنْ قَبْلِ الرُّسُولِ لَا مِنْ قَبْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَخَدَهُ بِتَرْكِيبِ اللَّهِ الْعُقُولِ وَالتَّوْفِيقِ لِلِاسْتِذْلَالِ، وَلَمْ يَثْبُتْ كُلُّ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ الشَّرْعِ.

لَكِنَّ الْحُكْمَ بِحُسْنِ الْإِحْسَانِ وَقُبْحِ كُفْرَانِهِ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ جَمِيعِ الْعُقَلَاءِ، وَعِلَّةُ الْمُشْتَرَكِ مُشْتَرَكَةٌ، فَلَا يَكُونُ مَوْقُوفًا عَلَى الشَّرْعِ لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ بِالشَّرْعِ، وَلَا عُزْفِيًّا وَلَا عَادِيًّا وَلَا لَفَرْضٍ، لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ بِأَهْلِ عُزْفٍ أَوْ عَادَةٍ أَوْ فَرْضٍ، بَلْ ذَاتِيًّا لِلْفِعْلِ، مَذْرُوعًا بِالْعَقْلِ، كَيْفَ وَوُجُوبُ التَّضَدِيقِ بِالرُّسُولِ وَثُبُوتُ الشَّرْعِ عِنْدَ الْمُكَلِّفِينَ يَتَوَقَّفُ عَلَى تَعْرِيفِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُمْ بِتَرْكِيبِ اللَّهِ تَعَالَى الْعُقُولِ فِيهِمْ؛ كَمَا فِي كِتَابِ «الْعَالِمِ وَالْمَتَعَلِّمِ» لِإِمَامِنَا الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ [أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ].

وَاسْتَدَلَّ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [١٧ سورة الإسراء/ الآية: ١٥] حَيْثُ نَفَى الْعَذَابَ مُطْلَقًا قَبْلَ وَصُولِ الشَّرْعِ، وَلَوْ وَجَبَ شَيْءٌ مِنَ الْأَحْكَامِ قَبْلَهُ لَلَزِمَ بِتَرْكِيبِهِ الْعَذَابَ قَبْلَهُ، وَاللَّازِمُ مُنْتَفٍ بِالنَّصِّ.

الجواب: إِنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ مَحْمُولَةٌ عَلَى عَذَابِ الْاسْتِنْصَالِ وَتَفِي وَقُوعِهِ قَبْلَ بَعْثِ الرُّسُولِ لِدَلَالَةِ سِيَاقِهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا...﴾ [١٧ سورة الإسراء/ الآية: ١٦] الآية، عَلَى ذَلِكَ، وَلِلْجَمْعِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْآيَةِ الْمُثَبِّتَةِ لِلْعَذَابِ قَبْلَ بَعْثِ الرُّسُولِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ أُنْذِرَ قَوْمَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [٧١ سورة نوح/ الآية: ١] فَإِنَّ حَمَلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ...﴾ [١٧ سورة الأسراء/ الآية: ١٥] الآية عَلَى الْإِطْلَاقِ يَسْتَلْزِمُ التَّنَافِي الظَّاهِرَ بَيْنَهُمَا، أَوْ أَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْأَعْمَالِ الَّتِي لَا يُعْرَفُ وَجُوبُهَا إِلَّا بِالشَّرْعِ لِلْجَمْعِ بَيْنَهُمَا كَمَا مَرَّ.

وَاعْتَرَضَ الْإِمَامُ [فخر الدين محمد بن عمر] الرَّازِي فِي «التَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ» عَلَى اسْتِدْلَالِهِم بِالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ بِوَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَثْبُتِ الْوُجُوبُ الْعَقْلِيُّ لَمْ يَثْبُتِ الْوُجُوبُ الشَّرْعِيُّ، لِأَنَّ التَّأَمُّلَ فِي مُعْجَزَاتِ الشَّارِعِ لَوْ وَجَبَ بِالْعَقْلِ ثَبَتَ الْوُجُوبُ الْعَقْلِيُّ، وَلَوْ وَجَبَ بِالسَّمْعِ لَزِمَ إِثْبَاتُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ.

الثَّانِي: لَمْ يَثْبُتْ وَجُوبُ الْاِخْتِرَازِ عَنِ الْعِقَابِ، لِأَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ بِالْعَقْلِ ثَبَتَ الْوُجُوبُ الْعَقْلِيُّ، وَلَوْ ثَبَتَ بِالسَّمْعِ لَزِمَ إِثْبَاتُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ؛ وَيَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [٤ سورة النساء/ الآية: ١٦٥] حَيْثُ ذَلَّ عَلَى ثُبُوتِ الْاِخْتِجَاجِ وَالْعُذْرِ لِلنَّاسِ عَلَى التَّرْكِ فِي الْأَحْكَامِ مُطْلَقاً قَبْلَ الرُّسُلِ، فَلَوْ كَانَ الْعَقْلُ حُجَّةً مُسْتَلْزِمَةً لَزِمَ انْتِفَاؤُهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِالنَّصِّ.

الجواب: إِنَّ الْمُرَادَ لثَلَا يَكُونُ حُجَّةً أَصْلاً لَا مُطْلَقاً وَلَا مِنْ وَجْهِ كَمَا هُوَ الْمُبَادَرُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَيَعْمُ أَفْرَادَ الْحُجَجِ، فَإِنَّ الْعَقْلَ دَلِيلٌ إِجْمَالِيٌّ، وَالتَّقْصِيلُ إِلَى الرُّسُلِ، وَالْعَاقِلُ إِذَا لَمْ يُنَبَّهْ جَازَ أَنْ يَغْفَلَ، فَكَانَ لَهُ نَوْعُ حُجَّةٍ؛ كَمَا فِي «كَشَفِ الْكُشَافِ»، فَلَا يَسْتَلْزِمُ النَّفْيُ حُجَّةَ الْعَقْلِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ قَبْلَ الْبُعْثَةِ.

تنمة: في «فصول البدائع» [لشمس الدين محمد بن حمزة القناري]: المذهب أن العقل معتبر شرطاً للوجوب عند انضمام أمر آخر، كإرشاد أو تنبيه على الاستدلال أو إدراك مدة التجربة المعينة على الاستدلال، وليس في مدة التجربة تقدير، بل في علم الله تعالى، إن تحققت يعذبه، على هذا يحمل قول الإمام الأعظم، لا عذر لأحد في الجهل بخالفه لقيام الآفاق والأنفس. انتهى.

وقول الشيخ علم الهدى أبي منصور الماتريدي وعامة مشايخ سمرقند أن وجوب الإيمان بالله تعالى وتعظيمه وحرمة نسبه ما هو شنيع إليه تعالى عقلياً، وأن من لم يبلغه دعوة نبي، ولم يؤمن حتى مات، هو مخلد في النار. انتهى.

فلا يقال: إن من مات في زمان الفترة ومن مات في شاهر الجبل ولم تبلغه الدعوة مات ناجياً.

قال الإمام السيوطي: رأيت الشيخ عز الدين ابن عبد السلام قال في «أماله»: كل نبي أرسل إلى قومه إلا نبينا، فعلى هذا يكون ما عدا قوم كل نبي من أهل الفترة، وأما ذرية النبي، فإنهم مخاطبون ببغته السابق، إلا أن يندرس شرع السابق، فيصير الكل من أهل الفترة، فلا يعذب، فإنه على أصل الفطرة؛ وقال: من بلغته دعوة نبي من الأنبياء السابقين، ثم أصر على كفره، فهو في النار قطعاً.

الفريدة الرابعة والعشرون في حقيقة الإيمان

ذهب جمهور مشايخ الحنفية إلى أن الإيمان هو الإقرار والتصديق، بمعنى أن الإقرار شرط منه، ركن داخل فيه، كما هو المنقول عن الإمام الأعظم، والمشهور عن أصحابه، كما في «عقائد الإمام الطحاوي» و«بحر الكلام» للإمام [أبي المعين ميمون بن محمد] النسفي، و«المسيرة» للإمام

[كمال الدين محمد بن عبد الواحد] ابن الهَمَام، و«شَرَحَ الفقه الأكبر» لعلي القَارِي؛ إلى هَذَا ذَهَبَ الإمام [شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد] السَّرْحَسِيّ وشيخ الإسلام علي [بن محمد] البَزْدَوِي كما في «التسديد» [لأبي المعين ميمون بن محمد النَّسْفِي] وغيره.

وَذَهَبَ جمهورُ مشايخِ الأشاعرةِ إلى أَنَّ النُّطْقَ من القَادِرِ شَرْطٌ في الإيمانِ خَارِجٌ عن ماهِيَّتِهِ الَّتِي هِيَ التَّصْدِيقُ، كما هو المفهوم من «المواقف» [لعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي]، والمصرَّحُ به في «شرح جوهرة التوحيد» للإمام [برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم] اللَّقَّانِي، وفي «المسيرة» للإمام [كمال الدين محمد بن عبد الواحد] ابن الهَمَام، إلى هَذَا ذَهَبَ عِلْمُ الهُدَى أبو منصور المائِزِيدي، وَهُوَ الْمُخْتَارُ عند جمهورِ مشايخِ الأشاعرةِ.

اسْتَدَلَّ مشايخُ الحَنَفِيَّةِ بِأَنَّ الإيمانَ لُغَةٌ هُوَ التَّصْدِيقُ، وَالتَّصْدِيقُ كما يَكُونُ بِالْقَلْبِ يَكُونُ بِاللِّسَانِ، فَيَكُونُ كُلُّ من التَّصْدِيقِ الْقَلْبِيِّ وَالتَّصْدِيقِ اللَّسَانِيِّ رَكْنًا في مفهوم الإيمان، وبِقَوْلِهِ عليه السلام: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» الحديث، أَخْرَجَهُ البخاري [رقم: ٢٥] ومسلم [رقم: ٢٢].

وَبَيَّنَ الاختِيَاطُ فِي اغْتِيَابِ الرُّكْنِيَّةِ، وَالاختِيَاطُ أَمْرٌ لَا يَزِمُ سَيِّئًا فِي أَضَلِّ كُلِّ أَصِيلٍ، وَبَيَّنَ اللَّهُ تَعَالَى ذَمَّ الْمُتَمَكِّنِ المعَانِدَ أَكْثَرَ مِنْ ذَمِّ الْجَاهِلِ الْمُقْصِرِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الإِقْرَارُ رَكْنًا لَازِمًا لِمَا ذَمُّهُ، كما ذَكَرَهُ بَعْضُ أئِمَّةِ التَّفْسِيرِ.

قَالَ الإمام [كمال الدين محمد بن عبد الواحد] ابن الهَمَام في «المسيرة» في قوله تعالى: «مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ» إِلَّا مَنْ أَكْثَرُ ﴿١٦﴾ [سورة النحل/ الآية: ١٠٦] جَعَلَ الْمُتَكَلِّمَ كَافِرًا مَعَ أَنَّ قَلْبَهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ، وَلَكِنْ عَفَا عَنْهُ بِالْإِكْرَاهِ، وَإِذَا كَانَ كَافِرًا بِاغْتِيَابِ اللَّسَانِ حَيْثُ نَطَقَ بِالْكَفْرِ يَكُونُ مُؤْمِنًا بِاغْتِيَابِهِ لِاتِّحَادِ مَوْرِدِ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ، إِذْ لَا قَائِلَ بِتَغَايُرِ مَوْرِدِهِمَا، وَصَرَّحَ فِي الْآيَةِ بِإِثْبَاتِ الْإِيمَانِ لِلْقَلْبِ، وَبِإِثْبَاتِ

الْكُفْرِ لَهُ أَيْضاً، بِقَوْلِهِ: ﴿وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [١٦ سورة النحل/ الآية: ١٠٦] وبقوله: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [١٦ سورة النحل/ الآية: ١٠٦] وهو محلُّ اتِّفَاقٍ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ، فَوَجَبَ كَوْنُ الْإِيمَانِ بِهِمَا.

وَاسْتَدَلَّ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَّلَيْكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [٥٨ سورة المجادلة/ الآية: ٢٢] وقوله: ﴿وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [١٦ سورة النحل/ الآية: ١٠٦] حَيْثُ دَلَّتِ الْآيَاتُ عَلَى مَحَلِّيَةِ الْقَلْبِ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ التَّضَدِيقُ الْقَلْبِيُّ فَقَطْ.

الْجَوَابُ: إِنَّهُ لَمَّا كَانَ التَّضَدِيقُ رُكْنًا أَصِيلاً ثَابِتًا بِكُلِّ حَالٍ، وَالْإِقْرَارُ رُكْنًا تَابِعاً لَهُ، دَلِيلًا عَلَيْهِ مُعْتَبَرًا بِمُطَابَقَتِهِ لَهُ، خَصَّهُ بِالذِّكْرِ، لَا لِكَوْنِ الْإِيمَانِ مُجَرَّدَ التَّضَدِيقِ، إِذْ لَا دَلَالَةَ عَلَى الْحَضَرِ، عَلَى أَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ الْإِمَامِ أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْإِقْرَارَ بِاللُّسَانِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِي تَحْقِيقِ الْإِيمَانِ خَزَقٌ لِلْإِجْمَاعِ، كَمَا فِي بَعْضِ حَوَاشِي^(١) التَّفْسِيرِ.

فَائِدَةٌ: التَّضَدِيقُ الْمُعْتَبَرُ فِي الْإِيمَانِ هُوَ الْاسْتِيقَانُ بِوُجُودِ الصَّانِعِ تَعَالَى وَتَقَدُّسِ، وَقَبُولِ بُيُوتَةِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالزَّامُ عَلَى نَفْسِهِ مُتَابَعَتَهُ فِي جَمِيعِ مَا أَخْبَرَ بِهِ، وَلَيْسَ هُوَ التَّضَدِيقُ الْمُعْتَبَرُ فِي الْمِيزَانِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الشَّرِيف [الْجُرْجَانِي عَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ] الْعَلَامَةُ فِي حَاشِيَةِ «التَّلْوِيحِ» وَمُصْلِحُ الدِّينِ [مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الدِّينِ] اللَّارِي فِي «شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ [النُّوِيَّةِ]» كَمَا فِي «إِشَارَاتِ الْمَرَامِ» [لِكَمَالِ الدِّينِ ابْنِ الْبِيَّاضِيِّ].

وَتَفْصِيلُهُ مَا وَقَعَ فِي «التَّلْوِيحِ» [لِسَعْدِ الدِّينِ مَسْعُودِ بْنِ عَمْرِو التَّفْتَازَانِيِّ] مِنْ أَنَّهُ ذَكَرَ الصَّدْرُ [الْأَصْغَرُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ الْأَكْبَرِ مَسْعُودِ الْبَخَارِيِّ] الْعَلَامَةُ أَنَّ التَّضَدِيقَ أَمْرٌ اخْتِيَارِيٌّ، هُوَ نِسْبَةُ الصَّدَقِ إِلَى الْمُخْبِرِ اخْتِيَاراً حَتَّى لَوْ وَقَعَ فِي الْقَلْبِ صِدْقُ الْمُخْبِرِ ضَرُورَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْسِبَهُ إِلَيْهِ اخْتِيَاراً لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ تَضَدِيقاً.

(١) يعني: «حاشية شيخ زاده» المؤلف على «تفسير البيضاوي» اهـ. من الأصل.

وَلَقَدْ طَالَ النَّزَاعُ بَيْنَ الصُّدْرِ [الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري] ومعاصريه في تفسير التَّضْدِيقِ الْمُغْتَبَرِ فِي الْإِيمَانِ أَنَّهُ التَّضْدِيقُ الَّذِي قُسِمَ الْعِلْمُ إِلَيْهِ، وَإِلَى التَّصَوُّرِ أَمْ غَيْرُهُ؟ وَقَالَ صَاحِبُ «التَّلْوِيحِ» [سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني]: يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ مَعْنَى التَّضْدِيقِ، الَّذِي يُقَالُ لَهُ بِالْفَارِسِيَّةِ: كَرَوِيدُنْ، وَهُوَ الْمَرَادُ بِالتَّضْدِيقِ فِي عِلْمِ الْمِيزَانِ، عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ سِينَا، وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذْعَانٌ وَقَبُولٌ بِوُقُوعِ النُّسْبَةِ أَوْ لَا وَقُوعِهَا، وَتَسْمِيَّتُهُ «تَسْلِيمًا» زِيَادَةً تَوْضِيحٌ لِلْمَقْصُودِ، وَجَعَلُهُ مَغَايِرًا لِلتَّضْدِيقِ الْمُنْطَقِيِّ «وَهُمْ»، وَجَعَلَ هَذَا التَّضْدِيقَ حَاصِلًا لِلْكُفَّارِ مَمْنُوعٌ.

هَذَا وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ التَّضْدِيقَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ يَكُونُ مِنَ الْكَيْفِيَّاتِ النَّفْسَانِيَّةِ دُونَ الْأَفْعَالِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ، فَلَا يَصِحُّ الْأَمْرُ بِالْإِيمَانِ.

وَفِي «الْمَسَايِرَةِ» لِابْنِ الْهَمَامِ [كمال الدين محمد بن عبد الواحد]: ذَهَبَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ [عبد الملك بن عبدالله الجويني] إِلَى أَنَّ التَّضْدِيقَ مِنْ قِبَلِ الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ، وَظَاهِرُ عِبَارَةِ الشَّيْخِ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ التَّضْدِيقَ كَلَامٌ لِلنَّفْسِ مُشْرُوطٌ بِالْمَعْرِفَةِ، وَسَيَجِيءُ تَفْصِيلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

الفريدة الخامسة والعشرون فِي أَنَّ الْإِيمَانَ هَلْ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ أَمْ لَا؟

ذَهَبَ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ، وَمَعَهُمْ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ [عبد الملك بن عبدالله الجويني] إِلَى أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، كَمَا هُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنْ «التَّأْوِيلَاتِ» لَعَلَّمَ الْهُدَى أَبِي مَنْصُورِ الْمَاثُرِيْدِي، وَالْمُصَرَّحُ بِهِ فِي «بَحْرِ الْكَلَامِ» لِلْإِمَامِ [أَبِي الْمَعِينِ مَيْمُونِ بْنِ مُحَمَّدٍ] النَّسْفِيِّ^(١)، وَ«شَرْحِ

(١) أَي: أَبِي الْمُعِينِ مَيْمُونِ. اهـ مِنْ الْأَصْلِ.

الجوهرة» للإمام [برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم] اللقاني وغيره.
 وَذَهَبَ مشايخُ الأشاعرة، مِنْهُمْ الإمام [محمد بن إدريس] الشافعي، إلى أَنَّ الإيمانَ يَزِيدُ وَتَنْقُصُ، كما في «المواقف» [للعبد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي] وشرحه [للسيد الشريف علي بن محمد الجزجاني]، و«المسايرة» للإمام [كمال الدين محمد بن عبد الواحد] ابن الهمام، و«شرح الجوهرة» للإمام [برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم] اللقاني وغيره.

استدلَّ مشايخُ الحنفيَّةِ بأنَّ الواجبَ في الإيمانِ هو التَّصَدِيقُ البالغُ حَدَّ الجُزْمِ، وذلك لا يَقْبَلُ التَّفَاوُتَ بحسبِ ذاتِهِ، لأنَّ التَّفَاوُتَ إِنَّمَا هُوَ لاختِمَالِ النِّقِیْضِ، وَاخْتِمَالُهُ، ولو بآبَعَدَ وَجْهِ، يُنافي اليَقِینَ ولا یجامعُهُ، وبأنَّهُ أَجْمَعَ الإجماعُ على أَنَّ الإيمانَ واحدٌ، وأهلُهُ في أَضْلِهِ سواءٌ، ووحدتهُ واستواءُ أهلِهِ فيه ينافي التفاوتَ، كما يَدُلُّ عَلَيْهِ ما هو المَصْرُوحُ في «التأويلات»، نقلًا عن كتاب «العالم» للإمام الأعظم [أبي حنيفة النعمان]، و«عقيدة الإمام الطحاوي»، و«المسايرة» للإمام [كمال الدين محمد بن عبد الواحد] ابن الهمام.

واستدلَّ مشايخُ الأشاعرةِ بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ثَلَيْتَ عَلَيْهِمْ عَآيَتَهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [٨ سورة الأنفال/ الآية: ٢] ويقولُه تعالى: ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [٤٨ سورة الفتح/ الآية: ٤] وبأنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَفَاوَتْ حَقِيقَةُ الإيمانِ لَكَانَ إيمانُ آحادِ الأُمَّةِ مِنْ أَهْلِ المعاصِي مساوياً لإيمانِ الرُّسُلِ والملائِكَةِ، واللَّازِمُ باطلٌ، وَكَذا المَلْزُومُ.

الجوابُ: إِنَّ الزيادةَ والثَّقْصانَ ليسا في ذاتِ الإيمانِ، بل هُما أُمُورٌ زائِدَةٌ عَلَيْهِما، كالأَجَلَى وَالْجَلَاءُ^(١)، وَمَا يُتَخَيَّلُ مِنْ أَنَّ الجُزْمَ

(١) نسخة: «كَكَونِهِ جَلِيًّا أَوْ أَجَلِيًّا» اهـ. من الأصل.

يَتَفَاوَتْ فَلَيْسَ رُجُوعُهُ إِلَّا إِلَيْهِمَا، فَإِذَا ظَهَرَ الْجَزْمُ بِحُدُوثِ الْعَالَمِ بَعْدَ تَرْتِيبِ مَقْدَمَاتِهِ كَانَ الْجَزْمُ الْكَائِنُ فِيهِ كَالْجَزْمِ فِي قَوْلِنَا: الْوَاحِدُ يَنْصَفُ الْاِثْنَيْنِ، وَإِنَّمَا تَفَاوُتُهُمَا بِاِغْتِيَابِ أَنَّهُ إِذَا لَوِحِظَ هَذَا كَانَ سِرْعَةُ الْجَزْمِ فِيهِ لَيْسَ كَالسَّرْعَةِ الَّتِي فِي الْآخِرِ، فَيَتَخَيَّلُ أَنَّ الْجَزْمَ فِي الثَّانِي أَقْوَى، وَلَيْسَ أَقْوَى فِي ذَاتِهِ، بَلْ إِنَّمَا هُوَ أَجْلَى فِي الْعَقْلِ.

وفي «المسيرة» لابن الهمام [كمال الدين محمد بن عبد الواحد]: نَحْنُ مَعَاشِرُ الْحَقِيقَةِ نَمْنَعُ ثُبُوتَ مَا هِيَ الْمُشَكُّكَ، وَنَقُولُ: إِنَّ الْوَاقِعَ عَلَى أَشْيَاءَ مُتَفَاوِتَةٍ فِيهِ يَكُونُ التَّفَاوْتُ عَارِضاً لَهَا، خَارِجاً عَنْهَا، لَا مَا هِيَ لَهَا، وَلَا جُزْءَ مَا هِيَ، لَامْتِنَاعِ اخْتِلَافِ الْمَاهِيَةِ وَاخْتِلَافِ جُزْئِهَا، فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَا هِيَ الْيَقِينِ مِنَ الْمُشَكِّكَ، وَأَنَّ الْيَقِينَ يَتَفَاوْتُ بِمَقُومَاتِ الْمَاهِيَةِ، يَغْنِي بِأَجْزَائِهَا، بَلْ بَغَيْرِهَا مِنَ الْأُمُورِ الْخَارِجَةِ عَنْهَا الْعَارِضَةِ لَهَا، كَالْأَلْفِ وَالتَّكَرُّارِ، فَالْإِيْمَانُ لَا تَفَاوْتُ فِي ذَاتِهِ بَلْ فِي جِلَائِهِ وَإِشْرَاقِهِ، عَلَى هَذَا تُحْمَلُ الْآيَاتُ الْوَارِدَةُ فِي زِيَادَةِ الْإِيْمَانِ، وَقَوْلُ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ: أَقُولُ إِيْمَانِي كإِيْمَانِ جِبْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَا أَقُولُ إِيْمَانِي مِثْلُ إِيْمَانِ جِبْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لِأَنَّ الْمِثْلِيَّةَ تَقْتَضِي الْمُسَاوَاةَ فِي كُلِّ الصِّفَاتِ، وَالتَّشْبِيهَ لَا يَقْتَضِيهَا؛ كَمَا فِي «المسيرة».

وَيُحْمَلُ قَوْلُهُ فِي كِتَابِ «الْعَالَمِ»، كَمَا نَقَلَهُ فِي «التَّأْوِيلَاتِ»: إِيْمَانُنَا مِثْلُ إِيْمَانِ الْمَلَائِكَةِ، لِأَنَّا آمَنَّا بِوَحْدَانِيَّتِهِ تَعَالَى وَرَبُوبِيَّتِهِ مِثْلَ مَا أَقَرَّتْ بِهِ الْمَلَائِكَةُ وَصَدَّقَتْ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ وَالرُّسُلُ، عَلَى وَحْدَةِ الْإِيْمَانِ فِي ذَاتِهِ وَاسْتَوَاءِ أَهْلِهِ مِنْ أَهْلِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فِي أَضْلِيهِ.

وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ: إِنَّ الزِّيَادَةَ بِحَسَبِ زِيَادَةِ مَا يُؤْمَنُ بِهِ، وَالصَّحَابَةُ كَانُوا آمَنُوا فِي الْجُمْلَةِ، وَكَانَتْ الشَّرِيعَةُ لَمْ تَمُتْ، وَكَانَتْ الْأَحْكَامُ تَنْزُلُ شَيْئاً فشيئاً، وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِعَظْمِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لِإِمْكَانِ الْإِطْلَاعِ عَلَى التَّفَاصِيلِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَعْصَارِ.

الفريدة السادسة والعشرون
في أن إيمان المقلد هل يصح أم لا؟^(١)

ذَهَبَ جمهورُ مشايخ الحَنَفِيَّةِ إلى أن مَنِ اعتَقَدَ أَرْكَانَ الدِّينِ تقليدًا، كالتَّوْحِيدِ والنُّبُوَّةِ وَغَيْرِهِمَا، يَصِحُّ إِيمَانُهُ، كما هو المَرْوِيُّ عَنِ الإمامِ الأعْظَمِ [أبي حنيفة النعمان] والمشهور عِنْدَ أَصْحَابِهِ، إلى هذا ذَهَبَ مالِكٌ والشَّافِعِيُّ وأحمدُ، كما في «شرح عقيدة الطحاوي» للشيخ أبي المحاسن [علي بن إسماعيل القُوثُوي]، و«العُمدة» للإمام حافظ الدين [عبدالله بن أحمد] النَّسْفِيُّ، وشرحه «الاعتماد»، وشرح «بدء الأمالي» [المسمَّى: «ضوء المعالي»] للشيخ علي القاري.

وَذَهَبَ جمهورُ مشايخ الأشاعرة، منهم الشيخُ الأشعريُّ والقاضي أبو بكر [محمد بن الطيّب] البَاقِلَانِيُّ والأستاذ أبو إسحاق [إبراهيم بن محمد] الأُسْفَرَايِينِي وإمامُ الحَرَمَيْنِ [عبدالمُلك بن عبدالله الجُويني]؛ إلى عَدَمِ الاكْتِفَاءِ بِالتَّقْلِيدِ فِي الْعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ، كما في «شرح الجوهرة» للإمام [برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم] اللَّقَّانِي، و«شرح أمِّ البراهين» للإمام [محمد بن يوسف] السُّنُوسِي، و«شرح [بدء] الأمالي» للشيخ علي القاري.

وفي «الشرح القديم» لـ«عُمدة» النَّسْفِيِّ [حافظ الدين عبدالله بن أحمد]: قال الشيخُ الأشعريُّ: شَرَطُ صِحَّةِ الْإِيمَانِ أَنْ يَعْرِفَ كُلُّ مَسْأَلَةٍ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ^(٢) عَقْلِيٍّ.

وفي «شرح أمِّ البراهين» [للإمام محمد بن يوسف السنوسي] نقلاً عن «الشامل» لإمام الحَرَمَيْنِ [عبدالمُلك بن عبدالله الجُويني]، أن مَنْ

(١) وهي المسألة السادسة من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة: ١٠٢؛ وراجع صفحة: ٦٩ السابقة. بسام.

(٢) قوله: «قطعي» اختص بالبرهان، وخرجت الخطابة. اهـ. من الأصل.

عاش بعد البلوغ زماناً يسعه النظر فيه ولم ينظر لم يختلف في عدم صحة إيمانه.

وفي «المسيرة» لابن الهمام [كمال الدين محمد بن عبد الواحد]:
ظاهر عبارة الشيخ أبي الحسن الأشعري أن التّضديق كلام للتّفسير
مشروط بالمعرفة يلزم من عدمها عدمه، وتحتل عبارة أنه هو
المجموع المركب من المعرفة والكلام التّفسيري، فيكون كل منهما ركناً
في الإيمان عنده.

استدل مشايخ الحنفية بأن النبي عليه السلام والصحابّة والتابعين
قبلوا إيمان الأعراب الخالين عن النظر والاستدلال، ولم يشتغلوا بتعليم
الدلائل، فلو كانت شرطاً في صحة الإيمان لما تركوا.

وبأنه ثبت بنص الحديث، وأجمع عليه الإجماع، أن عوام هذه
الأمة^(١) حشوا الجنة، ولا شك أن أكثرهم مكتفون بالتقليد على رأي
الأشعري، ولو لم يصح الإيمان إلا به لما كانوا من حشوا الجنة.

استدل مشايخ الأشاعرة بأن التّضديق لا يوجد بدون العلم
والمعرفة بناء على أن العلم ذاتي للتضديق أو شرط له، ولا علم
للمقلد حتى يحصل التّضديق، ولو لم يحصل لا يحصل الإيمان؛
كما في «شرح الجوهرة» للإمام برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم
اللقاني.

الجواب: إن التّضديق بدون العلم محال، إلا أنه اكتفي فيه
بمحصول العلم بوجه ما، وإن لم يوجد كماله بدليل قبول النبي
عليه السلام وأصحابه إيمان الأعراب، فالمصدق من حيث إنه مصدق
قد حصل له العلم بوجه ما، وإنكار هذا إنكار للضروري.

(١) في الأصل: «الأمة».

وبأنَّ العِلْمَ الحادثَ نَوْعَانِ: ضَرْوِيٌّ وَاسْتِدْلَالِيٌّ، وَالْإِيمَانُ لَيْسَ بِضَرْوِيٍّ، بَلْ مَوْقُوفٌ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ، فَالْمُقْلَدُ لَمْ يَوْجَدْ لَهُ الْإِسْتِدْلَالُ، فَلَا يَكُونُ مُؤْمِنًا.

الْجَوَابُ: إِنَّ الْإِيمَانَ اخْتِيَارِيٍّ، وَإِنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ التَّضَدِيقِ، وَالتَّضَدِيقُ لَيْسَ مَوْقُوفًا عَلَى الْعِلْمِ الْكَامِلِ حَتَّى يَتَوَقَّفَ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ، بَلْ عَلَى الْعِلْمِ بِوَجْهِ مَا.

وَإِنَّ الْإِيمَانَ إِذْخَالَ النَّفْسَ فِي الْأَمَانِ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا عَرَفَ مَا اعْتَقَدَهُ عَلَى وَجْهِ يَأْمَنُ بِهِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الشُّبْهَةِ، فَإِذَا لَمْ يَعْرِفْ كَذَلِكَ لَمْ يَأْمَنَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُلْتَبَسًا عَلَيْهِ، فَلَا يَكُونُ التَّضَدِيقُ الْعَارِيَّ عَنْ الْمَعْرِفَةِ مُعْتَبَرًا فِي الْإِيمَانِ، كَمَا فِي «شرح العمدة» [لحافظ الدين عبدالله بن أحمد النَّسْفِي].

الْجَوَابُ: إِنَّ الْمُقْلَدَ وَإِنْ لَمْ يَأْمَنَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُلْتَبَسًا عَلَيْهِ، كَمَا قِيلَ: مَنْ رَجَعَ إِنَّمَا يَزْجَعُ مِنَ الطَّرِيقِ لَا مِنَ الْفَرِيقِ، لَكِنْ حَصَلَ لَهُ الدُّخُولُ فِي الْإِيمَانِ حَالًا، وَذَا يَكْفِي فِي الْإِيمَانِ.

فَائِدَةٌ: فِي «شرح الجوهرة» لِلْإِمَامِ [برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم] اللَّقَّانِي: قَالَ عَلَّمَ الْهُدَى أَبُو مَنْصُورِ الْمَاتَرِيدِي: أَجْمَعَ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّ الْعَوَامَ مُؤْمِنُونَ عَارِفُونَ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُمْ حَشَوُ الْجَنَّةِ، لِلْأَخْبَارِ وَالْإِجْمَاعِ فِيهِ، لَكِنْ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا بُدَّ مِنْ نَظَرِ عَقْلِيٍّ فِي الْعَقَائِدِ، وَقَدْ حَصَلَ لَهُمْ مِنَ الْمَعْرِفَةِ الْقَدْرُ الْكَافِي، فَإِنَّ فُطْرَتَهُمْ جُبِلَتْ عَلَى تَوْحِيدِ الصَّانِعِ وَقَدَمِهِ وَخُدُوثِ الْمَوْجُودَاتِ، وَإِنَّهُ تَعَالَى مُبْدِعٌ لِلْكَائِنَاتِ، وَإِنْ عَجَزُوا عَنِ التَّغْيِيرِ عَنْهُ عَلَى اصْطِلَاحِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَالْعِلْمُ بِالْعِبَارَةِ عِلْمٌ زَائِدٌ لَا يُلْزِمُهُمْ. انْتَهَى.

وَفِي «فوائد الإمام [محمد بن يوسف] السَّنُوسِيَّ»: الْحَقُّ الَّذِي

يَذُلُّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَجُوبُ النَّظَرِ الصَّحِيحِ، فَلَاغْتِقَادُ الصَّحِيحِ
الَّذِي يَحْصُلُ بِالتَّقْلِيدِ الصَّحِيحِ صَاحِبُهُ مُؤْمِنٌ، لَكِنَّهُ عَاصٍ بِتَرْكِ النَّظَرِ
وَالِاسْتِدْلَالِ، فَبَقِيَ فِي مَشْيِئَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِنْ شَاءَ عَفَى عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ
عَذَّبَهُ، قَالُوا: الْمَعْرِفَةُ هِيَ الْجَزْمُ الْمَوْافِقُ لِمَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى بِشَرْطِ أَنْ
يُجْعَلَ ذَلِكَ الْجَزْمُ بِالذَّلِيلِ أَوْ بِالتَّقْلِيدِ الصَّحِيحِ، وَهُوَ الْجَزْمُ الْمُطَابِقُ لِمَا
عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ.

وَقَالَ بَعْضُ مَشَايخِنَا: أَكْثَرُ النَّاسِ فِي هَذَا الزَّمَانِ لَيْسُوا فِي دَرَجَةِ
الِاعْتِقَادِ الصَّحِيحِ بِتَقْلِيدِ صَحِيحٍ مُطَابِقٍ لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، بَلْ مَنْ كَانَ
فِي شَكْلِ الْمَعْرِفَةِ وَالْعِلْمِ لَا يَعْرِفُ حَالَ نَفْسِهِ، فَيُظَنُّ أَنَّهُ فِي دَرَجَةِ
الْمَعْرِفَةِ، وَقَدْ كَانَ فِي مَذَاهِبٍ وَأَرَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ الْعَثِّ
وَالسَّمِينِ، بَلْ لَا يَمِيزُ الشَّمَالَ عَنِ الْيَمِينِ.

فِي «رِسَالَةِ الْإِمَامِ [عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنِ هَوَازِنَ] الْقَشِيرِيِّ» [٤٢/١]: مَنْ
رَكَنَ إِلَى التَّقْلِيدِ، وَلَمْ يَتَأَمَّلْ دَلَائِلَ التَّوْحِيدِ، سَقَطَ عَنْ سَنَنِ النِّجَاحِ،
وَوَقَعَ فِي أَسْرِ الْهَلَاكِ.

الفريدة السابعة والعشرون فِي أَنَّ الدَّلَائِلَ الثَّقَلِيَّةَ هَلْ تَفِيدُ الْقَطْعَ أَمْ لَا؟

ذَهَبَ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّ الدَّلَائِلَ الثَّقَلِيَّةَ، بَعْضُهَا يَفِيدُ الْقَطْعَ
وَالْجَزْمَ، كَمَا فِي «التَّوْضِيحِ» لِلصَّدْرِ [الْأَصْغَرِ عِبِيدَ اللَّهِ بْنِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ
الْأَكْبَرِ مَسْعُودِ الْبُخَارِيِّ] الْعَلَّامَةِ، وَ«فُصُولِ الْبِدَائِعِ» [لِلشَّمْسِ الدِّينِ
مُحَمَّدِ بْنِ حَمْزَةِ الْفَنَارِيِّ] فِي الْأَصُولِ، وَ«إِشَارَاتِ الْمَرَامِ» [لِلْكَمَالِ
الدِّينِ ابْنِ الْبِيَّاضِيِّ] وَغَيْرِهِ.

وَدَهَبَ الْمَشَايخُ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّهَا لَا تَفِيدُ الْقَطْعَ وَالْيَقِينَ، بَلْ تَفِيدُ الظَّنَّ؛ كَمَا هُوَ الْمَصْرُوحُ بِهِ فِي «شرح المواقف» للشريف [علي بن محمد الجُزْجَانِي] الْعَلَامَةِ، وَ«إشارات المرام» لِكَمَالِ الدِّينِ ابْنِ الْبَيْضَانِيِّ، وَالْمُسْتَفَادُ مِنَ «التوضيح والتلويح» لَصَدْرِ الشَّرِيعَةِ الْأَصْغَرِ عِبِيدَ اللَّهِ بْنِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ الْأَكْبَرِ مَسْعُودِ الْبَخَارِيِّ.

اِسْتَدَلَّ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَنَنْكَرُ بَعْدَ مَا كُنَّا نَعْبُدُهُ مِنْ دُونِهِ﴾ [سورة هود/ الآية: ١٧] وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ، حَيْثُ اغْتَبَرَ شَهَادَةَ الدَّلِيلِ النَّقْلِيِّ لِلدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ، وَبِأَنَّ الْأَلْفَاظَ الْمُتَدَاوِلَةَ الْمُسْتَعْمَلَةَ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مَعَانِيهَا الَّتِي تَرَادُ مِنْهَا مُسْتَعْمَلَةٌ الْآنَ فِيمَا يُرَادُ مِنْهَا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ. فَبِإِنْضِمَامِ الْقَرَائِنِ الْمُتَوَاتِرَةِ الْمَنْقُولَةِ إِلَيْنَا إِلَى الْعِلْمِ بِمَعَانِيهَا يَحْصُلُ الْقَطْعُ، بِحَيْثُ لَا تَبْقَى شَبْهَةٌ، كَمَا فِي النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي إِيْجَابِ الْإِيمَانِ بِالْبَعْثِ وَغَيْرِهِ وَالصَّلَاةِ وَالصُّومِ وَغَيْرِهَا.

وَاسْتَدَلَّ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ بِأَنَّ الدَّلَائِلَ النَّقْلِيَّةَ مُبْنِيَّةً عَلَى اللُّغَةِ وَالصَّرْفِ وَالنَّحْوِ وَعَدَمِ الْإِشْتِرَاكِ وَالْمَجَازِ وَالْإِضْمَارِ وَالنَّقْلِ وَالتَّخْصِصِ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ وَالنَّاسِخِ وَالْمُعَارِضِ الْعَقْلِيِّ، وَهِيَ ظَنِّيَّةٌ؛ أَمَّا الْوُجُودِيَّاتُ، فَلِعَدَمِ عِصْمَةِ الرُّوَاةِ وَعَدَمِ التَّوَاتُرِ؛ وَأَمَّا الْعَدَمِيَّاتُ، فَلِأَنَّ مَبْنَاهَا عَلَى الْإِسْتِقْرَاءِ، فَهُوَ مُفِيدٌ لِلظَّنِّ.

الْجَوَابُ: إِنَّ مِنَ الْأَوْضَاعِ مَا هُوَ الْمَعْلُومُ بِطَرِيقِ التَّوَاتُرِ، كَلَفْظِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَكَأَكْثَرِ قَوَاعِدِ الصَّرْفِ وَالنَّحْوِ مِمَّا وُضِعَ لَهُئِثَاتِ الْمُفْرَدَاتِ وَالْمُرَكَّبَاتِ، وَالْعِلْمُ بِالْإِرَادَةِ يَحْصُلُ بِمَعْرِفَةِ الْقَرَائِنِ الْمُتَوَاتِرَةِ، بِحَيْثُ لَا تَبْقَى شَبْهَةٌ؛ كَمَا فِي النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي الصَّلَاةِ وَالصُّومِ وَالْبَعْثِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [سورة يس/ الآية: ٧٩] وَنَفْيِ الْمُعَارِضِ الْعَقْلِيِّ

حَاصِلٌ عِنْدَ الْعِلْمِ بِالْوَضْعِ وَالْإِرَادَةِ وَصِدْقِ الْمَخْبَرِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِتَحَقُّقِ أَحَدِ الْمُتَنَافِيَيْنِ يَفِيدُ الْعِلْمَ بَانْتِفَاءِ الْآخَرِ، عَلَى أَنَّ الْحَقَّ أَنَّ إِفَادَةَ الْيَقِينِ إِنَّمَا تَتَوَقَّفُ عَلَى انْتِفَاءِ الْمُعَارِضِ وَعَدَمِ اعْتِقَادِ ثُبُوتِهِ لَا عَلَى الْعِلْمِ بَانْتِفَائِهِ، إِذْ كَثِيرًا مَا يَحْصُلُ الْيَقِينُ مَعَ الدَّلِيلِ، وَلَا يَخْطُرُ الْمُعَارِضُ بِالْبَالِ إِثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا، فَضْلًا عَنِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ؛ كَمَا يَسْتَفَادُ مِنْ «فصول البدائع» [لشمس الدين محمد بن حمزة الفناري].

فائدة: القولُ بمجرّد الدليلِ العقليّ في علم الشريعة بدعةً وضلالةً، فأولّٰى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ بَدْعَةً وَضَلَالَةً، قَالَ فخر الإسلام علي [بن محمد] البَزْدَوِيُّ فِي «أصول الفقه»: لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِلْمُ الْعَقْلِ عِلَّةً بِدُونِ الشَّرْعِ، إِذِ الْعِلْلُ مَوْضُوعَاتُ الشَّرْعِ، وَلَيْسَ إِلَى الْعِبَادِ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ يَنْزِعُ إِلَى الشَّرِكَةِ، فَالْعَقَائِدُ يَجِبُ أَنْ تُوَخَّذَ مِنَ الشَّرْعِ الَّذِي هُوَ الْأَضْلُ، فَعَلِمَ أَنَّ إِثْبَاتَ الصَّانِعِ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ وَعِلْمُهُ وَإِرَادَتُهُ وَقُدْرَتُهُ وَحَيَاتُهُ وَتَكْوِينُهُ الْأَشْيَاءَ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَوَقَّفُ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لَكِنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِمَا مِنْ حَيْثُ الْاِغْتِنَادُ وَالْاِعْتِبَارُ؛ كَذَا فِي «شرح الفقه الأكبر» لعلّي القاري.

وَذَكَرَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا، عَنْ أَبِي خَفْصٍ الْكَبِيرِ، أَنَّهُ قَالَ: مَنْ لَمْ يَزِنْ أَفْعَالَهُ وَأَقْوَالَهُ وَاعْتِقَادَهُ بِمِيزَانِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَمْ يَتَّهَمْ خَوَاطِرَهُ، فَلَا تَعْدُوهُ فِي دِيْوَانِ الرَّجَالِ.

وَقَالَ الْجُنَيْدُ الْبَغْدَادِيُّ مَفْتِي الشَّرِيعَةِ وَالطَّرِيقَةِ: الطَّرُقُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بَعْدَ أَنْفَاسِ الْخَلَائِقِ، وَكُلُّهَا مُسَدَّوَةٌ عَلَى الْخَلْقِ؛ إِلَّا عَلَى مَنْ اقْتَفَى أَثَرُ الرَّسُولِ [«الرسالة القشيرية» ١/١٤٩].

الفريدة الثامنة^(١) والعشرون
في أَنَّ الْإِيمَانَ مَخْلُوقٌ أَمْ لَا؟

ذهب مشايخ الحنفية إلى أَنَّ الْإِيمَانَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، كما في «تعديل العلوم» للصدر [الأصغر عبيد الله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري] العلامة؛ و«بحر الكلام» للإمام [أبي المعين ميمون بن محمد] النسفي، و«شرح الفقه الأكبر» لعلي القاري [صفحة: ٤٠٢]؛ وفي «فتاوى الإمام [محمد بن محمد] الكردي [البزازي]»: «هكذا روي عن الإمام وعن كثير من السلف واتفق عليه أئمة بخاري؛ وفي «شرح التعديل» كلاهما لصدر الشريعة الأصغر عبيد الله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري]: يجب أن يعلم أَنَّ الْإِيمَانَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ عِنْدَنَا. وذهب المشايخ من الأشاعرة إلى أَنَّ الْإِيمَانَ مَخْلُوقٌ، كما في «شرح المقاصد» لسعد الدين [مسعود بن عمر] التفتازاني، و«الشرح الكبير [لجوهرة التوحيد]» للإمام [برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم] اللقاني وغيره، وإلى هذا مال بعض مشايخنا.

احتج مشايخ الحنفية بأنَّ الْإِيمَانَ لا يحصل إلا بالتعريف والتوفيق والهداية، وذلك كله من الله تعالى، ومزجه إلى التكوين، وهو غير مخلوق؛ كما في «بحر الكلام» [لأبي المعين ميمون بن محمد النسفي] و«شرح الجوهرة» [لبرهان الدين إبراهيم بن إبراهيم اللقاني].

وجه الاستدلال في «شرح التعديل» [لصدر الشريعة الأصغر عبيد الله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري] على غير ما ذكر، حيث قال: إِنَّ هَذَا فِي غَايَةِ الدَّقَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ التَّصَدِيقُ،

(١) في الأصل: «الثالثة». وهي المسألة الثانية من الخاتمة من «الروضة البهية»، صفحة: ١٥٨. بسام.

أي: الحُكْمُ بالصَّدَقِ، وَهُوَ إيقاعُ نِسْبَةِ الصَّدَقِ إِلَى التَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي «التَّوْضِيحِ» [فِي حُلِّ غَوَامِضِ التَّنْقِيحِ أَي: «تَنْقِيحِ الْأَصُولِ» وَكِلَاهُمَا لَصَدْرِ الشَّرِيعَةِ الْأَصْغَرِ عِبِيدَ اللَّهِ بْنِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ الْأَكْبَرِ مَسْعُودِ الْبَخَارِيِّ]، وَسَيَجِيءُ ذَلِكَ بِزُهْرَانِهِ.

وَاجْتَنَحَ مُشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ بِأَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَخْصُلُ إِلَّا بِالْعَزْمِ وَالْقَصْدِ وَالْقَبُولِ، وَذَلِكَ كُلُّهُ مِنَ الْعَبْدِ، فَهُوَ مَخْلُوقٌ إِذِ الْعَبْدُ مَخْلُوقٌ بِكُلِّ صِفَاتِهِ.

الْجَوَابُ: إِنَّ الْإِيمَانَ وَإِنْ كَانَ حَصُولُهُ بِالْقَصْدِ وَالْقَبُولِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْتَّعْرِيفِ وَالتَّوْفِيقِ وَالْهِدَايَةِ، وَذَلِكَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَإِلَى اللَّهِ، وَمَتَى اجْتَمَعَ صِفَةُ الْحَقِّ تَعَالَى مَعَ صِفَةِ الْخَلْقِ لَا يُغْنِي بِصِفَةِ الْخَلْقِ، بَلْ صِفَةُ الْخَلْقِ فِي جَنْبِ صِفَتِهِ تَعَالَى لَا تَعْدُ. قَالَ [مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكَزْدَرِيُّ الْبَزْزَازِيُّ]: إِنَّ كُلَّ مَنْ لَمْ يُمَيِّزْ صِفَةَ اللَّهِ وَصِفَةَ الْخَلْقِ فَهُوَ ضَالٌّ، فَلَمَّا كَانَ الْإِيمَانُ عِبَارَةً عَمَّا ذَكَرْنَا لَمْ يَصِحَّ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ. انْتَهَى.

فَائِدَةٌ: فِي فَتَاوَى الْإِمَامِ [مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكَزْدَرِيُّ الْبَزْزَازِيُّ]: قَالَ الْإِمَامُ^(١) مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاضِي: مَنْ قَالَ: الْإِيمَانُ مَخْلُوقٌ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ، وَوَقَعَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِفَرْغَانَةٍ، فَأُتِيَ بِمَخْضَرٍ عَنْهَا إِلَى بُخَارَى، فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَالْقَائِلُ بِخَلْقِهِ كَافِرٌ؛ وَأُخْرِجَ صَاحِبُ «الْجَامِعِ» الْإِمَامُ [مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيُّ] مِنْ بُخَارَى بِسَبَبِهِ.

الفريدة التاسعة والعشرون

فِي أَنَّ الْإِيمَانَ وَالْإِسْلَامَ وَاحِدٌ أَمْ لَا؟

ذَهَبَ مُشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّ الْإِيمَانَ وَالْإِسْلَامَ وَاحِدٌ، كَمَا فِي «التَّأْوِيلَاتِ» لِلشَّيْخِ عَلَمِ الْهُدَى أَبِي مَنْصُورِ الْمَآثِرِيِّ، وَ«الْعَمْدَةُ» لِلْإِمَامِ

(١) هُوَ قَاضِي خَانَ. أَهْ مِنْ الْأَصْلِ.

[حافظ الدين عبدالله بن أحمد] النَّسْفِي، و«المسائرة» للإمام [كمال الدين محمد بن عبدالواحد] ابن الهَمَام.

وَذَهَبَ جَمْهُورُ مَشَايِخِ الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّهُمَا مَتَغَايِرَانِ، كَمَا هُوَ الْمَصْرُوحُ بِهِ فِي «الشَّرْحِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ لَجَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ» لِلإمام [برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم] اللَّقَّانِي، و«الشرح القديم» لـ«العُمْدَةِ» [لحافظ الدين عبدالله بن أحمد النَّسْفِي] مُغْزِيًا لـ«شَرْحِ السُّنَّةِ» لِمَحْيِي السُّنَّةِ [الحسين بن مسعود البَغَوِي]، وَالْمُسْتَفَادُ مِنْ «شَرْحِ الْعَقَائِدِ» لِسَعْدِ الدِّينِ [مسعود بن عمر] التَّفْتَّازَانِي.

اسْتَدَلَّ مَشَايِخُ الْحَنَفِيَّةِ بِأَنَّ الْإِسْلَامَ هُوَ جَعَلُ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا لِلَّهِ تَعَالَى، خَاصَّةً سَالِمَةً، لَا يُشْرِكُ فِيهَا غَيْرُهُ، وَالْإِيمَانُ هُوَ التَّصْدِيقُ، وَهُوَ أَنَّ يُصَدَّقَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا صَدَّقَ أَنَّهُ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ، فَقَدْ جَعَلَ الْأَشْيَاءَ كُلِّهَا لَهُ تَعَالَى سَالِمَةً؛ كَمَا فِي «التَّأْوِيلَاتِ» لِعَلَمِ الْهَدَى الشَّيْخِ أَبِي مَنْصُورِ الْمَاتَرِيدِي.

وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣٥) فَمَا وَدَّعْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ (٣٦) [٥١ سورة الذاريات/ الآيتان: ٣٥ و ٣٦] كَمَا فِي الشَّرْحِ الْقَدِيمِ لـ«العُمْدَةِ» [لحافظ الدين عبدالله بن أحمد النَّسْفِي].

وَاسْتَدَلَّ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْإِسْلَامُ أَنَّ تَشْهَدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ» الْحَدِيثَ [مسلم، رقم: ٨/١] حَيْثُ ذَلَّ عَلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ هُوَ الْأَعْمَالُ لَا التَّصْدِيقُ الْقَلْبِي، فَيَتَغَايِرَانِ.

الْجَوَابُ: إِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ بَيَانُ ثَمَرَاتِ الْإِسْلَامِ وَعَلَامَاتِهِ، بِذَلِيلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِقَوْمٍ وَقَدُوا عَلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اتَّقُوا مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَخِدِّهِ؟» فَقَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ! قَالَ: «شَهَادَةُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُغَطُّوا مِنْ الْمَغْنَمِ الْخُمْسَ» [البخاري، رقم: ٥٣] كَمَا فِي «شَرْحِ الْعَقَائِدِ» لِسَعْدِ الدِّينِ

[مسعود بن عمر] التفتّازاني ؛ وبهذا اندفع ما قالوا أيضاً من أن مفهوم الإيمان تضديق القلب بكل ما جاء به النبي عليه السلام مما عليم من الدين ضرورة ، بمعنى إذعائه له وتسليمه إياه ، ومفهوم الإسلام امتثال الأوامر والنواهي ببناء العمل على ذلك الإذعان ، فهما مختلفان .

الفريدة الثلاثون في أن العبرة في الإيمان للخواتم أم لا ؟

ذهب مشايخ الحنفية إلى أن من قام به الإيمان فهو مؤمن في الحال ، وإن كفر في آخر عمره ، ومن قام به الكفر فهو كافر في الحال ، وإن آمن في آخر عمره ، كما في «العمدة» للإمام [حافظ الدين عبدالله بن أحمد] النسفي وشرحه «الاعتماد» ، و«شرح الفقه الأكبر» لعلي القاري .

وذهب الشيخ الأشعري ومن تابعه من الأشاعرة إلى أن من ختم له بالإيمان لم يزل مؤمناً ، وإن كان في الحال كافراً ، ومن ختم له بالكفر لم يزل كافراً وإن كان في الحال مؤمناً ، كما في «أنوار التنزيل» للإمام [عبدالله بن عمر] البيضاوي ، و«الشرح القديم» لـ «العمدة» [لحافظ الدين عبدالله بن أحمد النسفي] ، و«شرح الفقه الأكبر» لعلي القاري .

احتج مشايخ الحنفية بقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [٥ سورة المائدة / الآية : ٥] حيث دلّ على أن له قبل صدور الكفر حال إيمانه عملاً معتبراً ، إذ لولا ذلك لما بقي معنى لإحباط العمل ، فدلّ على أنه حال إيمانه مؤمن وبأنه لما كانت التوبة عن الكفر مقطوعة القبول ثبت أنه تغير عن حاله وصار مؤمناً ، فالدّ تعالى يعلمه حال إيمانه مؤمناً ، فلو علمه في ذلك الحال كافراً لعمله [كذا] على غير ما هو عليه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

واحتج مشايخ الأشاعرة بقوله تعالى : ﴿مَسْجُودًا إِلَّا إِلَٰهَ إِلَٰهٍ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغُيُوبِ﴾ [١٧٩ سورة البقرة / الآية : ١٧٩]

وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴿٢ سورة البقرة/ الآية: ٣٤﴾ حيثُ كَانَ قوله تعالى: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ ﴿٢ سورة البقرة/ الآية: ٣٤﴾ تعليلاً لإبائِهِ واستِكْبَارِهِ على معنى: كيفَ لا يَمْتَنِعُ ولا يَسْتَكْبِرُ عن امْتِثَالِ ما أُمِرَ بِهِ وقد كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ؟ واستَلْزَمَ هذا المعنى كونه من الكافِرِينَ سابقاً على الإباء والاستِكْبَارِ.

الجواب: إِنَّ ما يَقْتَضِيهِ كَانَ مِنَ السَّبْقِ على الإباء والاستِكْبَارِ هو سَبْقُ عِلْمِ اللَّهِ تعالى بِضُورِ الْكُفْرِ مِنْهُ لا سَبْقِ اتِّصافِهِ بِالْكُفْرِ، لَعَدَمِ وُجُودِ اتِّصافِهِ بِهِ، فيُضَيِّحُ تعليلهما بالسَّبْقِ بهذا المعنى، ولا حاجةً إلى ما قالوا: وَإِنْ كَانَ اسْتِثْنافاً لبيانِ حاله لسبب الإباء والاستِكْبَارِ، فيكون بمعنى صار، كما في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ كَانَ﴾ بمعنى فصار ﴿مِنَ الْمُعْرِفِينَ﴾ ﴿١١ سورة هود/ الآية: ٤٣﴾.

الفريدة الحادية والثلاثون في أَنَّ السَّعَادَةَ وَالشَّقَاوَةَ هَلْ تَتَبَدَّلَانِ أَمْ لَا؟^(١)

ذَهَبَ مشايخُ الْحَفَظَةِ إلى أَنَّ السَّعِيدَ قد يَشْقَى، والشَّقِيَّ قد يَسْعُدُ؛ كما في «العمدة» للإمام [حافظ الدين عبدالله بن أحمد] النَّسْفِي، و«بحر الكلام» لأبي المُعِين [ميمون بن محمد] النَّسْفِي، و«تفسير الباب» للإمام [علي بن محمد الخازن] البَغْدَادِي، و«شرح الفقه الأكبر» لعلِّي القَارِي.

وَذَهَبَ مشايخُ الْأَشَاعِرَةِ إلى أَنَّ السَّعِيدَ لا يَشْقَى، والشَّقِيَّ لا يَسْعُدُ؛ كما في «الفوائد» للشيخ الأجل الإمام الخاطِرِي، و«الشرح الصغير والكبير للجوهرة» للإمام [برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم] اللَّقَّانِي، و«شرح الفقه الأكبر» لعلِّي القَارِي.

(١) وهي المسألة الثانية من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة: ٨٧؛ وراجع

صفحة: ٦٦ السابقة. بسام.

استدل مشايخ الحنفية بقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [٨ سورة الأنفال/ الآية: ٣٨] حيث دل على غفران ما قد سلف قبل الإسلام بالإسلام، فلو لم يكن^(١) الشقي سعيداً لفاتت فائدة الغفران.

وبقوله عليه السلام: «الإسلام يحب ما قبله» [مسند أحمد] ١٩٩/٤ و ٢٠٤ و ٢٠٥.

وبأنه إذا عرض الإسلام على الكفر يبطله ويرفع أحكامه، وإذا عرض الكفر على الإسلام، العياد بالله، يبطله ويرفع أحكامه، فكانا من صفات الخلق، وصفاته تبدل وتتغير، فيتبدلان ويتغيران.

واستدل مشايخ الأشاعرة بقوله عليه السلام: «السعيد من سعد في بطن أمه، والشقي من شقي في بطن أمه» [كنز العمال، رقم: ٤٩١].

وبأنه لو عرضا على شخص واحد لزم في حال إيمانه استحقاقه الثواب الدائم، وفي حال كفره استحقاقه العقاب الدائم، والجمع بينهما محال، وكذا الجمع بين الاستحقاقين.

الجواب عن الأول: إن قوله عليه السلام لبيان أن في عاقبة الأمر بأيهما يختم، أو لبيان أنه من أهل الجنة أو من أهل النار، نص على ذلك مولانا العلامة^(٢) في الحديث الأربعين، ويدل عليه ما في الصحيحين [البخاري، رقم: ٣٢٠٨؛ مسلم، رقم: ٢٦٤٣] عن ابن مسعود رضي الله عنه، أنه عليه السلام قال: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً [نطفة]، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل الله تعالى الملك، فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد».

(١) بمعنى: «فلو لم يصر» اهـ. من الأصل.

(٢) أي: ابن كمال باشا. بسم.

وَعَنِ الثَّانِي: إِنَّ الْإِيمَانَ وَالْكَفَرَ لَمَّا لَمْ يَجْتَمِعَا، لَا سِتِلْزَامَ وَجُودِ أَحَدِهِمَا سَلْبَ الْآخَرِ، أَوْجَبَ الْإِيمَانُ اسْتِحْقَاقَ الثَّوَابِ الدَّائِمِ بِإِبْطَالِ الْكَفْرِ وَرَفَعَ اسْتِحْقَاقَ الْعِقَابِ الدَّائِمِ، وَأَوْجَبَ الْكَفْرُ اسْتِحْقَاقَ الثَّوَابِ الدَّائِمِ بِإِبْطَالِ الْإِيمَانِ وَرَفَعَ اسْتِحْقَاقَ الثَّوَابِ الدَّائِمِ، فَلَا يَلْزَمُ الْجَمْعُ لَا بَيْنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ وَلَا بَيْنَ الاسْتِحْقَاقَيْنِ.

فائدة: في «شرح الجوهرة» للإمام برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم اللقاني: قَرَّرَ الاختلاف بوجه يكون لفظياً، وهو أَنَّ السَّعِيدَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَزَلِ مَوْتُهُ عَلَى الْإِيمَانِ وَإِنْ تَقَدَّمَ مِنْهُ كُفْرٌ، وَالشَّقِيُّ مَنْ عِلِمَ اللَّهُ تَعَالَى مَوْتُهُ عَلَى الْكَفْرِ وَإِنْ تَقَدَّمَ مِنْهُ إِسْلَامٌ؛ فَعَلَى هَذَا لَا يَتَصَوَّرُ فِي السَّعِيدِ أَنْ يَشْقَى وَلَا فِي الشَّقِيِّ أَنْ يَسْعُدَ؛ كَمَا قَالَه مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ؛ وَأَمَّا عِنْدَ مَشَايِخِ الْحَنْفِيَّةِ، فَالسَّعِيدُ هُوَ الْمُسْلِمُ، وَالشَّقِيُّ هُوَ الْكَافِرُ، فَعَلَى هَذَا يَتَصَوَّرُ أَنَّ السَّعِيدَ قَدْ يَشْقَى بِأَنْ يَزْتَدَّ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَأَنَّ الشَّقِيَّ قَدْ يَسْعُدُ بِأَنْ يُؤْمِنَ بَعْدَ الْكَفْرِ؛ إِلَّا أَنَّ الرِّوَايَاتِ وَاسْتِدْلالاتهم تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي أَنَّ مَنْ اِزْتَدَّ بَعْدَ الْإِيمَانِ، هَلْ يَكُونُ سَعِيداً قَبْلَ الْاِزْتِدَادِ أَوْ شَقِيّاً؟ وَأَنَّ مَنْ آمَنَ بَعْدَ الْكَفْرِ هَلْ يَكُونُ مُؤْمِناً فِي حَالِ الْكَفْرِ أَمْ لَا؟

ويدلُّ على هذا ما قَالَ الشَّيْخُ الْأَجَلُ الْإِمَامُ الْخَاطِرِيُّ: إِنَّ الْأَشَاعِرَةَ قَالُوا: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَا مُؤْمِنِينَ فِي حَالِ سُجُودِهِمَا لِلصُّنَمِ، وَسَحَرَةً فِرْعَوْنَ كَانُوا مُؤْمِنِينَ فِي حَالِ خَلْفِهِمْ بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ.

ويؤيدُهُ مَا قَالَ الْحَافِظُ [علي بن محمد الخازن] البغدادي في «تفسير اللباب»، عَنْ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا: يَمُحُو اللَّهُ تَعَالَى السَّعَادَةَ وَالشَّقَاوَةَ وَيُثَبِّتُ مَا يَشَاءُ. حَتَّى أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَبْكِي وَيَقُولُ: اَللَّهُمَّ! إِنْ كُنْتُ كَتَبْتَنِي فِي أَهْلِ السَّعَادَةِ فَأَثْبِتْنِي فِيهَا، وَإِنْ كُنْتُ كَتَبْتَنِي عَلَى الشَّقَاوَةِ فَأَمْحُحْنِي، وَأَثْبِتْنِي عَلَى السَّعَادَةِ.

وفي «أصول الدين» للشيخ الأجل الإمام الخاطري: الشَّقَاوَةُ المكتُوبَةُ في اللُّوحِ الْمُخْفُوظِ تَتَبَدَّلُ سَعَادَةً بِأَفْعَالِ السَّعْدَاءِ، وَالسَّعَادَةُ المكتُوبَةُ فِيهِ تَتَبَدَّلُ بِأَفْعَالِ الْأَشْقِيَاءِ. وَقَالَتِ الْأَشْعَرِيَّةُ: لَا يَتَبَدَّلُ ذَلِكَ، وَعَنْ هَذَا قَالُوا: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ سَعِيداً فِي حَالِ سُجُودِهِ لِلصَّغْمِ. وَذَلِيلُنَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّثُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ (٣٩) [سورة الرعد/ الآية: ٣٩] أي: يَمْحُو الْمَعَاصِيَ عِنْدَ التَّوْبَةِ وَيُثَبِّثُ التَّوْبَةَ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَكْتُوبَ فِي اللُّوحِ الْمُخْفُوظِ صِفَةُ الْعَبْدِ سَعَادَةً وَشَقَاوَةً، وَالْعَبْدُ يَجُوزُ عَلَيْهِ التَّبْدِيلُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، فَكَذَا صِفَتُهُ. انتهى.

وَأَمَّا عِلْمُهُ تَعَالَى فِي الْأَزَلِ أَنَّهُ أَيُّهُمَا يَخْتَارُ، يَعْنِي السَّعَادَةَ وَالشَّقَاوَةَ، فِي آخِرِ الْأَمْرِ فَلَا يَتَبَدَّلُ، إِذْ يَلْزَمُ حَيْثُذِ انْقِلَابُ عِلْمِهِ تَعَالَى جَهْلًا، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ غُلُوقًا كَبِيرًا.

الْفَرِيدَةُ الثَّانِيَّةُ وَالثَّلَاثُونَ فِي الاسْتِثْنَاءِ فِي الْإِيمَانِ (١)

ذَهَبَ مَشَايِخُ الْحَنْبَلِيَّةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَصَحُّ أَنْ يُقَالَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، كَمَا هُوَ الْمُصَرَّحُ بِهِ فِي «أُصُولِ الدِّينِ» لِلإِمَامِ عَبْدِ الْعَزِيزِ السَّمَرْقَنْدِيِّ، وَ«الْعُمْدَةِ» لِلإِمَامِ [حَافِظِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ] التَّسْفِي، وَ«شَرْحِ الْوَصِيَّةِ» لِأَكْمَلِ الدِّينِ [مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَابَرْتِي]. وَذَهَبَ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، كَمَا فِي «الْعُمْدَةِ» لِلإِمَامِ [حَافِظِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ] التَّسْفِي، وَ«شَرْحِ الْجَوْهَرَةِ» لِلإِمَامِ [بَرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ] اللَّقَائِي، وَ«شَرْحِ الْوَصِيَّةِ» لِلشَّيْخِ أَكْمَلِ الدِّينِ [مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَابَرْتِي].

(١) وهي المسألة الأولى من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة: ٨٤؛ وراجع صفحة: ٦٦ السابقة. بسام.

اسْتَدَلَّ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ بِأَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالتَّضَدِيقِ الْبَالِغِ حَدِّ الْجَزْمِ، وَالشَّرْطُ يَدُلُّ عَلَى حُصُولِ التَّوَقُّفِ وَعَدَمِ الْجَزْمِ، وَهُوَ شَكٌّ فِي الْإِيمَانِ؛ كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ «شرح الجوهرة» [لبرهان الدين إبراهيم بن إبراهيم اللقاني]؛ وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَلَيْكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [٨ سورة الأنفال/ الآية: ٧٤] فَحَيْثُ أَتَى بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ وَضَمِيرِ الْفَضْلِ مُعَرِّفًا لِلْخَبَرِ مُؤَكِّدًا بِالْمُضَدِّ دَلَّ دَلَالَةً بَيِّنَةً عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ قَائِمٌ بِهِمْ، كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ «شرح الوصية» للشيخ الأكمل [محمد بن محمد الباذرتي].

وَاسْتَدَلَّ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ بِأَنَّ مَنْ قَالَ: أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا عِنْدَ اللَّهِ يَكُونُ حُكْمًا عَلَى عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْغَيْبِ، وَكُلُّ مَنْ عِلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ يَمُوتُ كَافِرًا لَا يَمُوتُ مُسْلِمًا، لِأَنَّ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَتَبَدَّلُ وَلَا يَتَغَيَّرُ، فَهَذَا الرَّجُلُ يَقُولُ: أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا، وَفِي عِلْمِ اللَّهِ أَنَّهُ يَمُوتُ كَافِرًا، فَيَكُونُ مُخْبِرًا بِخِلَافِ مَا عِنْدَ اللَّهِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ؛ كَمَا فِي «بحر الكلام» [لأبي المعين ميمون بن محمد النَّسْفِي].

الْجَوَابُ: إِنَّ مَنْ حَكَمَ بِأَنَّهُ مُؤْمِنٌ لَيْسَ إِلَّا بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ الصَّحِيحَ يُبْطِلُ الْكُفْرَ، إِذْ لَوْ لَمْ يُبْطَلْ قَطْعًا لَزِمَ الشَّكُّ فِي الْإِيمَانِ، وَذَلِكَ كُفْرٌ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِنَاءٍ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِي عَاقِبَةِ الْأَمْرِ، بَلْ عَلَى تَعَلُّقِ عِلْمِهِ تَعَالَى فِي حَالِ إِيْمَانِهِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْلَمُ الشَّيْءَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ فِي الْحَالِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّوْبَةَ الصَّحِيحَةَ مِنَ الْكُفْرِ مَقْطُوعَةُ الْقَبُولِ.

فَائِدَةٌ: كُلُّ أَمْرٍ مُتَحَقِّقٍ فِي الْحَالِ أَوْ فِي الْمَاضِي مِنَ الزَّمَانِ لَا يَجُوزُ الْأَسْتِثْنَاءُ فِيهِ، وَأَمَّا دُخُولُ الْجَنَّةِ، فَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْمَوْتُ عَلَى الْإِيمَانِ، وَذَلِكَ فِي التَّالِي مِنَ الزَّمَانِ، فَجَازَ الْأَسْتِثْنَاءُ فِيهِ، ثُمَّ الْأَسْتِثْنَاءُ يَرْفَعُ جَمِيعَ الْعُقُودِ، كَالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ وَالتَّبَعِ، وَكَذَلِكَ يَرْفَعُ عَقْدَ الْإِيمَانِ؛ كَمَا فِي «بحر الكلام» [لأبي المعين ميمون بن محمد النَّسْفِي].

وَفِي «شرح جوهرة التوحيد» [لبرهان الدين إبراهيم بن إبراهيم اللقاني]: عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، نَظَرًا

للمال؛ وعند المأثريّة لا يصحّ، وهذا فَرْغُ مسألةِ المُوافاة. انتهى.

**الفريدة الثالثة والثلاثون في أنّ الرُّسُلَ والأنبياءَ
عليهم السَّلام بَعْدَ انْتِقَالِهِمْ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ رُسُلٌ
وَأَنْبِيَاءٌ حَقِيقَةٌ أَوْ فِي حُكْمِهَا^(١)**

ذَهَبَ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّهُمْ رُسُلٌ وَأَنْبِيَاءٌ حَقِيقَةٌ.
وَذَهَبَ الْأَشْعَرِيُّ وَمَنْ تَابَعَهُ إِلَى أَنَّهُمْ فِي حُكْمِ الرُّسَالَةِ؛ كَمَا فِي «بَحْرِ
الْكَلَامِ» لِلْإِمَامِ أَبِي الْمُعِينِ [مِيمُونِ بْنِ مُحَمَّدٍ] النَّسْفِيِّ، وَ«شَرْحِ عَقِيدَةِ
الطُّحَاوِيِّ» لِلْإِمَامِ أَبِي الْمُحَاسَنِ [عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ] الْقُونَوِيِّ، وَغَيْرِهِ.
اسْتَدَلَّ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾
[٢ سورة البقرة/ الآية: ٢٨٥] الْآيَةَ، حَيْثُ دَلَّ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْإِتِّحَادِ بَيْنَ الرُّسُلِ
فِي وَصْفِ الرُّسَالَةِ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَدَمِ التَّفَاوُتِ فِي وَصْفِهَا،
وَهَذَا يَنْفِي كَوْنَ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ فِي حُكْمِ الرُّسَالَةِ، وَإِلَّا فَيَكُونُ النَّبِيُّ
عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حُكْمِهَا، وَهُوَ بَاطِلٌ، وَيَأْنِ الْمُنْتَصِفَ بِالرُّسَالَةِ وَالثَّبُوتَ الرُّوحَ،
وَهُوَ لَا يَتَغَيَّرُ بِالْمَوْتِ، وَلَا يَتَغَيَّرُ وَصْفُهَا؛ كَمَا فِي «شَرْحِ الطُّحَاوِيِّ».
وَاسْتَدَلَّ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ بِأَنَّ الرُّسَالَةَ وَالثَّبُوتَ كَانَا عَرَضًا،
وَالْعَرَضُ لَا يَبْقَى زَمَانَيْنِ، سِيمَا إِذَا كَانَا مُخْتَلِفَيْنِ، فَإِنَّ مَنْ صَلَّى الظُّهْرَ
وَفَرَّغَ مِنْهَا لَا يُقَالُ: إِنَّهُ فِي الصَّلَاةِ، وَالْمُصَلِّي إِذَا سَبَقَهُ الْحَدَثُ،
فَذَهَبَ لِيَتَوَضَّأَ، يَكُونُ فِي حُكْمِ الصَّلَاةِ لَا فِي أَصْلِ الصَّلَاةِ.
الْجَوَابُ: إِنَّهُ لَمَّا ثَبَتَ أَنَّ الْمُنْتَصِفَ بِهِمَا الْأَرْوَاحَ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ
الْمَوْتُ بِهَا، كَانَتَا بَاقِيَتَيْنِ بَقَاءِ الْأَرْوَاحِ، عَلَى أَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ تَمْنَعُ
كَوْنَهُمْ فِي حُكْمِ الرُّسَالَةِ.

(١) وهي المسألة الرابعة من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة: ٩٢؛ وراجع

صفحة: ٦٧ السابقة. بسم.

الفريدة الرابعة والثلاثون
في أَنَّ الذُّكُورَةَ هَلْ هِيَ شَرْطُ النُّبُوءَةِ أَمْ لَا؟

ذَهَبَ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّ الذُّكُورَةَ شَرْطُ النُّبُوءَةِ، كَمَا فِي «بَدءِ الْأَمَالِي» لِسِرَاجِ الدِّينِ [عَلِيِّ بْنِ عَثْمَانَ] الْأَوْشِيِّ [الْفَرَّغَانِيِّ]، وَشَرْحِهِ [ضَوْءِ الْمَعَالِي] لِلشَّيْخِ عَلِيِّ الْقَارِيِّ؛ وَ«إِشَارَاتِ الْمَرَامِ» لِقَاضِي الْقَضَاءِ [كَمَالِ الدِّينِ] الْبِيَّاضِيِّ.

وَذَهَبَ الشَّيْخُ الْأَشْعَرِيُّ وَمَنْ تَابَعَهُ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ شَرْطاً لَهَا، بَلْ صَحَّتْ نُبُوءَةُ النِّسَاءِ، كَمَا هُوَ الْمَصْرُوحُ بِهِ فِي «شَرْحِ بَدءِ الْأَمَالِي» لِلشَّيْخِ عَلِيِّ الْقَارِيِّ، وَالْمُسْتَفَادُ مِنْ «شَرْحِ عَمْدَةِ الْأَحْكَامِ» لِلْسِرَاجِ [عَمْرِ بْنِ رَسْلَانَ] الْبَلْقِينِيِّ، وَ«إِشَارَاتِ الْمَرَامِ» [لِكَمَالِ الدِّينِ ابْنِ الْبِيَّاضِيِّ].

اسْتَدَلَّ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِيْ اِلَيْهِمْ﴾ [١٢ سورة يوسف/ الآية: ١٠٩] حَيْثُ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْإِزْسَالَ مَا كَانَ إِلَّا لِلرِّجَالِ لَا لِغَيْرِهِمْ، فَيَنْفِي نُبُوءَةَ الْمَرْأَةِ، وَبَيَّانُ الْمَرْأَةِ لَا تَصْلُحُ لِلْإِمَارَةِ وَالْقَضَاءِ، فَلَا تَصْلُحُ لِلنُّبُوءَةِ.

وَاجْتَجَّ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَمْرَ مُوسَى﴾ [٢٨ سورة القصص/ الآية: ٧] حَيْثُ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ وَقَعَ الْإِيْحَاءُ إِلَيْهَا، وَالْإِيْحَاءُ مِنْ خَصَائِصِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

الْجَوَابُ: لَمَّا كَانَ دَلَالَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا﴾ [١٢ سورة يوسف/ الآية: ١٠٩] قَطْعِيًّا يُحْمَلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَمْرَ مُوسَى﴾ [٢٨ سورة القصص/ الآية: ٧] عَلَى الْإِيْحَاءِ إِلَى بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ الْمَنْبُوعُوْثِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، كَشُعَيْبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ النَّبِيَّ عَرَفَهَا مَرَاْسَلَةً أَوْ مُشَافَهَةً؛ أَوْ عَلَى بَعْثِ مَلَكٍ إِلَيْهَا لَا عَلَى وَجْهِ النُّبُوءَةِ، بَلْ عَلَى طَرِيقَةٍ بَعَثَ جِبْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى مَرْيَمَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا﴾ [١٩ سورة مريم/ الآية: ١٧] وَبَلَغَ ذَلِكَ الْمَلِكُ إِلَيْهَا مَا أَوْحِيَ إِلَيْهِ؛ أَوْ عَلَى الْإِلَهَامِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّعْلِ﴾ [١٦ سورة النحل/ الآية: ٦٨] بَأَنْ أَوْقَعَ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَلْبِهَا عَزِيمَةً جَابِرَةً عَلَى أَنْ تُلْقِيَهُ فِي التَّابُوتِ، ثُمَّ تَقْذِفَ التَّابُوتَ فِي الْيَمِّ، كَمَا فِي بَعْضِ حَوَاشِي «أَنْوَارِ التَّنْزِيلِ» [لِلْقَاضِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ بَيْضَاوِي].

فائدة: فِي «شَرْحِ بَدَأِ الْأَمْالِي» لِلشَّيْخِ عَلِيِّ الْقَارِي: قَالَ [مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ] ابْنُ جَمَاعَةَ: مَذْهَبُ أَهْلِ التَّحْقِيقِ أَنَّ الذُّكُورَةَ شَرْطُ النُّبُوَّةِ خِلَافًا لِلشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ [عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ] الْأَشْعَرِيِّ وَالْإِمَامِ [مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ] الْقُرْطُبِيِّ.

وَقَالَ: وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ فِي وَقُوعِ نُبُوَّةِ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ: مَرْيَمَ، وَآسِيَةَ، وَسَارَةَ، وَهَاجِرَةَ؛ وَزَادَ الْعَلَمَةُ الْمُتَقِنُ السَّرَاجُ [عَمْرُ بْنُ رِسْلَانَ] الْبُلْقِينِي فِي «شَرْحِهِ لِعِمْدَةِ الْأَحْكَامِ»: حَوَاءَ، وَأُمَ مُوسَى.

الفريدة الخامسة والثلاثون فِي أَنَّ عَوَامَّ الْبَشَرِ مِنَ الْأَتْقِيَاءِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْمَلَائِكَةِ أَمْ لَا؟

ذَهَبَ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّ رُسُلَ الْبَشَرِ، كَمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَفْضَلُ مِنْ رُسُلِ الْمَلَائِكَةِ، كَجِبْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ وَرُسُلُ الْمَلَائِكَةِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْبَشَرِ، وَعَامَّةُ الْبَشَرِ مِنَ الْأَتْقِيَاءِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْمَلَائِكَةِ غَيْرِ خَوَاصِّهَا؛ كَمَا هُوَ الْمَصْرُوحُ بِهِ فِي «الْعِمْدَةِ» لِلْإِمَامِ النَّسْفِيِّ، وَشَرْحِهِ الْقَدِيمُ، وَ«شَرْحُ الْجَوْهَرَةِ» لِلْإِمَامِ [بَرْهَانَ] الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ [الْقَانِي]، وَ«جَامِعُ الْبَحَارِ شَرْحُ تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ»^(١).

وَذَهَبَ الشَّيْخُ الْأَشْعَرِيُّ وَمَنْ تَابَعَهُ إِلَى أَنَّ رُسُلَ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ

(١) «تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ» لَشَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَطِيبِ التَّمَرْتَاشِيِّ الْغَزِّيِّ الْحَنْفِيِّ.

الملائكة، والملائكة أفضل من غير الأنبياء من البشر، فعوام الملائكة أفضل من عوام البشر؛ كما في «شرح جوهرة التوحيد» للإمام [برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم] اللقاني.

وذهب بعض مشايخ الأشاعرة، كالحليمي [أبي عبد الله الحسين بن الحسن] والقاضي أبي بكر [محمد بن الطيب] الباقلاني إلى تفضيل الملائكة مطلقاً، وإلى هذا ذهب أهل الاغترال؛ كما في «المواقف» [لعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي] وشرحه الشريفي [علي بن محمد الجرجاني].

استدل مشايخ الحنفية بقوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ۖ سَلَامٌ عَلَيْهِمْ﴾ [١٣ سورة الرعد/ الآيات: ٢٣ و ٢٤ الآية، حيث دل على أنهم يزورون المسلمين في الجنة، والمزور أفضل من الزائر؛ كما في «جامع البحار»، وبأن البشر يحصلون الفضائل والكمالات العلمية مع وجود العوائق والموانع من الشهوة والغضب وسنوح الحاجات الضرورية الشاغلة عن اكتساب الكمالات والعبادات، وكسب الكمال مع الشواغل والصوارف أشق وأدخل في الإخلاص، فيكونون أفضل.

واستدل مشايخ الأشاعرة بأن الملائكة روحانية نورانية لطيفة، لا حجاب لهم عن تجلي الأنوار القدسية، فهم أبدأ مستغرقون في مشاهدة الأنوار الربانية، والبشر مركبون من المادة الظلمانية المايعة عن مشاهدة الأنوار الإلهية، فيكونون أفضل، وبأن كمالات الملائكة في مبدأ الفطرة والكمالات البشرية لا يحصل لهم منها ما حصل إلا على سبيل التدرج والانتقالات الكثيرة والمراجعات الطويلة، فتكون كمالات الملائكة أكمل من كمالاتهم؛ كما يستفاد من «المواقف» [لعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي] وشرحه [للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني].

الجواب: إن النزاع ليس في تفضيل الأصل والمادة، بل في الأفضلية، بمعنى أكثرية الثواب، ولا شك أن العبادات العلمية والعملية المكتسبة مع العلائق والعوائق أفضل من الطاعات الفطرية التي لا حرج

فيها، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ أَفْضَلَ الْعِبَادَاتِ أَحْمَرُهَا^(١)
 فائدة: في «المحيط»: المختارُ عِنْدَنَا أَنَّ خَوَاصَّ بَنِي آدَمَ، وَهُمْ
 الْأَنْبِيَاءُ وَالْمُرْسَلُونَ، أَفْضَلُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَلَائِكَةِ، وَعَوَامُّ بَنِي آدَمَ مِنْ
 الْأَتْقِيَاءِ أَفْضَلُ مِنْ عَوَامِّ الْمَلَائِكَةِ، وَخَوَاصُّ الْمَلَائِكَةِ أَفْضَلُ مِنْ عَوَامِّ
 بَنِي آدَمَ، وَنَصَّ [فخر الدين حسن بن منصور المعروف بـ] قاضي خان
 [الأوزجندی الفرغاني] عَلَى أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الْمَرْضِيُّ، وَفِي
 «روضة العلماء»^(٢) لِأَبِي الْحَسَنِ الْبُخَارِيِّ: إِنَّ الْأُمَّةَ أَجْمَعَتْ عَلَى أَنَّ
 أَفْضَلَ الْخَلَائِقِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ جِبْرَائِيلُ وَمِيكَائِيلُ وَإِسْرَافِيلُ وَعِزْرَائِيلُ وَحَمَلَةُ
 الْعَرْشِ وَالرُّوحَانِيُّونَ وَرِضْوَانُ وَمَالِكُ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الصُّحَابَةَ
 وَالتَّابِعِينَ وَالشُّهَدَاءَ وَالصَّالِحِينَ أَفْضَلُ مِنْ سَائِرِ الْمَلَائِكَةِ.
 وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّ سَائِرَ النَّاسِ بَعْدَ هَؤُلَاءِ أَفْضَلُ أَمْ سَائِرِ الْمَلَائِكَةِ؟
 قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَجَمَهُ اللَّهُ: سَائِرُ النَّاسِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَفْضَلُ؛
 وَقَالَ: سَائِرُ الْمَلَائِكَةِ أَفْضَلُ؛ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي «جامع البحار».

الفريدة السادسة والثلاثون

فِي أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَقِيقِيَّةَ، هَلْ تَصْلُحُ لِلضُّدِّينِ أَمْ لَا؟

ذَهَبَ^(٣) مَشَايخُ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَقِيقِيَّةَ تَصْلُحُ لِلضُّدِّينِ،

(١) أَي: أَفْتَتَهَا وَأَقْوَاهَا. بِسَام.

(٢) فِي «كَشَفِ الظُّنُونِ» أَنَّهُ لِلشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ حُسَيْنِ بْنِ يَحْيَى الْبُخَارِيِّ الزَّنْدَوِيسِيِّ
 الْحَنْفِيِّ. بِسَام.

(٣) فِي فَوَائِدِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْبُخَارِيِّ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الْقُدْرَةُ تَصْلُحُ لِلضُّدِّينِ
 عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ، إِنْ شَاءَ فَعَلَ هَذَا، وَإِنْ شَاءَ هَذَا؛ وَتَابَعَهُ فِي ذَلِكَ الْقَاشِي وَابْنُ
 شَرِيحٍ وَابْنُ رَازَنْدِي، لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْقُدْرَةِ، وَهُوَ الْآلَةُ صَالِحَةٌ لِلضُّدِّينِ. اهـ. مِنْ الْأَصْلِ.
 أَقُولُ: لَمْ أَجِدْ مَصْدَرًا يَفِيدُ مَا سَبَقَ كَامِلًا، وَلَكِنْ اسْتَطِيعَ أَنْ أَبْدَلَ الْعِبَارَةَ السَّابِقَةَ
 بِالتَّالِي: فِي كِتَابِ «الْبَدَايَةِ فِي أَصُولِ الدِّينِ» لِلْإِمَامِ أَبِي الْمُحَامَدِ أَحْمَدَ بْنِ =

كما هو المَثْقُولُ عَنِ الإمام الأعظم [أبي حنيفة النعمان]، والمشهورُ عَنْ أصحابِهِ والمَصْرُوحُ بِهِ فِي «التعديل» [لصدر الشريعة الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري]، و«المعارف شرح الصحايف»، و«الشرح القديم» لـ«العمدة» [لحافظ الدين عبدالله بن أحمد النسفي].

وَذَهَبَ الشَّيْخُ الْأَشْعَرِيُّ وَمَنْ تَابَعَهُ إِلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَضِلُّحُ لِلضُّدِّينِ، بَلْ لِكُلِّ مِنْهُمَا قُدْرَةٌ عَلَى حِدَةٍ، كَمَا فِي «المواقف» [لعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي] وشرحه الشريفي [السيد علي بن محمد الجُزْجَانِي]، و«الشرح القديم» لـ«العمدة» [لحافظ الدين عبدالله بن أحمد النسفي]، و«شرح الجوهرة» للإمام [برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم] اللَّقَانِي.

احتجَّ مشايخُ الْحَنْفِيَّةِ بِأَنَّ قُدْرَةَ الْعَبْدِ لَوْ كَانَتْ مَخْلُوقَةً رَأْسًا غَيْرَ صَالِحَةٍ لِلْفِعْلِ وَالتَّزْكِ لَكَانَ الْعَبْدُ مُضْطَرًّا إِلَى الْفِعْلِ غَيْرِ مَتَمَكِّنٍ مِنَ التَّزْكِ، فَيَكُونُ مَجْبُورًا، وَقَدْ دَلَّتِ الدَّلَائِلُ الْقَاطِعَةُ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ مَخْتَارٌ لَا مَجْبُورٌ.

وَبِأَنَّ كُلَّ سَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الْفِعْلِ مِنَ الْآلَاتِ وَالْأَدَوَاتِ، كَاللِّسَانِ يَضِلُّحُ لِلصُّدْقِ وَالْكَذِبِ، وَالْيَدُ تَضِلُّحُ لِلْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، فَاسْتِثْنَاءُ الْقُدْرَةِ مِنْ سَائِرِ الْأَسْبَابِ لَيْسَ إِلَّا تَحْكُمًا؛ كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ «التَّسْهِيد» لِلإمام [حسام الدين حسين بن علي] السَّغْنَاقِي^(١) [الحنفي].

وَاحتجَّ مشايخُ الْأَشَاعِرَةِ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ لَوْ كَانَتْ صَالِحَةً لِلضُّدِّينِ لَزِمَ

= محمود بن أبي بكر الصابوني البخاري، صفحة: ٦٤: قال أبو حنيفة رحمه الله: القدرة تصلح للضدين على سبيل البدل، إن شاء فعل هذا وإن شاء هذا. وتابعه في ذلك [أحمد بن إبراهيم] القلايني، و[أحمد بن عمر] ابن سريج، و[أحمد بن يحيى] ابن الراوندي؛ لأن محلَّ القدرة هو الآلة الصالحة للضدين، فكذا القدرة. اهـ. بسام.

(١) في الأصل: «السغناقي». بسام.

تَسْلِيمُ كَوْنِهَا قَبْلَ الْفِعْلِ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا مَعَ الْفِعْلِ، وَلَزِمَ قُدْرَةُ الْعِصْمَةِ فِي الْكَافِرِ، وَالْخِذْلَانِ فِي الْمُؤْمِنِ، وَكُلُّ مِثْلِهِمَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ لِطُلَانِ الْوُضْفِ بِذَلِكَ إِجْمَاعاً؛ كَمَا فِي «التَّبَصُّرَةِ» [أَبِي الْمَعِينِ مَيْمُونِ بْنِ مُحَمَّدٍ التُّسْفِيِّ]، وَ«التَّسْدِيدِ» [لِحَسَامِ الدِّينِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ السُّعْتَاكِيِّ الْحَنْفِيِّ]؛ وَلَزِمَ اتِّحَادُ الْقُدْرَةِ مَعَ مَغَايِرَةِ مَا نَجِدُهُ عِنْدَ صُدُورِ أَحَدِ الْمَقْدُورَيْنِ، لَمَّا نَجِدُهُ عِنْدَ صُدُورِ الْآخَرِ؛ كَمَا فِي «شرح المواقف» [لِلسَّيِّدِ الشَّرِيفِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُرْجَانِيِّ].

الجواب: إِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا صَلَاحِيَّتُهَا لَهُمَا وَتَعَلُّقُهَا عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِيَّةِ لِكُلِّ مِنْهُمَا، وَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي التَّقَدُّمَ عَلَى الْفِعْلِ، وَلَا اجْتِمَاعَ الْعِصْمَةِ وَالْخِذْلَانِ بِالْإِتِّصَافِ، فَالْمُخْتَارُ يُفَعَّلُ بِهَا بِلَا وَجُوبٍ، فَتَخَلُّفُ الْفِعْلِ مُمَكِّنٌ، يَغْنِي: إِنَّ الْقَادِرَ الْمُخْتَارَ يُتَصَوَّرُ مِنْهُ اخْتِيَارُ التَّرْكِ بَدَلِ اخْتِيَارِ الْفِعْلِ، وَكَذَلِكَ عَكْسُهُ؛ هَذَا مَعْنَى قَوْلِ الشَّيْخِ أَبِي مَنْصُورٍ الْمَائِثِرِيِّ فِي «التَّأْوِيلَاتِ»: الْعَبْدُ مَتَى اشْتَغَلَ بِفِعْلٍ صَارَ مُضْطَبِعاً لَصِدِّهِ مِنَ الْأَفْعَالِ لَا إِنْ كَانَ مَمْنُوعاً عَنِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ صِدِّهِ؛ فَلِذَلِكَ إِذَا آثَرَ الْكُفْرَ وَأَتَى بِهِ، فَقَدْ صَارَ بِاخْتِيَارِهِ الْكُفْرَ مُضْطَبِعاً لِقُوَّةِ الْإِيمَانِ لَا إِنْ صَارَ مَمْنُوعاً عَنْهَا. انتهى.

وَكَيْفَهُ لِدِقَّةِ هَذَا وَغُمُوضِهِ ظَنُّ الْمُنَافَاةِ؛ وَتَوَهَّمُ مَا تَوَهَّمُ فِي «شرح التعديل» لِلصُّبْدَرِ [الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري] الْعَلَامَةِ، وَقَدْ تَوَهَّمُ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ كُلَّ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْقُدْرَةَ مَعَ الْفِعْلِ فَهُوَ قَائِلٌ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَصْلُحُ لِلصُّدْنِ، وَكُلُّ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْقُدْرَةَ سَابِقَةٌ، فَهُوَ قَائِلٌ بِأَنَّهَا تَصْلُحُ لِلصُّدْنِ، لَيْكُنْ هَذَا غَلَطٌ، بَلِ الْمَقْبُولُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَنَّهَا مَقَارِنَةٌ لِلْفِعْلِ، وَمَعَ ذَلِكَ تَصْلُحُ لِلصُّدْنِ، فَالْتَّوَسُّطُ بَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ مَعَ الْفِعْلِ، وَأَنَّهَا تَصْلُحُ لِلصُّدْنِ؛ فَالشَّيْخُ الْأَشْعَرِيُّ لَمَّا قَالَ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ مَعَ الْفِعْلِ، لَيْكُنْ بِحَيْثُ يَجِبُ بِهَا الْأَثَرُ، وَأَنَّهَا لَا تَصْلُحُ لِلصُّدْنِ وَقَعَ فِي الْجَبْرِ. انتهى.

وَكَشَفَهُ أَنَّ الْقُدْرَةَ الَّتِي يَخْصُلُ بِهَا الْفِعْلُ سَبَبٌ أَوْ عِلَّةٌ لِلْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ الذَّاتُ، وَلَا اخْتِلَافٌ فِيهَا مِنْ حَيْثُ الذَّاتُ، إِذِ الْقُدْرَةُ عَلَى السَّجْدَةِ لِلَّهِ تَعَالَى وَتَقَدُّسُ، وَلِلصَّنَمِ الْعِبَادُ بِاللَّهِ، وَاجِدَةٌ لَا اخْتِلَافَ، بَلِ الْاِخْتِلَافُ مِنْ حَيْثُ الْإِضَافَةُ إِلَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَقَضْدِ الْفَاعِلِ، وَذَلِكَ لَا يُوجِبُ اخْتِلَافًا فِي ذَاتِهَا، فَالْكَافِرُ لَوْ اشْتَغَلَ بِالْإِيمَانِ بَدَلِ اشْتَغَالِهِ فِي تِلْكَ الْحَالِ بِالْكُفْرِ لَحَصَلَ لَهُ الْإِيمَانُ بِتِلْكَ الْقُدْرَةِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ضَيَّعَ الْقُدْرَةَ بِصَرْفِهَا إِلَى الْكُفْرِ، فَكَانَتِ الْمُعَاقَبَةُ وَالْمُؤَاخَذَةُ بِصَرْفِ الْقُدْرَةِ الصَّالِحَةِ لِلْمَأْمُورِ بِهِ وَلِغَيْرِهِ إِلَى غَيْرِهِ كَمَا فِي «الشرح القديم» لـ«العمدة» [لحافظ الدين عبدالله بن أحمد النسفي].

فائدة: ذَكَرَ بَعْضُ أَقَاصِلِ مُعَاصِرِينَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ خَلَقَ الْعَبْدَ وَأَعْطَاهُ قُدْرَةً تَتَعَلَّقُ بِأَحَدِ طَرَفَيْ الْمَقْدُورِ، فَإِرَادَةُ الْعَبْدِ مُرَادُ اللَّهِ إجمالاً، بِمَعْنَى أَنَّهُ تَعَلَّقَ بِأَن يَحْصَلَ لَهُ إِرَادَةُ مَا يُرِيدُ لَا تَفْصِيلاً، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِخُصُوصِيَّةِ إِرَادَةِ الْعَبْدِ الْمُتَعَلِّقُ بِخُصُوصِيَّةِ أَحَدِ طَرَفَيْ الْمَقْدُورِ.

الفريدة السابعة والثلاثون

فِي أَنَّ قُدْرَةَ الْعَبْدِ هَلْ فِيهَا تَأْثِيرٌ مَا أَمْ لَا؟^(١)

ذَهَبَ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّ أَضْلَ الْفِعْلِ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَكْوِينُهُ وَالْإِنْصَافُ بِكَوْنِهِ طَاعَةً أَوْ مَعْصِيَةً بِقُدْرَةِ الْعَبْدِ، كَمَا فِي «تعديل العلوم»، و«التوضيح» للصدر [الأصغر عبيدالله ابن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري] العلامة، و«المسايرة» للإمام [كمال الدين محمد بن عبدالواحد] ابن الهمام، و«الاعتماد شرح العمدة» للإمام [حافظ الدين عبدالله بن أحمد] النسفي.

(١) وهي المسألة السابعة من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة: ١٠٦؛ وراجع صفحة: ٦٩. بسام.

وفي «إشارات المرام» لقاضي القضاة [كمال الدين أحمد بن حسن ابن] البياضي: هَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ مَشَايخِ الْحَنْفِيَّةِ، واختاره القَاضِي أَبُو بَكْرٍ [محمد بن الطيّب] الباقِلَانِي مِنَ الْأَشَاعِرَةِ.

وَذَهَبَ الشَّيْخُ الْأَشْعَرِيُّ وَجُمْهُورُ مَشَايِخِ الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ وَاقِعَةٌ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَخُذَهَا، وَلَيْسَ لِقُدْرَتِهِمْ تَأْثِيرٌ فِيهَا؛ كَمَا فِي «الْمَوَاقِفِ» لِعُضُدِ الْمَلَةِ وَالِدِينَ [عبدالرحمن بن أحمد الإيجي]، و«شرح الوصية» للشَّيْخِ أَكْمَلِ الدِّينِ [محمد بن محمد البَابَرْتِي]، و«شرح أمِّ البراهين» للإمام [محمد بن يوسف] السُّنُوسِي.

وفي «شرح المواقف» للشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الْجُزْجَانِي الْعَلَامَةِ: فِعْلُ الْعَبْدِ مَخْلُوقُ اللَّهِ تَعَالَى إِيدَاعاً وَإِخْدَاناً، وَمَكْسُوبُ الْعَبْدِ، وَالْمُرَادُ بِكَسْبِهِ إِيَّاهُ مُقَارَنَتُهُ لِقُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مِنْهُ تَأْثِيرٌ وَمَدْخَلٌ فِي وُجُودِهِ سِوَى كَوْنِهِ مُحَلَّاً لَهُ؛ وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ.

اِخْتَجَّ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا يَقُومُ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [١٣ سورة الرعد/ الآية: ١١] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ يَأْتِ اللَّهُ لَمْ يَكْ مُغَيِّراً نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [٨ سورة الأنفال/ الآية: ٥٣] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [٢ سورة البقرة/ الآية: ٢٨٦] ذَلَّتِ الْآيَاتُ عَلَى أَنَّ لِقُدْرَةَ الْعَبْدِ تَأْثِيراً مَا، إِذْ لَوْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ تَعَالَى قُدْرَتَهُ مُؤَثَّرَةً بِوَجْهِ مَا لَمَّا نَسَبَ التَّغْيِيرَ وَالْكَسْبَ إِلَيْهِ.

وَإِخْتَجَّ الْأَشَاعِرَةُ بِأَنَّهُ لَمَّا ثَبَّتَ بِالذَّلَائِلِ الْقَاطِعَةِ وَجُوبَ انْفِرَادِ الْمَوْلَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِإِيْجَادِ الْكَائِنَاتِ، وَثَبَّتَ أَنَّ لِلْعَبْدِ كَسْباً؛ اقْتَضَى أَنَّ يَكُونَ الْكَسْبُ عِبَارَةً عَنْ كَوْنِهِ مُحَلَّاً مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ وَمَدْخَلٍ فِي الْأَفْعَالِ.

الجواب: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ قُدْرَةَ الْعَبْدِ وَاخْتِيَارَهُ بِحَيْثُ لَهُمَا مَذْخَلٌ فِي الْفِعْلِ، لَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ لَهُمَا لِذَاتِهِمَا مَذْخَلٌ فِيهِ، بَلْ يَخْلُقُ اللَّهُ تَعَالَى إِيَّاهُمَا عَلَى هَذَا الرَّجْهِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الْكَسْبِ مُؤَثَّرًا فِي الْإِتِّصَافِ عَدَمُ انْفِرَادِ مَوْلَانَا عَزَّ وَجَلَّ فِي إِيجَادِ الْكَائِنَاتِ وَتَقْصُّ فِي أُلُوْهِيَّتِهِ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ هَذَا لَوْ كَانَ لَهُمَا تَأْيِيرٌ لِذَاتِهِمَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَذَا الْوَجْهِ؛ كَمَا أَشِيرَ إِلَيْهِ فِي «الْمُسَايَرَةِ» لِلإِمَامِ [كمال الدين محمد بن عبدالواحد] ابْنِ الْهَمَامِ، وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي «شَرْحِ الطَّوَالِعِ» لِشَمْسِ الدِّينِ [محمود بن عبدالرحمن] الْأَصْفَهَانِيِّ^(١)

فائدة: قَالَ الإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ [محمد بن عمر] الرَّازِي: الْكَسْبُ صِفَةٌ تَخْصُلُ بِقُدْرَةِ الْعَبْدِ الْحَاصِلَةِ بِقُدْرَةِ اللَّهِ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ وَالْقَتْلَ مَثَلًا، كِلَاهُمَا حَرَكَةٌ، وَيَمْتَّازَانِ بِكَوْنِ إِحْدَيْهِمَا طَاعَةً وَالْأُخْرَى مَعْصِيَةً، وَمَا بِهِ الْإِشْتِرَاكُ غَيْرُ مَا بِهِ الْإِمْتِيَازُ، فَأَصْلُ الْحَرَكَةِ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَخُصُوصِيَّةُ الْوَضْفِ بِقُدْرَةِ الْعَبْدِ، وَهِيَ الْمُسَمَّاءُ بِالْكَسْبِ؛ كَمَا فِي «شَرْحِ الْجَوْهَرَةِ» لِلإِمَامِ [برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم] اللَّقَّانِيِّ.

الفريدة الثامنة والثلاثون فِي أَنَّ الْإِيقَاعَ حَالٌ أَمْ مَعْدُومٌ مَخْضٌ

ذَهَبَ مُشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّ الْإِيقَاعَ لَيْسَ مَعْدُومًا مَخْضًا، بَلْ مِنْ الْأُمُورِ اللَّامُوجُودَةِ وَاللَّامَعْدُومَةِ الْمُسَمَّاءِ بِالْحَالِ؛ كَمَا فِي «تَعْدِيلِ الْعُلُومِ»، وَ«التَّوْضِيحِ» لِلصَّادِقِ [الأصغر عبيدالله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري] الْعَلَّامَةِ، وَ«الْبَدَائِعِ» لِلإِمَامِ [شمس الدين محمد بن

(١) الاضطراب للعبد مع إقدار الله تعالى على الغزم على كل من الفعل والتزك؛ كذا قال الإمام ابن الهمام في «المسيرة» اهـ. من الأصل.

حمزة [الفناري، و«التلويح» لسعد الدين [مسعود بن عمر] التفتازاني.

واختاره القاضي أبو بكر [محمد بن الطيب] الباقلاني، وإمام
الحرمين [عبد الملك بن عبد الله الجويني] من الأشاعرة.

ودهب جمهور مشايخ الأشاعرة إلى أنه مغدوم مخض؛ كما هو
المصرح به في «فصول البدائع» [لشمس الدين محمد بن حمزة
الفناري]، و«شرح الجوهرة» للإمام [برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم]
اللقاني، والمستفاد من «المواقف» [لعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد
الإيجي] وشرحه [للسيد علي بن محمد الجرجاني] الشريفي.

استدل مشايخ الحنفية بأنه إن لم يَدْخُلْ في جملة العلة التامة
للحادث أمر لا موجود ولا مغدوم تكون إما موجودات مخضة أو
معدومات أو مركبة لا سبيل إلى الأول، لأنها إن قدمت لزم قدم
الحادث، وإن حدث شيء منها فنقل الكلام إلى علية، فيلزم التسلسل
أو الانتهاء إلى القديم، فيلزم قدم الحادث إن انتهت إليه، أو انتهاء
الواجب إن لم تنته، ولا إلى الثاني، لأنها لا تصلح أن تكون علة
للموجود، ولا إلى الثالث، إذ لو توقف وجود الحادث بعد وجود
جميع الموجودات الموقوفة عليها على عدم شيء، فإما على عدم
السابق القديم، فيلزم قدم الحادث، لأن العلة التامة تتركب منه ومن
الموجودات المستندة إلى الواجب، أو على عدمه اللاحق.

وذلك إما بزوال وجود جزء من علة وجوده أو بقائه؛ وننقل
الكلام إليه فيتسلسل أو ينتهي إلى الواجب، ويلزم انتفاؤه، أو بزوال
عدم له مدخل في زوال ذلك الجزء، وزوال عدم هو الوجود، فيتوقف
وجود الحادث على عدم موقوف على هذا الوجود، فيبقى شيء من
الموجودات الموقوفة عليها، فلم يكن المفروض جملة. جملة هذا
خلف، أما إذا دخل في العلة أمر لا موجود ولا مغدوم، كالإيقاع

وَالاخْتِيَارِ، فَهُوَ لَا يَسْتَتِدُّ إِلَى الْوَاجِبِ بِطَرِيقِ الْوُجُوبِ لِعَدَمِ وُجُودِهِ حَتَّى يَلْزَمَ قَدَمُ الْحَادِثِ أَوْ انْتِفَاءُ الْوَاجِبِ، بَلْ يَقَعُ مِنْهُ أَيُّ وَقْتٍ كَانَ مِنْ غَيْرِ تَغْلِيلٍ، وَلَا يَلْزَمُ الْوُجُودَ بِلَا مُوجِدٍ، بَلْ تَرْجِيحُ أَحَدِ الْمُتَسَاوِينَ.

اسْتَدَلَّ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ مِنْ نَافِيِ الْحَالِ بَأَنَّ الْأَحْوَالَ مُشْتَرَكَةٌ فِي الْحَالِيَّةِ، وَتَخْتَلِفُ بِالْخُصُوصِيَّاتِ الَّتِي يَتَمَيَّزُ بِهَا بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ، وَمَا بِهِ الْاِشْتِرَاكُ غَيْرُ مَا بِهِ الْاِخْتِلَافُ. فَالْحَالِيَّةُ زَائِدَةٌ عَلَى الْخُصُوصِيَّاتِ، وَأَنَّهَا، أَيُّ: الْحَالِيَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ، وَهِيَ مَفْهُومُ الْحَالِ، حَالٌ، فَتُشَارِكُ سَائِرَ الْأَحْوَالِ فِي الْحَالِيَّةِ، وَتَمْتَّازُ عَنْهَا بِخُصُوصِيَّةٍ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْمُشْتَرَكَةِ وَالْمُمَيَّزَةِ مَوْجُوداً وَلَا مَعْدُوماً، فَتَبَّتْ حَالٌ آخَرُ، فَتَسْلُسُلُ الْأَحْوَالَ إِلَى غَيْرِ النَّهَايَةِ.

الْجَوَابُ: إِنَّ الْحَالَ لَيْسَ حَالاً، بَلْ هُوَ سَلْبٌ إِذْ مَعْنَاهُ كَوْنُهُ لَيْسَ مَوْجُوداً وَلَا مَعْدُوماً، وَكُلُّ مَفْهُومٍ اِغْتَبِرَ فِيهِ سَلْبٌ كَانَ مَعْدُوماً لَا حَالاً

أَوْ أَنَّ مَفْهُومَ الْحَالِ^(١) لَيْسَ حَالاً زَائِداً عَلَى نَفْسِهِ حَتَّى يَتَسْلَسَلَ، صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي «الْمَوَاقِفِ» [لِعُضُدِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْإِيْجِي] وَشَرَحَهُ [لِلسَّيِّدِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُرْجَانِيِّ] الشَّرِيفِيِّ.

فَائِدَةٌ: فِي «فُصُولِ الْبِدَائِعِ» [لِلشَّمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْزَةَ الْفَنَّارِيِّ]: الْإِيْقَاعُ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ، وَإِلَّا لَكَانَ لَهُ مَوْقِعٌ، فَتَنْقُلُ الْكَلَامَ إِلَى إِيْقَاعِ الْإِيْقَاعِ، فَيَلْزَمُ التَّسْلُسُلُ فِي طَرَفِ الْمَبْدَأِ فِي الْأُمُورِ الْمُحَقَّقَةِ، فَيَكُونُ الْإِيْقَاعُ مَعْدُوماً عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ حَالاً عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهَا. ثُمَّ قَالَ: جُمْهُورُ مَشَايِخِ أَهْلِ السُّنَّةِ غَيْرُ قَائِلِينَ بِالْحَالِ، وَهَذَا يَسْتَدْعِي رِكَازَهُ مَطْلِبُهُمْ وَسَخَافَةَ مَذْهَبِهِمْ.

(١) حَالٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ نَفْسِهِ وَالْأَحْوَالِ الْخَاصَّةِ، فَلَا يَكُونُ لِمَفْهُومِ الْحَالِ حَالٌ زَائِدَةٌ عَلَى نَفْسِهِ. إلخ. اهـ. من الأصل.

هذا، وَلَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ أَنَّ الْقَائِلَ مَعَ كَمَالِ انْتِسَابِهِ إِلَى الطَّرِيقَةِ الْحَقِيقَةِ واطِّلاَعِهِ بِأَتَمِّ وَجْهِهِ بِمَسَالِكِ أَكْبَرِ مَشَايِخِ الْحَقِيقَةِ عَلَّمَ التَّحْقِيقَ، عَالِمَ التَّدْقِيقِ، مُنْشِئَ الْكَشْفِ وَالتَّوْضِيحِ، وَمُنْشِئَ التَّغْلِيلِ وَالتَّنْقِيحِ؛ فَلَا يَسْلُكُ فِي مِثْلِ هَذَا الْأَمْرِ الْعَظِيمِ إِلَّا بِمَسْلَكِ مَرْضِيٍّ يَقْتَضِيهِ حَقِيقَةُ الْحَالِ، وَمَنْهَجِ سَيِّدٍ يَسْتَدْعِيهِ حَقِيقَةُ الْمَقَالِ.

وَقَدْ قَالَ الْفَاضِلُ التَّحْرِيرُ الْعَالِمُ الرَّبَّانِيُّ الْعَلَّامَةُ الثَّانِي الْمُحَقِّقُ [سعد الدين مسعود بن عمر] التَّفَتَّازَانِي: إِنَّ إِبْطَاتِ الْأُمُورِ اللَّامَوْجُودَةِ وَاللَّامَعْدُومَةِ، كَالِاخْتِيَارِ وَالْإِيقَاعِ مَخْلَصٌ عَنْ لُزُومِ الْقَوْلِ بِكَوْنِ الْوَاجِبِ تَعَالَى مُوجِباً بِالذَّاتِ، وَمُوجِبٌ لِكَوْنِهِ فَاعِلاً بِالِاخْتِيَارِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ، فَلَأَنَّ الْقَوْلَ بِكَوْنِهِ مُوجِباً إِنَّمَا يَلْزَمُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ بِالِاخْتِيَارِ لَكَانَ فِعْلُهُ جَائِزَ التَّرَكُّ، فَيَلْزَمُ عَدَمُ الْمُمَكِّنِ مَعَ وُجُودِ عَلَيْهِ التَّامَّةِ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ الرُّجْحَانُ بِلَا مُرْجِحٍ.

وَلَوْ مَنَعَ تَمَامَ الْعِلَّةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْإِخْتِيَارَ أَيْضاً مِنْ جُمْلَةِ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ يُنْقَلُ الْكَلَامُ إِلَى الْإِخْتِيَارِ بِأَنَّهُ إِمَّا قَدِيمٌ، فَيَلْزَمُ قَدَمُ الْحَادِثِ، أَوْ حَادِثٌ فَتَتَسَلَّلُ الْإِخْتِيَارَاتِ؛ وَيَلْزَمُ قِيَامُ الْحَادِثِ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا مَخْلَصٌ عَنْ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ إِبْطَاتِ الْأُمُورِ اللَّامَوْجُودَةِ وَاللَّامَعْدُومَةِ إِلَّا بِالتَّزَامِ جَوَازِ وُجُودِ الْمُمَكِّنِ بِدُونِ وُجُوبِهِ، حَتَّى أَنْ الْفِعْلُ يَصْدُرُ عَنِ الْوَاجِبِ وَلَمْ يَجِبْ وُجُودُهُ مَا دَامَ ذَاتُ الْوَاجِبِ، بَلْ يَجُوزُ عَدَمُهُ مَعَ وُجُودِ جَمِيعِ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ هَذَا مُسْتَلْزَمٌ لِلرُّجْحَانِ بِلَا مُرْجِحٍ، أَي: وَجُودِ الْمُمَكِّنِ بِلَا مُوجِدٍ وَإِبْجَادِ.

وَأَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ إِبْطَاتِ الْأُمُورِ اللَّامَوْجُودَةِ وَاللَّامَعْدُومَةِ، فَلَا يَلْزَمُ الْقَوْلُ بِالْإِيجَابِ، لِأَنَّ مِنْ جُمْلَةِ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وُجُودُ الْمُمَكِّنِ الْإِيقَاعُ، وَالِاخْتِيَارُ وَالْإِيقَاعُ لَا يَجِبُ ثُبُوتُهُ عِنْدَ تَحَقُّقِ عَلَيْهِ التَّامَّةِ، إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ وُجُوبِهِ الْمَحَالُ الْمَذْكُورُ، أَغْنَى: الرُّجْحَانُ بِلَا مُرْجِحٍ، بِمَعْنَى

وُجُودِ الْمُتَمَكِّنِ مِنْ غَيْرِ مُوجِدٍ، إِذْ لَا وَجُودَ لِلِإِقْقَاعِ، وَلَا لِلَاخْتِيَارِ،
كَمَا لَا عَدَمَ لَهُمَا.

وَأَمَّا الثَّانِي، فَلَأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ لَا يُمَكِّنُ اسْتِنَادُهَا إِلَى الْوَاجِبِ
بِطَرِيقِ الْإِيجَادِ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ قَدَمِ الْحَوَادِثِ أَوْ انْتِفَاءِ الْوَاجِبِ، فَيَلْزَمُ
اسْتِنَادُهَا إِلَيْهِ بِطَرِيقِ الْاِخْتِيَارِ، فَيَكُونُ الْوَاجِبُ فَاعِلًا مُخْتَارًا.

الفريدة التاسعة والثلاثون في أَنَّ الْأَعْمَالَ بَعْدَ الْإِحْبَاطِ بِالْازْتِدَادِ، هَلْ تَعُودُ بِالتَّوْبَةِ أَمْ لَا؟

ذَهَبَ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا اِزْتَدَّ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ
تَعَالَى، ثُمَّ آمَنَ، لَا تَعُودُ أَعْمَالُهُ؛ كَمَا هُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنْ «التَّوْضِيحِ»
لِلصَّادِقِ [الأصغر عبيد الله بن صدر الشريعة الأكبر مسعود البخاري]
الْعَلَامَةِ، وَ«تَغْيِيرِ التَّنْقِيحِ» لِمَوْلَانَا الْعَلَامَةِ [أحمد بن سليمان] ابْنِ كَمَالٍ
بَاشَا، وَالْمَصْرُوحُ بِهِ فِي «الطَّرِيقَةِ الْمَحْمُودِيَّةِ» [المحمد بن بيرعلي
البركلي أو البركوي] وَشَرْحِهِ «الْوَسِيلَةَ الْأَحْمَدِيَّةَ» [الرجب بن أحمد
الْقَيْصَرِي].

وَذَهَبَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَمَنْ تَابَعَهُ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّ مَنْ آمَنَ
بَعْدَ الْاِزْتِدَادِ تَعُودُ أَعْمَالُهُ؛ كَمَا هُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنْ «أَنْوَارِ التَّنْزِيلِ»
لِلْبَيْضَاوِيِّ [عبد الله بن عمر]، وَمِنْ «التَّلْوِيحِ» لِسَعْدِ الدِّينِ [مسعود بن
عمر] التَّقَازَانِيِّ، وَالْمَصْرُوحُ بِهِ فِي «الْوَسِيلَةِ الْأَحْمَدِيَّةِ» [الرجب بن أحمد
الْقَيْصَرِي].

اسْتَدْلُّ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ
عَمَلُهُ﴾ [٥ سورة المائدة/ الآية: ٥] الْآيَةَ. ذَلِكَ إِطْلَاقُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ
عَلَى أَنَّهُ تَحْبِطُ الْأَعْمَالُ بِالْاِزْتِدَادِ، مَاتَ الْمَرْتَدُّ عَلَى اِزْتِدَادِهِ أَوْ لَا

وَاسْتَدَلَّ مَشَايِخُ الشَّافِعِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [٢ سورة البقرة/ الآية: ٢١٧] الآية، حَيْثُ دَلَّتِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ عَلَى أَنَّ إِخْبَاطَ الْأَعْمَالِ بِالْمَوْتِ عَلَى الْإِزْدَادِ، وَحَمَلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ﴾ [٥ سورة المائدة/ الآية: ٥] الآية عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ [٢ سورة البقرة/ الآية: ٢١٧] الآية، فَلَمْ يَبْقَ عَلَى إِطْلَاقِهِ.

الْجَوَابُ: أَنَّ الْمُطْلَقَ يَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ، وَالْمُقَيَّدَ عَلَى تَقْيِيدِهِ، وَلَا يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ عَامَّةَ الصَّحَابَةِ مَا قَيَّدُوا أُمَهَاتِ النِّسَاءِ بِالْدُخُولِ الْوَارِدِ فِي الرِّبَائِبِ.

قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أُمُّ الْمَرْأَةِ مُبَهَمَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى - أَي: خَالَ تَحْرِيمُهَا عَنْ قَيْدِ الدُّخُولِ الثَّابِتِ فِي الرِّبَائِبِ - فَأَبْهَمُوهَا؛ أَي: أَثَرُكُوهَا عَلَى خَالِهَا؛ وَعَلَيْهِ انْتَعَدَ الْإِجْمَاعُ، كَمَا فِي «تَغْيِيرِ التَّنْقِيحِ» لِمَوْلَانَا الْعَلَامَةِ [أحمد بن سليمان] ابْنِ كَمَالٍ بَاشَا؛ وَبِأَنَّ إِعْمَالَ الدَّلِيلَيْنِ وَاجِبٌ مَا أُمَكَّنَ، وَذَلِكَ بِإِجْرَاءِ الْمُطْلَقِ عَلَى إِطْلَاقِهِ، وَالْمُقَيَّدِ عَلَى تَقْيِيدِهِ؛ وَفِي الْحَمْلِ عَلَى الْمُقَيَّدِ إِبْطَالٌ لِلْأَمْرِ الثَّانِي.

وَفِي «التَّلْوِيحِ» [السعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني]: بِهَذَا ظَهَرَ فُسَادُ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الشَّافِعِيَّةُ مِنْ حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ جَمْعاً بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ، إِذِ الْعَمَلُ بِالْمُقَيَّدِ يَسْتَلْزِمُ الْعَمَلَ بِالْمُطْلَقِ، مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ، لِحُصُولِ الْمُطْلَقِ فِي ضَمَنِ غَيْرِ ذَلِكَ الْمُقَيَّدِ.

فَائِدَةٌ: فِي شَرْحِ مَوْلَانَا حُوجَهُ زَادَهُ الرُّومِي لِطَرِيقَةِ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ [محمد بن بيرعلي] الْبِرْكَوِيِّ: إِنَّ حُكْمَ الْإِزْدَادِ إِخْبَاطُ جَمِيعِ الْخَيْرَاتِ، إِنَّ صَدَرَ طَوْعاً بِالِاتِّفَاقِ، ثُمَّ لَا تَعُودُ بَعْدَ التَّوْبَةِ عِنْدَ أَمْنَتِنَا خِلَافاً لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَمَنْشَأُ الْخِلَافِ الْاِخْتِلَافُ فِي حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ، فَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ حَمَلَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [٢ سورة البقرة/ الآية: ٢١٧] الآية عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ﴾ [٥ سورة المائدة/ الآية: ٥] الآية، فَلَمْ يَبْقَ عَلَى إِطْلَاقِهِ.

يَكْفُرُ بِالْإِيْمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴿ ٥ سورة المائدة/ الآية: ٥ ﴾ عَلَى قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَزِدْكَ مِنْكُمْ عَنِ دِينِهِ﴾ الآية [٢١٧ من ٢ سورة
البقرة]، فاشْتَرَطَ فِي الْإِحْبَاطِ الْمَوْتَ عَلَى الْكُفْرِ.

وَأَمَّا أَنْمَتْنَا فَلَمْ يَحْمِلُوا بَلْ عَمِلُوا بِكُلَيْهِمَا، وَلَمْ يَشْتَرِطُوا فِيهِ
الْمَوْتَ عَلَيْهِ، فَعَلَى قَوْلِهِمْ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ أَسْلَمَ ابْتِدَاءً وَبَيْنَ مَنْ صَدَرَ
مِنْهُ الْكُفْرُ، ثُمَّ تَابَ فِي عَدَمِ الْخَيْرِ، بَلْ أَشَدُّ مِنْهُ، لِأَنَّهُ بِسَبَبِ الْإِسْلَامِ
تَخَلَّصَ مِنْ جَمِيعِ الْأَثَامِ، بِخِلَافِ مَنْ صَدَرَ مِنْهُ الْكُفْرُ، فَإِنَّ مَعَاصِيهِ لَا
تَذْهَبُ بِكُفْرِهِ حَتَّى يَجِبُ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ قَضَاءُ مَا فَاتَ فِي إِسْلَامِهِ مِنَ
الْفَرَائِضِ وَالْوَاجِبَاتِ.

الفريدة الأربعون في أَنَّ الْكُفَّارَ هَلْ يُعَاقَبُونَ عَلَى تَرْكِ الْفُرُوضِ وَالْوَاجِبَاتِ أَمْ لَا؟

ذَهَبَ جَمْهُورُ مَشَايِخِ الْحَقِيقَةِ إِلَى أَنَّ الْكُفَّارَ لَا يُعَاقَبُونَ فِي الْآخِرَةِ
بِتَرْكِ الْعِبَادَاتِ زِيَادَةً عَلَى عُقُوبَةِ الْكُفْرِ، وَيُعَاقَبُونَ عَلَى تَرْكِ الْإِعْتِقَادِ؛
كَمَا فِي «أَصُولِ الْإِمَامِ شَمْسِ الْأَئِمَّةِ»^(١)، وَ«التَّوْضِيحِ» لِلصَّدْرِ [الْأَصْغَرِ
عَبِيدَ اللَّهِ بْنِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ الْأَكْبَرِ مَسْعُودِ الْبَخَارِيِّ] الْعَلَامَةِ؛ وَإِلَى هَذَا
ذَهَبَ عَامَّةُ مَشَايِخِ دِيَارِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ، وَالْقَاضِي أَبُو زَيْدٍ [عَبْدَ اللَّهِ بْنِ
عَمْرِ الدُّبُوسِيِّ]، وَشَمْسُ الْأَئِمَّةِ [مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ السَّرْحَسِيِّ]، وَفَخْرُ
الْإِسْلَامِ^(٢)؛ وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي «التَّلْوِيحِ»
[لِلصَّدْرِ الشَّرِيعَةِ الْأَصْغَرِ عَبِيدَ اللَّهِ بْنِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ الْأَكْبَرِ مَسْعُودِ
الْبَخَارِيِّ].

(١) [مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ السَّرْحَسِيِّ]. اهـ. من الأصل.

(٢) عَلِيٌّ [بْنُ مُحَمَّدٍ] الْبَزْدَوِيُّ. اهـ. من الأصل.

وَذَهَبَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَجُمْهُورُ أَصْحَابِهِ إِلَى أَنَّهُمْ يُعَاقَبُونَ فِي
الْآخِرَةِ بِتَرْكِ الْعِبَادَاتِ زِيَادَةً عَلَى عُقُوبَةِ الْكُفْرِ، كَمَا يُعَاقَبُونَ بِتَرْكِ
الْإِعْتِقَادِ؛ كَمَا فِي «التلويح» لسعد الدين [مسعود بن عمر] أَلْتَفَتَازَانِي،
و«تغيير التنقيح» لمولانا العلامة^(١)

اسْتَدَلَّ مَشَايِخُ الْحَنَفِيَّةِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٢): «أَدْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةٍ
أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ، فَأَعْلِمْنَاهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ
خَمْسَ صَلَوَاتٍ» الْحَدِيثَ [رواه البخاري، رقم: ١٣٩٥؛ مسلم، رقم:
١٩]، حَيْثُ فِيهِمْ مِنْهُ أَنَّ فَرَضِيَّةَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ مُخْتَصَّةٌ بِتَقْدِيرِ
الْإِجَابَةِ، فَعَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الْإِجَابَةِ لَا تُفَرَضُ، لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى
الْفَرَضِيَّةِ، لَا أَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ الْفَرَضِيَّةِ؛ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي «التوضيح»
لِلصَّادِرِ الشَّرِيعَةِ الْأَصْغَرِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ الْأَكْبَرِ مَسْعُودِ
الْبَخَارِيِّ].

وَاسْتَدَلَّ مَشَايِخُ الشَّافِعِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ۚ
قَالُوا لَوْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ۝﴾ [٧٤ سورة المدثر/ الآيتان: ٤٢ و ٤٣]
الآيَةِ، حَيْثُ يُفْهَمُ مِنْهُ دُخُولُهُمُ النَّارَ لِتَرْكِهِمُ الْعِبَادَاتِ.
الْجَوَابُ: إِنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ لَمْ نَكُ مِنَ الْمُعْتَقِدِينَ
فَرَضِيَّةَ الصَّلَاةِ، فَيَكُونُ الْعَذَابُ عَلَى تَرْكِ الْإِعْتِقَادِ لَا عَلَى تَرْكِ
الْعِبَادَاتِ.



(١) [أحمد بن سليمان] ابن كمال باشا. اه. من الأصل.

(٢) أي: لمعاذ حين بعثه إلى اليمن. اه. من الأصل.

خاتمة في أمور مهمة

لَمْ تُذَكَّرْ فِيما سَبَقَ، وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهَا.

مِنْهَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ وَأَكْثَرُ مَشَايِخِ الْأَشَاعِرَةِ مِنْ أَنْ إِدْرَاكَ الشَّمِّ وَالذَّوْقِ وَاللَّمْسِ لَيْسَ صِفَةً زَائِدَةً لِلَّهِ تَعَالَى، بَلْ هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْعِلْمِ فِي حَقِّهِ، بِدَلِيلٍ أَنَّ ذَلِكَ الْإِدْرَاكَ يُوهِمُ، بَلْ يُوَجِّبُ الْعُرُوضَ بِأُمُورٍ حَادِثَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى، تَعَالَى اللَّهُ غُلُوعًا كَبِيرًا.

وَذَهَبَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ [مُحَمَّدُ بْنُ الطَّيِّبِ] الْبَاقِلَانِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّ الْإِدْرَاكَاتِ الْمَذْكُورَةَ صِفَةٌ لَهُ تَعَالَى، مَغَايِرَةٌ لِلْعِلْمِ، بِدَلِيلٍ مُخَالَفَةِ الْعِلْمِ لِكُلِّ مِنْهُمَا. وَرَدَّ بِأَنَّهُ لَا انفِكَارَ لِيَتْلِكَ الْإِدْرَاكَاتِ عَنِ الْعِلْمِ، فَتُحْمَلُ عَلَيْهِ لِدَلَائِلَ مَانِعَةٍ عَنْ إِرَادَتِهَا فِي ذَاتِهِ تَعَالَى؛ كَمَا فِي «إِشَارَاتِ الْمَرَامِ» لِقَاضِي الْقَضَاةِ [نَاصِرِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍاءِ] الْبِيضَاوِيِّ [بَلْ لِكَمَالِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ حَسَنِ الْبِيضَاوِيِّ]؛ وَمِنْهَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ مِنْ أَنَّ الْمُمَازَلَّةَ هِيَ الْإِشْتِرَاكُ فِي الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ، وَمِنْ لَازِمِ الْإِشْتِرَاكِ فِيهَا أَمْرَانِ، أَحَدُهُمَا: الْإِشْتِرَاكُ فِي مَا يَجِبُ وَيَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ، وَثَانِيَهُمَا: أَنَّ يَسُدُّ كُلَّ مِنَ الْمِثْلَيْنِ مَسَدُّ الْآخَرِ، فَالْأَمْرَانِ لَا يُتَصَوَّرَانِ فِي مَخْلُوقَاتِهِ، فَلَا يَكُونُ تَعَالَى مِثْلَهُمْ فِي حَيَاتِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ وَسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَكَلَامِهِ وَتَكْوِينِهِ، وَلَا يَكُونُونَ مِثْلَهُ تَعَالَى فِيهَا؛ كَمَا فِي «شَرْحِ الْجَوْهَرَةِ» لِلْإِمَامِ [بِرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ] اللَّقَّانِيِّ.

وَدَهَبَ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّ الْمُمَائِلَةَ تَثْبُتُ بِالِاشْتِرَاكِ فِي جَمِيعِ الْأَوْصَافِ حَتَّى لَوْ اخْتَلَفَا فِي وَصْفٍ لَا تَثْبُتُ الْمُمَائِلَةُ، وَلِهَذَا قَالُوا: إِنَّهُ تَعَالَى حَيٌّ عَالِمٌ قَادِرٌ سَمِيعٌ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا يُلْزَمُ بِذَلِكَ الْمُمَائِلَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَخْلُوقَاتِهِ.

هذا وفي «التور اللامع» للإمام الناصري: قَالَ سَيْفُ الْحَقِّ أَبُو الْمُعِينِ مَيْمُونُ [بن محمد] التَّسْفِي: لَا نَقُولُ مَا يَقُولُ الْأَشَاعِرَةُ مِنْ أَنَّهُ لَا مُمَائِلَةَ إِلَّا بِالسَّوَادَةِ فِي جَمِيعِ الْأَوْصَافِ، بَلْ نَقُولُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مُمَائِلًا لِلشَّيْءِ مِنْ وَجْهِ مُخَالَفَةٍ لَهُ مِنْ وَجْهِ، فَإِنَّا نَجِدُ أَهْلَ اللَّغَةِ لَا يَمْتَنِعُونَ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ زَيْدًا مِثْلُ عَمْرٍو فِي اللَّغَةِ إِذَا كَانَ مُسَاوِيَةً فِيهَا، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مُخَالَفَةٌ كَثِيرَةٌ، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ مِثْلًا بِمِثْلِ» الْحَدِيثُ [الترمذي، رقم: ١٢٣٧]، أَرَادَ بِهِ الْأَسْتِوَاءَ فِي الْكَثْرِ دُونَ الْعَدَدِ وَالصَّلَابَةِ وَالرَّخَاوَةِ، فَبِهَذَا ظَهَرَ بُطْلَانُ مَا دَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْأَغْتِرَالِ مِنْ أَنَّ الْمُمَائِلَةَ تَثْبُتُ بِالِاشْتِرَاكِ فِي أَحْصَى الْأَوْصَافِ، فَالْعِلْمُ يُمَائِلُ الْعِلْمَ؛ لِكَوْنِهِ إِذْرَاكَ لَا لِكَوْنِهِ عَرَضًا وَحَادِثًا، فَلَوْ وَصِفَ اللَّهُ بِالْعِلْمِ لَثَبَّتِ الْمُمَائِلَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَخْلُوقَاتِهِ، وَمِنْ هَذَا أَنْكَرُوا أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ تَعَالَى زَائِدَةً عَلَى ذَاتِهِ، وَأَدَّعَوْا أَنَّهُ عَالِمٌ بِلَا عِلْمٍ، وَسَمِيعٌ بِلَا سَمْعٍ، صَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّيْخُ أَبُو الْمُحَاسَنِ [علي بن إسماعيل القنوي] فِي «شرح الطحاوي».

وَمِنْهَا مَا دَهَبَ إِلَيْهِ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ مِنْ أَنَّ تَوْبَةَ الْيَأْسِ مَقْبُولَةٌ، وَإِيمَانُ الْيَأْسِ غَيْرُ مَقْبُولٍ؛ كَمَا هُوَ الْمُسْتَفَادُ فِي «عقائد الإمام الطحاوي» وَالْمَصْرُوحُ بِهِ فِي «الخلاصة» لِلإمام رُحْنِ الْإِسْلَامِ الْبُخَارِيِّ، وَ«فتاوى الإمام محمد [بن محمد] الْكَزْدَرِيِّ [البرزائي]».

وَدَهَبَ مَشَايِخُ الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّ تَوْبَةَ الْيَأْسِ لَا تُقْبَلُ؛ كإِيمَانِ الْيَأْسِ، كَمَا هُوَ الْمَصْرُوحُ بِهِ فِي «تفسير فخر الدين [محمد بن عمر]

الرازي»، وفي «فتاوى [محمد بن محمد] الكردي [البزازي]» استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَصَرَ أَحَدُهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْكَفَرَ وَلَا الَّذِينَ يَمْوَتُونَ وَهُمْ كَغُفَّارٍ﴾ [٤] سورة النساء/ الآية: ١٨] الآية، حيث سَوَّى بَيْنَ مَنْ سَوَّى التَّوْبَةَ إِلَى حُضُورِ الْمَوْتِ مِنَ الْفَسَقَةِ وَالْكَفَّارِ وَبَيْنَ مَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ فِي نَفْسِ التَّوْبَةِ، فَذَلَّ عَلَى عَدَمِ اغْتِدَادِ تَوْبَةِ الْفَاسِقِ فِي حَالِ الْيَأْسِ.

أَجَابَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ قَوْلَهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾ [٤] سورة النساء/ الآية: ١٧] يدلُّ عَلَى أَنَّ قَبُولَ التَّوْبَةِ كَالْمَحْتُمِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمُقْتَضَى وَعْدِهِ، وَقَوْلُهُ تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ﴾ [٤] سورة النساء/ الآية: ١٨] يدلُّ بِقَرِينَةِ الْمُقَابَلَةِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ قَبُولُهَا كَالْمَحْتُمِ عَلَيْهِ تَعَالَى لِعَدَمِ رَغْبَتِهِ إِلَيْهَا وَتَأْخِيرِهَا إِلَى هَذَا الْآنَ، وَهَذَا لَا يَمْنَعُ أَنَّ يَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، بَلْ يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْحَقُّ كَمَا كَانَ لِلْأَوَّلِ؛ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي «كَشَفِ الْأَسْرَارِ».

وَبَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ عُصَاةَ الْمُؤْمِنِينَ، وَبِالَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ الْمُنَافِقُونَ، وَبِالَّذِينَ يَمْوَتُونَ الْكُفَّارَ، كَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي [ناصر الدين عبدالله بن عمر البضاوي] فِي «تَفْسِيرِهِ».

اسْتَدَلَّ مَشَائِخُ الْحَنْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقْبَلُ تَوْبَةَ عَبْدِهِ مَا لَمْ يُغْرِغْ» [الترمذي، رقم: ٣٥٣٧] حَيْثُ ذَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَقْبَلُ تَوْبَتَهُ قَبْلَ أَنْ تَتَرَدَّدَ الرُّوحُ فِي الْحُلُقُومِ، وَأَمَّا وَقْتُ تَرَدُّدِهَا فِيهِ فَوَقْتُ مُعَايِنَةِ الْمَلَائِكَةِ وَمُعَالَجَةِ مَلِكِ الْمَوْتِ قَبْضِ الرُّوحِ، فَلَا يَتَصَوَّرُ فِيهَا التَّوْبَةُ، وَلِهَذَا قَالُوا: إِنَّ الرَّجَاءَ بَاقٍ، فَيَصِحُّ مِنْهُ التَّدُّمُ وَالْعَزْمُ عَلَى تَرْكِ الْفِعْلِ، وَبِأَنَّهُ لَمَّا قَبِلَ فِي حَقِّهِ شَفَاعَةٌ غَيْرِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ أَنَّهُ زَمَانُ يَأْسٍ، فَشَفَاعَتُهُ لِنَفْسِهِ فِي آخِرِ عُمرِهِ وَغَايَةِ أَمْرِهِ تَقْبَلُ، يَتَفَضَّلُ اللَّهُ

تَعَالَى بِقَبُولِهَا فِي حِينٍ وَجَّةَ وَجَّةٍ الذَّلَّ نَحْوَ بَابِهِ، وَرَفَعَ يَدِي سِرَّهُ إِلَى جَنَابِهِ.

فَيَا مَلِكَ الْمَلَكُوتِ وَالْمَلِكِ الْأَكْرَمِ، وَيَا مَالِكَ رِقَابِ الْمُلُوكِ
وَرِقَابِ أَلْعَالِمِ؛ أَنْتَ الْمُغِيثُ لِكُلِّ حَائِرٍ مَلْهُوفٍ، وَأَنْتَ الْمُجِيرُ مِنْ كُلِّ
هَائِلٍ مَخُوفٍ؛ أَسْأَلُكَ بِخَزْمَةِ سِرِّكَ الْمَخْزُونِ، فِي خَزَائِنِ كِتَابِكَ
الْمَكْنُونِ؛ أَنْ تَجْعَلَ صَنِيعِي هَذَا مِرَاةً إِلَى مُطَالَعَةِ دَلَائِلِ ذَاتِكَ، وَمِنْهَا جَاءَ
سَوِيًّا إِلَى الْإِطْلَاعِ عَلَى أَسْرَارِ صِفَاتِكَ؛ وَأَنْ تُثَبِّتَنِي بِهِ جَمِيلَ الذِّكْرِ فِي
هَذِهِ الدَّارِ، وَجَزِيلَ الْأَجْرِ فِي دَارِ الْقَرَارِ؛ وَأَنْ تَحْشُرَنِي وَإِخْوَانَنَا
الْمُسْلِمِينَ، مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ؛ وَمَنْ تَبِعَهُمْ
بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَعَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ.



الفهرس العام

الموضوع

الصفحة

المسائل الخلافية بين الأشاعرة والماتريدية

٥	كلمة الناشر
٦	ترجمة أبي الحسن الأشعري
١٩	ترجمة أبي منصور الماتريدي
٢٥	ترجمة تاج الدين السبكي
٢٥	ترجمة الحسن بن عبدالمحسن المعروف بأبي عذبة
	ترجمة عبدالرحيم بن علي بن المؤيد الأماصي المعروف بشيخ زادة
٢٧	الحنفي
٣٢	قائمة كتب في الخلاف بين الماتريدية والأشاعرة
	القصيدة النونية لتاج الدين أبي نصر عبدالوهاب بن علي بن
٤٩	عبدالكافي السبكي في الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية
٥٦	القصيدة النونية
٦٧	مَسْأَلَةٌ

فهرست كتاب الرُّوضَةُ البَهِیَّةُ فِي مَا بَيْنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيدِيَّةِ

٧٩	خطبة الكتاب
٨١	مقدمة في الكلام على إمامي أهل السنة والآخذين عليهما

الصفحة	الموضوع
٨٤	الفصل الأول: المسائل المختلف فيها اختلافاً لفظياً
٨٤	المسألة الأولى: الاستثناء في الإيمان
٨٧	المسألة الثانية: السعيد هل يشقى والشقي هل يسعد أم لا؟
٩٠	المسألة الثالثة: هل الكافر ينعم عليه أم لا؟
٩٢	المسألة الرابعة: رسالة الأنبياء هل تبقى بعد موتهم أم لا؟
٩٣	نبينا ﷺ حي في قبره حقيقة
٩٦	تحقيق معنى النبوة والرسالة
٩٧	المسألة الخامسة: هل الإرادة ملزومة للرضى أم لا؟
١٠٢	المسألة السادسة: إيمان المقلد
١٠٦	العمل ليس من أركان الإيمان
١٠٦	المسألة السابعة: مسألة الكسب
١٠٨	الأفعال مخلوقة لله مكتسبة للعبد
١١٢	كون العبد مسخراً تحت قضاء الله تعالى وقدره لا ينافي قدرته واختياره
١١٥	الفصل الثاني: المسائل المختلف فيها اختلافاً معنوياً
١١٥	المسألة الأولى: هل يجوز لله تعالى أن يعذب المطيع أم لا؟
١١٨	المسألة الثانية: معرفة الله هل تجب بالشرع أم بالعقل؟
١٢٢	المسألة الثالثة: صفات الأفعال
١٢٧	المسألة الرابعة: كلام الله تعالى
١٣٠	بحث في معنى الكلام النفسي القديم
١٣٨	المسألة الخامسة: تكليف ما لا يطاق
١٤٢	المسألة السادسة: عصمة الأنبياء
١٤٤	بيان الكبائر والصغائر
١٥٤	الخاتمة: مسألة الاسم والمسمى
١٥٦	ترجمة الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله تعالى
١٥٨	بحث في أن الإيمان، هل هو مخلوق أو غير مخلوق؟

فهرست كتاب نظم الفرائد

الموضوع الصفحة

- ١٦٩ الفريدة الأولى في تفسير الوجوب
- ١٧١ الفريدة الثانية في أن الوجوب عَدَمِيٌّ أم لا؟
- ١٧٣ الفريدة الثالثة في أن الوجود، هل هو زائد على الذات أم عَيْنُهَا؟
- الفريدة الرابعة في أن البقاء، هل هو الوجود المستمر، أم زائد على الوجود؟
- ١٧٥
- ١٧٧ الفريدة الخامسة في تفسير صفة القدرة
- ١٧٩ الفريدة السادسة في أن صفة الإرادة، هل فيها المحبة والرّضى أم لا؟
- ١٨١ الفريدة السابعة في صفة السَّمْعِ والبَصَرِ
- ١٨٣ الفريدة الثامنة في صفة الكلام
- ١٨٩ الفريدة التاسعة في بيان أن الكلام التَّفْسِي، هل يُسْمَعُ أم لا؟
- ١٩١ الفريدة العاشرة في بيان صفة التَّكْوِينِ
- الفريدة الحادية عشرة في بيان أن تَكُونُ الأشياء، هل يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: كُنْ، أم لا؟
- ١٩٥
- ١٩٦ الفريدة الثانية عشرة أن الاسم، هل هو عَيْنُ الْمُسَمَّى أم لا؟
- ١٩٨ الفريدة الثالثة عشرة في بيان الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ
- ٢٠١ الفريدة الرابعة عشرة في الْمُتَشَابِهَاتِ
- ٢٠٤ الفريدة الخامسة عشرة في بيان التَّوْفِيقِ
- ٢٠٦ الفريدة السادسة عشرة في بيان التَّكْلِيفِ بما لا يُطَاقُ
- ٢٠٨ الفريدة السابعة عشرة في بيان لزوم الْحُكْمَةِ في أفعاله تعالى
- الفريدة الثامنة عشرة في أن الْحُكْمَةَ، هل هي صفة أَرْلِيَّةٌ لِلَّهِ تعالى أم لا؟
- ٢١٠
- الفريدة التاسعة عشر في أن الخُلْفَ في الوَعِيدِ، هل يجوز في حَقِّهِ تعالى أم لا؟
- ٢١١
- الفريدة العشرون في أن الله تعالى لا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ، وَلَوْ فَعَلَ، هل يوصف بالقُبْحِ أم لا؟
- ٢١
- الفريدة الحادية والعشرون في أن العَفْوَ عن الكُفْرِ، هل يجوز عقلاً أم لا؟
- ٢١٥

الموضوع	الصفحة
الفريدة الثانية والعشرون في الحُسْنِ وَالْقُبْحِ الْعَقْلِيَّيْنِ	٢١٦
الفريدة الثالثة والعشرون في أَنَّ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ، هَلْ وَجَبَ بِالْعَقْلِ أَمْ لَا؟	٢٢٢
الفريدة الرابعة والعشرون في حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ	٢٢٥
الفريدة الخامسة والعشرون في أَنَّ الْإِيمَانَ، هَلْ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ أَمْ لَا؟	٢٢٨
الفريدة السادسة والعشرون في أَنَّ إِيْمَانَ الْمُقَلَّدِ، هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا؟	٢٣١
الفريدة السابعة والعشرون في أَنَّ الدَّلَائِلَ الثَّقَلِيَّةَ، هَلْ تَفِيدُ الْقَطْعَ أَمْ لَا؟	٢٣٤
الفريدة الثامنة والعشرون في أَنَّ الْإِيمَانَ مَخْلُوقٌ أَمْ لَا؟	٢٣٧
الفريدة التاسعة والعشرون في أَنَّ الْإِيمَانَ وَالْإِسْلَامَ وَاحِدٌ أَمْ لَا؟	٢٣٨
الفريدة الثلاثون في أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْإِيمَانِ لِلْخَوَاتِمِ أَمْ لَا؟	٢٤٠
الفريدة الحادية والثلاثون في أَنَّ السَّعَادَةَ وَالشُّقَاوَةَ هَلْ تَتَبَدَّلَانِ أَمْ لَا؟	٢٤١
الفريدة الثانية والثلاثون في الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْإِيمَانِ	٢٤٤
الفريدة الثالثة والثلاثون في أَنَّ الرُّسُلَ وَالْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بَعْدَ انْتِقَالِهِمْ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ رُسُلٌ وَأَنْبِيَاءٌ حَقِيقَةٌ أَوْ فِي حُكْمِهَا	٢٤٦
الفريدة الرابعة والثلاثون في أَنَّ الذُّكُورَةَ، هَلْ هِيَ شَرْطُ النَّبُوَّةِ أَمْ لَا؟	٢٤٧
الفريدة الخامسة والثلاثون في أَنَّ عَوَامَّ الْبَشَرِ مِنَ الْأَتَقِيَاءِ أَفْضَلُ مِنَ عَامَّةِ الْمَلَائِكَةِ أَمْ لَا؟	٢٤٨
الفريدة السادسة والثلاثون في أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَقِيقِيَّةَ، هَلْ تَضْلُحُ لِلضَّدِّينِ أَمْ لَا؟	٢٥٠
الفريدة السابعة والثلاثون في أَنَّ قُدْرَةَ الْعَبْدِ، هَلْ فِيهَا تَأْثِيرٌ مَا أَمْ لَا؟	٢٥٣
الفريدة الثامنة والثلاثون في أَنَّ الْإِيقَاعَ خَالٌ أَمْ مَعْدُومٌ مَخْضَرٌ؟	٢٥٥
الفريدة التاسعة والثلاثون في أَنَّ الْأَعْمَالَ بَعْدَ الْإِحْبَاطِ بِالْإِزِيدَادِ، هَلْ تَعُودُ بِالنُّوْبَةِ أَمْ لَا؟	٢٥٩
الفريدة الأربعون في أَنَّ الْكُفَّارَ، هَلْ يُعَاقَبُونَ عَلَى تَرْكِ الْقُرُوضِ وَالرَّاجِبَاتِ أَمْ لَا؟	٢٦١
خاتمة في أمور مهمة	٢٦٣